المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

MAS
معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

دراسات | 14 تشرين الأول/ أكتوبر 2025

الاستيطان الإسرائيلي

تكلفته الاقتصادية والاجتماعية وآثاره في الأراضي الفلسطينية المحتلة

فريق البحث

رجا الخالدي (الباحث الرئيس)، أنمار رفيدي، محمود الخفيف، وليد حباس، طارق صادق

الاستيطان الإسرائيلي
تكلفته الاقتصادية والاجتماعية وآثاره في الأراضي الفلسطينية المحتلة

دراسات

14 تشرين الأول/ أكتوبر 2025

رجا الخالدي (الباحث الرئيس)

مدير عام معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس).

أنمار رفيدي

باحثة في السياسات الاقتصادية الاجتماعية في معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس).

محمود الخفيف

كبير الاقتصاديين في الأمم المتحدة ومنسق مساعدات الأونكتاد للشعب الفلسطيني سابقًا.

وليد حباس

المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار).

طارق صادق

أستاذ الاقتصاد في جامعة بيرزيت. متخصص في الاقتصاد التطبيقي في العمل وتوزيع الدخل، بالإضافة إلى مساهمات في الاقتصاد السياسي الفلسطيني.

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © 2025

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات مؤسّسة بحثيّة عربيّة للعلوم الاجتماعيّة والعلوم الاجتماعيّة التطبيقيّة والتّاريخ الإقليميّ والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاثٍ فهو يولي اهتمامًا لدراسة السّياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربيّة أو سياسات دوليّة تجاه المنطقة العربيّة، وسواء كانت سياسات حكوميّة، أو سياسات مؤسّسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربيّة بأدوات العلوم الاجتماعيّة والاقتصاديّة والتاريخيّة، وبمقاربات ومنهجيّات تكامليّة عابرة للتّخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قوميّ وإنسانيّ عربيّ، ومن وجود سماتٍ ومصالح مشتركة، وإمكانيّة تطوير اقتصاد عربيّ، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقها، كما يطرحها بوصفها برامج وخططًا من خلال عمله البحثيّ ومجمل إنتاجه.

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات

شارع الطرفة، منطقة 70

وادي البنات

ص. ب: 10277

الظعاين، قطـر

هاتف: 40354111 974 +

www.dohainstitute.org

المحتويات

المحتويات

مقدمة 1

الفصل الأول: الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة: التاريخ والسياق القانوني والعقائدي 2

أولًا: السياق التاريخي للاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة 2

ثانيًا: الأسس العقائدية للاستيطان الإسرائيلي 3

ثالثًا: مراحل تطور الاستيطان الإسرائيلي منذ عام 1967 6

المرحلة الأولى: إدارة الأرض المحتلة (1967-1975) 7

المرحلة الثانية: الليكود يُشرّع بالاستيطان الرسمي (1977-1992) 7

المرحلة الثالثة: بداية أوسلو ونهايتها (1993-2011) 9

المرحلة الرابعة: صعود المستوطنين قوةً سياسية (2011-2023) 9

رابعًا: المستوطنات والاحتلال الإسرائيلي من منظور القانون الدولي 10

خامسًا: المشروع الاستيطاني بوصفه بنية ديموغرافية 13

1. تغيّر معالم الأرض المحتلة 14

2. النكوص الاقتصادي والاجتماعي 15

خلاصة 20

الفصل الثاني: واقع المشروع الاستيطاني ومقوّماته التنظيمية والمؤسسية في عام 2024 22

أولًا: المشروع الاستيطاني الإسرائيلي بحسب مكوّناته الرئيسة 24

1. مستوطنات سكنية رسمية في الضفة الغربية 24

2. مستوطنات سكنية مضمومة إلى إسرائيل في القدس الشرقية 26

3. مستوطنات عشوائية في الضفة الغربية 27

4. المناطق الصناعية ومراكز الأعمال 31

5. جدار الفصل والضم العنصري 32

6. البنى التحتية والشوارع الاستيطانية 34

7. مصادرة الأراضي تحت اسم "أراضي الدولة" 35
8. السيطرة على الموارد الطبيعية 37
9. الآثار والمحميات الطبيعية، والمكبات ومحارق النفايات 37
ثانيًا: الأجهزة والمؤسسات الإسرائيلية المشرفة على الاستيطان 38
1. مؤسسات الجيش الإسرائيلي وأجهزته 38
2. المجلس الأعلى للتخطيط (بالعبرية: "متاع") 39
3. وحدة التفتيش 40
4. حارس أملاك الحكومة والوصي على الممتلكات المهجورة 40
5. لجنة تسييج أراضي الدولة في الضفة الغربية (لجنة "الخط الأزرق") 40
6. مؤسسات الصهيونية الدينية (التيار الاستيطاني) 41
أ. مجلس يشع 41
ب. منظمة أمناه 42
ج. حركة نحالا 42
د. منظمة ريغافيم 42
هـ. منظمة حارس يهودا والسامرة 43
7. الدور الحكومي - الوزاري لإسرائيل 43
8. المحكمة الإسرائيلية العليا 44
خلاصة 45

الفصل الثالث: انعكاسات المشروع الاستعماري الاستيطاني الإسرائيلي في الأرض المحتلة على القطاعات البيئية والإنتاجية الاقتصادية الفلسطينية 46

أولًا: آثار اعتداءات الاحتلال ومستوطنيه على الخدمات العامة والبنية التحتية في الضفة الغربية 46
1. المياه 46
2. الكهرباء والطاقة 48
3. النقل والموصلات 50
ثانيًا: تضييق الاستيطان على حيز الزراعة والبيئة الفلسطينية 53
1. قيود الاحتلال وإجراءاته في مجال الزراعة في الضفة الغربية 54
2. تأكّل الأراضي الزراعية في الضفة الغربية بسبب مصادرتها لصالح المشروع الاستيطاني 55
3. الاستيطان الاستعماري الرعوي: سلب كبير 59
4. اضمحلال مساهمة قطاع الزراعة في اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة 61

5. التدمير البيئي 62

ثالثًا: آثار الاستيطان في قطاعَي الصناعة والتجارة 64

1. اقتصاد مشوّه وصناعات مكبّلة 65

2. التجارة 68

3. سوق العمل 70

خلاصة 72

الفصل الرابع: المشروع الاستيطاني الصهيوني: مرجعيّة للحرمان الاجتماعي الفلسطيني 73

أولًا: مؤشرات الفقر الاجتماعية - الاقتصادية 73

ثانيًا: التحول الديموغرافي القسري في أثناء المشروع الاستيطاني الصهيوني 77

ثالثًا: الصحة 80

رابعًا: التعليم 82

خلاصة 84

الفصل الخامس: تكلفة الاحتلال الاستيطاني على الشعب الفلسطيني 85

أولًا: دراسات سابقة منذ نكبة 1948 حول تكلفة الاحتلال والاستيطان 86

1. الإطار النظري لمفهوم التكلفة الاقتصادية للاحتلال والأطر المنهجية لقياسها 86

2. خسائر الشعب الفلسطيني في نكبة 1948 88

3. التكلفة الاقتصادية للاحتلال منذ تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية 92

أ. دراسات تأسيسية 92

ب. التسرب المالي 93

ج. تقديرات قطاعية 94

د. تقديرات تكلفة الاحتلال بحسب المناطق 96

ثانيًا: تحديث تقديرات تكلفة الاحتلال الاستيطاني منذ عام 1948 واستكشاف منهجيات التقدير 97

1. ملاءمة منهجيات تقدير تكلفة الاحتلال الاقتصادية 97

2. تحديث تقديرات خسائر نكبة 1948 97

3. تحديث تقديرات تكلفة الاحتلال في فترة ما بعد تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية 99

4. مكاسب إسرائيل الاقتصادية من احتلالها الضفة الغربية خلال الفترة 2000-2022 101

5. هل من إطار متكامل وموحد لتقدير تكلفة الاستيطان الكلية في الضفة الغربية؟ 105

الفصل السادس: توظيف القانون الدولي لعزل المشروع الاستيطاني الإسرائيلي ومحاسبته 110

أولًا: الفجوة بين القانون والواقع 110

ثانيًا: مسارات اقتصادية لاستهداف المشروع الاستيطاني: سحب الاستثمارات ومقاطعة منتجات المستوطنات وفرض العقوبات عليها 111

ثالثًا: خطوات تحرك فلسطينية عاجلة لدعم القدرة الذاتية من أجل التصدي للاستيطان وتنسيق الجهود الوطنية 113

1. الحكومة الفلسطينية 113

2. القطاع الخاص 113

3. مؤسسات المجتمع المدني الحقوقية والتنموية 114

فهرس المصطلحات المتعلقة بالاستيطان الإسرائيلي في الأراضي المحتلة 115

المراجع 126

العربية 126

العبرية 131

الأجنبية 131

قائمة الجداول والأشكال والخرائط

الجداول

الجدول (1-1): الاصطلاح العبري لوصف المستوطنات قبل عام 1948 وبعد عام 1967 3

الجدول (1-2) : أهم قرارات مجلس الأمن بشأن الاستيطان الإسرائيلي في الأرض المحتلة 19

الجدول (2-1): عدد المستوطنين ومساحة المستوطنات في عام 2024 24

الجدول (2-2): مستوطنات القدس الشرقية وعدد سكانها 26

الجدول (2-3): أهم المستوطنات العشوائية الرعوية في الضفة الغربية (2023) 29

الجدول (2-4): أهم المناطق الصناعية الواقعة خارج المستوطنات وداخلها 31

الجدول (2-5): جدار الفصل والضم العنصري عام 2024 33

الجدول (2-6): أهم شوارع المستوطنين في الضفة الغربية 34

الجدول (2-7): تصنيف أراضي الدولة ومساحاتها 36

الجدول (2-8): مكبات النفايات الإسرائيلية في الضفة الغربية 38

الجدول (3-1): مساحات في الضفة الغربية - أراضٍ مزروعة وأراضٍ مصادرة/ مسلوبة 58

الجدول (3-2): مساحات الأراضي المصادرة بأمر وضع يد وبأمر مصادرة عسكري في محافظات الضفة الغربية 59

الجدول (3-3): القيمة المضافة إلى قطاع الزراعة ومساهمته في اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة 61

الجدول (3-4): نسبة مساهمة قطاع الزراعة في عمالة الأرض الفلسطينية المحتلة مقارنة بقطاعات أخرى 62

الجدول (4-1): نسب الفقر وأعداد المستوطنات ومساحة المناطق "ج" بحسب المحافظات الفلسطينية لعام 2017 74

الجدول (5-1): تقدير قيمة خسائر فلسطين المادية والبشرية عام 1948 بأسعار عام 2000 91

الجدول (5-2): قيمة خسائر النكبة في عامَي 1948 و2022 99

الجدول (5-3): تقديرات تكلفة الاحتلال الاقتصادية التراكمية للاحتلال خلال الفترة 2000-2022 101

الجدول (5-4): مكاسب إسرائيل الاقتصادية التراكمية من احتلالها الضفة الغربية خلال الفترة 2000-2022 103

الجدول (5-5): مصفوفة المدخلات والمخرجات 107

الأشكال

الشكل (3-1): نسبة العمل في قطاع الصناعة الفلسطيني من التشغيل المحلي ونسبة البطالة في الضفة الغربية 64

الشكل (3-2): القيمة المضافة إلى قطاع الصناعة ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية 67

الشكل (5-1): إسرائيل والقدس الشرقية والمستوطنات: متوسط الضياء الليلي السنوي 102

الخرائط

الخريطة (1-1): حدود مجالس المستوطنات الستة في الضفة الغربية 8

الخريطة (3-1): شبكة الطرق المخصصة للمستوطنين الإسرائيليين والمستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية 52

الخريطة (3-2): توزيع المناطق الصناعية الاستيطانية في الضفة الغربية 66

الخريطة (4-1): توزيع نسب الفقر في فلسطين لعام 2017 76

الخريطة (4-2): التوزيع الجغرافي للفقر بناءً على نسب الأطفال (7-14) غير الملتحقين بالمدارس لعام 2017 83

مقدمة

مرّت الحركة الاستيطانية بمراحل متعددة، وامتدّت لتشمل أماكن واسعة. ولفهم تاريخ هذه الحركة وتجلّياتها العقائدية والقانونية، تسعى هذه الدراسة لتوفير مرجعية بحثية شاملة لمسألة احتساب تكلفة آثارها الاقتصادية والاجتماعية وتشخيص واقع الاستيطان الحالي ووقعه. وتتناول كذلك واقع الامتداد الاستيطاني في عام 2024، وما أفرزه من حقائق ديموغرافية ومكانية ومؤسسية، ومختلف قنوات تأثيره الضارّ في البنية التحتية للمجتمع الفلسطيني وأوضاعه الاقتصادية والاجتماعية، علمًا أن آثار الاستيطان هي جزءٌ من تكلفة الاحتلال الأوسع، وقد تناولها عدد من الدراسات منذ نكبة عام 1948، وهي أولى خسائر الشعب الفلسطيني من جرّاء التصادم مع الاستعمار الاستيطاني. وتوصل هذه المسارات البحثية كلها إلى بعض التوصيات السياساتية بشأن توظيف القانون الدولي لعزل اقتصاد المستوطنات ومحاسبته.

يتعلق موضوع الدراسة بأطر نظرية تسمى علميًا "دراسات الاستعمار الاستيطاني" وأدبياتها المتنامية، وهي ذات هدف محدد مفاده توفير مرجع بحثي وإحصائي دقيق وشامل للمشروع الاستيطاني في تجلّياته الاقتصادية والمكانية والاجتماعية الواقعية. ولا تطمح الدراسة إلى توفير نقد نظري أو سياسي للمشروع الاستعماري، أو محاولة تفكيكه معرفيًا، ولا إلى التوصل إلى تقييم شامل للتكلفة المالية للاحتلال، بل تقدّم مداخل ومادة مرجعية تعزز مختلف الجهود العلمية والمناصرة الدولية والدبلوماسية؛ لكشف الوجه الاقتصادي البشع للاستيطان الإسرائيلي، ولتعزيز الإجماع العالمي ضدّه.

يوجد إطار مفاهيمي يربط بين فصول هذه الدراسة وما تُقدّمه من أدلّة شاملة ومتعددة القطاعات، وهو متمثّل في أن الاستيطان يشكل القضية الأهم في بنية الاحتلال الإسرائيلي وتوسعها منذ عام 1967، وأنه يهدف إلى تقويض فرص تقرير مصير الفلسطينيين السياسي. تتجاهل هذه المستوطنات الواقع التاريخي والقانوني لهذه الأراضي، ويرى المجتمع الدولي أنها غير قانونية، وفقًا للقانون الدولي، وتحديدًا اتفاقية جنيف الرابعة التي تحظر نقل السكان المدنيين إلى الأرض المحتلة.

ليست المستوطنات بناءً على الأرض فحسب، بل هي بنية مادية لمشروع استعماري يهدف إلى تغيير التركيبة السكانية والسيطرة على الموارد؛ إذ تتم عادةً مصادرة أراضي الفلسطينيين ومواردهم لمصلحة المشاريع الاستيطانية. لذلك، ليس الاستيطان اليهودي مجرد تجمعات سكنية، بل إنه يرتبط ببنى تحتية متطوّرة؛ مناطق صناعية، وشبكة شوارع، ومواقع سياحية يهودية، وأراضٍ مصادرة لغايات مختلفة، وشبكة حواجز وجدران لمحاصرة الحيّز الفلسطيني.

الفصل الأول

الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة: التاريخ والسياق القانوني والعقائدي

أولًا: السياق التاريخي للاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة

احتلت إسرائيل شبه جزيرة سيناء وهضبة الجولان وقطاع غزة والضفة الغربية، بما فيها شرق مدينة القدس في عام 1967[1]. وأقامت مشاريع استيطانية فيها. وتتسم هذه المشاريع بأنها خاصة باليهود فحسب، ومن ثم انطوى التوسع الاستيطاني على إنشاء منظومة قانونية وإدارية خاصة بالمستوطنين اليهود، وتميزيهم، على نحو تفوّقي، من الفلسطينيين. ثم إنها ليست جيوبًا إسرائيلية "مجاورة" للحيّز الفلسطيني في الأرض المحتلة، بل يرتبط توسعها بإقصاء الفلسطينيين أو تهجيرهم أو محاصرة حيّزهم المدني، ومن ثم تدمير اقتصادهم. وهي كذلك مشاريع تهدف إلى "التوطين"، وإنشاء أحياء سكنية دائمة. وفي حال انطواء هذه المشاريع الاستيطانية على أبعاد اقتصادية أو استغلالية، فإنّ هذه الأبعاد تأتي في الدرجة الثانية من حيث الدوافع.

وفي عام 1982، جرى تفكيك الاستيطان الإسرائيلي في سيناء. وفي عام 2005، تفككت المستوطنات في قطاع غزة، مع بقاء الاحتلال مسيطرًا على القطاع وسكانه، أرضًا وجوًّا وبحرًا. أما في باقي المناطق المحتلة (هضبة الجولان والقدس والضفة الغربية)، فإن الاستيطان اليهودي مستمر في التوسع، وهو بمنزلة "استعمار استيطاني"، شبيه بالعديد من التجارب الاستعمارية في آسيا وأفريقيا وغيرها من الدول. ومن الصفات الرئيسة للاستعمار الاستيطاني التي نُلاحظها في الحالة الفلسطينية، استغلال الأراضي والموارد الطبيعية، والتزامه بمبدأ إقصاء المكوّن الأصلي ومحوه، وذلك عبر التهجير أو الإبادة البشرية والرمزية والاجتماعية، واستخدام كل أنواع الاضطهاد لتحقيق المصالح الاستعمارية وفرض الهيمنة، مثل الاضطهادات ذات الأساس العنصري والرأسمالي والأبوي والعرقي[2].

في الضفة الغربية، بدأ الاستيطان خلال أشهر الاحتلال الأولى بإنشاء مستوطنة كفار عتصيون، في القرب من مدينة الخليل، في 27 أيلول/ سبتمبر 1967. ومنذ نهاية السبعينيات (1976-1979)، بدأت المستوطنات في الضفة الغربية تتوسع بطريقة مستمرة ومنهجية، لتشمل، في منتصف عام 2024، نحو 525 ألف مستوطن في الضفة الغربية (باستثناء مستوطنات شرق القدس)، منتشرين في المدن والبلدات والكيبوتسات والمناطق الصناعية والمراعي. ومنذ نهاية فترة ولاية إيهود أولمرت في رئاسة الحكومة الإسرائيلية (2006-2009)،

1 تشمل الضفة الغربية سياسيًا مساحة القدس كلها التي جرى احتلالها في عام 1967، والتي تقع شرقًا من خط الهدنة (1949)، وكانت تحت الحكم الأردني (1948-1967). لكن إسرائيل ضمّت إداريًا مدينة القدس إلى حدودها، وفرضت عليها القانون الإسرائيلي، على العكس من الضفة الغربية التي لا تزال تحت الحكم العسكري.

2 Lorenzo Veracini, *Settler Colonialism: A Theoretical Overview* (New York: Palgrave Macmillan, 2010); Lorenzo Veracini, "Introducing Settler Colonial Studies," *Special Issue: A Global Phenomenon, Settler Colonial Studies*, vol. 1, no. 1 (2011), pp. 1–12; Patrick Wolfe, *Settler Colonialism and the Transformation of Anthropology: The Politics and Poetics of an Ethnographic Event*, Writing Past Colonialism (London/ New York: Cassell, 1999); Patrick Wolfe, "Settler Colonialism and the Elimination of the Native," *Journal of Genocide Research*, vol. 8, no. 4 (2006), pp. 387–409.

يشهد المشروع الاستيطاني تسارعًا مكثّفًا، تتبنّاه إسرائيل بطريقة صريحة، وينشط في تطويره معظم أجهزة الدولة ووزاراتها، ومنظمات مجتمع مدني وصناديق تمويل وتبرّعات. ومنذ بداية عام 2023، "احتل" التيار الصهيوني التوراتي أهم الوزارات الإسرائيلية واللجان الحكومية والأجهزة البيروقراطية التي تدير منظومة الاحتلال في الضفة الغربية، ويشمل هذا الأمر تطوير الاستيطان ومصادرة الأراضي.

يعرض هذا الفصل المشروع الاستيطاني في الضفة الغربية من ناحية آثاره الاقتصادية والاجتماعية والمكانية في الشعب الفلسطيني ومقدّراته. ويشمل ثلاثة مباحث: يمثّل الأول إطارًا نظريًا لفهم الاستيطان الإسرائيلي باعتباره يقتضي في توسّعه محاصرة الفلسطينيين، ومن ثم، فالمبدأ المحرك له هو توطين اليهود في الضفة الغربية، مع إقصاء الفلسطينيين وعزلهم. ومع ذلك، ينطوي الاستيطان أيضًا على أبعاد اقتصادية، مثل نهب الأراضي والموارد، واستغلال العمالة الفلسطينية الرخيصة. يعرض الثاني، على نحو مقتضب، تطور مشروع الاستيطان عبر خمس مراحل، بين عامَي 1967 و2024. ويقدم الثالث إطلالة على القانون الدولي الذي يَعتبر الاستيطانَ غير شرعي، ويعرض أهم بنود هذا القانون وقرارات الأمم المتحدة.

ثانيًا: الأسس العقائدية للاستيطان الإسرائيلي

تستخدم اللغة العربية مصطلح "المستوطنة" أو "المستعمرات" Settlements/ Colonies؛ للإشارة إلى المستوطنات الإسرائيلية في فلسطين عبر التاريخ (سواء قبل عام 1948 أو بعد عام 1967). وفي اللغة العبرية، يجري استخدام مصطلح "هتنحلوت" Hitnachalut؛ للإشارة إلى المستوطنات اليهودية التي أقيمت بعد عام 1967 في الأرض المحتلة، وهو مصطلح لم يكن مستخدمًا في الإشارة إلى المستوطنات اليهودية التي أقيمت قبل عام 1948 في فلسطين، والتي سُمّيَت "موشافاه" Moshava[3]. ولكلا المصطلحين دلالات سياسية - عقائدية مختلفة[4].

الجدول (1-1)

الاصطلاح العبري لوصف المستوطنات قبل عام 1948 وبعد عام 1967

	قبل عام 1948	بعد عام 1967
المصطلح العبري	موشافاه	هتنحلوت
الدلالة	سياسية - استعمارية	توراتية - قانونية
الجذر اللغوي العبري	(ي ش ف)؛ أي جلس واستقر في المكان	(ن ح ل)؛ أي ورث نصيبه من أجداده

المصدر: من إعداد الباحثين.

3 يحمل اسم "موشافاه" Colony الذي استخدمه اليهود في وصف استيطانهم قبل قيام الدولة، مدلولًا استعماريًا - أوروبيًا، في الدرجة الأولى؛ إذ إن كلمة موشافاه تعود إلى الجذر العبري (ي ش ف) الذي يعني الجلوس في مكان جديد والاستقرار فيه.

4 في العربية، يترجم المصطلح Colonizationg Colonialism باستخدام كلمة "الاستعمار". لكن Colonialism يشير إلى الممارسة والأيديولوجيا والسياسة التي تنشئ بها دولة قوية مستعمرات في مناطق/ أراضٍ أخرى، خارج وحدتها السياسية وتحافظ عليها وتستغلها. إنه مصطلح ينطوي على إخضاع شعب (أو أمة) من دولة أخرى والسيطرة عليه واستغلاله. ومن هنا تأتي مدلولاته السلبية. وفي المقابل، يشير مصطلح Colonization إلى إنشاء مستعمرة في إقليم جديد، قد ينطوي على استقرار الغُزاة (عادة ما يرون أنفسهم فاتحين) في الأرض، وإقامة الحكم فيها، وتشييد بنى تحتية. ومن ثمّ كان هذا المصطلح ينطوي، بالنسبة إلى المستعمِرين والمجتمعات الغازية، على دلالات إيجابية قبل الحرب العالمية الأولى. ولذلك أيضًا، استخدم الصهيونيون المؤسسون هذا المفهوم في غزوهم فلسطين.

في القرن التاسع عشر، نظر الغرب إلى الاستعمار باعتباره نشاطًا مقبولًا وتحديثيًا و"إيجابيًا". ووُلدت الحركة الصهيونية العلمانية في هذا السياق. فمثلًا، عرّف الحاخام اليهودي الصهيوني حاييم زيليغ سلونيمسكي الاستعمار في عام 1884 بأنه: "الاستيلاء على السلطة وحيازة أرض في بلاد، لتطوير أطرافها ونهبها، وإطلاق العنان لطاقاتها الطبيعية الكامنة، والسيطرة على كل مواردها المادية"[5]. وبعد إنشاء الأميركيين والألمان والروس واليونانيين مستوطنات في فلسطين، شرع اليهود أيضًا في إنشاء "مستعمرات" يهودية، كانت تسمى موشافاه، وكانت البدايات في "أم المستعمرات" بتاح تكفا في عام 1878[6].

تحمل المستوطنات اليهودية قبل عام 1948 تسميات يهودية مختلفة للدلالة على طبيعة العلاقات الاجتماعية - الاقتصادية بين أعضاء المستوطنة، وعلاقة هؤلاء الأعضاء بالأرض، مثل كيبوتس[7] والموشاف[8] والموشاف الجماعي[9] ... إلخ. وباختصار، يُجسّد مصطلح موشافاه/ موشاف، في معناه، "مكان الجلوس" أو "المسكن"، لكنه يتجاوز المعنى الحرفي، ليُعبرّ عن نموذج خاص للتجمع الزراعي التعاوني في الفكر الصهيوني؛ إذ يجمع بين العمل الفردي والتكافل الجماعي في إدارة الخدمات الأساسية، مثل التسويق والتوزيع. في المقابل، نجد أن كلمة "مستعمرة" Colony تستمدّ جذورها من الكلمة اللاتينية Colonus التي تعني الفلاح أو المزارع، وتطوّرت لتعني التجمعات التي أسستها شعوب في أراضٍ أجنبية، غالبًا ما كانت لأهداف اقتصادية أو عسكرية؛ ومن ثمّ أصبحت رمزًا للسيطرة والتوسع، محمّلة بدلالات الهيمنة السياسية والثقافية.

وبعد احتلال عام 1967، اتُّفق، اصطلاحًا في إسرائيل، على تسمية الاستيطان في الضفة الغربية وقطاع غزة "هتنحلوت"، وهو لفظ لا يشير أساسًا إلى استعمار الأرض بالمعنى الأوروبي، بل إن له دلالات توراتية - قانونية، تشير إلى نقل الورثة من الأب إلى أبنائه[10]. وقد أثار استخدام هذه الكلمة عواطف كامنة في اللاوعي الإسرائيلي، ونسج روابط توراتية بين الإسرائيليين والأرض المحتلة، ونزع صفة الاعتداء أو الاستعمار (الذي ما عاد مقبولًا في الخطاب العالمي بعد الحرب العالمية الثانية)، وأحلّ مكانه دلالات تشير إلى "حق" اليهودي في استلام ميراثه من "أرض الميعاد"[11]. وهذا التوضيح المتعلق بأصل الكلمات Etymology[12] مفيد لفهم الاستيطان اليهودي والإسرائيلي باعتباره مشروعًا يقوم على استملاك الأرض وتهويدها وإقصاء الفلسطينيين منها.

تطوّرت الغايات والدوافع الإسرائيلية لبناء المستوطنات منذ عام 1967، ويمكن التمييز بين أربعة دوافع رئيسة:

---

5 آلون جلعاد، "متى أصبحت الموشافاه هتنحلوت، ولماذا أصبحوا مستوطنين مرة أخرى؟ حول أصل الكلمة هتنحلوت"، **هآرتس**، 2022/3/9، شوهد في 2024/11/26، في: https://acr.ps/1L9GPOP

6 على الرغم من أن بتاح تكفا معروفة، في الأدبيات الصهيونية والعربية، بأنها أم المستعمرات، فإن هناك استيطانًا يهوديًا سابقًا عليها، مثل إنشاء الكلية الزراعية اليهودية (مكفا يسرائيل) في شرق يافا، في عام 1870، أو مستوطنات منتفيوري في القدس والجليل بين عامي 1840 و1870.

7 نوع من التجمعات التعاونية في إسرائيل، أُسس أول مرة في عام 1910 في دغانيا. كانت الكيبوتسات تقليديًا مجتمعات زراعية تهدف إلى تحقيق "الاشتراكية الصهيونية" من خلال العمل الجماعي والمساواة. وبمرور الوقت، توسّعت نشاطاتها لتشمل الصناعة والتكنولوجيا. عانى نظام الكيبوتسات تغييرات وتحديثات في العقود الأخيرة، متّجهًا نحو الخصخصة وتحقيق توازن بين القيم الجماعية والفردية.

8 نوع من المستوطنات الزراعية اليهودية. وعلى عكس الكيبوتس الذي له طابع تعاوني - اشتراكي، فإن المشافاه مستوطنة تقوم على ملكيات فردية للأراضي والممتلكات، ويعتمد اقتصادها على الزراعة.

9 نوع من القرى التعاونية في إسرائيل يجمع بين خصائص الكيبوتس والموشاف التقليدي. وعلى عكس الكيبوتس الذي تُدار فيه النشاطات على نحو جماعي، يتشارك سكان الموشاف الشيتوفي في الإنتاج والخدمات على نحو جماعي، بينما تبقى قرارات الاستهلاك فردية على مستوى العائلات.

10 جلعاد.

11 المرجع نفسه. لا يستخدم الإسرائيليون كلمة "عتنحلوت" للإشارة إلى مستوطنات القدس، بل يستخدمون كلمة "حيّ" للدلالة على المستوطنات اليهودية فيها، بسبب ضمّها إلى إسرائيل.

12 في الكتابات التوراتية، خاصة في سفر يشوع، يشير هذا الجذر إلى وعد إلهي بإعطاء الأرض للأسباط الاثني عشر حقًّا أبديًا، ويرتبط ارتباطًا وثيقًا بمفهوم الاستحقاق الديني للأرض. وبهذا المعنى، تختلف "هنحلوت" من حيث التأصيل الديني عن "موشاف"، الذي يحمل طابعًا تعاونيًا زراعيًا. وتتمايز من مصطلح "مستعمرة" الذي يركز على الأبعاد الاستعمارية والسيطرة الأجنبية، بينما يعتمد "هنحلوت" على سردية دينية للتجذّر التاريخي والميراث الإلهي للأرض.

1. **مستوطنات أمنية:** هي مستوطنات سكنية يهودية، أُقيمت في العقد الأول من الاحتلال، تحت ادعاءات أمنية لخلق بيئة اجتماعية حاضنة للجيش الإسرائيلي الذي سيحكم الأرض المحتلة فترة زمنية، لم تكن معلومة بعد. وكانت هذه المستوطنات تسمى في إسرائيل "ناحال" (اختصارًا لعبارة "شباب ريادي مقاتل"). وأشرفت عليها وزارة الإسكان الإسرائيلية والجيش والصندوق القومي اليهودي.

2. **مستوطنات المنفعة الاقتصادية:** هي منفعة بالمعنى الاقتصادي الضيّق عبر استغلال خصوبة الأغوار[13]، والاستفادة من المعادن، وبناء مشاريع ربحية، سواء أكانت زراعية (كما في الأغوار) أم صناعية (كما في المناطق الصناعية المقامة في أنحاء مختلفة من الضفة الغربية). وقد تطوّرت هذه المستوطنات منذ عام 1967 حتى اليوم، عبر مجموعة من الشركات الربحية والاستغلالية، مثل صندوق أراضي يهودا والسامرة[14]، أو شركة "نوفيم مفعاليم المساهمة المحدودة" التي بنت مستوطنات في الثمانينيات واستثمرتها على نحو خاص، وباعتها لتوطين يهود في الضفة الغربية[15].

3. **مستوطنات "الرفاه":** مثل الحريديم والشرقيين، وقد أُقيمت في الأرض المحتلة لتوفير "ظروف رفاه"، ورفع مستوى المعيشة للقطاعات اليهودية المهمّشة من خلال الاستفادة من أراضٍ "أرخص" وإجراءات قانونية استثنائية، ومن ثم توفير امتيازات لقطاعات اجتماعية إسرائيلية كانت تُعتبرَ مهمّشة أو مستضعفة داخل إسرائيل.

4. **مستوطنات توراتية - توطينية:** تُعدّ النوع الأهم؛ لأنها المحرك الذي يعطي المشروع الاستيطاني برمّته زخمًا. وقد أقامت هذه المستوطنات التيارات التوراتية، تحت شعار العودة إلى أرض الميعاد وتدشين السيادة اليهودية عليها، تحقيقًا للخلاص الإلهي. فالتوراتيون لا يبنون المستوطنات لـ "استخدام" الأرض (ينطوي "الاستخدام" ضمنًا على صفة "المؤقتية" أو "الاستغلال")، بل بدافع العودة إلى أرض اليهود القديمة، وهذا يشير إلى نيّة "الديمومة" و"التوطن". وعلى الرغم من أن مستوطنات التيار الاستيطاني التوراتي تمثل نحو ثلث المستوطنات القائمة حاليًا، فإن هذا التيار يقود المشروع الاستيطاني كله، أو يشرف عليه. وضمن هذا النوع من الاستيطان التوراتي تقع كتلة متطرفة عنيفة، تسمى في إسرائيل "مستوطنات النواة الصلبة"، وأهمها يستهار، وهار بركا، وألون موريه، وإيتمار، وبيت إيل، وعيلي، وكريات أربع، إضافة إلى عشرات المستوطنات الكرافانية، والمزارع الرعوية.

تطوّر مشروع الاستيطان الإسرائيلي من مشروع أمني - سياسي (1967-1977) إلى مشروع توطيني، تُشرف عليه كتلة توراتية من المستوطنين المدفوعين برؤية خلاصية[16]، مع إعادة تشكيل مشهد الضفة الغربية؛

---

13 الأغوار الفلسطينيّة هي منطقة تمتدّ على طول نهر الأردن، وتشمل شريطًا من الأرض شرق الضفة الغربية، بطول 120 كيلومترًا. وتتسم هذه المنطقة بخصوبتها الزراعية؛ إذ تمثّل 28% من مساحة الضفة، وتقطنها قرى فلسطينية صغيرة. وتُعدّ الأغوار سلة غذاء رئيسة في فلسطين، وهي تتمتع بأهمية استراتيجية واقتصادية.

14 على موقعه الإلكتروني، يُعرّف الصندوق نفسه على النحو التالي: شركة خاصة للاستثمار وتسويق العقارات، تهدف إلى توسيع نطاق السيطرة على الأراضي من أجل البناء والتطوير في مناطق يهودا والسامرة. وتُعنى الشركة بتحديد الأراضي للاستثمار الخاص والريادة العقارية وتحسين المشاريع في مناطق ذات طلب سكني مرتفع، ولا سيما في المستوطنات، مثل إلكانا وعيلي زهاف وبروكين، التي تتميز بالطابع الديني. وتعمل الشركة على تسجيل الأراضي في الإدارة المدنية بعملية شفافة أمام المشترين، بدعم قانوني يمتد إلى أكثر من 25 عامًا. يُنظر: "صندوق أراضي يهودا والسامرة" [بالعبرية]، فيسبوك، شوهد في 2025/9/15، في: https://acr.ps/1L9GP2T

15 شركة خاصة إسرائيلية أُسّست في 3 شباط/ فبراير 1977، يقع مقرها في شارع بياليك 164، رمات غان، إسرائيل. وتعمل هذه الشركة في مجالات الاستثمار والتطوير العقاري، وكان لها دور في تطوير مستوطنة "نوفيم" في الضفة الغربية. واجهت في عام 1984، صعوبات مالية، أدّت إلى توقف بناء المستوطنة. وفي عام 1986، اعتُقل مديرها العام، داني وينمان، بتهمة الاحتيال على المستوطنين. يُنظر: "تم الطلب من شركة نوفيم إيقاف الإعلان عن بيع الفلل"، **معاريف**، 1982/10/26، شوهد في 2025/9/27، في: https://acr.ps/1L9BPpO

16 تنظر الرؤية الخلاصية للصهيونية الدينية في الضفة الغربية إلى احتلال الأرض وبناء المستوطنات، بوصفهما جزءًا من مشروع ديني يهدف إلى تحقيق "خلاص" الشعب اليهودي عبر استعادة "الأرض المقدسة". تُشكّل هذه الرؤية تبريرًا لسياسات الإقصاء والإحلال الاستيطاني، حيث تُستخدم الدوافع الدينية لشرعنة السيطرة

فالمشروع الاستيطاني لا يُبنى على مئات المستوطنات اليهودية المدنية فحسب، سواء كانت مدنًا أو بلدات أو كيبوتسات أو تجمعات عشوائية، بل إنه يُبنى أيضًا على أسرلة زاحفة من خلال تشييد شبكات شوارع عصرية، ومناطق صناعية، ومراكز تسوق واستراحات، وتحريش وزراعة غابات، ومدارس وكليات، وغيرها، لتعزيز الحياة الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، والروحانية، لمجتمع المستوطنين، وربطه بمدن إسرائيل[17].

تشكّل مؤسسات الاحتلال الإسرائيلية حاضنة نموّ الاستيطان، فالاحتلال الإسرائيلي هو نظام يحكم حياة الفلسطينيين من خلال الأوامر العسكرية والتشريعات، والأجهزة البيروقراطية التي تسيطر على الأرض المحتلة وسكّانها، وأهمها وحدة المنسق COGAT، والإدارة المدنية ومكاتب الارتباط ولجنة الخارجية والأمن في الكنيست، والقيادة الوسطى للجيش ومجموعة من المستشارين. ثم إن بنية الاحتلال تدير هياكل القمع والعنف والضبط الممارسة تجاه الفلسطينيين، بما يشمل العنف العسكري المستمر على الفلسطينيين ومنظومة الحواجز وتصاريح العبور والجدار ومصادرة الأراضي واستخداماتها، والإعلان عن محميات طبيعية، وغيرها. وهكذا تضع هياكل الاحتلال ومؤسساته والضباط القائمون عليه القواعد التنفيذية لتطوير الاستيطان و"شرعنته". وفي عام 2023، انتقلت هذه الهياكل والمؤسسات التي تدير الاحتلال من نفوذ الجيش الإسرائيلي إلى سلطات مدنية، يتحكم فيها التيار الاستيطاني التوراتي المتطرّف، وهو ما اعتبرته المنظمات القانونية التحوّل الأهم في طريقة إدارة الاحتلال والاستيطان منذ عام 1967[18].

وينظر التيار الاستيطاني التوراتي إلى الوجود الفلسطيني في أراضي الضفة الغربية باعتباره عقبة أمام تحقيق رؤيته الخلاصية التي تُبنى على فرض السيادة اليهودية على يهودا والسامرة. فالاستيطان مبنيٌّ على علاقات تدمير Destruction وإفقار De-Development تجاه الفلسطينيين[19]، وليس على علاقات استغلال Exploitation أو اتّباع اقتصادي Economic Dependency. وعلى الرغم من أن كلا المركبين حاضر، فإن فهم المشروع الاستيطاني باعتباره بنية "إقصائية" تجاه الفلسطينيين واقتصادهم، هو أمر غاية في الأهمية لفهم التداعيات الاقتصادية للاستيطان على الفلسطينيين واقتصادهم. ويسعى المشروع الاستيطاني لخلق دولة مستوطنين متفوّقة على الفلسطينيين، حيث إن هناك علاقة طردية بين توسع الاستيطان ومحاصرة الحيّز الفلسطيني. فكلما تطوّر المشروع الاستعماري، كمًّا ونوعًا، زاد الفصل بينه وبين التجمعات الفلسطينية، وزادت علاقات الإخضاع والسيطرة لإنشاء مجتمع مستوطنين متفوّق على الفلسطينيين.

ثالثًا: مراحل تطور الاستيطان الإسرائيلي منذ عام 1967

توسع الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية عبر مراحل عدة، يمكن تلخيصها على النحو الآتي:

على الأراضي الفلسطينية وتوسيع المستوطنات.

17 نير بركات، "المستقبل: يهودا والسامرة وغور الأردن: خطة بركات للتطوير الاقتصادي والاستيطاني في يهودا والسامرة وغور الأردن"، **خطة عمل** (2020)، ص 6، 10، شوهد في 2025/7/1، في: https://acr.ps/1L9GPCA [بالعبرية]

18 Yesh Din, Ofek Center for the Study of Human Rights, Association for Civil Rights in Israel & Breaking the Silence, *The Silent Overhaul: Changing the Nature of Israeli Control in the West Bank—Analysis of the Israeli Government's Annexation Policy and Its Ramifications* (Jerusalem: Yesh Din; Boulder, CO: Yesh Din, Ofek, Breaking the Silence, ACRI, 2024).

19 Leila Farsakh, "From Domination to Destruction: The Palestinian Economy under the Israeli Occupation," in: *The Power of Inclusive Exclusion; Anatomy of Israeli Rule in the Occupied Palestinian Territories* (Beirut: Centre for Arab Unity Studies, 2012), pp. 461–496; Sara Roy, "To Unknow Palestine: A Conclusion," *Political Economy of Palestine*, Alaa Tartir, Tariq Dana & Timothy Seidel (eds.) (Cham: Springer International Publishing, 2021), pp. 321–328.

المرحلة الأولى: إدارة الأرض المحتلة (1967-1975)

وضع إيغال آلون، وهو ضابط وسياسي إسرائيلي، خطة آلون، بعد فترة وجيزة من الاحتلال، وقد اقترح رؤية استراتيجية لاستيطان الضفة الغربية بذريعة حماية أمن إسرائيل، مع أخذ التهديدات الديموغرافية في الحسبان. اقترح آلون الإبقاء على الأغوار والحدود الجنوبية للضفة الغربية مع الأردن، ومنطقة "عتصيون"، تحت السيطرة الإسرائيلية، في أي اتفاق مستقبلي، وذلك لإنشاء منطقة عازلة شرق نهر الأردن[20]. وعلى الرغم من أن الخطة لم تُعتمَد رسميًا، فإنها أثّرت في سياسات الاستيطان اللاحقة. ولم تعارض حكومة حزب العمل الإسرائيلية الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية، استنادًا إلى "أفكار" آلون، بل صدقت، في 3 أيلول/ سبتمبر 1973، على "وثيقة الجليل" التي دعت إلى الاستيطان في رفح ومرتفعات الجولان وغور الأردن، وكان هذا جزءًا من برنامج الحزب لانتخابات الكنيست الثامنة[21]. وتضمّنت أساليب الاستيطان نوعين: الأول، الاستيطان من الأعلى، مثل استيلاء الجيش على الأراضي لأغراض عسكرية، وإنشاء مستوطنات مدنية - عسكرية (أو مستوطنات الناحال) التي تحوّلت لاحقًا إلى مستوطنات مدنية. والثاني، الاستيطان من الأسفل، حيث أقام المستوطنون التوراتيون المستوطنة الأولى لهم في بيت لحم (كفار عتصيون)، ثم أُقيمت كريات أربع، باستخدام أراضٍ صودرت بأمر عسكري. لكن التحوّل الأهم على صعيد المجتمع الإسرائيلي، كان مع إنشاء حركة غوش إيمونيم في عام 1974، التي أخذت على عاتقها "تفعيل" المشروع الاستيطاني، وقيادته سياسيًا واجتماعيًا وثقافيًا. ومع نهاية هذه الفترة، في عام 1975، كان عدد المستوطنين لا يزيد على 4000 مستوطن[22].

المرحلة الثانية: الليكود يُشرّع بالاستيطان الرسمي (1977-1992)

ما إن وصل اليمين الإسرائيلي، أول مرة، إلى الحكم، حتى أعلن رئيس الوزراء، في حينه، مناحيم بيغن أن الضفة الغربية تراثٌ يهودي غير قابل للتصرّف، وشرع في رعاية الاستيطان ودعمه في أنحاء الضفة الغربية كلها. وقد تبنّت الحكومة الإسرائيلية خطة دروبليس Matityahu Drobless في عام 1978، التي كانت بمنزلة التخطيط الإقليمي Regional Planning للمشروع الاستيطاني، خصوصًا في المناطق الحيوية، مثل المرتفعات والمناطق المتاخمة للمراكز السكانية الفلسطينية الرئيسة. وبحسب هذه الخطة، ستكون هذه المستوطنات رادعًا ضدّ العداء العربي، وستُعزّز مطالبة إسرائيل بالأرض لاحقًا. وفي هذه الفترة، جرى تقسيم الضفة الغربية إلى ستة مجالس استيطانية، وجرى تطوير تنظيم الحكم المحلي فيها، وقد تألّف من مجلس مستوطنات شومرون (أُسّس عام 1979)، ومجلس مستوطنات بنيامين (أُسّس عام 1980)، ومجلس مستوطنات غور الأردن (أُسّس عام 1979)، ومجلس مستوطنات غوش عتصيون (أُسّس عام 1980)، ومجلس مستوطنات جبل الخليل (أُسّس في عام 1982)، ومجلس مستوطنات البحر الميت (أُسّس عام 1981)، ومجلس مستوطنات ساحل غزة (أُسّس عام 1979، وتفكك في عام 2005 مع الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة). ثم أُنشئ مجلس أعلى لتنظيم هذه المجالس السبعة، وهو مجلس يشع (أُسّس عام 1980).

---

20 Handel Ariel, Marco Allegra & Erez Maggor, "The Israeli Settlements: Past, Present, and Future," in: Asaf Shafir (ed.), *Routledge Companion to the Israeli Palestinian Conflict* (Oxfordshire: Routledge, 2022), pp. 218-233.

21 "إسرائيل ترسم خريطة السلام مع مصر"، **معاريف**، 1973/1/5، شوهد في 2024/7/8، في: https://acr.ps/1L9GP2A [بالعبرية]

22 "Population," *PeaceNow* (2024), accessed on 7/7/2025, at: https://acr.ps/1L9GPY2

خلال هذه الفترة، صادر الجيش الإسرائيلي نحو 908 آلاف دونم من أراضي الضفة الغربية؛ أي نحو 16% من الأراضي "ج"، وحوّلها إلى "أراضي دولة"، وخُصِّصَت لاحقًا للاستيطان المدني[23]. وأدّت منظمات مثل غوش إيمونيم وأمناه ودائرة الاستيطان في المنظمة الصهيونية العالمية ومجلس يشع، أدوارًا مهمة في هذا السياق. وفي نهاية هذه الفترة، في عام 1992، وصل عدد المستوطنين إلى نحو 105000 مستوطن، وهذا يُظهر مدى إصرار حكومة الليكود على إظهار "حُسن نيّاتها" الصهيونية[24].

الخريطة (1-1)
حدود مجالس المستوطنات الستة في الضفة الغربية

المصدر: ترجمة عن الخريطة المنشورة على موقع مجلس المستوطنات "يشاع". ينظر:

Yesha Council, "About the Yesha Council," accessed on 15/9/2025, at: https://acr.ps/1L9GPap

23 Norwegian Refugee Council, *A Guide to Housing, Land and Property Law in Area C of the West Bank* (2012), accessed on 8/7/2025, at: https://acr.ps/1L9GPM2

24 "Population."

المرحلة الثالثة: بداية أوسلو ونهايتها (1993-2011)

عند توقيع اتفاقيات أوسلو في عام 1993، كان هناك نحو 128 مستوطنة في المنطقة "ج"، موزّعة على المجالس الاستيطانية الستة. وعندما تفاوضت حكومة إسحاق رابين على الضفة الغربية، مع نيّتها الحفاظ على سيطرتها على الكتل الاستيطانية الكبرى (آريئل، وعتصيون، ومعاليه أدوميم)، بدأ المشروع الاستيطاني يتحوّل على نحو أكثر وضوحًا إلى قضية سياسية مختلف عليها داخل إسرائيل. وبينما كان رابين قبل اغتياله (1995)، قد دفع إلى تجميد الاستيطان، وضع بنيامين نتنياهو في عام 1997 "خطة آلون بلس" التي تهدف إلى الاحتفاظ بـ 60% من الضفة الغربية، بما في ذلك مناطق المستوطنات الرئيسة والطرق الالتفافية. واصل "قسم الاستيطان" في الوكالة اليهودية أداء دور حاسم، لكن في هذه الفترة ظهرت العديد من منظمات "المجتمع المدني الاستيطانية"، مثل نحلاه (أُسّست في عام 2005)، وريغافيم (أُسّست في عام 2006)، التي كانت لها أجندتان: احتلال الدولة العميقة[25] لمنع إقامة دولة فلسطينية، وتكثيف الاستيطان في الضفة الغربية. وبناءً عليه، بدأت هذه المنظمات بإقامة عشرات البؤر الاستيطانية، بعضها تموّله الدولة، على الرغم من السياسة الرسمية للدولة التي تعارض إنشاء المستوطنات الجديدة على نطاق واسع[26].

لا بد من الإشارة إلى أن تفكيك المستوطنات الإسرائيلية في قطاع غزة في عام 2005 شكّل مرحلة تحوّل فكري وسياسي لدى مستوطني الضفة الغربية من التيارات التوراتية، الذين تحوّلوا إلى جماعة سياسية أكثر تطرفًا وفعالية، وطوّروا العديد من اللوبيات والمنظمات والجمعيات وصناديق التبرع لتعجيل "تهويد" الضفة الغربية. وكانت لقاءات أولمرت - محمود عباس[27] (2007)، ثم لقاءات نتنياهو - محمود عباس[28] (2010-2011)، آخر قنوات المفاوضات السياسية. وبعد تعثّرها، بدأت مرحلة "حسم" مستقبل المنطقة "ج" عبر الاستيطان. وفي نهاية هذه الفترة، التي رأى الإسرائيليون فيها نهاية "عملية السلام"، تضاعف عدد المستوطنين ثلاثة أضعاف ما كان عليه قبل أوسلو؛ أي إلى نحو 311 ألف مستوطن[29].

المرحلة الرابعة: صعود المستوطنين قوةً سياسية (2011-2023)

شهدت الضفة الغربية في هذه المرحلة حالة "وضع قائم"؛ فمن جهة، غابت المفاوضات السياسية مع الفلسطينيين. ومن جهة أخرى، جرى توسع ممنهج للمشروع الاستيطاني في المنطقة "ج". وقد نما

---

25 "الدولة العميقة"، مصطلح يشير إلى شبكة من النخب والشخصيات المؤثرة في مؤسسات الدولة التي يُعتقد أنها تعمل على نحو غير مرئي وغير رسمي لتحقيق مصالحها، بغض النظر عن التوجهات السياسية للحكومات المنتخبة. وغالبًا ما تشمل هذه الشبكة قيادات عسكرية وأجهزة استخبارية وقوى اقتصادية وبيروقراطيين ذوي نفوذ. وتهدف الدولة العميقة إلى الحفاظ على استقرار النظام الحاكم وتوجيه السياسات العامة إلى ما يلائم مصالحها، ما يجعلها متهمة بالتأثير سرًّا في القرارات والسياسات العامة. وأحيانًا، يُعتقد أنها تتدخل لمنع أي تغييرات جوهرية قد تُهدّد نفوذها أو مصالحها الاستراتيجية.

26 وليد حباس، "البؤر الاستيطانية الزراعية في الضفة الغربية: من الارتجال والتطوع إلى المأسسة والتمويل الحكومي!"، **ملحق المشهد الإسرائيلي**، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، 2024/2/12، شوهد في 2024/11/16، في: https://acr.ps/1L9GPJF

27 اجتمع الرئيس الفلسطيني محمود عباس ورئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت مرات عدة في عام 2007، في إطار محاولات إعادة إحياء عملية السلام والتفاوض بشأن قضايا الحل النهائي، برعاية الولايات المتحدة الأميركية، بعد عقد مؤتمر أنابوليس (27 تشرين الثاني/ نوفمبر 2007). وركزت هذه الاجتماعات على قضايا رئيسة، مثل الحدود والقدس واللاجئين والأمن والمستوطنات. عرض أولمرت آنذاك مقترحات لتبادل الأراضي، بهدف ضم الكتل الاستيطانية الكبيرة لإسرائيل، في مقابل إعطاء أراضٍ بديلة للفلسطينيين، إضافة إلى مشاركة جزئية في القدس. وعلى الرغم من هذه المفاوضات، فإن الخلافات الكبيرة حول الحدود واللاجئين وملف القدس، عرقلت التوصل إلى اتفاق نهائي. وانتهت المحادثات من دون نجاح، وسط تصاعد التوترات السياسية وتغيّر الحكومات.

28 أجرى الرئيس الفلسطيني عباس ورئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو لقاءات عدة بين عامَي 2010 و2011، ضمن جولة جديدة من محادثات السلام، بوساطة أميركية، بقيادة إدارة الرئيس الأميركي الأسبق باراك أوباما. وقد جرت هذه المفاوضات بعد تجميد مؤقت للبناء الاستيطاني في الضفة الغربية الذي طالب به الفلسطينيون شرطًا لاستئناف المحادثات. وتناولت اللقاءات قضايا الوضع النهائي، مثل الحدود واللاجئين والمستوطنات والقدس والأمن. ومع ذلك، سرعان ما تعثّرت هذه المفاوضات، بسبب استئناف البناء الاستيطاني، خاصة في القدس الشرقية. وقد رفض نتنياهو وقف النشاط الاستيطاني كلّيًا، بينما أصرّ عباس على هذا المطلب شرطًا لاستمرار المفاوضات. نتيجة لذلك، توقفت المحادثات من دون تحقيق أي تقدم ملموس نحو اتفاق سلام شامل، ما عمّق الجمود السياسي بين الطرفين.

29 "Population."

المشروع الاستيطاني في الضفة الغربية؛ إذ تمكّن المستوطنون التوراتيون من نقل النقاش من مستوى "ما مصير الاحتلال في الضفة؟"، إلى مستوى آخر: "متى تضم إسرائيل المنطقة ج؟". وخلال هذه الفترة، ازداد عدد المستوطنين إلى نحو 150 ألفًا، ليصل في عام 2022 إلى نحو 470 ألف مستوطن، يعيشون في نحو 364 مستوطنة (نحو 146 مستوطنة إسرائيلية رسمية، ونحو 218 مستوطنة غير رسمية، تُسمّى بؤرة)[30]. وقد تطوّر الاستيطان على نحو حدد أكثر تخوم المناطق السكنية الفلسطينية.

في 29 كانون الأول/ ديسمبر 2022، تشكّل الائتلاف الإسرائيلي اليميني الديني، برئاسة الثلاثي نتنياهو وبتسلئيل سموتريتش وإيتمار بن غفير، إضافة إلى الحريديم. واستند الائتلاف إلى رزمة من الاتفاقيات وخطوط العمل التي تمنح قيادة الاستيطان التوراتي كامل الصلاحيات لتقرير مستقبل الضفة الغربية. ويعمل هذا الائتلاف على تهويد أكبر قدر ممكن، في أقل فترة زمنية، من الأراضي "ج"، وتهيئة الظروف القانونية والتشريعية لضمّها إلى إسرائيل. ويشمل ذلك، إنشاء دائرة داخل الإدارة المدنية الإسرائيلية (في أيار/ مايو 2024، وتسليمها إلى هيلل روط، أحد قادة المستوطنين التوراتيين)، من أجل الشروع في ضم المستوطنات على نحو قانوني. وتتبع هذه الدائرة، بيروقراطيًا، "دائرة الاستيطان" في وزارة الجيش (في شباط/ فبراير 2023، جرى وتسليمها إلى يهودا إلياهو، المساعد الأول للوزير سموتريتش)، وهدفها تعجيل مصادرة الأراضي والتخطيط الاستيطاني، بعيدًا عن قنوات "المنسق" وقيادة الجيش التي عادة ما تراعي الانتقادات الدولية. إضافة إلى ذلك، مُنحت وزارة المهمات القومية لوريت سروك، وهو من قيادات المستوطنين في الخليل، لترعى البؤر الاستيطانية، ولتمويل عمليات تهويد الضفة الغربية.

رابعًا: المستوطنات والاحتلال الإسرائيلي من منظور القانون الدولي

يتناول هذا المبحث البنية الاستيطانية الإسرائيلية في الضفة الغربية من منظور القانون الدولي، موضحًا عدم شرعية الاستيطان، وانتهاكاته جُملة من القوانين والأعراف الدولية. ويستُهلّ المبحث بعرض شرعية الاستيطان باعتباره بنية في القانون الدولي، بما في ذلك الانتهاكات لضمان هيمنة الاستيطان ديموغرافيًا. ويُقدّم مراجعة للهندسة الاستعماريّة التي يقوم بها الاحتلال الإسرائيلي، تحديدًا، فيما يتعلّق بالجدار وشبكة الطرق التي استحدثها لخدمة المجتمع الاستيطاني، فالاحتلال أداة تعمل على تغيير المكوّنات الجغرافيّة والديموغرافيّة للأرض المحتلة، ووجوده يُحيل إلى مجموعة من الانتهاكات للقوانين الدولية. ومن ثم، يعرض المبحث أبرز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية التي ينتهكها المشروع الاستيطاني.

تُفهم العلاقة بين الفلسطينيين (وهم أصحاب الأرض) والإسرائيليين (وهم المستوطنون الغزاة) ضمن بنية استعمارية استيطانية، حيث يجري توسّع المستوطنات اليهودية، إما مع ترحيل السكان الفلسطينيين، كما حدث في النكبة في عام 1948، وفي النكسة في عام 1967، وإما مع فرض السيطرة الاستعمارية لإحكام حصارهم داخل جيوب مُغلقة ضمن قوانين الطوارئ، كما كانت الحال في إسرائيل بين عامَي 1948 و1966، وفي الأرض المحتلة تحديدًا (أي الضفة الغربية والقدس الشرقية وقطاع غزة)؛ إذ يعتبر وجود الاحتلال الإسرائيلي وتوسع المستوطنات اليهودية والأساليب التي تتبعها إسرائيل في السيطرة على الفلسطينيين وإخضاعهم، انتهاكًا صارخًا للقانون الدولي.

30 Ibid.

وبحسب القانون الدولي، تُعتبر إسرائيل "قوّة محتلّة" Occupying Power في الأراضي الفلسطينية التي احتلّتها في عام 1967[31]. وذلك لا يعني بالضرورة تجاهلها باعتبارها قوة استعمارية استيطانية، استعمرت الأراضي الفلسطينية في عام 1948، إلّا أن هذه الإشارة المستخدمة في المواثيق الدولية تدلّ على أن "الأراضي الفلسطينية" تشمل الضفة الغربية والقدس الشرقية وقطاع غزة، وليس فلسطين التاريخية (أُسِّست إسرائيل على نحو 78% من مساحة فلسطين التاريخية في عام 1948).

عرضت العديد من الاتفاقيات والقوانين الدولية مفهومَ الاحتلال العسكري Belligerent Occupation، ووضعت لوائح تنظم الواجبات والمسؤوليات لكل من القوة المحتلَّة والسكان القابعين تحت الاحتلال؛ منها اتفاقية لاهاي (1907)، واتفاقية جنيف الرابعة (1949)، والبروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف في عام 1977، وعادة ما يُستَند أيضًا إلى فتاوى قانونية (مثلًا، فتوى المحكمة الدولية بشأن الجدار لعام 2014) وبيانات الأمم المتحدة (مثلًا، اللجنة الدولية للصليب الأحمر) وقرارات مجلس الأمن، عند الإشارة إلى الاحتلال الإسرائيلي على وجه الخصوص.

يشير الاحتلال العسكري إلى سيطرة فعلية من قوات مسلحة معادية على إقليم أجنبي. ويخضع الاحتلال للقوانين الدولية التي تهدف إلى حماية حقوق السكان الذين تعرّضوا للاحتلال. ويوفر القانون الدولي إطارًا شاملًا لسلوك الاحتلال العسكري، يهدف إلى تحقيق التوازن بين الاحتياجات الأمنية لسلطة الاحتلال و"حقوق" السكان المدنيين في الأرض المحتلة و"رفاههم" (على أن كلمة "حقوق" تشير إلى معناها وفق مبادئ حقوق الإنسان الدولية، وليس بمعنى "الحقوق التاريخية" التي لها مدلول سياسي - تاريخي). وتتمثل السمات الأساسية للاحتلال العسكري، بحسب القانون الدولي، فيما يأتي:

1. إنه احتلال مؤقت Principle of Temporariness، فبحسب أنظمة لاهاي واتفاقيات جنيف، يُلزم القانون الدولي القوة المحتلة بإدارة الإقليم بصورة مؤقتة، من دون تغيير في بنيته القانونية والديموغرافية الأساسية. فالمبدأ يقضي بأن الاحتلال ليس حالة دائمة، وأن أي تغييرات جذرية أو محاولات لضمّ الأراضي، تتعارض مع المعايير القانونية الدولية. وقد جاء في المادة 43 من أنظمة لاهاي أنه "يجب على السلطة المحتلة أن تتّخذ التدابير كلها التي تعتمد على قدرتها، لإعادة الحياة العامة والأمن إلى نصابهما، ما لم تشكل عائقًا لأهداف الحرب"[32]. وتؤكد اتفاقية جنيف الرابعة في المادة 49 أن "الترحيل الفردي أو الجماعي للأشخاص المحميين من الأرض المحتلة إلى أراضي القوة المحتلة، أو إلى أراضي أي بلد آخر [...] محظور قطعًا"[33]. وعادةً ما يُستند إلى هذه النصوص لتأكيد أن أي محاولة لتغيير الطابع القانوني أو السكاني بالنسبة إلى المناطق المحتلة يُعدّ انتهاكًا لمبدأ طابع الاحتلال المؤقت.
2. ينبغي عدم نقل السيادة على الأرض المحتلة إلى دولة الاحتلال العسكري Principle of Non-Sovereignty/ Annexation. وبدلًا من ذلك، تبقى الأرض المحتلة خاضعة لوضع قانوني مؤقت، ويُحظر على دولة الاحتلال دمجها أو ضمّها واعتبارها جزءًا من أراضيها. وتنص أنظمة لاهاي على أن "الاحتلال لا يمنح الدولة المحتلَّة حق السيادة على الإقليم". وتوضّح المادة 42 من أنظمة لاهاي نفسها أن الاحتلال يُعرَّف فحسب، بفرض

31 Permanent Observer Mission of Palestine to the United Nations, "Israel's Belligerent Occupation of the Palestinian Territories, including Jerusalem and International Humanitarian Law," *Conference of High Contracting Parities to 4th Geneva Convention*, 15/7/1999, accessed on 26/11/2024, at: https://acr.ps/1L9GPYI

32 Hague Convention (IV), *Respecting the Laws and Customs of War on Land, 1907,* art. 43. accessed on 5/11/2024, at: https://acr.ps/1L9GPEr

33 Geneva Convention (IV), *Relative to the Protection of Civilian Persons in Time of War, 1949,* art. 49, accessed on 5/11/2024, at: https://acr.ps/1L9zQAC

السيطرة الفعلية على إقليم، من دون دمجه قانونيًا أو تغيير وضعه السياسي. وتُعزّز فتوى محكمة العدل الدولية بشأن الجدار العازل في الأراضي الفلسطينية المحتلة في عام 2004 هذا المبدأ، فقد جاء في الفقرة 117 منها: "إن إقامة إسرائيل الجدار وبناء المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة يشكّل انتهاكًا لمبدأ عدم فرض السيادة وحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير"[34].

3. يمُنع أن تنقل القوة المحتلّة مواطنيها للسكن أو الاستيطان في الأرض المحتلة Prohibition on Settlement. وتنص المادة 49 (6) من اتفاقية جنيف الرابعة على أنه: "لا يجوز لدولة الاحتلال أن ترحّل أو تنقل جزءًا من سكّانها المدنيين إلى الأراضي التي تحتلّها". ويهدف هذا النص إلى منع التغييرات الديموغرافية التي قد تُقوّض حقوق السكان الأصليين وهويتهم، وتجعل الاحتلال أكثر ديمومة؛ ما يصعّب الوصول إلى حل سلمي في المستقبل. وتفسر اللجنة الدولية للصليب الأحمر، باعتبارها الجهة الحافظة لاتفاقيات جنيف، المادة 49 (6) بأنها تحظر الأفعال كلها، المباشرة وغير المباشرة، التي تقوم بها القوة المحتلة لنقل مواطنيها إلى الأرض المحتلة، بما في ذلك بناء المستوطنات، أو تقديم حوافز تشجّع على انتقال المدنيين إلى تلك الأراضي[35]. وأكدت محكمة العدل الدولية هذا المبدأ في فتواها الاستشارية في عام 2004 بشأن الآثار القانونية لبناء جدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فقد خلصت إلى أن إنشاء المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة يشكّل انتهاكًا للمادة 49 (6) من اتفاقية جنيف الرابعة.

وتقدم اتفاقيات جنيف (1949)، خاصة اتفاقية جنيف الرابعة، مزيدًا من الضوابط المتعلّقة بسلوك الاحتلال العسكري، وتحظر المادة 47 أي تغيير في الوضع القانوني للأراضي المحتلة، أو في حقوق الأشخاص فيها بسبب احتلال الأراضي. وتحظر المادة 49 النقل القسري أو ترحيل الأشخاص من الأرض المحتلة على نحو جماعي.

في 19 تموز/ يوليو 2024، أصدرت محكمة العدل الدولية، كُبرى المحاكم التابعة للأمم المتحدة، رأيًا استشاريًا يُعدّ الأقوى بشأن الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، فقد أعلنت أن الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، بما في ذلك المستوطنات في الضفة الغربية والقدس الشرقية، غير قانوني، ويجب إنهاؤه فورًا. ووصف رئيسُ المحكمة المستوطنات والنظام المرتبط بها بأنها "أُنشئت [...] في انتهاكٍ للقانون الدولي". وهذا الرأي يُلزم إسرائيل بتقديم تعويضات عن الأضرار التي لحقت بالفلسطينيين، ويشمل أيضًا "إخلاء جميع المستوطنين من المستوطنات القائمة". ويُعدّ هذا الرأي بمنزلة موقف قوي يُعزّز القانون الدولي، ويُضعف الدعم الدولي لإسرائيل. وأضافت المحكمة أن مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة والدول كلها ملزمة بعدم الاعتراف بشرعية الاحتلال، وأكدت عدم تقديم أي مساعدة قد تدعم استمرار الوجود الإسرائيلي في الأرض المحتلة[36].

استنادًا إلى هذه المبادئ، نفصّل فيما يأتي انتهاكات المشروع الاستيطاني لما سبق ذكره من مبادئ قانونية متعلّقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسيادة على الموارد الطبيعية.

---

34 International Court of Justice (ICJ), *Advisory Opinion on the Legal Consequences of the Construction of a Wall in the Occupied Palestinian Territory, 2004*, para. 117, accessed on 5/11/2024, at: https://acr.ps/1L9GP3n

35 International Committee of the Red Cross, *Commentary of 1958 on Article 49 - Deportations, Transfers, Evacuation, of the Fourth Geneva Convention*, accessed on 5/11/2024, at: https://acr.ps/1L9GP1r

36 International Court of Justice, *Summary of the Advisory Opinion of 19 July 2024: Legal Consequences Arising from the Policies and Practices of Israel in the Occupied Palestinian Territory, Including East Jerusalem*, 19/7/2024, accessed on 5/11/2024, at: https://acr.ps/1L9GPqr

خامسًا: المشروع الاستيطاني بوصفه بنية ديموغرافية

يعرّف باتريك وولف الاستيطان الاستعماري بأنه يستهدف القضاء عمّا هو "أصليّ" عبر سلسلة مستمرة من الممارسات التي تسعى الدولة المحتلة من خلالها لإزالته من الأرض وضمان هيمنة المستوطن، ومحاولة القضاء على المكوّن الديموغرافي الأصلي للأرض، لإنشاء مشروع استيطاني يجعل الاستيطان في الضفة الغربية والقدس الشرقية بنية استعمارية تقوم على علاقات قوى، يُحدّد القانون الدولي حقوقها وواجباتها المتعلقة بالسيادة، وحقوق السكان في أثناء الاحتلال، إضافة إلى انتهاك بنود اتفاقيّة لاهاي، وخصوصًا المادتين 55 و46 اللتين تُقرّان بعدم شرعية الاستيطان[37]. وتقرّ الجمعية العامة ومجلس الأمن في الأمم المتحدة بعدم شرعية الاستيطان في الأرض المحتلة في عام 1967، بما في ذلك القدس الشرقية، ويؤكّدان أنه لا توجد أي صفة قانونيّة له. وبناءً عليه، طالبت، الجمعية العامة ومجلس الأمن، مرارًا بتجميد بناء أيّ مستوطناتٍ حديثة، أو توسيع تلك القائمة، وتفكيك المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة في عام 1967، بما في ذلك في القدس الشرقية (الملحق: الجدول 1-2).

يعتبر القرار 242 الصادر عن مجلس الأمن، بعد النكسة، أحد أهم القرارات المتعلقة بالاحتلال الإسرائيلي[38]؛ إذ يؤكد "عدم جواز الاستيلاء على الأراضي عن طريق الحرب"، ويدعو إلى "انسحاب القوات المسلّحة الإسرائيلية من الأراضي التي احتلتها في النزاع الأخير". ويدعو إلى الاعتراف بحق كل دولة في المنطقة في العيش بسلام داخل حدود آمنة ومعترف بها. ويتناول القرار 446 الصادر عن مجلس الأمن أيضًا في عام 1979، مسألة المستوطنات الإسرائيلية، وينص على أن سياسة إسرائيل وممارساتها في إقامة المستوطنات في الأراضي الفلسطينية منذ عام 1967 "ليس لها أي شرعية قانونية"، ويدعو إسرائيل صراحة إلى الكفّ عن نقل سكانها إلى الأرض المحتلة[39]، مُسلّطًا الضوء على انتهاك المادة 49 من اتفاقية جنيف الرابعة التي تحظر مثل هذه الأعمال.

ويعزز القرار 452 الصادر عن مجلس الأمن في عام 1979 الموقف الدولي الرافض المستوطنات الإسرائيلية، ويحثّ الحكومة الإسرائيلية على وقف إقامة المستوطنات في الأرض المحتلة وبنائها وتخطيطها، بما فيها القدس[40]. ويؤكد من جديد أن سياسة إسرائيل في إقامة المستوطنات في الأرض المحتلة غير قانونية، ويدعوها إلى الامتثال لقرارات مجلس الأمن السابقة. ويكرر القرار 465 الصادر عن مجلس الأمن في عام 1980 تأكيد عدم شرعية المستوطنات الإسرائيلية، ويدعو الدول كلها إلى عدم تزويد إسرائيل بأي مساعدة تتعلق بالمستوطنات في الأرض المحتلة[41]؛ ويشدد على ضرورة تفكيك إسرائيل المستوطنات القائمة ووقف تخطيط المستوطنات وبنائها.

ثمة العديد من القرارات والمداولات في الأمم المتحدة، والديباجات التي تكرر هذا الموقف الدولي، وجاءت آخر هذه التوصيات لمجلس الأمن بناءً على نص القرار 2334 لعام 2016، الذي أكد ضرورة توقف النشاطات

37 Hague Convention (IV).

38 United Nations, Security Council, *Resolution 242 [on a Peaceful and accepted Settlement of the Middle East Situation], S/RES/242* (New York: 1967), accessed on 9/7/2025, at: https://acr.ps/1L9GPkn

39 United Nations, Security Council, *Resolution 446 [on Establishment of a Commission to Examine the Situation Relating to Settlements in the Arab Territories Occupied by Israel], S/RES/446* (New York: 1979), accessed on 7/7/2025, at: https://acr.ps/1L9GPdK

40 United Nations, Security Council, *Resolution 252 [on the Status of Jerusalem], S/RES/252* (New York: 1968), accessed on 9/7/2025, at: https://acr.ps/1L9GQ0t

41 United Nations, Security Council, *Resolution 465 [on Israeli settlement Policies in the Occupied Territories], S/RES/465* (New York: 1980), accessed on 7/7/2025, at: https://acr.ps/1L9GPZp

الاستيطانيّة كلها في الأراضي الفلسطينية المحتلة[42]. وأقرّت اللجنة الخاصة بالقضاء على الفصل العنصري في تقريرها لإسرائيل، في عام 2019، بأن المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينيّة في كلٍّ من الضفة الغربية والقدس الشرقية مخالفة للقوانين الدولية، وأنها أيضًا "مُعوّق للتمتّع بحقوق الإنسان دون التمييز وفقًا لأسس وطنية أو عرقية، للسكان أجمعين"[43]، على الرغم من النص الصريح بشأن المستوطنات في القانون الدولي وإدانة مجلس الأمن بناءها في قراراته وتوصياته المتعددة[44].

من الناحية التفصيلية، تُقرّ المادة 46 من اتفاقية لاهاي الرابعة بعدم جواز مصادرة الملكية الخاصة، إلّا أن المشروع الاستيطاني الإسرائيلي يعمد إلى مصادرة الممتلكات الخاصة بالفلسطينيين وتدميرها، من أجل التوسع الاستيطاني، ويفرغ الأراضي الفلسطينيّة من مكوّنها الفلسطينيّ الأصلي، ليحلّ محلّه مكوّن استيطاني دخيل. وقد دَان آخر قرار لمجلس الأمن في هذا المجال (القرار 2334، في عام 2016) المحاولات الهادفة إلى تغيير الوضع الديموغرافي للأرض الفلسطينية المحتلة في عام 1967 عبر "بناء المستوطنات وتوسيعها ونقل المستوطنين الإسرائيليين ومصادرة الأراضي وهدم المنازل وتشريد الفلسطينيين"[45]. ومع ذلك، ما يزال الاحتلال الإسرائيلي عازمًا على توطين المستوطنين في الضفة الغربية، الذين يزداد عددهم بمعدل نموّ يبلغ نحو 3% سنويًّا.

1. تغيّر معالم الأرض المحتلة

بحسب قرار مجلس الأمن، رقم 446، الصادر في عام 1979، استنادًا إلى اتفاقية جنيف الرابعة، تمُنع إسرائيل بصفتها "قوة محتلة" من "اتّخاذ أي إجراء من شأنه أن يؤدّي إلى تغيير الوضع القانوني والجغرافي، أو يؤثر ماديًّا في التكوين الديموغرافي للأراضي العربية المحتلة منذ عام 1967"[46]. ويؤكد ذلك نص قرار مجلس الأمن رقم 465، الصادر في عام 1980[47]، بإقراره أن "كل التدابير التي تتّخذها إسرائيل لتغيير المعالم الماديّة والتركيب السكاني والهيكل المؤسسي في الأراضي الفلسطينية وغيرها من الأراضي العربية المحتلة منذ عام 1967، بما فيها القدس، أو أي جزء منها"، غير شرعية قانونيًّا، وتتنافى مع مواثيق دولية عدة، أهمها اتفاقية جنيف الرابعة المتعلّقة بحماية المدنيين في وقت الحرب (الملحق: الجدول 1-2)[48].

ولتعزيز هيمنة المشروع الاستيطاني في الضفة الغربية، عمد الاحتلال إلى بناء جدار الفصل العنصري في عام 2002، تحت ذريعة أمنيّة، ليعزل الأراضي الفلسطينية والمكوّن الديموغرافي الفلسطيني عن ذلك الاستيطاني. إن آثار الجدار، التي تتعدى الدمار الجغرافي والمادي لتشمل التأثير في الصحة والتعليم وغيرها من حقوق الإنسان الأساسية، تنتهك مواد مجموعة من القوانين والأعراف الدولية الأخرى وبنودها، مثل الاتفاقية الدولية

42 United Nations, Security Council, *Resolution 2334, S/RES/2334* (New York: 2016), accessed on 7/7/2025, at: https://acr.ps/1L9GPkK

43 Committee of the Elimination of Racial Discrimination, *International Convention on the Elimination of All Forms of Racial Discrimination, Concluding Observations on the Combined Seventeenth to Nineteenth Reports of Israel*, CERD/C/ISR/CO/17-19 (New York: 2020), para. 9, accessed on 7/72025, at: https://acr.ps/1L9GPiD

44 United Nations, Security Council, *Resolution 252*; United Nations, Security Council, *Resolution 2334*.

45 Ibid.

46 Security Council, *Resolution 446.*

47 Ibid.

48 United Nations, Security Council, *Resolution 465.*

لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها في عام 1973، واتفاقية حقوق الطفل في عام 1990[49]، والحق في التنمية في عام 1986[50]، والحق الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية[51].

ينتهك بناء الجدار وما يتبعه من آثار اقتصادية واجتماعية وديموغرافية مجموعة من القوانين الدولية؛ أهمها قرارَا مجلس الأمن 446[52] و465[53]. وبحسب ما هو مخطط له، سوف يبلغ المسار الكلي للجدار 714 كيلومترًا (تم تشييد 488 كيلومترًا منه حتى اللحظة)، مخترقًا بذلك أراضي الضفة الغربية بنحو 85% من طول مساره، عازلًا نحو 9% من الضفة الغربية والقدس الشرقية. ويهدف هذا الجدار إلى ضم معظم مستوطنات الضفة الغربية إلى إسرائيل[54]. وتُفضي التغيّرات في الأساس المادي والجغرافي إلى جملة من الآثار الاجتماعية والاقتصادية في حياة الشعب الفلسطيني.

ولخدمة مجتمع المستوطنين، عملت إسرائيل على هندسة شبكة طرق تصل المستوطنات المتفرقة ببعضها، مخترقة الأراضي الفلسطينية، ومقتصرة الاستخدام على مجتمع المستوطنين. وتتوزّع المستوطنات في غالبيتها على قمم التلال والجبال الفلسطينيّة، وتبلغ المساحات الأكبر والأكثر توزيعًا في مناطق "ج" التي تشمل أكثر من نصف الضفة الغربية، جاعلة من المدن والقرى الفلسطينية الموجودة في المساحات المتبقية جُزرًا بين المستوطنات التي تُصبح أشبه "بالمجتمعات المسوّرة" Gated Communities. وينطبق انتهاك حق الانتفاع وفقًا للمادة 55 من اتفاقية جنيف الرابعة على شبكة الطرق التي تشقّها إسرائيل لخدمة المستوطنين، والتي يُحظر على الفلسطينيين استخدامها[55]. وتُعدّ سياسات منع حركة الفلسطينيين في الطرق المخصصة للمستوطنين جريمة ضد الإنسانيّة، بحسب المادة 1 من اتفاقية منع جريمة الفصل العنصري[56]؛ لأن هذه الشبكة تهدف إلى عزل الفلسطينيين عنها، والتمييز ضدّهم في استخدامها، استنادًا إلى أساس عرقي.

2. النكوص الاقتصادي والاجتماعي

يجب أن توجِد القوة المحتلة، استنادًا إلى أنها "مؤقتة"، البيئة المناسبة التي تُحيل إلى حق تقرير المصير للشعب المحتَل، بما في ذلك دعم التنمية الاقتصادية له، وما تشمله من ضرورة الانتفاع بالموارد والثروات الطبيعية واستغلالها[57]. ويتجاوز المقرّر الخاص بوضع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة هذا الإطار الزمني لواجبات الاحتلال وصفته المؤقتة؛ من خلال إقراره بضرورة الالتزام بالقوانين الدولية لحقوق الإنسان والقوانين الإنسانية الدولية وتوظيفها بما يتناسب والحق في التنمية، بصرف النظر عن طول أمد

49 United Nations, General Assembly, *Resolution 44/25 Convention on the Rights of the Child* (New York: 20/11/1989), accessed on 7/7/2025, at: https://acr.ps/1L9GPLi

50 United Nations, General Assembly, *Resolution 41/128 Declaration on the Right to Development* (New York: 1968), accessed on 7/7/2025, at: https://acr.ps/1L9GP4o

51 United Nations, General Assembly, *Resolution 2200A (XXI) International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights* (New York: 1966), accessed on 7/7/2025, at: https://acr.ps/1L9GP8W

52 United Nations, Security Council, *Resolution 446.*

53 United Nations, Security Council, *Resolution 465.*

54 "The Separation Barrier," B'Tselem, accessed on 7/7/2025, at: https://acr.ps/1L9GPCm

55 Geneva Convention (IV).

56 Committee of the Elimination of Racial Discrimination.

57 *Business and Human Rights in the Occupied Territory: Guidance for Upholding Human Rights* (Ramallah: Al Haq, 2020); الأمم المتحدة، الجمعية العمومية، **إعلان الحق في التنمية، قرار 41/ 128**، المادتان 1 و5، 1986/12/4، شوهد في 2025/7/7، في: https://acr.ps/1L9GPvB

الاحتلال[58]، في حين يحق للشعب الواقع تحت الاحتلال، استنادًا إلى حق تقرير المصير، تقرير مصيره والسعي بحرية لتحقيق تنميته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية[59].

يستغلّ الاحتلال الإسرائيلي ومستوطناته المادة 55 من اتفاقية لاهاي[60]، التي تُجبر قوة الاحتلال على إدارة الأرض المحتلة وفقًا لقواعد حق الانتفاع؛ إذ تنص هذه المادة على ما يأتي: "ستعتبر الدولة المحتلة فقط في وضع إداري وانتفاع من الأبنية العامة، والممتلكات العقارية، والغابات، والمشاريع الزراعية التي تملكها دولة معادية وتوجد في الدولة المحتلة"[61]. ويجب أن تحمي الدولة المحتلة موجودات هذه الممتلكات وإدارتها وفقًا لقواعد الانتفاع، وهذا يتعارض مع الهيمنة على الموارد الطبيعية الفلسطينية وعدم السماح للفلسطينيين باستخدامها. وخرقًا لهذه المادة، يعمل الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية والقدس الشرقية على مصادرة الأراضي الزراعية وغير الزراعية والغابات، إضافة إلى بسط سيطرته على المؤسسات والمباني العمومية في المناطق التي يستوطن فيها (البلدة القديمة في القدس على سبيل المثال). ويمنع عمليات البناء والتوسع العمراني للفلسطينيين في هذه الأراضي، بما في ذلك المباني الخدماتيّة، مثل المدارس والعيادات والمستشفيات، ويعمل على هدم المباني الفلسطينية السكنية والخدماتيّة بحجة عدم حصولها على تراخيص.

وتُلقي عمليات الهندسة الاجتماعية بظلالها على آثار عميقة فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وعبر ذلك، تُنتهك حقوق الفلسطينيين في التنمية، وتنتهك وجوب التزام القوة المحتلة بضمان الحياة المدنية، بما تشمله من حقوق الإنسان الأساسية. فعملية بناء الجدار حدّت من قدرة المزارعين على الوصول إلى أراضيهم، وجعلت الشعب الفلسطيني غير قادر على الوصول إلى موارده الطبيعية واستغلالها، مثل الأرض داخل الجدار (في المنطقة العازلة)؛ ذلك أن المزارعين في هذه المناطق يتمتعون بسيادة على ثُلث الموارد الزراعية فقط؛ وهذا يُشكل عائقًا حقيقيًا يحول دون عملية التنمية المحليّة[62].

وتشكّل شبكة الطرق التي فُرضت عبرها بنيةٌ للرقابة الاجتماعية عائقًا يمنع الفلسطينيين من تمتّعهم بحقوقهم الأساسية التي تشمل الحق في الحركة، من أجل تأمين متطلّباتهم المعيشية الأساسية الأخرى، مثل الصحة والتعليم، عبر التضييق على حركتهم[63]. وتُعدّ الحواجز العسكرية وجدار الفصل العنصري من أهم المعوّقات الرئيسة التي تحول دون الوصول إلى الخدمات الصحية، بما يتوافق مع الحق في الصحة[64]؛ إذ تُعوّق هذه الحواجز حصول الفلسطينيين على خدمات طبيّة والوصول إليها في الوقت المناسب، كما تُعوّق وصول الجهات الطبيّة إليهم عبر إعاقة حركتهم وإعاقة سيارات الإسعاف ووصول الأدوية إلى المناطق

58 United Nations, General Assembly, "Situation of Human Rights in the Palestinian Territories Occupied since 1967," *Special Rapporteur Micheal Lynk*, *UNGA A/71/554*, accessed on 7/7/2025, at: https://acr.ps/1L9GPsz

59 United Nations, *International Covenant on Civil and Political Rights*, art. 1 (1967), accessed on 7/7/2025, at: https://acr.ps/1L9GPqp; United Nations, General Assembly, *Resolution 2200A (XXI),* art. 1; United Nations, General Assembly, Resolution 1514 (XV), *Declaration on the Granting of Independence to Colonial Countries and Peoples* (New York: 14/12/1960), accessed on 7/7/2025, at: https://acr.ps/1L9GPnI

60 Hague Convention (IV).

61 Ibid.

62 *Prospects for Development in Palestine,* Palestine Economic Policy Research Institute - MAS (Ramallah: 2022); United Nations, United Nations Development Programme - UNCTAD, *Report on UNCTAD Assistance to the Palestinian People: Developments in the Economy of the Occupied Palestinian Territory* (Geneva/ New York: 2019).

63 *Atarot Settlement: The Industrial Key in Israel's Plan to Permanently Erase Palestine* (Ramallah: Al Haq, 2019).

64 Awatef Ayesh, "Exploration of the Healthcare Conditions in the Occupied Palestinian Territories," *Honors Projects, 888*, Grand Valley State University (2022); United Nations, *International Covenant on Civil and Political Rights*, art. 12, accessed on 7/7/2025, at: https://acr.ps/1L9GPqp

المحتلة. وهذا ما يمُكن تسميته "الأبارتهايد الصحي" الذي يُشير إلى حالات تمييز في الرعاية الصحية، وتحديدًا "اللامساواة الصارخة في الوصول إلى الرعاية الصحية وتوافرها ومقبوليتها وجودتها"[65].

السيطرة على الموارد الطبيعية هي أحد المكوّنات الرئيسة التي تنضوي إلى الحق في تقرير المصير؛ لذلك يجب أن يُحظر على القوة المحتلة استغلال هذه الموارد، وعليها أن تحمي حق الشعب المحتَل في التصرف بحريّة في موارده وثرواته الطبيعية، وفقًا لحقه في تقرير مصيره وتنميته[66]. إلّا أن قوات الاحتلال الإسرائيليّة تضع جُملة من المعوّقات أمام استغلال الموارد الطبيعية، وتحديدًا المياه والأرض (الزراعة)، خصوصًا في المناطق المحاذية للمستوطنات الإسرائيلية. يُضاف إلى ذلك أن المستوطنين يدمّرون الموارد والثروة الطبيعية بطرائق شتى، ويشمل ذلك سكب المياه العادمة من المستوطنات الصناعية أو السكنية على الأراضي الزراعية ومصادر المياه الطبيعية[67]، أو تجفيف مصادر المياه الطبيعية عبر استهلاك مياهها واستغلالها لأغراض الزراعة والصناعة في المستوطنات. ومن الأمثلة الدالة على ذلك البحر الميت[68]، وكذلك حرق المحاصيل الزراعية وقلع الأشجار، تحديدًا شجر الزيتون، خلال مواسم القطاف والجني[69].

تُفضي هذه الانتهاكات إلى جملة من المعوّقات في الاقتصاد الفلسطيني ومدخلاته الضرورية لعملية التنمية المحلية، فتجعل الاقتصاد المحلي ضعيفًا هيكليًا وقليلًا ومتقلّبَ النموّ، وهذا يُحيل إلى ما يُسمى "الإفقار والسلب التنموي" Underdevelopment، بحسب تعريف يوسف الصايغ في سبعينيات القرن العشرين، أو ما أطلقت عليه لاحقًا سارا روي "النكوص التنموي" De-Development[70]. وفي إطار مجموعة هذه السياسات، تُنتَهك واجبات القوّة المحتلة تجاه حماية الحق في التنمية، والحق في تقرير المصير فيما يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك تُنتَهك المادة 43 من اتفاقية لاهاي، التي تقضي بضرورة التزام قوّة الاحتلال بالحفاظ على الحياة المدنية[71].

ولأن الأعمال التجارية والعلاقات التابعة لها تؤدي دورًا مهمًا في عملية التنمية، فعلى القوة المحتلة التزامات يجب التقيّد بها عند ممارسة أي نشاط تجاري في المناطق الخاضعة لنفوذها. ووفقًا للمبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، فإنّ على هذه القوة المحتلة التزاماتٌ لإدارة أعمال الشركات الواقعة ضمن ولايتها. وكذلك الأمر بالنسبة إلى "الدول الثالثة" Third States التي يجب عليها ضمان التزامها بالتوجيهات لنشاطاتها في الخارج، ولا سيما تلك الواقعة في مناطق صراع واحتلال، حيث لا تكون متواطئة في انتهاكات حقوق الإنسان وفقًا للمبدأ الثاني من توجيهات الأمم المتحدة الذي

65 Yazid Barhoush & Joseph J. Amon, "Medical Apartheid in Palestine," *Global Public Health*, vol. 18, no. 1 (2023), p. 1.

66 United Nations, General Assembly, *Resolution 3175 (XXVIII) on Permanent Sovereignty over national resources in the occupied Arab Territories* (New York: 17/12/1973), accessed on 7/7/2025, at: https://acr.ps/1L9GP9A; General Assembly, *Resolution 1803 (XVII) on Permanent Sovereignty over Natural Resources* (New York: 14/12/1962), accessed on 7/7/2025, at: https://acr.ps/1L9GPou; *International Covenant on Civil and Political Rights,* art. 1,

67 *Environmental Profile for the West Bank, vol. 2: Jericho District* (Bethlehem: ARIJ, 1995); Jad Isaac, Violet Qumsieh & Maher Owewi, *Assessing the Pollution of the West Bank Water Resources* (Bethlehem: 1995), accessed on 7/7/2025, at: https://acr.ps/1L9GPzB

68 Al Haq, *Pillage of the Dead Sea: Israel's Unlawful Exploitation of Natural Resources in the Occupied Palestinian Territories* (Ramallah: 2012).

69 ARIJ & LRC, *Unholy Communion between the Israeli Settlers and the Israeli Army to Wage War on Palestinian Olive Groves* (Bethlehem/ Jerusalem: 2021); "Settlers Destroy 2,000+ Palestinian-owned Trees and Vines, Backed by Israeli Authorities," B'Tselem, 5/8/2018, accessed on 5/11/2024, at: https://acr.ps/1L9GPmA

70 Roy.

71 Hague Convention (IV).

ينص على ضرورة أن "تحترم الأعمال التجارية حقوق الإنسان، الأمر الذي يعني أن تتجنب انتهاك حقوق الإنسان للآخرين، وأن تعالج الآثار السلبية في حقوق الإنسان التي قد تكون (الأعمال التجارية) جزءًا منها"[72].

وعلى الدول المستضيفة - في هذه الحالة تُعتبر القوة المحتلة بمنزلة دولة مستضيفة - التي لا تستطيع منع انتهاكات حقوق الإنسان، اتخاذ الحيطة اللازمة والواجبة في مجال هذه الحقوق، بشأن النشاطات التي تقوم بها الشركات لضمان مواءمة عملها مع سياق الاحتلال وآثاره في الشعب الذي جرى احتلاله[73]. وعلى عكس ذلك، وجدت منظمة حقوق الإنسان أن النشاطات التجارية تُساهم في الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الفلسطينيين والقانون الإنساني الدولي وتستفيد منها، مثل تلك السياسات التي تمنع الفلسطينيين من استخراج الموارد الطبيعية، وفي الوقت نفسه تسمح للمستوطنين بالانتفاع بها[74].

ويجب كذلك الالتزام بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية المنصوص عليها في القانون الدولي، بما في ذلك "حق التمتع بشروط عمل عادلة ومرضية" تكفل الأجر المنصف، والمساواة وعدم التمييز بين الجنسين في الأجور، وظروف عمل مراعية لأحكام السلامة والصحة، والاستراحة وأوقات الفراغ وساعات عمل معقولة وإجازات مدفوعة الأجر ومكافأة عن أيام العطل الرسمية[75]. وعلى الرغم من ذلك، فإن قضية عمل الفلسطينيين داخل المستوطنات تُعتبر من أكثر القضايا الشائكة فيما يتعلق بحقوق العمال الفلسطينيين، وفقًا للقوانين الدولية. فعلى سبيل المثال، في المستوطنات الصناعية والزراعية الإسرائيلية، تُستغل الأيدي العاملة الفلسطينية باعتبارها "أيادي عاملة رخيصة"؛ فالعمال في هذه المستوطنات يعيشون ظروفًا صعبة وغير إنسانية في الوصول إلى مكان العمل، مثل الانتظار طويلًا والتفتيش الدقيق قبل الدخول إلى المستوطنات، والتعرّض للعنف خلال ذلك، ومُصادرة الممتلكات الشخصية حتى انتهاء يوم العمل، ويتقاضون الحد الأدنى من الأجور، بينما 71% من هؤلاء العاملين لا يحصلون حتى على قسيمة راتب، ومن ثم يفقدون قدرتهم على الحصول على حقوقهم القانونية[76]. بناءً على ذلك، تُقرّ منظمة حقوق الإنسان بأن ذلك هو نتيجة أن الانتهاكات التي تمارسها إسرائيل تجاه الفلسطينيين متأصلة وطويلة الأمد، فالطريقة الوحيدة كي تتحمّل الأعمال التجارية والشركات المسؤولية، باعتبارها شريكة في هذه الانتهاكات، هي من خلال وقف عملياتها ونشاطاتها في المستوطنات والأعمال التجارية المصاحبة، أو ذات العلاقة بالاستيطان[77].

72 Guiding Principles on Business and Human Rights, *United National Human Rights Office of the High Commissioner*, accessed on 5/11/2024, at: https://acr.ps/1L9GPiW

73 Al Haq, *Business and Human Rights in the Occupied Territory.*

74 Human Rights Watch, *Occupation, Inc.- How Settlement Businesses Contribute to Israel's Violations of Palestinian Rights* (Jerusalem: 2016).

75 الأمم المتحدة، حقوق الإنسان، مكتب المفوض السامي، **العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية**، المادتان 1 و7، شوهد في 2025/7/7، في: https://acr.ps/1L9GPLn

76 Ethan Morton-Jerome, "Palestinian Labor in West Bank Settlements," PhD. Dissertation, University of Arkansas, Fayetteville, 2018; Ethan Morton-Jerome, "The Struggle for Palestinian Workers' Rights in Israeli Settlements: The Case of Maan v. Zarfati Garage," *Jerusalem Quarterly*, vol. 86 (2021); Al Haq, *Captive Market, Captive Lives: Palestinian Workers in Israeli Settlements* (Ramallah: 2021).

77 Human Rights Watch.

الملحق

الجدول (1-2)

أهم قرارات مجلس الأمن بشأن الاستيطان الإسرائيلي في الأرض المحتلة

رقم القرار	العام	أهم ما جاء فيه بخصوص الاستيطان وما قابله من تهجير
242	1967	سحب القوات المسلحة من الأراضي التي احتلّتها في النزاع. إنهاء ادعاءات أو حالات الحرب كلها والاعتراف بسيادة وحدة أراضي كل دولة في المنطقة واستقلالها السياسي، وحقها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها وحرة من التهديد وأعمال القوة. تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين. ضمان حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية في المنطقة.
446	1979	إن سياسة إسرائيل وممارساتها بإقامة المستوطنات على الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة منذ عام 1967 ليس لها أي مستند قانوني، وهي تشكّل عقبة خطرة تحول دون التوصل إلى سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط. طُلب مرة أخرى من إسرائيل، بصفتها القوة المحتلة، أن تلتزم بدقة باتفاقية جنيف الرابعة في عام 1949، وأن تتراجع عن تدابيرها السابقة، وأن تمتنع عن اتخاذ أي عمل قد يؤدي إلى تغيير الوضع القانوني والطابع الجغرافي، أو أي عمل قد يؤدي إلى التأثير الملموس في التركيب السكاني للأراضي العربية المحتلة منذ عام 1967، بما فيها القدس، وأن تمتنع، على نحو خاص، عن نقل مجموعات من سكانها المدنيين إلى الأراضي العربية المحتلة.
452	1979	إن سياسة إسرائيل في إقامة المستوطنات على الأراضي العربية المحتلة ليس لها مستند قانوني، وتشكل خرقًا لاتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين في زمن الحرب. ضرورة مواجهة مسألة المستوطنات القائمة وضرورة اتخاذ تدابير لتأمين الحماية المنزّهة للملكية المصادرة.
465	1980	إن كل التدابير التي اتّخذتها إسرائيل لتغيير المعالم المادية والتركيب السكاني والهيكل المؤسسي في الأراضي الفلسطينية وغيرها من الأراضي العربية المحتلة منذ عام 1967، بما فيها القدس، أو أي جزء منها، ليس لها أي مستند قانوني، وإن سياسة إسرائيل وأعمالها لتوطين قسم من سكانها ومن المهاجرين الجدد في هذه الأراضي تشكل خرقًا فاضحًا لاتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين في وقت الحرب. يدعو إسرائيل، بصورة خاصة، إلى التوقف فورًا عن إقامة المستوطنات وبنائها والتخطيط لها في الأراضي العربية المحتلة منذ عام 1967، بما فيها القدس. يدعو الدول كلها إلى عدم تقديم أي مساعدات إلى إسرائيل يمكن استعمالها، خصوصًا فيما يتعلق بالمستوطنات في الأرض المحتلة.
476	1980	يؤكد من جديد الضرورة المُلحّة لإنهاء الاحتلال المطوّل للأراضي العربية التي تحتلها إسرائيل منذ عام 1967، بما فيها القدس. يؤكد من جديد أن كل التدابير التشريعية والإدارية والإجراءات التي اتّخذتها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، والتي ترمي إلى تغيير طابع مدينة القدس ووضعها، ليست لها شرعية قانونية، وتشكل انتهاكًا صارخًا لاتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب. يكرر تأكيد أن كلّ هذه التدابير التي غيّرت الطابع الجغرافي والديموغرافي والتاريخي ووضع مدينة القدس، هي تدابير باطلة ولاغية، ويجب إلغاؤها وفقًا للقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن.

رقم القرار	العام	أهم ما جاء فيه بخصوص الاستيطان وما قابله من تهجير
478	1980	يلوم أشد اللوم تصديق إسرائيل على "القانون الأساسي" بشأن القدس، ورفضها التقيّد بقرارات مجلس الأمن ذات العلاقة. يؤكد أن تصديق إسرائيل على "القانون الأساسي" يشكّل انتهاكًا للقانون الدولي، ولا يؤثر في استمرار انطباق اتفاقية جنيف الرابعة، الموقعة في 12 آب/ أغسطس 1949 والمتعلّقة بحماية المدنيين في وقت الحرب في الأراضي الفلسطينية وغيرها من الأراضي العربية التي تحتلها إسرائيل منذ عام 1967، بما في ذلك القدس. يقرر أن كل الإجراءات والأعمال التشريعية والإدارية التي اتّخذتها إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، والتي غيّرت معالم مدينة القدس ووضعها، واستهدفت تغييرها، خصوصًا "القانون الأساسي" الأخير بشأن القدس، هي إجراءات باطلة أصلًا ويجب إلغاؤها.
2334	2016	يؤكد من جديد أن المستوطنات الإسرائيلية المقامة في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، بما فيها القدس الشرقية، غير شرعية بموجب القانون الدولي، وأنها تشكّل عقبة رئيسة أمام تحقيق حل الدولتين، وسلام عادل، ودائم وشامل. يكرر مطالبته إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بأن توقف على الفور وعلى نحو كامل كل النشاطات الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وأن تحترم بشكل تام التزاماتها القانونية كلها في هذا المجال. يؤكد أنه لن يعترف بأي تغييرات على حدود ما قبل عام 1967، بما فيها ما يتعلق بالقدس، باستثناء ما يتّفق عليه الطرفان. يؤكد أن وقف النشاطات الاستيطانية الإسرائيلية كلها هو أمر ضروري لإنقاذ حل الدولتين، ويدعو إلى اتخاذ خطوات مثبتة لعكس الاتجاهات السلبية على الأرض التي تُعرّض هذا الحل للخطر. يؤكد أن على الدول كلها عدم تقديم أي مساعدة لإسرائيل تستخدم خصوصًا في النشاطات الاستيطانية.

المصدر: من إعداد الباحثين.

خلاصة

عرض هذا الفصل المشروع الاستيطاني الإسرائيلي عبر مراحل تطوّره وأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والقانونية، متعمقًا في فهم طبيعة هذا المشروع وآثاره التدميرية في حياة الشعب الفلسطيني وموارده. بدأ الفصل بتوضيح الإطار المفاهيمي للاستيطان، باعتباره بنية ديموغرافية تهدف إلى محاصرة الفلسطينيين عبر عزلهم عن أرضهم، من خلال إنشاء منظومة سكنية يهودية دائمة في الضفة الغربية، تتزامن مع تهميش الفلسطينيين ونهب مواردهم واستغلالهم الاقتصادي. وتناول تطوّر المشروع الاستيطاني عبر مراحل تاريخية عدة؛ منذ عام 1967 إلى الوقت الحاضر، وعرض دور القوانين الإسرائيلية والمؤسسات المدنية والعسكرية التي أسهمت في شرعنة هذا المشروع وتوسيع نطاقه على نحو منظَّم ومستمر.

يأتي هذا التحليل ليثبت أن المستوطنات الإسرائيلية ليست انتهاكًا واضحًا للقانون الدولي فحسب، بل هي أيضًا جريمة مستمرة، تتعارض مع مبادئ حقوق الإنسان، وتحدّ من آفاق التنمية الفلسطينية؛ إذ تنتهك هذه المستوطنات العديد من الاتفاقيات الدولية، مثل اتفاقيات جنيف واتفاقية لاهاي، فضلًا عن قرارات

الأمم المتحدة التي تعتبرها غير قانونية، وتُطالب بإزالتها فورًا. ويؤكد هذا الفصل أن التغيير الجغرافي والديموغرافي الذي تفرضه إسرائيل على الأرض الفلسطينية ليس تعدّيًا عارضًا، بل هو أيضًا جزء من استراتيجية استعمارية، تهدف إلى فرض واقع ديموغرافي جديد، يجعل من المستوطنات بنية دائمة تحول دون أي حل عادل ودائم للقضية الفلسطينية.

وتعدّ المستوطنات أداةً من أدوات الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي الهادف إلى القضاء على وجود الفلسطينيين (أصحاب الأرض)، وتحويلهم إلى مجتمع محاصر، عاجز عن السيطرة على موارده الطبيعية، أو ممارسة حقه في تقرير مصيره. فمع توسّع المستوطنات، تتضاءل المساحة الجغرافية المتاحة للفلسطينيين، وتتضاعف القيود المفروضة على حركتهم اليومية، وعلى إمكاناتهم الاقتصادية. وفي ضوء هذا الواقع، يجب أن يُنظر إلى المستوطنات باعتبارها بؤرًا غير شرعية تعوّق السلام في المنطقة وتسلب حقوق الشعب الفلسطيني.

وليس المشروع الاستيطاني مجرد حالة مؤقتة، أو قابلة للتفاوض، بل هو أيضًا جزء من بنية الاحتلال الإسرائيلي التي تهدف إلى فرض واقع استعماري دائم. وتُعدّ هذه المستوطنات تجسيدًا صارخًا لانتهاك الحقوق الوطنية والمدنية للفلسطينيين؛ إذ تؤسس لعلاقات تدمير وتفتيت تجاه المجتمع الفلسطيني، بما يعزز سياسات الفصل العنصري التي تمارسها إسرائيل في الضفة الغربية. وختامًا، تُعدّ هذه المستوطنات رمزًا لأزمة أخلاقية وقانونية وسياسية تتطلّب تحركًا عاجلًا من المجتمع الدولي. فتجاهل هذه الحقائق واستمرار القبول بالاحتلال يُكرّسان منطق القوة، ويشرعنان مظالم تاريخية مستمرة في حق الشعب الفلسطيني.

الفصل الثاني

واقع المشروع الاستيطاني ومقوّماته التنظيمية والمؤسسية في عام 2024

يشكل الاستيطان القضية الأهم في بنية الاحتلال الإسرائيلي وتوسعها منذ عام 1967؛ إذ يهدف إلى تقويض فرص تقرير الفلسطينيين مصيرهم السياسي، استنادًا إلى حل الدولتين. نُعرّف في هذا الفصل المستوطنات الإسرائيلية باعتبارها تجمعات سكانية مدنية يهودية، تُقام في مناطق الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية وهضبة الجولان السورية المحتلة. وتتجاهل هذه المستوطنات الواقعَين التاريخي والقانوني لهذه الأراضي، ويعتبرها المجتمع الدولي غير قانونية، وفقًا للقانون الدولي، وتحديدًا اتفاقية جنيف الرابعة التي تحظر نقل السكان المدنيين إلى الأرض المحتلة.

تشمل المستوطنات الإسرائيلية عددًا من المدن الكبيرة والمستوطنات الصغيرة والتجمعات الاستيطانية غير المرخّصة؛ إذ يبلغ عدد المستوطنات في الضفة الغربية وحدها (من دون القدس الشرقية) نحو 154 مستوطنة، وعشرات المستوطنات والأحياء والمباني في القدس الشرقية، إلى جانب أكثر من 150 نقطة استيطانية غير مرخّصة. وقد كان يعيش في مستوطنات الضفة الغربية في عام 2023 نحو 537 ألف مستوطن، إضافة إلى نحو 250 ألف مستوطن في القدس الشرقية.

تُعدّ المستوطنات بنيةً مادية لمشروع استعماري يهدف إلى تغيير التركيبة السكانية والسيطرة على الموارد، حيث تجري عادةً مصادرة أراضي الفلسطينيين ومواردهم لمصلحة المشاريع الاستيطانية. لذلك، فإنّ الاستيطان اليهودي ليس تجمعات سكنية فحسب، بل إنه يرتبط ببنى تحتية متطوّرة، ومناطق صناعية، وشبكة شوارع، ومواقع سياحية يهودية، وأراضٍ مصادرة لغايات مختلفة، وشبكة حواجز وجدران لمحاصرة الحيّز الفلسطيني.

ويقدم هذا الفصل عرضًا عامًا لواقع المشروع الاستيطاني وآليات تنظيمه الإسرائيلية. يتناول المبحث الأول مكوّنات المشروع الاستيطاني في الضفة الغربية والقدس عبر عرض شامل لمختلف مظاهره وأشكاله، بما في ذلك المستوطنات الرسمية وغير الرسمية والمناطق الصناعية وجدار الفصل والبنية التحتية ومصادرة الأراضي والسيطرة على الموارد الطبيعية، إلى جانب الآثار والمحميات الطبيعية ومكبّات النفايات. ويفصّل المبحث الثاني في البنية التنظيمية والإدارية للمشروع الاستيطاني عبر التركيز على الدور المحوري الذي يقوم به الجيش الإسرائيلي بصفته صاحب السلطة على الأرض المحتلة، ومنظمات التيار الاستيطاني التوراتي، وإسرائيل بمؤسساتها المختلفة.

ويعرض الفصل مركبات المشروع الاستيطاني كلها، استنادًا إلى المصادر الفلسطينية الرئيسة، خاصة جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني[78] وهيئة مقاومة الجدار والاستيطان[79]. ويجمع جهاز الإحصاء الفلسطيني المعلومات بشأن

78 يرصد جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني الاستيطان في الضفة الغربية والقدس من خلال عدد المستوطنات وديموغرافيتها، ضمن قاعدة بياناته الإحصائية تحت بند "الانتهاكات الإسرائيلية". يُنظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية: التقرير الإحصائي السنوي 2022** (رام الله: 2023)، شوهد في 2025/9/15، في: https://acr.ps/1L9GPyq

79 تتمثل مهمات الهيئة وفق المرسوم الرئاسي رقم 46 في عام 2014، في تفعيل القرارات الدولية المتعلقة بجدار الضم والاستيطان، وحماية الأراضي، ودعم المتضررين، وملاحقة الجهات المستثمرة بالاستيطان، وبناء شراكات محلية ودولية. يُنظر: هيئة مقاومة الجدار والاستيطان، شوهد في 2025/7/8، في: https://www.cwrc.ps

عدد المستوطنات، وعدد سكانها اليهود، ومساحاتها، وتوزيعاتها، من خلال الرجوع إلى بيانات جهاز الإحصاء المركزي الإسرائيلي[80]، أو من منظمات حقوقية إسرائيلية، أهمها السلام الآن[81] ومركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة - بتسيلم[82] ومنظمات حقوقية دولية أخرى، مثل مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية[83]. وقد تخصص معهد أريج للبحوث التطبيقية في مراقبة توسع المشروع الاستيطاني، خاصة من الجوانب المكانية والموارد الطبيعية، وتوثيق النشاطات الاستيطانية وإجراءات الاحتلال الاستيطانية[84].

لكل من هذه المصادر الفلسطينية والإسرائيلية منهجياتها، وبعضها يكمل الآخر. وفي سياق المشروع الأوسع الذي يمثّل هذا الفصل أحد مخرجاته، جرت الاستعانة بمختلف هذه المصادر، بحسب توافرها وحداثتها أو تخصصها، على أساس تقييم متخصص لجودة البيانات واتساقها بين مصادرها المختلفة.

يتناول هذا الفصل مكونات المشروع الاستيطاني في الضفة الغربية والقدس، استنادًا إلى المصادر الفلسطينية المتوافرة، خاصة الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. ومع ذلك، وبسبب التوسع المستمر للمستوطنات، خاصة منذ عام 2023، حدّث الباحثون في هذه الدراسة قاعدة البيانات، اعتمادًا أيضًا على المصادر الإسرائيلية الرئيسة؛ ما ساعد في توفير قاعدة بيانات أكثر شمولية حتى منتصف عام 2024. وبناءً عليه، يشير العرض أدناه إلى مصادر تحديث البيانات الكلّية بشأن الاستيطان (عدد المستوطنين وعدد المستوطنات ومساحاتها، وغير ذلك)، عندما تقتضي الحاجة.

ولتقديم عرض أكثر شمولية للمشروع الاستيطاني، يتعامل هذا الفصل مع البيانات بشأن الاستيطان عبر تسعة تصنيفات تشكّل مكوّنات منفصلة، ولكل منها دور مميز في المشروع الاستيطاني الاحتلالي الإحلالي الأوسع، مع بعض التقاطعات بينها، وذلك بسبب طبيعة المشروع الاستيطاني الشاملة، وهي:

1. مستوطنات سكنية رسمية في الضفة الغربية.
2. مستوطنات سكنية مضمومة إلى إسرائيل في القدس الشرقية.
3. مستوطنات عشوائية في الضفة الغربية.
4. المناطق الصناعية ومراكز أعمال.
5. جدار الفصل والضم العنصري.
6. البنى التحتية والشوارع الاستيطانية.
7. مصادرة الأراضي تحت اسم "أراضي الدولة".
8. السيطرة على الموارد الطبيعية.
9. الآثار والمحميات الطبيعية، والمكبّات ومحارق النفايات.

80 يقدم تقارير دورية تحت بند "ملف البلدات، سكانها ورموزها"، وتتضمن ملفات بصيغة "إكسل" Excel للأعوام 2003-2023، وترد فيها كل المستوطنات في "منطقة يهودا والسامرة"، شوهد في 2025/9/29، في: https://acr.ps/1L9BPmU [بالعبرية]

81 لديها قاعدة بيانات ضمن مشروعها، يُنظر: **راصد الاستيطان**، شوهد في 2025/7/7، في: https://acr.ps/1L9GPaS [بالعبرية]

82 لديها قاعدة بيانات وخريطة تفاعلية استعراضية للمشروع الاستيطاني، يُنظر: "خريطة تفاعل"، بتسيلم، شوهد في 2025/7/7، في: https://acr.ps/1L9GPTW

83 لديه قاعدة بيانات وخريطة تفاعلية استعراضية للمشروع الاستيطاني، يُنظر:
United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, "Maps," accessed on 8/7/2025, at: https://acr.ps/1L9GP5M

84 يراقب معهد الأبحاث التطبيقية - أريج التوسعات الاستيطانية ويوثقها، عبر برنامجه "عين على فلسطين"، يُنظر:
"Eye ON Palestine," The Applied Research Institute - Jerusalem/ Society, accessed on 7/7/2025, at: https://acr.ps/1L9GPXL

أولًا: المشروع الاستيطاني الإسرائيلي بحسب مكوّناته الرئيسة

1. مستوطنات سكنية رسمية في الضفة الغربية

المستوطنات المدنية هي أحياء سكنية، وتعتبر أبرز أشكال المشروع الاستيطاني. وتشمل المستوطنات الرسمية نحو 154 تجمعًا، تراوح في حجمها بين مدينة وبلدة وكيبوتس صغير، لكنها كلها مصدق عليها من الحكومات الإسرائيلية؛ ومن ثم تتلقّى خدمات كاملة من إسرائيل، بما يشمل تخطيطًا هيكليًا، وبنى تحتية، وميزانيات للمجالس، وهي تضمّ مرافق حياة (مدارس، وحضانات، ومراكز صحية، ومراكز ترفيه، وغيرها).

إحدى الطرائق لفهم توزيع المستوطنات في الضفة الغربية وحجمها هي النظر إلى هيكلية مجلس مستوطنات يشع، وهو مجلس أعلى للاستيطان، مكوّن من 25 عضوًا؛ 24 عن مستوطنات الضفة الغربية، ومجلس واحد لا يزال يمثل مستوطنات غزة حتى بعد الانسحاب الإسرائيلي منها في عام 2005. ويتوزّع أعضاء مجالس مستوطنات الضفة الغربية على النحو التالي: 4 بلديات - مدن استيطانية، 14 مجلسًا محليًا، و6 مجالس إقليمية (المجلس الإقليمي هو تجمع يضم مستوطنات صغيرة عدة). ويسكن المستوطنات الرسمية ما لا يقل عن 537 ألف مستوطن[85]. وتسيطر هذه المستوطنات على منطقة نفوذ تصل إلى نحو 9.4% من مساحة الضفة الغربية[86]. ويُظهر الجدول (2-1) أبرز المؤشرات الخاصة بالمستوطنات الرسمية المقامة في الضفة الغربية[87].

الجدول (2-1)

عدد المستوطنين ومساحة المستوطنات في عام 2024

التصنيف	اسم المستوطنة/ التجمع	عدد المستوطنين	عدد المستوطنات	منطقة النفوذ (دونم)
المدن	آريئل	21000	مدينة واحدة	14020
	معاليه أدوميم	38058	مدينة واحدة	46180
	بيتار عيليت	68108	مدينة واحدة	4730
	موديعين عيليت	86604	مدينة واحدة	4070
	المجموع	**213770**	**4 مدن**	**69000**

85 عدد المستوطنين في الجدول (2-1) مأخوذ من دائرة الإحصاء الإسرائيلية، في عام 2022 (توقعات نيسان/ أبريل 2024)، يُنظر: https://short-link.me/G5Z9. أما في موقع التأمين الوطني الإسرائيلي، فإن الإحصاءات أقل ببضعة آلاف، وفي موقع مجلس المستوطنات هناك إحصاءات أعلى ببضعة آلاف.

86 منطقة النفوذ (بالعبرية: شيطح شيفوط) هي المنطقة الجغرافية المخصصة للمجلس المحليّ أو البلدي التابع للمستوطنة، والتي تمارس عليها سيطرتها الإدارية، بما يشمل السيطرة على البنية التحتية، وجمع الضرائب، والخدمات العامة، وإدارة الحياة البلدية للسكان اليهود، ومناطق النفوذ الأمني للمستوطنة. وتبلغ مساحة بناء المستوطنات في الضفة الغربية نحو 1.52% من مساحة الضفة الغربية (أو نحو 87 ألف دونم)، وتصل مناطق نفوذ المستوطنات إلى نحو 9.5% من مساحة الضفة الغربية.

87 من المهم الإشارة إلى أن هذه هي المستوطنات الرسمية حتى نهاية عام 2022. وثمة عدة مستوطنات غير رسمية منخرطة في سياق قانوني - تخطيطي لتتحول إلى مستوطنة رسمية، وثمة مستوطنات غير رسمية أُعلن عنها لتسويتها في عام 2023، وهي غير مشمولة في الجدول، وسيُشار إليها في البند "مستوطنات عشوائية - بؤر". وبناء عليه، فإن التباين الطفيف في عدد المستوطنات مع بيانات أخرى هو أمر طبيعي.

التصنيف	اسم المستوطنة/ التجمع	عدد المستوطنين	عدد المستوطنات	منطقة النفوذ (دونم)
المستوطنات	أورانيت	9361	مستوطنة واحدة	2140
	ألفيه مناشيه	8014	مستوطنة واحدة	4520
	الكانا	4438	مستوطنة واحدة	1140
	أفرات	11945	مستوطنة واحدة	6270
	بيت إيل	6445	مستوطنة واحدة	1490
	بيت آريه - عوفريم	5598	مستوطنة واحدة	2870
	جفعات زئيف	22442	مستوطنة واحدة	4190
	هار أدار	4145	مستوطنة واحدة	940
	عمانوئيل	5110	مستوطنة واحدة	5070
	كريات أربع	7585	مستوطنة واحدة	4040
	شاعار هشمورون	9044	مستوطنة واحدة	2700
	معاليه إفرايم	1414	مستوطنة واحدة	5590
	كارني شومرون	10149	مستوطنة واحدة	7410
	كيدوميم	4591	مستوطنة واحدة	2160
	المجموع	**110281**	**14 مستوطنة**	**50530**
مجالس إقليمية*	مجلس مناطقي شومرون	46011	تضم 36 مستوطنة	
	مجلس مناطقي بنيامين	80000	تضم 36 مستوطنة	
	مجلس عتصيون	27744	تضم 18 مستوطنة	
	مجلس مناطقي غور الأردن	6735	تضم 22 مستوطنة	
	مجلس مناطقي جبل الخليل	11266	تضم 18 مستوطنة	
	مجلس مناطق مغليوت	2245	تضم 6 مستوطنة	
	المجموع	**171938**	**112 مستوطنة**	**417470**
	المجموع الكلي	**500500**	**154**	**537000**

* يُنظر: الملحق رقم (1) لأسماء المستوطنات في المجالس الاستيطانية الإقليمية الستة في الضفة الغربية.

المصدر: دائرة الإحصاء الإسرائيلية، في عام 2022 (توقعات نيسان/ أبريل 2024)، شوهد في 2025/9/15، في: https://short-link.me/G5Z9

2. مستوطنات سكنية مضمومة إلى إسرائيل في القدس الشرقية

في هذا الفصل، تُدرَج مستوطنات القدس في قسم منفصل، لأن القدس ضُمّت إلى إسرائيل في عام 1967، وهي لا تتبع آليات تطور الاستيطان المتّبعة في الضفة الغربية (تحت قيادة الجيش الإسرائيلي ومجالس المستوطنات). ومن الضروري تأكيد أن القدس الشرقية هي جزء من الأرض الفلسطينية المحتلة في عام 1967. وعلى الرغم من ضمها إلى إسرائيل، فإنها تبقى جزءًا أساسيًا من الدولة الفلسطينية المنشودة وعاصمتها، وفق تصوّر حل الدولتين. لكن حدود مدينة القدس تعتبر من أكثر الأمور الخلافية.

في الخطاب الفلسطيني الرسمي (مثلًا، الإحصاء الفلسطيني)، تُعدّ القدس هي "محافظة القدس" التي تضم بلدات (مثل أبو ديس) وقرى فلسطينية (مثل قرى شمال غرب القدس). وتشمل حدود "القدس الشرقية"، وفق تعريف إسرائيل، نحو 70 ألف دونم، تمتد من كفر عقب شمالًا حتى أم طوبا جنوبًا. تلك هي حدود ظهرت بوصفها وحدة إدارية واحدة بعد الاحتلال في عام 1967، لكنها تستثني العديد من المناطق التي يشملها التعريف الفلسطيني. ويتبع الاستيطان في القدس (بحسب تعريف بلدية الاحتلال) الوزارات الإسرائيلية على نحو مباشر، بينما يتبع في الضفة الغربية مجالس الاستيطان، وتشرف عليه الإدارة المدنية في جيش الاحتلال.

في 29 حزيران/ يونيو 1967، أُنشئت بلدية واحدة للقدس "الموحدة"، وأصبح رئيس البلدية تيدي كوليك، الذي كان رئيس بلدية القدس الغربية منذ عام 1966، رئيس بلدية المدينة. وفي أعقاب هذا الضم غير الشرعي، أعلنت إسرائيل عن توحيد شطري القدس الغربية والشرقية، واعتبرتها العاصمة الأبدية لإسرائيل. وفي نهاية الحرب، جرى تعيين وزير الأمن موشيه ديان رئيسًا للجنة من ثلاثة جنرالات (حاييم هرتسوغ ورحبعام زئيفي وشلومو لاهات) لتحديد حدود القدس. وجرى تقديم النتائج التي توصّلت إليها هذه اللجنة في نهاية حزيران/ يونيو 1967، وجرت أيضًا إضافة 70 ألف دونم إلى حدود القدس الشرقية التي كانت قد احتلتها إسرائيل. وحاليًّا، يشمل الاستيطان في القدس المستوطنات والمنازل والبؤر والأحياء التي تظهر في الجدول (2-2).

الجدول (2-2)

مستوطنات القدس الشرقية وعدد سكانها

المستوطنة	التصنيف	عدد السكان
يشيفا أبناء راحيل	مدرسة	50
البني صموائيل	مستوطنة سياحية	تقدير 10
الطور (بيت أوروت)	مستوطنة/ حي	تقدير 60
معاليه زيتيم	مستوطنة/ حي	تقدير 400
مقدمة صهيون	مستوطنة/ حي	تقدير 25
مقبرة اليهود في جبل الزيتون	مستوطنة/ حي	15
معاليه دافيد	مستوطنة/ حي	تقدير 50
مدينة داوود	مستوطنة/ حي	250
بيت يوناثان	مستوطنة/ حي	30

المستوطنة	التصنيف	عدد السكان
شمعون الصديق	مستوطنة/ حي	50
نوف تسيون	مستوطنة/ حي	360
شارع هامفاكيد	مستوطنة/ حي	20
الحي الإسلامي والمسيحي	مستوطنة/ حي	1000
بسغات زئيف	مستوطنة	45100
جيلو	مستوطنة	32290
راموت	مستوطنة	56086
نافيه يعقوب	مستوطنة	25000
تلبيوت شرق	مستوطنة	15398
رمات أشكول	مستوطنة	8975
التلة الفرنسية	مستوطنة	6800
معاليه دافنا	مستوطنة	4500
تلة المفتار	مستوطنة	تقدير 3500
حي الشرف (الحي اليهودي)	مستوطنة/ حي	4200
رمات شلومو	مستوطنة/ حي	16736
جبل أبو غنيم	مستوطنة	24900
سنهادريا الموسعة	مستوطنة/ حي	تقدير 5500
تلة حنانيا/ أبو طور	مستوطنة/ حي	400
بيت السبعة	مستوطنة/ حي	تقدير 50
المجموع		**251755**

المصدر: المرجع نفسه.

3. مستوطنات عشوائية في الضفة الغربية

هي مستوطنات لغايات سكنية أو تهويدية، لكنها أُقيمت على نحو ارتجالي من تيارات أو جمعيات استيطانية متطرّفة. وليس لها مخطط هيكلي بعد، مع أن الدولة تموّلها وترعاها أمنيًا وقانونيًا وخدماتيًا. ومن ثم، لا يمكن حصر المساحة التي تحتلها هذه المستوطنات على نحو دقيق. وتطلق المنظمات الإسرائيلية الحقوقية على هذه المستوطنات كلمة "بؤرة" Outpost[88]، بينما يطلق عليها الخطاب الرسمي الإسرائيلي، خصوصًا في فترة الحكومات اليمينية، اسم "الاستيطان الفتي". وتجدر الإشارة إلى أن كلمة "العشوائية" لا تشير إلى أن اختيار موقعها الجغرافي يجري على نحو عشوائي، بل تشير إلى أنها أُقيمت بمبادرة من جماعات المستوطنين من دون الحصول على إذن رسمي من الحكومة الإسرائيلية، مع العلم أن الحكومات الإسرائيلية شرّعت، تاريخيًا،

88 أهم هذه المنظمات: مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة - بتسيلم، ومنظمة السلام الآن، ومنظمة متطوعين لحقوق الإنسان (يش دين)، ومنظمة كِرِم نابوت.

العديد من هذه البؤر، بأثر رجعي، كما حصل في كفار عصيون (أقيمت مستوطنة عشوائية في عام 1967)، أو أثناء تأسيس كريات أربع (في عام 1970). والوثيقة الأهم التي تتعلق بالمستوطنات العشوائية هي الاتفاق الذي وقّعه رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود باراك مع قادة المستوطنين في تشرين الأول/ أكتوبر 1999، قبيل ذهابه إلى قمة كامب ديفيد؛ إذ دقّق في وضع 42 مستوطنة عشوائية كانت موجودة في الضفة الغربية، وصدّق على إبقاء 32 مستوطنة منها (2 تُنقلان إلى مكان جديد، و19 يُجمَّد التوسع فيها، و10 تجري شرعنتها)[89].

يمكن التمييز بين المستوطنات العشوائية المقامة لغايات سكنية، والمستوطنات العشوائية المقامة لغايات الاستحواذ على الأراضي، من دون أن تتضمن إنشاء أحياء سكنية. وفيما يخص المستوطنات العشوائية لغايات سكنية، فإن سموتريتش، في برنامجه السياسي - الانتخابي، يشير إلى أنها تراوح بين 59 و60 مستوطنة عشوائية في الضفة الغربية، وأنه يسكنها نحو 25 ألف مستوطن[90]. وفي 12 شباط/ فبراير 2023، وفي ضوء الاتفاقيات الائتلافية، توجه سموتريتش برسالة رسمية إلى الإدارة المدنية، بقائمة تشمل 63 مستوطنة عشوائية، استعدادًا لشرعنتها. وفي 4 تشرين الثاني/ نوفمبر 2024، تقدم النائب عن الصهيونية الدينية تسيفي سوكوت بمشروع قانون لشرعنة البؤر الاستيطانية كلها[91].

أما فيما يخص المستوطنات العشوائية لغايات تهويدية، مثل مزارع الرعي، أو "البؤر" المتنقلة، أو المناطق السياحية والطبيعية التي يشرف عليها مستوطنون "متطوعون"، فإن عددها يراوح بين 150 و180، من دون وجود معطيات دقيقة متعلقة بعدد سكان هذه البؤر مجتمعة، وتختلف المعطيات لأسباب عدة: أولًا، اختلاف تعريف البؤرة الاستيطانية؛ ففي التعريف الإسرائيلي، تتم الإشارة إلى مبانٍ استيطانية مُقامة بمحاذاة مستوطنة، لكنها تقع خارج حدودها الهيكلية، على أنها بؤرة أيضًا. ولرصد المستوطنات الإسرائيلية (بغض النظر عن التصنيفات الإسرائيلية التي تميّز بين بؤرة ومستوطنة) قد لا يكون من المفيد رصد هذه البؤر/ الأحياء في حال إحالتها إلى المستوطنة الأم (في المبحث السابق)؛ ثانيًا، بعض البؤر هي عبارة عن استحواذ رعوي على الأرض من عدد قليل من رُعاة الأبقار/ الأغنام اليهود، من دون أن يكون هناك مبنى سكني قائم (في العديد من الحالات يسكنون في خيم متنقلة، كما هو موضّح في الجدول (2-3)؛ ثالثًا، القيود الإسرائيلية على الوصول إلى المعلومات بشأن البيانات الإسرائيلية، إضافة إلى القيود المفروضة على بعض أساليب البحث العلمي، مثل الصور الجوية، تحول دون قدرة الجهات الفلسطينية على الوصول إلى معلومات دقيقة.

يوجد نوعان بارزان من المستوطنات العشوائية: الأولى، مستوطنات رعوية، ويُقدّر عددها ببين 100 و120 مستوطنة، تسيطر على مساحات تصل إلى نحو 10% من مساحة المنطقة "ج"، وتستخدمها للاستيطان الزراعي أو الرعوي[92]. والثانية، مستوطنات عشوائية سكنية (الكرافانات)، بعضها مُقام بوصفه حيًّا مستقبليًا لمستوطنة قائمة، وبعضها مقام على نحو منفرد. وعادةً ما يُقاس عدد المستوطنين في هذه المستوطنات

---

89 "اتفاق البؤرة الاستيطانية" – لا إخلاء ولا تجميد - تحليل لاتفاق البؤرة الاستيطانية الأول بين باراك والمستوطنين منذ تشرين الأول 1999"، منظمة السلام الآن، 2008، شوهد في 2024/11/21، في: https://acr.ps/1L9GPoB

90 سموتريتش بتسالئيل، "قائمة المواقع حسب بند 2 (ب) لقرار الكابينيت ب/ 6 من تاريخ 21 شباط [/فبراير] 2023"، **رسالة رسمية**، شوهد في 2024/11/21، في: https://acr.ps/1L9GPdL؛ وقد أشار سموتريتش في برنامجه الانتخابي في عام 2018 إلى نحو 70 مستوطنة عشوائية. لكنه شرعن 13 منها حتى كتابة هذا الفصل، مع نيّة شرعنة الباقي بحلول عام 2026 في نهاية ولاية الحكومة الإسرائيلية الـ 37. وتجدر الإشارة الى أن هذا الفصل كُتب في فترة تراوح بين شباط/ فبراير 2025 وأيلول/ سبتمبر 2025، وهي فترة تسارع فيها الاستيطان على نحو غير مسبوق، ويجري باستمرار الإعلان عن نَقْل بؤر استيطانية إلى وضعية "مستوطنة رسمية". لذلك، ينبغي أن تُفهم الإحصاءات والبيانات وفقًا لهذا السياق المتبدّل.

91 لقراءة مشروع القانون، ينظر: موقع الكنيست، شوهد في 2025/9/27، في: https://tinyurl.com/26c5sxbp

92 وليد حباس، "البؤر الاستيطانية الزراعية في الضفة الغربية: من الارتجال والتطوع إلى المأسسة والتمويل الحكومي!"، **ملحق المشهد الإسرائيلي**، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، 2024/2/12، شوهد في 2024/11/16، في: https://acr.ps/1L9GPJF

العشوائية بعدد العائلات، وليس بعدد الأفراد. في بعض المستوطنات العشوائية، يصل العدد إلى ما يراوح بين 40 و70 عائلة، مثل جفعات هارئيل (70 عائلة)، وسانا (70 عائلة)، ونافيه إيرز (40 عائلة)[93]، وفي بعضها الآخر تعيش عائلة واحدة فقط، مثل مستوطنة "جفاعوت عولام"[94].

ومنذ بداية عام 2023، قررت الحكومة الإسرائيلية تسوية أوضاع الاستيطان العشوائي (يسمى بالعبرية "الاستيطان الفتي")، وترسيم مخططاتها الهيكلية؛ ما قد يعني مضاعفة حيازة المستوطنين من مساحة المنطقة "ج"، من 10 إلى 20%. قد يبدو أن المستوطنات العشوائية تبدأ من دون تخطيط هيكلي من مستوطنين، لكن من الواضح أن هؤلاء المستوطنين يختارون دائمًا أماكن حيوية لمنع توسع المناطق الفلسطينية، أو للسيطرة على جبال وشوارع رئيسة، أو لخلق تواصل جغرافي بين المستوطنات الرسمية. ومن ثم، ليس فيها "عشوائية" فعلية، سوى من جانب عشوائية توزيع المناطق المتاحة للاستيطان وفرص الاستيلاء عليها، ويقدم الجدول (2-3) قائمة بأهم هذه البؤر[95].

الجدول (2-3)
أهم المستوطنات العشوائية الرعوية في الضفة الغربية (2023)

المستوطنة الرعوية	الموقع	عام التأسيس
مزرعة "إله الواحة"	محافظة طولكرم، بين قرية قفين وشارع 596، قريبًا من قرية ظهر العبد	2019
ماعوز تسيبي	محافظة جنين، على أراضي قرية يعبُد	2007
مزرعة ليلينتال	محافظة طوباس، قريبًا من قرية كردلة في الأغوار الشمالية	2018
مزرعة تانا ياروك	محافظة طوباس، إلى الشرق من شارع "آلون" في القرب من مستوطنة روتيم	2012
ميجد هآرتس	محافظة طولكرم، إلى الشمال من قرية شوفا	2018
مزرعة عيميك تيرتسه	فروش بيت دجن	2021
مزرعة خمارة توم	محافظة نابلس، إلى الشرق من قرية يانون	2018
مزرعة شوفيه هآرتس	محافظة نابلس، على أراضي قرية دير استيا	غير معروف
مزرعة ناحال شيلو	محافظة رام الله، على أراضي قرية سنجل	2019
المزارع السعيد	محافظة رام الله، شارع 5055 إلى الشمال من المغير	غير معروف
ملاخي هشالوم	محافظة رام الله إلى الشرق من قرية المغير	2016

93 هذه المستوطنات العشوائية الثلاث موجودة في مجلس استيطاني بنيامين، ويوجد هذا النوع من المستوطنات أيضًا في أنحاء أخرى من الضفة الغربية. يُنظر: "البلدات"، موقع مجلس استيطاني ميتا بينيامين، شوهد في 2025/9/7، في: https://acr.ps/1L9BORI [بالعبرية]

94 يُنظر: الموقع الرسمي للمستوطنة في: https://acr.ps/1L9BPRV

95 حباس.

المستوطنة الرعوية	الموقع	عام التأسيس
مزرعة بار يوسف	محافظة رام الله، شرق مستوطنة حلميش بين كوبر وأم صفا	2019
مزرعة ماغنيزي	محافظة رام الله، بين شقبا ونعلين	2019
حقل إفرايم	محافظة رام الله، على أراضي قرية راس كركر	2018
معاليه أهوبيا	محافظة رام الله، سلواد، فوق تل العاصور	2020
مزرعة هاشاش	محافظة رام الله، إلى الشرق من قرية الطيبة	2020
مزرعة بوابة أريحا	على طريق المعرجات، شارع 4490	2021
مزرعة البدايات	وادي القلط	2020
مزرعة أديس عيليم	محافظة رام الله، إلى الغرب من بيت لقيا	2021
مزرعة عدن	محافظة بيت لحم، بين قريتّي حوسان ونحالين	2021
مزرعة كاشوالا	محافظة بيت لحم، إلى الجنوب الغربي من نحالين	2012
مزرعة ناغوهوت	محافظة الخليل، إلى الشرق من بيت عوا	2017
مزرعة تاليا	محافظة الخليل، في القرب من بيت يتير في أقصى جنوب يطا	1995
مزرعة ماكنيه يهودا	محافظة الخليل، في القرب من الأصايل في أقصى جنوب يطا	ب. ت.
مزرعة إبراهام	محافظة الخليل، جنوب الظاهرية	2017
مزرعة آبيحاي	محافظة رام الله، شمال قرية رنتيس	2023
مزرعة حب العالم	محافظة رام الله، شرق قرية عين يبرود	2020
مزرعة حب البلاد	محافظة بيت لحم، شرق سعير	2021
مزرعة الرشاش	في الأغوار، شرق قرية دوما	2021
مزرعة تانا الخضراء	الأغوار، جنوب بردلة	2012
مزرعة البرق	محافظة الخليل، في القرب من بيت يتير في أقصى جنوب يطا	2012
مزرعة فني كيديم	محافظة بيت لحم، شرق سعير	2021

المصدر: وليد حباس، "البؤر الاستيطانية الزراعية في الضفة الغربية: من الارتجال والتطوع إلى المأسسة والتمويل الحكومي!"، **ملحق المشهد الإسرائيلي**، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية - مدار، 2024/2/12، شوهد في 2024/11/16، في: https://acr.ps/1L9GPJF

4. المناطق الصناعية ومراكز الأعمال

بحسب تقرير مراقب دولة إسرائيل، توجد 35 منطقة صناعية ومركز تسوق في الضفة الغربية، كلها في المنطقة "ج"[96]. ولا توجد معلومات كاملة عن المناطق الصناعية كلها، وموقع بعضها، على ما يبدو، غير معلن. لكن الغالبية العظمى من هذه المناطق مقامة على أراضٍ تحت سلطة "الوصي على أملاك الحكومة"، وهي دائرة في الإدارة المدنية مخوّلة إدارة الأرض المحتلة التي "تمسك" بها إسرائيل. وبعض هذه المناطق مقام على نحو مستقل، وبعضها مقام بوصفه حيًّا في مستوطنة، وبعضها غير متاح لدخول "العامة". ويمكن التمييز بين:

أ. **منطقة صناعية** Industrial Zone: تتركز فيها النشاطات الصناعية المختلفة، مثل المصانع والمستودعات ومباني الإنتاج. وعادة ما يجري تصميم هذه المناطق للصناعات الثقيلة أو الصناعات ذات التأثير البيئي المعيّن، ويمكن أن تشمل بنية تحتية خاصة لمعالجة النفايات وتلوث الهواء والضوضاء. والغرض، من احتلال، هذه المناطق هو تركيز النشاطات الصناعية بعيدًا عن المناطق الحضرية وتقليل الآثار السلبية في البيئة.

ب. **مجمع صناعي** Industrial Park: وهو مجمع غالبًا ما يُدمج في خدمات إضافية وبنية تحتية قائمة مسبقًا ومتطورة، مثل المكاتب ومراكز البحث والتطوير والمرافق اللوجستية. فبحسب ما أعلنه الاحتلال، جرى تصميم هذه المجمعات لتوفير بيئة عمل أكثر حداثة، مع التركيز على الابتكار والتكنولوجيا المتقدمة والصناعات الصديقة للبيئة، على أن تشمل في بعض الأحيان مناطق خضراء ومرافق لخدمة العمال، مثل المطاعم، وصالات رياضية، ومراكز مؤتمرات.

ج. **مراكز تسوق/ أعمال**: هي مناطق صغيرة، قد تشمل مكاتب وزارية أو بريدًا أو مكاتب لرجال أعمال.

إضافة إلى ذلك، يوجد نحو 35 كسارة ومصنع "حصمة" في المناطق "ج" (يقدر أن ملكية 5 منها فلسطينية)، ونحو 25 محطة وقود مستقلة عن المستوطنات، وموزّعة في الطرقات السريعة في الضفة الغربية. وبحسب مواقع المناطق الصناعية الإلكترونية وتقارير ودراسات متفرقة، صاغ الباحثون الجدول (2-4)[97].

الجدول (2-4)
أهم المناطق الصناعية الواقعة خارج المستوطنات وداخلها

المنطقة الصناعية		داخل مستوطنة	مستقلة جغرافيًا	المساحة (بالدونم)
مركز عيلي	مجمع أعمال/ تسوق	X		496
مركز دالب	مجمع أعمال/ تسوق	X		60
بوابة بنيامين (رامي ليفي، جبع)	مجمع أعمال/ تسوق		X	176
رام ليفي عتصيون	مجمع أعمال/ تسوق		X	94
نافيه تسوف	مجمع صناعي	X		

96 "المناطق الصناعية تحت إدارة إسرائيل في منطقة يهودا والسامرة: تقرير متابعة [التقارير السنوية]"، مكتب مراقب الدولة، 2023/2/28، شوهد في 2025/7/10، في: https://acr.ps/1L9GP1z

97 يمكن زيارة قاعدة البيانات على "موقع خرائط الإدارة المدينة"، شوهد في 2025/9/28، في: https://acr.ps/1L9BPSG [بالعبرية] على الرغم من أن قاعدة البيانات هذه تحت إشراف الإدارة المدنية الإسرائيلية، فإن أهميتها تكمن في أنها ترفق إحصاءاتها بوثائق وأرقام أوامر عسكرية ومخططات هندسية ومخططات هيكلية، ويمكن التحقق من صحتها بالبحث عنها على نحو منفرد في وزارات وهيئات إسرائيلية أخرى ذات صلة.

المنطقة الصناعية		داخل مستوطنة	مستقلة جغرافيًا	المساحة (بالدونم)
أفرات هاي-تك	مجمع صناعي	X		
معاليه عاموس	مجمع صناعي	X		
عتاروت	مجمع صناعي		X	1530
ألفيه مناشيه	منطقة صناعة		X	236
شيلو	منطقة صناعية	X		500
ميتاريم	منطقة صناعية		X	2000
شاحاك (غوش شاكيد)	منطقة صناعية		X	8000
بار أون	منطقة صناعية		X	1200
برقان	منطقة صناعية		X	728
آريئل	منطقة صناعية	X		
آريئل الغرب	منطقة صناعية		X	865
سلعيت	منطقة صناعية	X		
عومنئيل	منطقة صناعية		X	120
غوش عتصيون	منطقة صناعية		X	527
ميشور أدوميم	منطقة صناعية		X	1550
مكابيم	منطقة صناعية*		X	300
بوابة شومرون	منطقة صناعية**		X	2700
بوستاني حافاتس	منطقة صناعية***		X	980
نتسانيه شالوم	منطقة صناعية		X	50
سلعيت - أدوميم	كسارة		X	200

* جرى التصديق عليها في عام 2016، وهي في المراحل المتقدمة من التخطيط الهيكلي.

** جرى التصديق على إقامتها في عام 2022.

*** جرى التصديق عليها في عام 2018، لكنها لم تُبنَ بعد.

المصدر: من إعداد الباحثين استنادًا إلى مصادر متفرقة.

5. جدار الفصل والضم العنصري

شرعت إسرائيل في بناء جدار الفصل والضم العنصري منذ عام 2002، تحت ذريعة أمنية خلال الانتفاضة الثانية في الضفة الغربية. ويبلغ طول المسار الكلي للجدار، بحسب المخططات الإسرائيلية، 714 كيلومترًا، وجرى تشييد 488 كيلومترًا منه حتى اللحظة الراهنة. ويساوي طول الجدار ضعف طول الخط الأخضر، كما أن 85% من مسار الجدار يمر في أراضي الضفة الغربية، ويُرسي بذلك الأساس للضم الفعلي بالنسبة إلى معظم المستوطنات في الضفة الغربية[98]. ويعزل الجدار نحو 9% من الأرض المحتلة.

98 "The Separation Barrier," B'Tselem, 11/11/2017, accessed on 7/7/2025, at: https://acr.ps/1L9GPCm

الجدول (2-5)
جدار الفصل والضم العنصري عام 2024

معطيات بشأن جدار الفصل والضم العنصري
طول مسار الجدار الكليّ 714 كيلومترًا
يمتدّ في الضفة الغربية 85% من مسار الجدار، ويفصل نحو 490 ألف دونم (أو 9% من مساحة الضفة الغربية)، ويعزلها غرب الجدار.
نسبة المستوطنين في المستوطنات الواقعة غرب الجدار 88%.
طول مسار الجدار الذي جرى تشييده حتى عام 2024 هو 488 كيلومترًا.
جرى تشييد 202 كيلومتر حول القدس من طول المسار.
نسبة المستوطنين داخل الجدار من مجموع المستوطنين.

المصدر:

"The Separation Barrier," B'Tselem, 11/11/2017, accessed on 7/7/2025, at: https://acr.ps/1L9GPCm

جرى تحديد مسار الجدار استنادًا إلى مسعى إسرائيل في توسيع حدود بلدية القدس، ارتباطًا بالمستوطنات المحيطة بها، واعتمادًا على مبدأ ضم أكبر مساحة من الأرض لخدمة إسرائيل. يتخطّى مسار الجدار، بحسب المخطط، حدود بلدية القدس، ليحيط من جهة الجنوب بمستوطنة غوش عتصيون والقرى الفلسطينية الواقعة جنوب القدس. أما من الجهة الشمالية، فيحيط الجدار بمستوطنة جفعات زئيف والمستوطنات الأخرى المحيطة بها، ومن الشرق يحيط بمستوطنة معاليه أدوميم والمستوطنات الواقعة منها شمالًا وجنوبًا (لم يكتمل تشييد هذا الجزء بعد)[99]. وحتى اللحظة الراهنة، جرى تشييد الأجزاء من الجدار الإسمنتي التي تُحيط بحدود بلدية القدس. أما الأجزاء التي تتخطاها لتحيط بالمستوطنات، فلا تزال مبنية على شكل سياج يسير مع مسار الجدار الإسمنتي أو عوازل[100].

وعبر هذه الحدود، عزلت إسرائيل مجموعة من القُرى والبلدات الفلسطينية المقدسية التي يُشكل الفلسطينيون غالبية سكانها، وذلك للحفاظ على نسبة 30% فلسطينيين، و70% إسرائيليين داخل حدود القدس. في المقابل، جرى عزل نحو 28 تجمعًا فلسطينيًا، يشكل عدد سكانه نحو 26% من مجمل سكان بلدية القدس، إلى خارج الجدار[101]. وفي الوقت نفسه، ضمّت حدود بلدية القدس الموسعة مجموعة من المستوطنات ذات كثافة استيطان عالية، مثل جفعات زئيف ومعاليه أدوميم للتلاعب بنسبة الإسرائيليين في مدينة القدس[102].

ولضمان السيطرة على المكون الفلسطيني، تُلقي عمليات الهندسة الديموغرافية بظلالها على آثار عميقة فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية الاجتماعية، وبذلك تُنتهك حقوق الفلسطينيين في التنمية، ويُنتهك وجوب التزام القوة المحتلة بضمان الحياة المدنية، بما يشمل حقوق الإنسان الأساسية للفلسطينيين. فعملية بناء

99 "The Separation Barrier," *Ir Amim*, accessed on 7/7/2024, at: https://acr.ps/1L9GPpB

100 Ibid.

101 راسم محيي الدين خمايسي، "التخطيط الحيزي والممارسة الاستعمارية الصهيونية في فلسطين"، **المستقبل العربي**، السنة 45، العدد 525 (2022)، ص 45-58.

102 المرجع نفسه.

الجدار حدّت من قدرة المزارعين على الوصول إلى أراضيهم أو استغلال مواردها الطبيعية، مثل الأرض داخل الجدار (في المنطقة العازلة)؛ إذ إنّ المزارعين في هذه المناطق قادرون على الاستفادة، بعد بناء الجدار، من ثُلث الموارد الزراعية فقط؛ وهذا يُشكل عائقًا حقيقيًا أمام عملية التنمية المحليّة[103].

6. البنى التحتية والشوارع الاستيطانية

أقامت إسرائيل شبكة طرق وبنى تحتية لتسهيل حياة المستوطنين وربط المناطق الصناعية بالموانئ والمعابر، وتسهيل هندسة المكان. وتشمل هذه البنية التحتية الاستيطانية شبكة شوارع أقيمت في الأساس لتلبية حاجات المشروع الاستيطاني، وصار لها تبعات اقتصادية على الفلسطينيين، تشمل عزل المناطق الفلسطينية وشرذمتها، وإطالة التنقل بين التجمعات الفلسطينية وزيادة التكاليف اللوجستية. ومن خلال التدقيق في شبكة الطرق الاستيطانية، يمكن التميز بين ما يلي:

أ. شوارع طولية (على محور شمال - جنوب) لتفصل الحيّز الفلسطيني عن الفضاء المتاح للاستيطان في الضفة الغربية (الجدول 2-5).

ب. شوارع عرضية (تمتد على محور شرق - غرب) تربط المستوطنات بقلب إسرائيل (الجدول 2-6).

الجدول (2-6)

أهم شوارع المستوطنين في الضفة الغربية

الاسم	الاتجاه	الموقع	الطول
شارع 60	شارع طولي	يقع في منتصف الضفة الغربية، ويمر بمحاذاة الخليل، مخيم العروب، بيت لحم (الأنفاق)، عتاروت - جبع، طريق جبع - نابلس، وصولًا إلى مشارف جنين.	189 كيلومترًا
شارع 90	شارع طولي	على الحدود الأردنية للضفة الغربية.	118 كيلومترًا
طريق آلون	شارع طولي	في منطقة الأغوار، ابتداءً من ميشور أدوميم، ووصولًا إلى الحمرا، ومرورًا بالمعرجات وقرى دوما والفصايل.	88 كيلومترًا
شارع 446	شارع طولي	يربط بين مدينة موديعين ومستوطنات غرب نابلس	31 كيلومترًا
شارع 1	شارع عرضي	من منطقة اللطرون، وصولًا إلى جنوب مدينة أريحا.	65 كيلومترًا
شارع 5	شارع عرضي	يربط مدينة آريئل بإسرائيل، وتقع عليه مناطق صناعية إسرائيلية مثل آريئل، آريئل غرب، برقان، والمنطقة المخطط لها قريبًا، بوابة شومرون.	18 كيلومترًا
شارع 443	شارع عرضي	يبدأ من مستوطنة موديعين، وصولًا إلى جفعات زئيف/ بيتونيا	13 كيلومترًا
شارع 465	شارع عرضي	يبدأ من سلواد، عيون الحرامية، دوار الروابي، أم صفا، عابود، رنتيس، ثم حاجز رنتيس الذي يقع على مشارف تل أبيب.	35 كيلومترًا
شارع 57	شارع عرضي	بين طولكرم ونتانيا، لكنه يدخل الضفة الغربية عرضًا.	36 كيلومترًا
شارع 449	شارع عرضي	بين شمال أريحا (منطقة العوجا)، ومستوطنة عوفرا شمال رام الله.	36 كيلومترًا

المصدر: أُنجِز هذا الجدول استنادًا إلى تجميع مواد من مصادر مختلفة، بما في ذلك عدد من المواقع الإلكترونية لبعض الشوارع، وتحليل مخططات هيكلية متفرقة.

103 Human Rights Watch, *Occupation, Inc.- How Settlement Businesses Contribute to Israel's Violations of Palestinian Rights* (Jerusalem: 2016).

تقيم إسرائيل الشوارع والبنى التحتية بناء على أوامر مصادرة الأراضي، بحجة "المصلحة العامة". وبحسب الأوامر، فإن معظم الشوارع المذكورة يحتفظ بمساحة تراوح ما بين 100 و50 مترًا، على جانبَي الطريق، احتياطًا للتوسع المستقبلي، ولغايات أمنية، فضلًا عن وجود العديد من الشوارع الأخرى التي تعتبر جزءًا من البنية التحتية للاستيطان، لكن لا يمكن رصدها كلها.

تحوّل إسرائيل شبكة الشوارع هذه إلى بنية لتعزيز السيطرة والرقابة، وتشكل عائقًا يحول دون حقوق الفلسطينيين الأساسية، وتنطوي على الحرمان من الحق في الحركة. وبحلول أوائل عام 2023[104]، واجهت الضفة الغربية 645 حاجزًا أمنيًا يعوّق الحركة؛ ما يمثل زيادة بنسبة 8%، مقارنة بعام 2020. وتشمل هذه الحواجز 49 نقطة تفتيش دائمة الطاقم، و139 نقطة تفتيش مؤقتة، و304 حواجز طرق وبوابات ترابية، و73 حاجزًا آخر مثل الخنادق والجدران الترابية. إضافة إلى ذلك، يجري عزل منطقة الخليل H2 الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية بـ 80 حاجزًا، بما في ذلك 28 نقطة تفتيش دائمة. وأكثر من نصف هذه الحواجز يقيّد كثيرًا وصول الفلسطينيين إلى الطرق والخدمات والمناطق الزراعية. وفي عام 2022، نشرت القوات الإسرائيلية 1032 نقطة تفتيش مؤقتة إضافية؛ ما زاد قيود الحركة تعقيدًا.

ويمتد الجدار الإسرائيلي بطول 712 كيلومترًا؛ ما يعزل الأراضي الزراعية الفلسطينية، وتبقى البوابات التي تسمح بالوصول إلى هذه الأراضي مغلقة في معظم الأوقات. وتحظر الأوامر العسكرية الإسرائيلية الوصول إلى 30% من مساحة الضفة الغربية (بما في ذلك المناطق المخصصة للتدريب العسكري والمستوطنات)، إضافة إلى تأخر 93% من عمليات نقل سيارات الإسعاف عند نقاط التفتيش بسبب الإجراءات الأمنية. وتعكس هذه القيود أمثلة لتخطيط إقليمي أوسع؛ إذ تركز على السيطرة على شبكات الطرق وحركة الفلسطينيين لتعزيز القبضة على الضفة الغربية.

7. مصادرة الأراضي تحت اسم "أراضي الدولة"

هي الأراضي التي "تمسك" بها إسرائيل، وهي بمنزلة الحبل السري الذي يتغذّى منه الاستيطان في الضفة الغربية. وتنطوي عبارة "أراضي دولة" على معانٍ قانونية وسياسية، تشير إلى ضم فعلي (وإن كان مؤطرًا بموجب قانون الاحتلال) للأرض المحتلة؛ إذ إن أراضي الدولة تعني بطبيعة الحال أنها تتبع دولة الاحتلال الإسرائيلي.

سيطرت إسرائيل على الأراضي التي صنّفتها الأردن أراضي دولة إبان فترة حكمها الضفة الغربية بين عامي 1948 و1967؛ أو أراضي "ممتلكات عدو"، استنادًا إلى اعتقاد أنها كانت ملكية خاصة لليهود الذين فرّوا من الضفة الغربية قبل ترسيم حدود الهدنة (1948-1949). وتشير التقديرات إلى أن مساحة هذين النوعين من الأراضي، تصل إلى نحو 527 ألف دونم، وتسيطر إسرائيل على هذه المساحات بموجب الأمر العسكري 59 (1967). وتشمل الأراضي التي تعتبر إسرائيل أنها من ملكيتها، 1.6 مليون دونم؛ أي 30% من الضفة الغربية ونصف المناطق المصنفة "ج" (الجدول 2-7).

104 OCHA, *Movement and Access in the West Bank – August 2023*, 25/8/2023, accessed on 7/7/2025, at: https://acr.ps/1L9GPDj

الجدول (2-7)
تصنيف أراضي الدولة ومساحاتها

التصنيف	المساحة
كانت مسجلة أراضيَ دولة خلال الحكم الأردني، تشمل "أملاك العدو"	527000
أراضٍ أعلنتها إسرائيل أراضيَ دولة (1967-1973)؛ لأنها اعتبرتها غير مسجلة في دفاتر ضريبة الأملاك الخاصة بها، وأعطت انطباعًا أنها "ملكية حكومية"	160000
أكبر حملة للإعلان عن أراضي دولة من الإدارة العسكرية - المدنية (1979-1992)	908000
تقدير أراضي الدولة التي جرى الإعلان عنها بعد تولي نتنياهو الحكم أول مرة وحتى اليوم (1996-2024)	50000
المجموع	**1.645 مليون دونم (30% من الضفة الغربية)**

المصدر: وليد حباس، "إسرائيل والمسألة الفلسطينية"، في: **تقرير "مدار" الإستراتيجي 2024: المشهد الإسرائيلي في العام 2023**، هنيدة غانم (محرر) (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية - مدار، 2024)، ص 25-48.

تستخدم إسرائيل الأراضي المصادرة على النحو التالي:

أ. **بناء المستوطنات السكنية اليهودية**: منذ عام 1967، جرى إدراج نحو 98% من "أراضي الدولة" المخصصة للبناء السكني ضمن أراضي المجالس الاستيطانية؛ ما أتاح معظمها للتوسّع المدني اليهودي (ما كان يُبرّره الاحتلال تجاه الانتقاد الدولي للتوسع الاستيطاني المتواصل تحت مسمى حاجات "النمو الطبيعي"). وتقع كلها في المنطقة "ج"، حيث تسعى الإدارة المدنية لتحويل كل ما يمكن تحويله منها إلى أراضي دولة من خلال وضع مشروع تسوية الأراضي في الضفة الغربية على رأس جدول أعمالها. ومنذ تولّي أوريت ستروك وزارة المهمات القومية، وتولّي سموتريتش الوزارة المسؤولة عن الإدارة المدنية، مُنحت المستوطنات صلاحيات واسعة، تمكّنها من التحكّم في مسار إعلان الأراضي بوصفها أراضي دولة، وتسوية الأراضي المتبقية. وفي حزيران/ يونيو 2023، اختصرت إسرائيل إجراءات الموافقة على بناء المستوطنات ومصادرة الأراضي، ومنحت سموتريتش سلطة الموافقة المباشرة على بعض مراحل التصنيف، مغيّرة النظام الذي كان سائدًا منذ 27 عامًا. وفي الربع الأول من عام 2024 (كانون الثاني/ يناير - آذار/ مارس)، ارتفعت مساحة الأراضي المصادرة بإعلانها أراضي دولة إلى 10971 دونمًا، بزيادة عشرة أضعاف المساحات المصادرة في العام السابق[105].

ب. **مصادرة أراضٍ لـ "المصلحة العامة"**: استخدمت إسرائيل أحيانًا أمر المصادرة للاحتياجات العامة للاستيلاء على الأراضي، ولشق الطرق؛ إذ يمكن ادعاء أنها ستُستخدم من الفلسطينيين أيضًا. في الضفة الغربية،

105 Yesh Din, *The Silent Overhaul: Changing the Nature of Israeli Control in the West Bank Analysis of the Israeli Government's Annexation Policy* (Jerusalem: 2024), accessed on 7/7/2025, at: https://acr.ps/1L9GPYy

يسيطر الجيش على مئات النقاط (نقاط مياه، وكهرباء، ومرافق أخرى "عامة"). وعادةً، لا تحتسب شبكة الشوارع الإسرائيلية في الضفة الغربية، التي تشمل مساحات واسعة، من المساحة الفعلية للمستوطنات الرسمية. لكنها جزءٌ أساسي من المشروع الاستيطاني الذي لا يمكن فهمه بالتركيز على مواقع المستوطنات فحسب، بل من خلال رؤيته لمجتمع ذي بنية تحتية "عصرية"، وشبكة شوارع متداخلة مع الحيّز الفلسطيني (في المنطقة "ج").

ج. **المصادرة للاحتياجات العسكرية:** قانونيًا، لا يُغيّر أمر الاستيلاء لغايات عسكرية من وضعية الأرض، ولا ينقل حقوق الملكية للدولة، كما في حالة "أراضي الدولة"، بل حقوق الاستخدام للأرض خلال فترة محددة مذكورة في الأمر فحسب، وللاحتياجات العسكرية الأمنية. لكن العديد من الأراضي التي صُودرت تحت ذرائع عسكرية يجري دمجها في منظومة الاستخدام الإسرائيلي للضفة الغربية، وتستخدم لبناء منشآت وقواعد عسكرية وجدار الفصل والمعابر ومناطق استراتيجية أخرى قد تكون سرية، ومواقع رصد وأبراج مراقبة.

8. السيطرة على الموارد الطبيعية

تشمل الموارد الطبيعية المياه الجوفية والموارد المعدنية، مثل الأملاح والبحر الميت وخصوبة الأغوار، وكذلك موارد النفط والغاز والطاقة الشمسية. تمنع السيطرة على الموارد الطبيعية الحق الفلسطيني في تقرير المصير، ويجرّم القانون الدولي سرقة الاحتلال موارد الأرض التي يحتلها وينهبُها. إلّا أن قوات الاحتلال تضع جُملة من المعوّقات التي تمنع الفلسطينيين من الاستفادة من الموارد الطبيعية، تحديدًا المياه والأرض، خصوصًا في المناطق المحاذية للمستوطنات الإسرائيلية، وهذا يُعوّق قدرة الفلسطينيين على استخدام الأراضي والمياه للزراعة؛ ما يمنع الاكتفاء الذاتي للمُزارعين.

9. الآثار والمحميات الطبيعية، والمكبات ومحارق النفايات

منذ عام 1967، أعلن الجيش الإسرائيلي عن نحو 48 منطقة محميات طبيعية، أو أثرية، وأقام بها عشرات مواقع الاستجمام أو الغابات، أو أعلنها منطقة أثرية "إسرائيلية" مفتوحة للزوار. وتمتد مساحتها إلى ما يراوح بين 350 ألف و360 ألف دونم (ما يقارب 6.2% من مساحة الضفة الغربية)[106]. وفي عام 2023، أعلن وزير التراث الإسرائيلي، عاميحاي إلياهو، أن حكومته ترصد نحو 2400 موقع أثري يهودي في المنطقة "ج"، وتعتزم الإعلان عنها بوصفها محميات توراتية - أثرية وتسجيل بعضها في منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)[107]. وفي الضفة الغربية، تدير الإدارة المدنية الإسرائيلية، قسم "جودة البيئة"، عدة مواقع للنفايات، وهي تشمل موقع مكب نفايات، وحرق نفايات، ودفن نفايات[108].

106 "A de Facto Annexation of the West Bank's Nature Reserves," *POICA*, 10/6/2023, accessed on 21/11/2024, at: https://bit.ly/4nlg3BF

107 حباس، "إسرائيل والمسألة الفلسطينية".

108 من موقع قاعدة البيانات التابعة للإدارة المدنية الإسرائيلية، في: https://bit.ly/44nkcn0 [بالعبرية]

الجدول (2-8)

مكبات النفايات الإسرائيلية في الضفة الغربية

الاسم	التصنيف	المسؤول عن الأرض
مكب نفايات عزون	مكب نفايات	الوصي على أملاك الغائبين
مكب تل حورية	مكب نفايات	الوصي على أملاك الغائبين
تجميع نفايات ميشور أدوميم	تجميع نفايات	الوصي على أملاك الغائبين
مكب رمون	مكب نفايات	أراضي دولة وأخرى خاصة
مكب أبو ديس	مكب نفايات	الوصي على أملاك الغائبين
مكب زهرة الفنجان	مكب نفايات	الوصي على أملاك الغائبين
مكب دير دبوان	مكب نفايات	الوصي على أملاك الغائبين
مكب دير شرف	مكب نفايات	الوصي على أملاك الغائبين
مكب غور الأردن - طبلان	مكب نفايات	الوصي على أملاك الغائبين
تجميع نفايات المنية	تجميع نفايات	أراضٍ خاصة
طم نفايات منطقة صناعية بار أون	مطم نفايات	الوصي على أملاك الغائبين
معبر نفايات برطعة	موقع تجميع النفايات وتدويرها	الوصي على أملاك الغائبين
مجمع نفايات عضوية العوجا	مجمع نفايات	ملاك مختلفون

المصدر: من موقع قاعدة البيانات التابعة للإدارة المدنية الإسرائيلية، في: https://bit.ly/44nkcn0 [بالعبرية]

ثانيًا: الأجهزة والمؤسسات الإسرائيلية المشرفة على الاستيطان

تدير أربع جهات إسرائيلية توسيع المشروع الاستيطاني وترسيخه؛ وهي: 1. الجيش الإسرائيلي باعتباره صاحب السيادة على الأرض المحتلة (القيادة الوسطى للجيش، والإدارة المدنية، ومكتب المنسق). 2. التيار الاستيطاني التوراتي (على المستوى السياسي ممثلًا بأحزاب المستوطنين، أو المستوى المدني الذي يشمل منظمات مجتمع مدني وجمعيات وشبيبة ولوبيات). 3. الحكومة الإسرائيلية (مكتب رئيس الوزراء، والوزارات الإسرائيلية، وأعضاء الكنيست ولجانه، والمستشارون القانونيون للحكومة). 4. المحكمة الإسرائيلية العليا (أو ما يُعرف بالعبرية بالـ "باغاتس").

1. مؤسسات الجيش الإسرائيلي وأجهزته

تعتبر قيادة الجيش الإسرائيلي الوسطى السلطة العليا الحاكمة في الأرض المحتلة في الضفة الغربية، ويعتبر قائد المنطقة الوسطى بمنزلة الحاكم الأعلى صاحب السلطات التشريعية (أي الأوامر العسكرية بوصفها مصدرًا تشريعيًا) والسلطات القضائية (ممثلة بالمحاكم العسكرية) والسلطات التنفيذية (ممثلة في الإدارة المدنية).

والمؤسسة الأهم في هذا السياق هي الإدارة المدنية، وهي هيئة عسكرية، تابعة لوحدة "تنسيق أعمال الحكومة في "المناطق"؛ أي الضفة الغربية وقطاع غزة بحسب ما تُطلق عليها السلطات الإسرائيلية. وتدير الوحدة باسم "دولة إسرائيل" النشاطات المدنية في الضفة الغربية، مثل التطوير والبناء، وتشرف على الإعلان عن أراضي الدولة، واستخداماتها، وتشرف على جوانب الإنفاذ (أي هدم البناء أو مخالفته)، وتضم مجلسًا يشبه في تشكيلته مجلس وزراء حيث يوجد ضباط يشرفون على كل جوانب الحياة الاجتماعية للفلسطينيين والإسرائيليين: الآثار، والبيئة، والعدل وتسجيل الأراضي، والمساحة، والمحميات الطبيعية، والتشغيل، والرفاه (وهو موظف في وزارة الشؤون الاجتماعية مسؤول عن التنسيق والارتباط بين السلطات الإسرائيلية وممثلي السلطة الفلسطينية)، والاتصالات والبريد، ومواصلات الأشغال العامة، والطاقة، والتقييم المهني في قسم تقييم الأراضي، والزراعة، وشؤون المياه، والصحة.

2. المجلس الأعلى للتخطيط (بالعبرية: "متاع")

يعد المجلس الأعلى للتخطيط رأس الحربة في توسيع المشروع الاستيطاني من الناحية الإجرائية؛ حيث تتركز جميع سلطات التخطيط في الضفة الغربية في يد هذا المجلس، وهو الهيئة التخطيطية المركزية في الضفة الغربية، حيث تتمتع بسلطات واسعة تشمل إعلان مناطق تخطيط، واعتماد خطط هيكلية إقليمية ومحلية، وإقرار لوائح تنظيم البناء وفق القانون الأردني، ومعالجة الاعتراضات على قرارات لجان التخطيط. ويتفرع منها لجان فرعية: لجنة الاستيطان للموافقة على مشاريع الاستيطان، ولجنة التخطيط والترخيص للخطط الفلسطينية والبناء في مناطق "ج"، ولجنة الطرق والمرافق للموافقة على مشاريع البنية التحتية.

في عام 1971، أصدر الجيش أمرًا يمنح المجلس الأعلى للتخطيط صلاحيات، متعلقًا بتعديلٍ أو إلغاءٍ أو تعليقٍ لصلاحية أي خطة أو ترخيص وإعفاء أي شخص من شرط الترخيص الذي يقتضيه القانون. ولأن الأمر العسكري يستند إلى قانون التخطيط والبناء الأردني والذي وضع وزير الداخلية الأردني على رأس مجلس التخطيط، فإن الجيش الإسرائيلي عيَّن ضابط أركان الشؤون الداخلية (وهو تابع للإدارة المدنية، لكنه يتلقى راتبه من وزارة الداخلية الإسرائيلية) رئيسًا للمجلس الأعلى للتخطيط. وهذا الأمر العسكري الذي ما يزال نافذًا حتى اليوم، منح المجلس الأعلى للتخطيط سلطة مطلقة أكبر من سلطة وزير الداخلية فيما يتعلق بالمخططات الهيكلية داخل الضفة الغربية.

تحدد مسؤوليات هذا المجلس على النحو التالي: وضع سياسة التخطيط الإسرائيلية وتطبيقها وتعزيزها في الضفة الغربية، وتعزيز الخطط من خلال إجراءات التخطيط القانونية، والمرافقة المهنية للجان التخطيط والبناء المحلية في أنحاء الضفة الغربية، والدعم المهني في جميع مسائل التخطيط والبناء للسلطات المحلية والمهنيين ورجال الأعمال، بما في ذلك المبادئ التوجيهية لتقديم الخطط إلى اللجان المختلفة، والترخيص والبناء الفلسطيني في المنطقة "ج"، وترخيص البناء الزراعي، وتراخيص البناء في مجالات النقل والطرق وحماية البيئة والتعدين واستغلال المحاجر، وتوفير المعلومات التخطيطية فيما يتعلق بمسائل التخطيط والبناء. وعند الإعلان عن بناء وحدات استيطانية جديدة، فإن القرار يصدر عن هذا المجلس. وفي عام 1979، أنشأ المجلس الأعلى للتخطيط "اللجنة الفرعية للاستيطان" للتعامل مع التخطيط الاستيطاني في جميع أنحاء الضفة الغربية[109].

109 الإدارة المدنية الإسرائيلية، "تعريف، ملخص وهيكل مكتب التخطيط في يهودا والسامرة"، **موقع الإدارة المدنية في يهودا والسامرة**، 2024/9/30، شوهد في 2024/11/21، في: https://bit.ly/44YAfHW [بالعبرية]

3. وحدة التفتيش

تدير الإدارة المدنية وحدة في الضفة الغربية مسؤولة عن تطبيق قوانين التخطيط والبناء وحماية البيئة في المنطقة "ج". وتعمل الوحدة على محاربة البناء غير المرخص الفلسطيني أساسًا أو الإسرائيلي، وحماية البيئة، والإشراف على المحاجر، ومنع استخراج المياه أو الإضرار بالغابات. وفي تموز/ يوليو 2017، شرعت وحدة التفتيش في تشغيل طائرات من دون طيار في مناطق السلطة الفلسطينية لتطبيق القانون ضد نشاط الكربون الملوث[110].

4. حارس أملاك الحكومة والوصي على الممتلكات المهجورة

أُسّست وحدة "حارس أملاك الحكومة والوصي على الممتلكات المهجورة" في عام 1967، وهي منذ عام 1981 تعمل ضمن الإدارة المدنية. وتستند سلطة "الحارس" إلى أمرين عسكريين: "أمر بشأن ممتلكات الحكومة يهودا والسامرة (رقم 59) لعام 1967" و"أمر بشأن الممتلكات المهجورة (الممتلكات الفردية) (رقم 58) لعام 1967". ومنذ عام 1980، كان الحارس هو المفوض الرئيس في الإعلان عن "أراضي الدولة"، وتخصيصها لغرض إنشاء مستوطنات جديدة. ويُقدر بأن هناك نحو 1.5 مليون دونم؛ أي نحو 26% من أراضي الضفة الغربية يمكن أن تسجل أراضي دولة وفقًا للقانون العثماني الساري ضمن عمل الجيش الإسرائيلي (وهي أراضٍ غير مزروعة). ومعظم المستوطنات الإسرائيلية مقامة تحديدًا على أراضي الدولة؛ إذ إن "الحارس" يفوض جهات مختلفة لتطوير مشاريع استيطانية سكنية على أراضي الدولة (وقد يلجأ الحارس إلى الوكالة اليهودية). وبحسب القانون الساري، يؤجر الحارس الأراضي عقودًا طويلة للوكالة اليهودية لغرض إنشاء مستوطنات، ومحطات وقود، ومناطق صناعية، وشوارع[111].

5. لجنة تسييج أراضي الدولة في الضفة الغربية (لجنة "الخط الأزرق")

تشكلت لجنة "الخط الأزرق" عام 1999، ضمن الإدارة المدنية الإسرائيلية، للتحقق من حدود الأراضي المعلنة أراضيَ دولة في الضفة الغربية. وأُسّست اللجنة استجابةً لمطالب من خبراء الإدارة المدنية لتحديد حدود الأراضي الحكومية على نحو دقيق، بعد ملاحظات حول نقص الدقة في الحدود المرسومة سابقًا، وهي غالبًا ما كانت تعتمد على خرائط غير حديثة أو محددة بدقة.

تتكون اللجنة من ممثلين عن جهات متعددة داخل الإدارة المدنية، بما في ذلك وحدة التخطيط، ومكتب التسجيل العقاري، ووحدة المساحة والبنية التحتية، والمستشارون القانونيون. ويترأس اللجنة منسق أعمال الحكومة الإسرائيلية في الأرض المحتلة. وتتمثل المسؤولية الأساسية للجنة، بحسب نظامها الداخلي "المعلن"، في مراجعة الأراضي المعلنة أراضيَ دولة لضمان عدم وجود تنازع مع أراضٍ خاصة يملكها الفلسطينيون، وكذلك لمراجعة أي تصاريح تطوير أو تخطيط صادرة بخصوص هذه الأراضي. وتتضمن مهمات اللجنة أيضًا إصدار تقارير خبراء في حالات الطعون المتعلقة بإخلاء الأراضي، وكذلك تقديم تقييمات قانونية حول ملكية الأراضي واستخداماتها السابقة. ويخضع عمل اللجنة لمراجعات مستمرة للتأكد من أن جميع النشاطات العقارية ملائمة

110 يولي كامبنسكي، "انظروا: طائرات في خدمة الإدارة المدنية"، **القناة 7**، 2024/6/4، شوهد في 2024/11/21، في: https://bit.ly/465xSnQ [بالعبرية]

111 وزارة الاستخبارات الإسرائيلية، "الحملة الفلسطينية على أراضي 'ج' - صياغة واقع جديد في المنطقة: الوصف والدلالات" (القدس: 2021)، شوهد في 2025/7/10، في: https://bit.ly/4lnzPkc [بالعبرية]

للقانون الإسرائيلي والدولي المتعلق بمصادرة الأراضي واستخدامها، ويخضع لإشراف الجهات القانونية والتنفيذية لتجنب أي تعارضات محتملة مع حقوق الملكية الخاصة[112].

6. مؤسسات الصهيونية الدينية (التيار الاستيطاني)

الصهيونية الدينية هي تيار أيديولوجي داخل الحركة الصهيونية يقوم على أجندة قومية - سياسية تدعو إلى إقامة دولة لليهود على كل أرض التوراة الإسرائيلية. خلافًا للرأي الذي يتبناه العديد من الحريديم الأرثوذكس، والذي بموجبه لن يكون خلاص الشعب والأرض إلا بمجيء المسيح، فإن الصهيونية الدينية تدعو إلى التدخل السياسي لتحقيق السيادة اليهودية، ويرى الكثيرون أن "انتصار" إسرائيل في حرب 1967، و"عودتها" إلى أرض يهودا والسامرة، فداءٌ عظيم، وإشارة من الله إلى مجيء الوقت الذي على اليهود أن يستوطنوا فيه إسرائيل كاملةً. والأب الروحي - الديني لهذا التيار هو الحاخام تسيفي يهودا كوهن كوك (1891-1982)، وهو من كبار حاخامات الصهيونية الدينية ومن دعاة أرض إسرائيل الكاملة[113].

ومع أن التيار الصهيوني الديني شهد تحولات عبر مسيرته الطويلة، خصوصًا بعد عام 1967 ونشوء حركة غوش إيمونيم (1974)، فإن هذا التيار شهد صراعات داخلية بين الجيلَين الجديد والقديم، على أن الجيل الجديد كان أكثر تطرفًا وأكثر عنفًا مع الفلسطينيين. ومن أهم الأطر والمؤسسات والأحزاب الصهيونية الدينية القائمة والناشطة في عام 2024:

أ. مجلس يشع

هذا المجلس معروف رسميًا باسم مجلس المستوطنات اليهودية في يهودا والسامرة وقطاع غزة، وقد أسسه يسرائيل هارئيل في 24 كانون الأول/ ديسمبر 1980، ويعدّ منظمة جامعة لقادة المستوطنات الإسرائيلية في الأرض المحتلة (ما عدا القدس)، بهدف تعزيز التوسع الاستيطاني، وتمثيل مصالح المستوطنين، والدفاع عن شرعية المشروع الاستيطاني وأهميته على الصعيدين المحلي والدولي. وقد أدى المجلس دورًا مهمًا في تطوير المشروع الاستيطاني من خلال تنسيق الجهود مع الحكومة الإسرائيلية، وقيادة حملات لتأمين التمويل لمشاريع البنية التحتية، ومعارضة القرارات الحكومية التي قد تعرقل النشاطات الاستيطانية. ويدعم المجلس بقوة ضم الضفة الغربية (المنطقة ج) ويعارض أي خطط سلام (من ضمنها، عارض خطة رئيس الولايات المتحدة الأميركية دونالد ترمب) قد تؤدي إلى الاعتراف بدولة فلسطينية. وشارك هذا المجلس في حملات لدمج مستوطنات (مثل معاليه أدوميم) في إسرائيل، ونجح في الضغط على القوات الدولية للمراقبة مثل بعثة "التواجد الدولي المؤقت في الخليل"، مصورًا إياها بوصفها مناهضة لإسرائيل. وعلى مر السنوات، حافظ المجلس على موقف متشدد ضد التنازلات المتعلقة بالأرض، وهو يستمر في الدفع إلى التوسع وتطبيع المستوطنات الإسرائيلية في الأرض المحتلة.

---

112 يُنظر: التقرير المقدم من وحدة المنسق حول عمل اللجنة، شوهد في 2025/9/28، في: https://acr.ps/1L9BPPy [بالعبرية]

113 وليد حباس، "الحردلية: التيار المتزمت دينيًا، المتطرف قوميًا والمحافظ ثقافيًا"، في: **اليمين الجديد في إسرائيل: مشروع الهيمنة الشاملة**، هنيدة غانم (محرر) (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية - مدار، 2023)، ص 187-218.

ب. منظمة أمناه

تأسست هذه المنظمة في عام 1979؛ وهي حركة استيطانية تتبع "غوش إيمونيم" تهدف إلى الاستيطان في الضفة الغربية، وقطاع غزة، والجولان، والجليل، والنقب. يعمل زئيف حيفر (المعروف بـ "زمبيش") أمينًا عامًا لها منذ عام 1989. وتنفّذ أمناه مشاريع البناء في الضفة الغربية من خلال شركة تابعة تُسمّى "بنياني بر أمناه". وتتضمن نشاطاتها تشجيع استقبال المستوطنين، وتخطيط إنشاء مستوطنات جديدة، وتقديم الدعم للسلطات المحلية في مجالس المستوطنات. وفي عام 2017، أعلنت أمناه رؤيتها المستقبلية لتوطين مليون يهودي في الضفة الغربية. وهي تشارك في إنشاء مستوطنات جديدة في مرتفعات الجولان، وغلاف غزة، وإصبع الجليل. وقد واجهت انتقادات قانونية بخصوص تلقيها أموالًا من السلطات المحلية في مجالس المستوطنات في الضفة الغربية، ولكنها حصلت على موافقة المحكمة العليا على تلقي التمويلات بوصفها منظمة عامة تهدف إلى تشجيع الاستيطان. وفي حزيران/ يونيو 2024، فرضت وزارة الخارجية الكندية عقوبات على منظمة أمناه بسبب معارضتها للتوسع الاستيطاني غير القانوني في الضفة الغربية. وتشرف هذه المنظمة على العديد من المستوطنات القائمة حاليًا (وهي تشمل نحو 140 ألف مستوطن أو نحو 27% من المستوطنين)، إضافة إلى العديد من المستوطنات العشوائية.

ج. حركة نحالا

تأسست هذه الحركة في عام 2005 على يد الحاخام موشيه ليفنغر ودانييلا فايس، وهي منبثقة من حركة غوش إيمونيم، وتتبنى هدف توطين "أرض إسرائيل الكاملة" من خلال "التوعية"، وإقامة المستوطنات، والمظاهرات العامة، والعمل الجماهيري. في بداياتها، كانت مكونة من جزأين: "أمناء أرض إسرائيل" و"شباب من أجل أرض إسرائيل"، لكن اعتُمد لاحقًا الاسم "نحالا – حركة استيطانية". تتركز نشاطات الحركة في مناطق الضفة الغربية، وغزة، وفي الجليل إلى حدّ ما. وقد تأسست بوصفها ردّة فعل على إخلاء مستوطنات غوش قطيف من قطاع غزة عام 2005. وتعمل الحركة ضد إقامة دولة فلسطينية وتروج لفكرة دولة واحدة للشعب اليهودي. وتشجع على إقامة مستوطنات جديدة، وتعمل على جمع الأموال لشراء الأراضي من الفلسطينيين من أجل توسيع الاستيطان في الضفة الغربية. وتنظم الحركة فعاليات لربط الجاليات اليهودية في الشتات بمشروع الاستيطان في الضفة الغربية.

د. منظمة ريغافيم

هذه المنظمة هي جمعية يمينية إسرائيلية تأسست في عام 2006 لتحديد "جدول أعمال يهودي وصهيوني لدولة إسرائيل في جوانب الأرض والبيئة"، وذلك لحماية أراضي الشعب اليهودي وموارد الطبيعة والمناظر الطبيعية في أرض إسرائيل. يتابع مديرها العام، مئير دويتش، والعديد من موظفيها، عمليات البناء للفلسطينيين (غير القانونية من وجهة نظر الاحتلال) داخل الخط الأخضر وخارجه، ويعارضون (كما يدعون) الاستيلاء "غير القانوني" على الأراضي الوطنية اليهودية في الضفة الغربية وموارد الطبيعة في جميع أنحاء "أرض إسرائيل". كان من بين مؤسسيها سموتريتش. تُعنى المنظمة بتوثيق البناء الفلسطيني "غير القانوني" في مناطق مثل النقب والشمال ومنطقة "ج" في الضفة الغربية، وتقدم هذه المعلومات للسلطات المسؤولة عن تطبيق القانون في إسرائيل، وترفع دعاوى قضائية ضد المخالفات البيئية مثل مكبات السيارات وتلوث الأنهار، وتتعاون مع منظمة "أخضر الآن" والسلطات المحلية في الجليل والنقب. وتنخرط هذه المنظمة أيضًا في البحث،

وكتابة الأوراق السياسية، والعمل البرلماني، وقد شاركت في لجان حكومية. وفي عام 2017، ساهمت في تشريع "قانون كامينيتس" لتعزيز تطبيق قوانين البناء في الأحياء العربية في الداخل. وفي عام 2019، قادت اللوبي السياسي لمنع إلغاء القانون خلال مناقشات حلّ الكنيست الثانية والعشرين.

هـ. منظمة حارس يهودا والسامرة

تأسست هذه المنظمة في عام 2013، لمساعدة المزارعين المستوطنين في الضفة الغربية (وهي المنظمة الأهم التي ترعى الاستيطان الرعوي). وتوفر المنظمة متطوعين أفرادًا وجماعات تفرزهم للحراسة الليلية، وتقدم مختلف الأدوات المستخدمة في المزارع الحيوانية والنباتية. وتنتشر المراعي التي تقع تحت إشرافها في مئات الآلاف من الدونمات في الضفة الغربية.

7. الدور الحكومي - الوزاري لإسرائيل

دعمت الحكومة الإسرائيلية باستمرار توسع المستوطنات في الضفة الغربية. ومع ذلك، فإن التطورات الكبيرة التي حدثت في عام 2023، أعادت تشكيل طبيعة هذا الدعم وحجمه؛ ما يتطلب تحولاً في كيفية فهمنا لدور الحكومة في هذه النشاطات. وتتطلب هذه التغييرات تجاوز المناقشات المتعلقة بالدعم المالي أو البنية التحتية إلى البحث في التحولات الهيكلية والسياسية العميقة التي تحدث داخل نظام الحكم الإسرائيلي نفسه. فقد تطور نهج الحكومة الإسرائيلية، خاصة في ظل حكومة نتنياهو، التي اتجهت نحو سياسات الضم العلني بهدف تأمين السيادة الإسرائيلية الطويلة الأمد على الضفة الغربية.

يتجلى الأمر بوضوح في سلسلة من التغييرات الهيكلية داخل الأطر الإدارية والقانونية للحكومة الإسرائيلية، التي تسهل هذه المرحلة الجديدة من توسع المستوطنات. ومن أبرز هذه التغييرات مذكرة التفاهم المتعلقة باقتسام السلطة بين وزير الأمن يوآف غالانت وسموتريتش، الذي عُيّن وزيرًا إضافيًا في وزارة الأمن مع المسؤولية عن الشؤون المدنية في الضفة الغربية. وهذه المذكرة، التي جرى توقيعها في شباط/ فبراير 2023، منحت سموتريتش صلاحيات حكم كبيرة فيما يتعلق بإدارة المستوطنات؛ ما حوّل السيطرة على جوانب واسعة من الحياة اليومية للمستوطنين من السلطة العسكرية إلى السلطات المدنية. نتيجة لذلك، أصبح سموتريتش يمارس سيطرة فعلية على إدارة حياة المستوطنين اليومية؛ ما أدى إلى تطبيع وجودهم في المنطقة مع تهميش الفلسطينيين وحصرهم في أقل مساحة جغرافية ممكنة[114].

أحد التحولات الهيكلية الرئيسة هو إنشاء "إدارة الاستيطان" ضمن وزارة الدفاع، التي تولت العديد من الصلاحيات التي كانت تابعة سابقًا للإدارة المدنية. ويشمل هذا النقل السلطة على استخدام الأراضي وإصدار تصاريح البناء والبنية التحتية في المستوطنات؛ ما يعني نقل الحكم المدني بعيدًا عن إشراف المؤسسة العسكرية. وبهذا، أصبح المستوطنون الإسرائيليون في الضفة الغربية يعملون تحت بنية حكم مدني شبيهة بتلك التي يخضع لها المواطنون الإسرائيليون داخل حدود إسرائيل قبل عام 1967. في المقابل، لا يزال الفلسطينيون يخضعون لسيطرة الجيش، حيث تركز سياسات سموتريتش على طردهم وتقليل أعدادهم في المنطقة "ج"[115].

114 حباس، "إسرائيل والمسألة الفلسطينية".

115 *The Silent Overhaul.*

إن رؤية الحكومة الإسرائيلية، كما وردت في مبادئها التوجيهية، تدعو صراحةً إلى تطبيق السيادة الإسرائيلية الكاملة على الضفة الغربية وإقامة التفوق اليهودي في المنطقة. وتُنفّذ هذه الأهداف من خلال إصلاحات قانونية، مثل تعديل القرار الحكومي رقم 150، الذي يقلل من الرقابة السياسية المطلوبة لتوسعات المستوطنات. ويسمح هذا التعديل للمستوطنات بالنمو السكاني والمكاني مع مقاومة بيروقراطية ضئيلة؛ ما يعزز السيطرة الإسرائيلية على الأرض.

علاوة على ذلك، اتخذت الحكومة خطوات لتعزيز جودة حياة المستوطنين من خلال استثمارات كبيرة في البنية التحتية، مثل بناء الطرق وتطوير المواقع السياحية، مع الحد من تطبيق القانون ضد النشاطات الاستيطانية غير القانونية. في الوقت نفسه، تصاعد العنف الأيديولوجي الموجّه ضد الفلسطينيين، وهو غالبًا ما يُطلق عليه "عنف المستوطنين"، من دون تطبيق للقانون. وقد سلّحت الحكومة المستوطنين؛ ما خلق ظروفًا مستمرة من التحرش والطرد للمجتمعات الفلسطينية.

تعكس الإصلاحات القانونية والهيكلية والمالية الواسعة التي تتبناها الحكومة الحالية جهدًا منهجيًا لتغيير نظام الحكم في الضفة الغربية؛ لترسيخ السيادة الإسرائيلية وإلغاء مظاهر الحكم الذاتي الفلسطيني المرفوض في رؤيتهم، وطرد الفلسطينيين أو تقليل وجودهم. ويمثل هذا التحول في الحوكمة مرحلة جديدة في مشروع الاستيطان الإسرائيلي، ويستدعي إعادة النظر في دور الحكومة الإسرائيلية؛ ليس فقط بوصفها داعمة للمستوطنات، بل بوصفها أيضًا مهندسة لجدول أعمال ضمٍّ أوسع.

8. المحكمة الإسرائيلية العليا

تؤدي المحكمة العليا الإسرائيلية دورًا محوريًا في تعزيز الاستيطان في الضفة الغربية وتقنينه عبر سلسلة من الأحكام والقرارات التي دعمت توسيع المستوطنات الإسرائيلية وترسيخها قانونيًا منذ احتلال الضفة الغربية عام 1967. ففي قضية "ألون موريه" عام 1979، على سبيل المثال، أقرت المحكمة استيلاء إسرائيل على الأراضي الفلسطينية بحجة "الأمن القومي"؛ ما أتاح لإسرائيل تبرير بناء المستوطنات على الأراضي الفلسطينية الخاصة. وشكّل هذا الحكم الأساس القانوني الذي اعتمدته الدولة في مشاريع استيطانية لاحقة[116].

وفي عام 2005، دعمت المحكمة بناء جدار الفصل العنصري الذي ضم العديد من المستوطنات داخل حدوده؛ ما أدى فعليًا إلى فصل المناطق الفلسطينية وضم أجزاء من الأراضي. ورغم الأثر المدمر للجدار على حياة الفلسطينيين، فإنّ المحكمة ردّت قرارها إلى مبررات "أمنية"[117].

وفي عام 2011، دعمت المحكمة قانونًا يتيح مصادرة الأراضي الفلسطينية من أجل "الصالح العام"؛ ما سمح للمستوطنين بالاستيلاء على الأراضي الخاصة تحت غطاء قانوني، على الرغم من أن هذه الإجراءات تتعارض مع القانون الدولي الذي يمنع دولة الاحتلال من استغلال أراضي السكان المحليين لغير الأغراض العسكرية[118]. وتجدر الإشارة إلى "إعلان بومبيو" الذي أصدرته إدارة ترمب؛ إذ اعتبر المستوطنات "شرعية"، مستندًا إلى ما

116 فيما يتعلق بأهمية قرار المحكمة العليا في قضية ألون موريه بالنسبة إلى الجيش الإسرائيلي الذي يحتل أراضي الضفة الغربية، يُنظر: يردن حافير، "1979 - قضية ألون موريه أمام المحكمة العليا"، **تقرير**، الصفحة الرسمية للجيش الإسرائيلي، شوهد في 2025/9/7، في: https://short-link.me/MnlL

117 سوسن زهر، **قرارات المحكمة العليا الإسرائيلية بشأن الأراضي الفلسطيني المحتلة**، ترجمة سليم سلامة (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية - مدار، 2021).

118 المرجع نفسه.

وصفه بـ "احترام النظام القضائي الإسرائيلي". ومن المفارقة، أن هذا "الاحترام" استند إلى صورة مضللة عن المحكمة بوصفها حامية لحقوق الفلسطينيين. وفي حقيقة الأمر، دعمت المحكمة الاستيطان وساهمت في تكريس السيطرة الإسرائيلية[119].

خلاصة

يسلّط هذا الفصل الضوء على المشروع الاستيطاني في الضفة الغربية باعتباره مشروعًا متكاملًا ومعقدًا يمتد منذ عام 1967 حتى يومنا هذا. ويقدم رؤية شاملة لفهم الاستيطان الإسرائيلي من خلال تتبع تطوره عبر مراحل متعددة واستعراض أبعاده المختلفة. إن تناول الاستيطان بوصفه مشروعًا متعدد المكونات يساعد على كشف عمق هذا المشروع الذي يتجاوز إقامة المستوطنات، ليشمل بنى تحتية متكاملة مثل الطرق والمناطق الصناعية والمحميات الطبيعية، وحتى مكبات النفايات، التي تشكل جزءًا من الهيمنة الاستيطانية على الأرض الفلسطينية.

تكمن أهمية النظر إلى الاستيطان على نحو متكامل في إتاحة فهمٍ أفضل لكيفية عمل النظام الاستيطاني على مستويات عدة؛ إذ لا يقتصر الأمر على نقل السكان اليهود إلى الضفة الغربية، بل يتجاوز ذلك إلى مصادرة الأراضي، ونهب الموارد، واستغلال الفلسطينيين اقتصاديًا من خلال استغلال العمالة الفلسطينية الرخيصة. ويوفر هذا النهج إطارًا شاملًا لتحليل المشروع الاستيطاني بوصفه استراتيجية سياسية واقتصادية تهدف إلى محاصرة الفلسطينيين وتقليل وجودهم، من خلال منظومة شاملة تضم قوى حكومية وشبه حكومية ومنظمات استيطانية.

وتشكل التغييرات التي طرأت منذ عام 2023، وخاصة في أثناء الحكومة السابعة والثلاثين، منعطفًا مهمًّا يجب الوقوف عنده. فهذه التغيرات تبرز تحولًا جذريًا في آليات دعم الاستيطان وتعزيزه، حيث أصبح مشروع الضم أكثر وضوحًا وعلنية، وجرى إحداث تغييرات هيكلية في كيفية إدارة المستوطنات ومناطق الضفة الغربية. وتعزز هذه التحولات أهميةَ النظرِ إلى الاستيطان الإسرائيلي بوصفه مشروعًا متكاملًا تهدف إسرائيل من خلاله إلى بسط سيطرتها على الضفة الغربية بطرائق متعددة ومنظمة.

في السياق العام للمشروع الاستيطاني، يمكن تحليل مختلف آليات التأثير الاقتصادي والاجتماعي على مقدرات الشعب الفلسطيني وإمكاناته، والتكاليف الكلية المقدرة لهذا الاستيطان الاستعماري الذي يتوسّع باستمرار.

119 "الولايات المتحدة تعود لتعلن أن الاستيطان في الضفة الغربية 'غير شرعي': قراءة في موقف الولايات المتحدة من قضية الاستيطان 1977-2024"، **تقدير موقف**، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية – مدار، 2024/3/6، شوهد في 2025/9/2، في: https://acr.ps/1L9GPYp

الفصل الثالث

انعكاسات المشروع الاستعماري الاستيطاني الإسرائيلي في الأرض المحتلة على القطاعات البيئية والإنتاجية الاقتصادية الفلسطينية

يؤدي بناء المستوطنات في الضفة الغربية، وما يرتبط بها من سياسات استعمارية استيطانية، العديد من الآثار المدمرة لحياة الفلسطينيين في الضفة الغربية والقدس الشرقية، على نحو يشمل التأثيرات الناتجة من البنية التحتية والفوقية للمشروع الاستيطاني. ولا يتوقف ضرر الاستيطان الاحتلالي، أو التكلفة التي يتكبدها الشعب الفلسطيني من جرّائه، على سلب الأراضي والمياه والمعادن وكل الموارد في حدود مساحات المستوطنات، بل يتعدى الضرر والتكلفة حدود مجالات المستوطنات إلى التأثير في كل جوانب الحياة اليومية للشعب الفلسطيني تحت الاحتلال بسبب الطرائق الالتفافية وسياسات الإغلاق وتقطيع أواصر الضفة الغربية وتعديات المستوطنين.

وتتضمن البنية التحتية التي تدعم عملية توسع الاستيطان عدة مكونات رئيسة، ولها جُملة من الآثار الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية والبيئية في الاقتصاد الفلسطيني، وهي تعتبر ركنًا أساسيًا في نجاح المشروع الاحتلالي الإسرائيلي الذي يُعنى بتوطين القدر الأكبر الممكن من المستوطنين في أكبر مساحة ممكنة من الأرض المحتلة.

يستعرض هذا الفصل الآثار الناجمة عن المشروع الاستيطاني، وهي: الزراعة والبيئة، والتجارة والصناعة، والبنية التحتية. ويحلل القنوات الأساسية لهذه الآثار، عبر الاعتماد على البيانات التحليلية المتاحة، مثل مؤشرات التحليل القطاعي أو الجغرافي أو المؤشّرات المتعلقة بفترات زمنية معينة.

ويتناول الفصل قناة الزراعة والبيئة بما تشمله من مصادرة الأراضي وأثرها في الاقتصاد الفلسطيني، وانتهاكات المستوطنين للمزارعين، والاستيطان الرعوي، والتلوث الهوائي وتلوث التربة، والقيود على المواد الطبيعية، ودور الانتهاكات الزراعية هذه في إضعاف الاقتصاد الفلسطيني. ومن ثم، يُعالج الفصل قناة الصناعة والتجارة عبر تحليل مؤشرات سوق العمل الفلسطيني ارتباطًا بالمشروع الاستيطاني؛ بما في ذلك العمالة في المستوطنات، وتجارة منتجات المستوطنات، والحد من حركة الأفراد والبضائع، والمعوّقات التي تحول دون الاستثمار الفلسطيني. وأخيرًا، يُعالج آثار اعتداء الاحتلال على الخدمات العامة مثل المياه، والكهرباء والطاقة، والنقل والمواصلات.

أولًا: آثار اعتداءات الاحتلال ومستوطنيه على الخدمات العامة والبنية التحتية في الضفة الغربية

1. المياه

بعد احتلال إسرائيل الضفة الغربية وقطاع غزة في عام 1967، بدأت سلطة الاحتلال عمليات السيطرة على مصادر مياه الضفة الغربية، وهي تواصل تلك العمليات بطرائق شتى؛ إذ تستحوذ إسرائيل على كميات مياه تزيد كثيرًا

على ما هو متفق عليه في المادة 40 من المرفق الأول لاتفاق أوسلو الثاني (1995)، حيث تسيطر على 85% من موارد المياه الفلسطينية في الضفة الغربية، بما يلبي 25.3% من احتياجات إسرائيل المائية[120]. ويؤكد تقدير البنك الدولي أن مياه الري لا تصل إلّا إلى 35% من الأراضي الزراعية الفلسطينية التي تحتاج إلى ريّ؛ وهذا يُفقد اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة 10% من الناتج المحلي الإجمالي ونحو 110 ألف فرصة عمل[121].

تمنع إسرائيل الفلسطينيين من بناء منشآت مائية أو حفر آبار جديدة. وفي الوقت نفسه أضرّت سلطة الاحتلال بالآبار والينابيع الفلسطينية المتبقية بعد أن حفرت 50 بئرًا في الضفة الغربية تنتج نحو 44 مليون متر مكعب لصالح المستوطنات غير الشرعية[122]. يُضاف إلى ذلك أن جدار الفصل العنصري منع الوصول إلى نحو 20 بئرًا جوفيًا فلسطينيًا كانت موجودة قبل الاحتلال، وكانت تنتج 4 ملايين متر مكعب في السنة؛ أي نحو 20% من مجمل ما يستخرجه الفلسطينيون من الحوض الغربي. وبذلك، سيطرت إسرائيل على 70% من المساحة السطحية المغذية للحوض الجوفي الغربي، بعد أن كانت تسيطر على 32% من تلك المساحة داخل الخط الأخضر قبل بناء الجدار[123]. وإجمالًا، تخصص إسرائيل للمستوطنات أكثر من 70% من المياه التي تستخرجها من الضفة الغربية[124].

يُقدر نصيب فلسطين، المنهوب إسرائيليًا، من مياه نهر الأردن بنحو 257 مليون متر مكعب، وفقًا لتقدير وزارة الزراعة في عام 2013 الذي قيَّم المتر المكعب للمياه بربع دولار أميركي. وبهذا تكون قيمة نصيب فلسطين في مياه نهر الأردن، التي تحولها إسرائيل لصالحها، نحو 65 مليون دولار سنويًا؛ أي إن خسارة الاحتلال أو تكلفته، بسبب منع الفلسطينيين من استخدام حقهم في مياه نهر الأردن، تقدر بنحو 3 مليارات دولار في الفترة 1967-2013[125]. وبناءً عليه، تُقدر تكلفة الاحتلال التراكمية من سرقة المياه الفلسطينية من نهر الأردن، خلال الفترة 1967-2022 بنحو 4.33 مليارات دولار أميركي (بأسعار عام 2022)، وذلك يمثل 22.6% من قيمة الناتج المحلي الإجمالي للأرض الفلسطينية المحتلة في عام 2022.

وقد أدى شحّ الماء الذي يتسبب فيه الاحتلال إلى انخفاض استهلاك الفرد في الأرض الفلسطينية المحتلة عن المستوى الذي أوصت به منظمة الصحة العالمية (100 لتر يوميًا)، في حين أن متوسط استهلاك الفرد الإسرائيلي يزيد على ذلك بثلاثة أضعاف، ليصل إلى نحو 300 لتر في اليوم، ويتضاعف هذا المتوسط للمستوطنين الإسرائيليين إلى أكثر من 7 أضعاف استهلاك الفرد الفلسطيني. ورغم ذلك يضطر الفلسطينيون إلى شراء 22% من احتياجاتهم المائية من شركة المياه الإسرائيلية التي تصدر لهم مياه مصدرها في الأصل فلسطيني[126]. وتبيع الشركة الإسرائيلية المياه للفلسطينيين بسعر أعلى من سعر البيع للمستوطنين، حيث يدفع الفلسطينيون 2.5 شيكل للمتر المكعب، بينما يُقدّر السعر المخصص للمستوطنات بـ 1.8 شيكل فقط[127]، وهذا يعني أن الفلسطينيين يدفعون لسلطات الاحتلال كل عام 70 مليون دولار مقابل مياههم التي استولت

120 الأمم المتحدة، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية - الأونكتاد، **التكاليف الاقتصادية للاحتلال الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني: النفط والغاز الطبيعي، إمكانياتٌ لم تتحقق** (جنيف: 2019).

121 World Bank, *Assessment of Restrictions on Palestinian Water Sector Development* (Washington, DC: The World Bank Group, 2009).

122 أيمن الرابي [وآخرون]، **سياسات مقترحة لتعزيز الأمن المائي الفلسطيني** (رام الله: المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية - مسارات، 2021)، ص 44.

123 المرجع نفسه، ص 78.

124 Eyal Hareuveni, *Parched: Israel's Policy of Water Deprivation in the West Bank* (Jerusalem: B'Tselem, 2023).

125 الأمم المتحدة، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، **قطاع الزراعة الفلسطينية المحاصر** (جنيف: 2015).

126 دولة فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 'يوم المياه العالمي'"، **بيان صحفي**، 2024/3/22، شوهد في 2025/7/10، في: https://bit.ly/3Gm4pvz

127 الرابي [وآخرون]، ص 80.

عليها لصالح مستوطناتها، وأنهم يدفعون 20 مليون دولار أكثر مما قد تدفعه المستوطنات مقابل كمية المياه نفسها، في حال دفع المستوطنين إيّاها أصلًا.

ويواظب الاحتلال على الاعتداء على مصادر المياه والبنية التحية الفلسطينية؛ ففي حزيران/ يونيو 2022، جرى توثيق نحو 234 اعتداء إسرائيليًا على مصادر مياه فلسطينية في الضفة الغربية في آخر عشرة أعوام[128]، وكانت ثمّة 832 حالة تدمير لمنشآت مياه وصرف صحي فلسطينية منذ بداية عام 2009 إلى تشرين الأول/ أكتوبر 2023[129]. وبين عامَي 2012 و2022، وثّقت دولة الاحتلال نحو 234 اعتداءً على مصادر مياه فلسطينية في الضفة الغربية: 12 حالة هدم شبكات مياه، 33 حالة هدم خزانات، 112 حالة هدم آبار جمع، 77 حالة مصادرة خزانات مياه[130]. في حين سجلت قاعدة بيانات مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية 832 حالة تدمير لمنشآت مياه وصرف صحي منذ عام 2009 حتى بداية تشرين الأول/ أكتوبر 2023[131]. وبحسب تقارير معاهد ومؤسسات فلسطينية حقوقية، فإنّ هذه الممارسات تصب مباشرة في انتهاك حقوقي لحقّ الفلسطينيين، بوصفهم شعبًا أصليًّا، في المياه والوصول إلى مصادرها، ولذلك علاقة بانتهاكات حقوق الإنسان الدولية الأخرى، وخصوصًا ما يتعلق منها بالصحة والتعليم والتنقل والحماية، فنهب المياه وتدمير مصادرها جريمة حرب وجريمة فصل عنصري[132].

2. الكهرباء والطاقة

اتبعت سلطات الاحتلال تدابير تعسفية لفرض التبعية الكاملة على الأرض الفلسطينية المحتلة في مجال الطاقة والكهرباء، فقد حوصرت محطات توليد الكهرباء في الضفة الغربية بمنع الإمداد بالوقود وقطع الغيار واستبدال الوحدات الهالكة، إلى أن توقفت كل محطات الضفة الغربية عن الإنتاج. ومنعت الفلسطينيين من استخراج النفط، واستخرجته سواء من المنطقة "ج" أو مباشرة غرب الخط الأخضر. وبهذا، تعتمد الأرض الفلسطينية المحتلة تقريبًا على واردات الكهرباء ومشتقات النفط من إسرائيل، وكل ذلك بناءً على رغبة الأخيرة في إمداد الفلسطينيين بالطاقة بأنواعها المختلفة.

ربط الاحتلال المدن والقرى الفلسطينية بشبكة الكهرباء الإسرائيلية، وذلك بقطع إمدادات الوقود عن محطات توليد الكهرباء الفلسطينية، ورفض كل الطلبات لاستيراد قطع الغيار اللازمة لصيانة وحدات توليد الكهرباء القائمة أو شراء وحدات جديدة واستيرادها[133]. وقد توقفت كل وحدات توليد الكهرباء الفلسطينية، وكان قطاع غزة أول من جرى ربطه بشبكة الكهرباء الإسرائيلية، وتبع ذلك مدن الضفة الغربية واحدة تلو الأخرى، ثم تحولت شركة كهرباء القدس والمدن وبلديات الضفة الغربية إلى موزعين للكهرباء التي اشتُريت من شركة الكهرباء الإسرائيلية[134]. ومن أول التدابير التي اتخذتها سلطات الاحتلال إنفاذ الأمر العسكري رقم 159 في

---

128 Hareuveni, p. 21

129 United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, *Data on Demolishing and Displacement in West Bank*, accessed on 1/10/2023, at: https://bit.ly/4eOoO9g

130 Hareuveni, p. 21.

131 United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, *Data on Demolishing and Displacement in West Bank*.

132 "رصد الانتهاكات الإسرائيلية على الحق في المياه والصرف الصحي وارتباطه بحقوق الإنسان الأخرى"، **تقرير**، معهد الأبحاث التطبيقية - أريج (القدس: 2022)؛ Kathryn Ravey, Alexia Guillaume & Susan Power (eds.), *The Right to Water and the War Crime of Pillage* (Ramallah: Al Haq, 2022).

133 United Nations, United Nations Development Programme - UNCTAD, *Public Utilities in the West Bank and Gaza Strip* (Geneva: 1990).

134 Ibid.

1 تشرين الثاني/ نوفمبر 1967، من أجل السيطرة على توليد الكهرباء وتوريدها للفلسطينيين ومنح كامل السيطرة إلى السلطات العسكرية. وقد أصبحت كل أنابيب إمداد المياه وأعمدة الكهرباء وكابلاتها بمنزلة سلاح ضد الشعب الفلسطيني؛ فبربط البلديات الفلسطينية بشبكة الكهرباء الإسرائيلية، أصبح في وسع إسرائيل أن تقرر كمية الكهرباء المسموح بها، فضلًا عن أنه يمكنها قطع التيار الكهربائي بـ "ضغطة زر"، واتخذت من ذلك وسيلة للعقاب الجماعي[135].

وبحسب إحصاءات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كان إجمالي ما استُخدم من طاقة (بما في ذلك الفقد) في الأرض الفلسطينية المحتلة في عام 2022 نحو 106194 تيراجول[136]. ومثلت المشتقات النفطية 63% من هذه الكمية، والكهرباء 26%، والطاقة المتجددة والفحم والحطب والجفت 12%. وفي الضفة الغربية حيث لا يستطيع الفلسطينيون توليد الكهرباء، إلا بمقدار بسيط من الطاقة الشمسية، بلغت واردات الكهرباء من إسرائيل 98.2%، في حين كانت بقية هذه النسبة من الأردن[137]. وقد أفادت سلطة جودة البيئة لدولة فلسطين (2023) أن الفجوة بين العرض والطلب على إمدادات الكهرباء كبيرة، وأنه من المتوقع أن تتضاعف بحلول عام 2030. فإذا ما استمر الوضع على ما هو عليه، يمكن أن تصل الفجوة إلى 12.85 تيراواط[138]/ ساعة مقارنة بـ 6.93 تيراواط/ ساعة في عام 2021[139]. وتبعًا لمعدلات زيادة استهلاك الكهرباء المرتفعة والفجوة بين العرض والطلب على الكهرباء المتوقعة بحلول عام 2030، فإن الاعتمادية والتبعية لدولة الاحتلال ستزداد؛ ولهذا يجب بذل أقصى الجهود لكسر تلك التبعية الخانقة، وقد تكون المساهمة في الحل هي الاعتماد، على قدر الإمكان، على لامركزية توليد الكهرباء عن طريق الاعتماد أكثر فأكثر على الطاقة الشمسية والطاقات المتجددة الأخرى، حيث إن اللامركزية تقلل من سيطرة الاحتلال وتزيد عليه تكلفة تدمير إمدادات الكهرباء اللامركزية. وقد أكد يوسف صايغ أن توفير الكهرباء والبنية التحتية والخدمات الأساسية وسيلة لدعم إعادة الإنتاج الاجتماعي المحلي، ومنع الهجرة، وتعزيز الوعي الوطني الجماعي[140].

وبالتزامن مع الممارسات الإسرائيلية لإخراج كل محطات توليد كهرباء الضفة الغربية من الخدمة، وحرمان الفلسطينيين من حقهم في توليد الكهرباء، دأبت سلطة الاحتلال على منع الفلسطينيين من استخراج النفط والغاز الطبيعي من الأراضي الفلسطينية المحتلة ومياهها، ولا سيما حقل مجد في مناطق "ج" في الضفة الغربية. وفي المقابل، تستخرج هذه الموارد لتستخدمها في توليد الكهرباء التي يُباع جزء منها إلى الفلسطينيين. وفي عام 2003، استولت، على نحو غير قانوني، على أراضي قرية فلسطينية في منطقة رنتيس تحتوي على رواسب نفطية، ومنعت الفلسطينيين بالقوة من الوصول إليها. وبعد بناء جدار الفصل العنصري، شكل الجدار جيبًا حول القرية على غرب حدود 1967[141]. وتزعم إسرائيل أن الحقل يقع غرب الخط الأخضر، ولكن المخزون موجود تحت أرض المنطقة "ج"[142]. وقد اكتُشف الحقل في ثمانينيات القرن العشرين،

135 Omar Jabry Salamanca, "Hooked on Electricity: The Charged Political Economy of Electrification in Palestine," Paper Presented at Political Economy and Economy of the Political, Brown University, Rhode Island, 2014.

136 جرى تحويل الوحدات الفيزيائية إلى التيراجول باستخدام المحتوى الحراري بالجول لكل وحدة فيزيائية بالنسبة إلى كلّ نوع من أنواع الطاقة.

137 Tommaso Boreatti, "Household Access to Modern Energy in Area C, West Bank, Palestine," Master Dissertation, Poltecnico di Milano, Milan, 2019.

138 1 تيراواط = 1,000,000 ميغاواط.

139 دولة فلسطين، سلطة جودة البيئة، **تقرير حالة البيئة في دولة فلسطين 2023** (رام الله: 2024).

140 Yusif Sayigh, *Armed Struggle and the Search for State: The Palestinian National Movement, 1949-1993* (Oxford: Oxford University Press, 1997).

141 Al Haq, *Annexing Energy: Exploiting and Preventing the Development of Oil and Gas in the Occupied Palestinian Territory* (Ramallah: 2015), pp. 83-84.

142 Ibid.

وبدأ إنتاجه عام 2010، ويقدر احتياطي المخزون بنحو 1.53 مليار برميل، بطاقة ضخ تراوح بين 375 و534 برميل يوميًا. ويحتوي الحقل، أيضًا، على مخزون من الغاز الطبيعي[143]. وقدّر الأونكتاد الخسارة التي يتكبدها الشعب الفلسطيني من جراء سلب إسرائيل للنفط والغاز الطبيعي بنحو 68 مليار دولار، بأسعار عام 2018[144]. ويُعتبر انتهاك الاحتلال لحق الفلسطينيين في نفطهم وغازهم الطبيعي اختراقًا للقانون الدولي[145]. ففي هذا حرمانٌ للشعب الفلسطيني من استغلال هذه الموارد الطبيعية التي قد تشمل كل احتياجاته من الكهرباء والمشتقات النفطية، وتكفي لتمويله على نحو يحقق تنميته الاجتماعية والاقتصادية وتطوير بنيته التحتية.

3. النقل والموصلات

توجد قائمة طويلة من العقبات العنكبوتية التي تضرّ بقطاع النقل والموصلات في الضفة الغربية في سياق توسيع المشروع الاستعماري الإسرائيلي، وفي مقدمتها سياسة الإغلاق الصارمة بكل ما تشمله من حواجز ونقاط تفتيش وعوائق نقل وغير ذلك، ثم جدار الفصل العنصري والمستوطنات والطرق الالتفافية المصاحبة لها وكل ما نتج من ذلك من تغيير إجباري للمسارات والطرق التي يسلكها الشعب الفلسطيني للانتقال من نقطة إلى أخرى، وما يصاحب ذلك من مضاعفة المسافات وزمن النقل بالنسبة إلى الأفراد والبضائع، وتكاليف ذلك، فضلًا عن سوء حالة الطرق التي يستخدمها الفلسطينيون، وإهمال صيانتها.

أكد البنك الدولي أن العوامل الأساسية لسوء حالة الطرق الفلسطينية تعود أساسًا إلى تدابير الاحتلال، ومنها سياسة الإغلاق وتقييد الحركة، والتأخير الناتج من ذلك عند نقاط التفتيش، وفقدان الوصول المباشر من الشمال إلى الجنوب عبر القدس[146]. وقد أدت التوغلات العسكرية الإسرائيلية بعد الانتفاضة الثانية ونقص تمويل صيانة الطرق إلى أضرار بالغة بالطرق الفلسطينية حتى أصبحت غير قابلة للإصلاح اقتصاديًا، ولم يتمكن الفلسطينيون من صيانتها، ومن ثم تدهورت سريعًا؛ ما أدى إلى تقدير وزارة الأشغال العامة والإسكان الفلسطينية بأن 50% من حالة رصف الطرق سيئة[147]. وقد أفاد البنك الدولي أن قدرة السلطة الفلسطينية على تنفيذ خطط النقل والصيانة والوصول إلى معظم شبكة الطرق داخل الضفة الغربية محدودة، حيث يهيمن الاحتلال على كل الطرق في المنطقة "ج"، وتسيطر السلطة الفلسطينية على الأجزاء من الشبكة التي تقع في المنطقتين "أ" و"ب".

وفيما يخص سياسة الإغلاق وتقييد حركة المواطنين والمنتجين والمزارعين والعمال الفلسطينيين، ووفقًا لمسح أجراه مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في مطلع عام 2023، كان هناك 565 عائقًا ثابتًا من العوائق التي تحول دون حركة الفلسطينيين وتنقّلهم (بما في ذلك القدس الشرقية والخليل)، والتي ازدادت بنسبة 8% مقارنة ببيانات كانون الثاني/ يناير - شباط/ فبراير 2020[148]. وفي بيانات شباط/ فبراير 2025، يوجد 849

143 United Nations, United Nations Development Programme - UNCTAD, *The Economic Costs of the Israeli Occupation to the Palestinian People: The Unrealized Oil and Natural Gas Potential* (Geneva: 2017), p. 15.

144 Ibid., pp. 25-26.

145 Al Haq, *Annexing Energy: Exploiting and Preventing*, pp. 87-112.

146 World Bank, *West Bank and Gaza Transport Sector Strategy Note* (Ramallah: World Bank Office – West Bank and Gaza, 2007); World Bank, *Palestinian Authority, Ministry of Transport, Technical Assistance in the Passenger Transport Sector Development* (Ramallah: World Bank Office – West Bank and Gaza, 2009).

147 World Bank, *Passenger Transport Sector Development*; Khaled Al-Salihi & Sameer Abu-Eisheh, "Diagnosis of Existing Transportation Systems in Palestine under the Current Political Conditions," Paper Presented at Civil Engineering Infrastructure Systems Conference, The American University of Beirut, Beirut, 2006, p. 4.

148 United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, *Movement and Access in the West Bank – August 2023*, 25/8/2023, accessed on 7/7/2025, at: https://acr.ps/1L9GPDj

عائقًا للحركة ما بين دائم ومؤقت، تشمل 205 بوابات، و153 حاجزًا لقوات الاحتلال، و397 متراس طرق، وبوابات طرق، وجدران ترابية وخنادق[149]. ويحظر على الفلسطينيين الوصول إلى 20% من أراضي الضفة الغربية، ويحظر عليهم كذلك الدخول إلى 10% من أراضي الضفة الغربية الواقعة على حدود المستوطنات الإسرائيلية[150].

وفي حالة دراسية حديثة لمعهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، حول التكلفة الناتجة من إطالة فترات الانتظار في أماكن الحواجز، لوحظ انخفاض في أعداد رحلات المركبات بنسبة 51.7% بعد 7 تشرين الأول/ أكتوبر 2023، مقارنة بما قبل العدوان الإسرائيلي على غزة[151]. وأشارت نتائج الدراسة إلى أن معدلات الانتظار في الحواجز قد ازدادت فوصلت إلى 50 دقيقة في بعض الحواجز. ويضطر الفلسطينيون إلى استخدام طرق بديلة طويلة لتجنب الانتظار وعنف الاحتلال في هذه الأماكن؛ وهذا يزيد من وقت الرحلات. وتشير الدراسة كذلك إلى أن متوسط التأخير في الرحلات داخل محافظة نابلس يصل إلى 23 دقيقة؛ ما يشكّل زيادة بنسبة 173.4% على وقت الرحلة الأصلي. وقدرت الدراسة عدد ساعات العمل التي تجري خسارتها في كل يوم عمل بنحو 191146 ساعة، وبمقدار 14.8 شيكلًا (4 دولارات)، وهو معدل أجر لساعة عمل. ويمكن تقدير الخسارة الناتجة من زيادة زمن الانتظار بنحو 2.8 مليون شيكل (764.6 ألف دولار) عن كل يوم عمل؛ أي 62.2 مليون شيكل (16.8 مليون دولار) شهريًا.

تعمل إسرائيل على ترسيخ نظام الفصل العنصري ببناء شبكتين منفصلتين للنقل في الضفة الغربية المحتلة؛ واحدة للفلسطينيين تشمل 24 نفقًا و56 طريقًا، والأخرى منفصلة مخصصة للمستوطنين، تشمل طرقًا سريعة لربط المستوطنات ببعضها وبإسرائيل على جانبي جدار الفصل العنصري[152]. وتهدف شبكتا النقل إلى تيسير حركة المستوطنين وتسهيل التوسع الاستيطاني في جميع أنحاء الضفة الغربية المحتلة، وفي الوقت نفسه حرمان الفلسطينيين من حرية الحركة والحد من أي توسع حضري وتنموي فلسطيني مستقبلي حول مدن الضفة الغربية وقراها. وتشكل شبكة الطرق الالتفافية الشاسعة ضررًا بالغًا على الأراضي الفلسطينية، حيث تجري مصادرة نحو 2500 إيكر (نحو 10 آلاف دونم) من أراضي الضفة الغربية لكل 100 كيلومتر من الطريق الالتفافية، وتضم تلك الطرق منطقة عازلة تراوح مساحتها بين 50 و75 مترًا على كل جانب، حيث لا يُسمح بالبناء أو الزراعة أو أي نشاط آخر[153]. ووفقًا للخريطة (3-1)، فإن شبكة الطرق المخصصة للاستخدام الإسرائيلي يبلغ طولها 1661 كيلومترًا.

149 United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, *Movement and Access in the West Bank – May 2025*, 28/5/2025, accessed on 10/7/2025, at: https://bit.ly/3GlZdI9

150 United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, *Movement and Access in the West Bank – August 2023*.

151 طارق الصادق وأحمد علاونة، **حواجز الاحتلال الإسرائيلي في شمال ووسط الضفة الغربية وتكلفتها الاقتصادية** (رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني - ماس، [قيد النشر]).

152 Abdul Naser Arafat & Evana Wael, "The Wall, Bypass Roads and the Dual Transportation System in Palestine," *International Journal of Planning, Urban and Sustainable Development*, vol. 6, no. 2 (2019), p. 11.

153 Ibid., p. 8.

الخريطة (3-1)

شبكة الطرق المخصصة للمستوطنين الإسرائيليين والمستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية

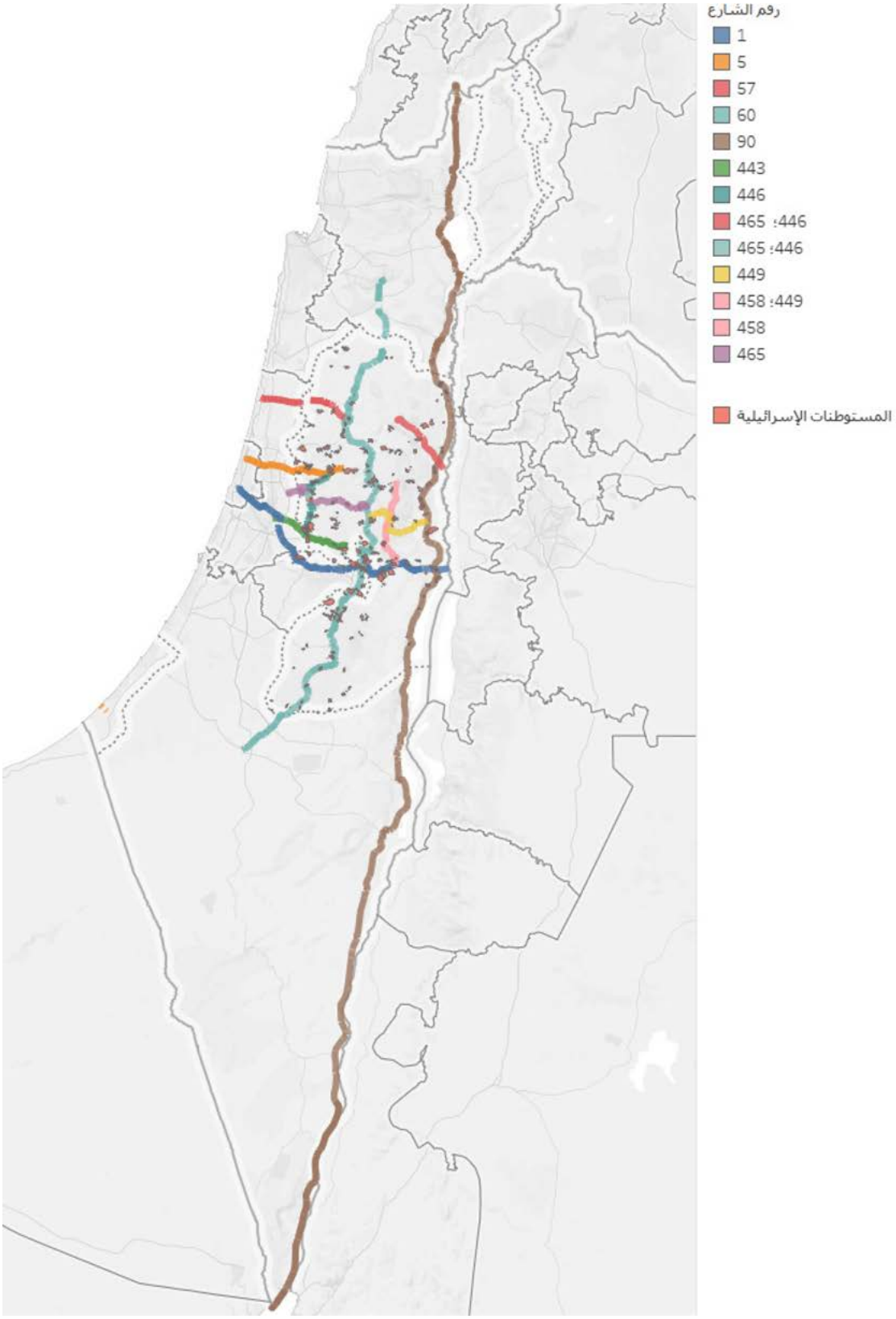

المصدر: قاعدة بيانات معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني - ماس.

أشارت منظمة إسرائيلية إلى أن مواصلة الاحتلال لمشروعه الاستيطاني تتطلب تطويرًا كبيرًا للبنية التحتية الإسرائيلية في الأرض المحتلة، وقد انعكس ذلك في خطة للطرق والنقل في الضفة الغربية لعام 2045 وضعتها وزارة النقل في حكومة الاحتلال[154]. وتشمل الخطة توسيع الطرق الالتفافية الموجودة حاليًا؛ حيث إن الطرق الفلسطينية الرئيسة تسير عمومًا شمالاً - جنوبًا، وصُممت الطرق الأساسية الإسرائيلية لتسير شرقًا - غربًا (يمُنَع الفلسطينيون من استخدامها)؛ ما أدى إلى تفتيت الأراضي الفلسطينية وتحويل المستوطنات إلى ضواحٍ مترابطة مع بعضها ومع ما بعد الخط الأخضر[155]. وبموجب أمر عسكري إسرائيلي رقم 96/1، يمُنع البناء على مسافة تراوح بين 75 و120 مترًا من الطرق الإسرائيلية، وهذا يحدّ من التوسع والنمو الحضاري الفلسطيني حول مدن الضفة الغربية، ويؤدي إلى اكتظاظ المدن والتدهور السريع بالنسبة إلى البنية التحية ومنشآت الخدمات العامة، ويمنع الفلسطينيين من الوصول إلى أراضيهم الزراعية والسفر المباشر بين قراهم ومدنهم[156]. وخلص التقرير إلى أن رؤية الاحتلال النهائية لمشاريع الطرق والنقل المخطط لها والجاري تنفيذها حاليًا في الضفة الغربية تنطوي على ترسيخ نظام الفصل العنصري وإنهاء حل الدولتين[157].

ثانيًا: تضييق الاستيطان على حيز الزراعة والبيئة الفلسطينية

مثلت الزراعة إحدى أهم ركائز مقاومة الاحتلال؛ إذ تعزز قدرة الشعب الفلسطيني على إنتاج ما يحتاج إليه من غذاء وموارد أساسية، ومن ثم تحافظ على قدرته على البقاء على أرضه والصمود والمقاومة والتصدي لمحاولات الاحتلال الاستيطاني الإسرائيلي للاستيلاء على المزيد من الأراضي. ويسعى الاحتلال لإفقار القطاع الزراعي الفلسطيني وجعله قطاعًا طاردًا للفلاح، وغير مجدٍ اقتصاديًا؛ إذ يعمل على بناء المستعمرات في الضفة الغربية وتوسيعها وتجديدها، حيث يضع سياسات ويقوم بممارسات، عسكرية وغير عسكرية، تهدف إلى الاستيلاء على الأراضي الزراعية في المنطقة "ج"، والاستيلاء على مصادر مياه الري وتضييق النطاق على الفلاح الفلسطيني لمنعه من الاستفادة مما تبقى من أرض وماء، والحدّ من الطاقة الإنتاجية المتاحة عن طريق اقتلاع الأشجار المثمرة، وإضعاف إنتاجية موارد القطاع الزراعي في الوقت نفسه.

يعرض هذا القسم ممارسات الاحتلال ومستوطنيه وأثرها في الزراعة والبيئة في الضفة الغربية المحتلة. وهنا، نشير إلى أن الاحتلال و"المستعمرات" مرادفان للكيان نفسه، حيث إن وسيلة الاحتلال الأساسية لتدمير القطاع الزراعي الفلسطيني هي مستعمراته الاستيطانية بجميع أشكالها. ويركز التحليل في هذا القسم على التطور التاريخي لمصفوفة القيود والسياسات وإجراءات الاحتلال التعسفية المؤدية إلى تدمير القطاع الزراعي. ويناقش كذلك بعض الأضرار البيئية التي يسببها الاحتلال ومستعمراته.

154 Inbar Talia, *Highway to Annexation, Israeli Road and Transportation Infrastructure Development in the West Bank*, Silence the Breaking, Affairs Public for Centre Israeli, December 2020, p. 3, accessed on 13/7/2025, at: https://bit.ly/4eZm9cT

155 Ibid., p. 4.

156 Ibid., p. 13.

157 Ibid.

1. قيود الاحتلال وإجراءاته في مجال الزراعة في الضفة الغربية

إن القيود الناتجة من التدابير والاعتداءات التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنون على القطاع الزراعي في الضفة الغربية واسعة ومتنوعة، وكلها تتشابك لخنق الزراعة الفلسطينية عن طريق تقليل ما هو متاح من أرض زراعية ومياه ريّ وعوامل إنتاج أخرى، ثم إضعاف عوامل إنتاجية هي أقل من القليل الذي تبقى للفلاح الفلسطيني من أرض ومياه. ومن أهم هذه القيود مصادرة الأراضي الزراعية لتشييد المستوطنات، وبناء جدار الفصل العنصري، ومنع وصول المزارعين الفلسطينيين إلى أراضيهم؛ سواء لوجودها خلف جدار الفصل أو بسبب سياسة الإغلاق والحواجز المتبعة في الضفة الغربية. وتؤدي سياسة الإغلاق هذه إلى رفع تكلفة نقل عوامل النتاج وإعطاب المنتجات الزراعية السريعة التلف. ويُحظَر على الفلسطينيين صيانة آبار المياه أو حفرها، ويُفرَض على المزارعين كذلك استخدام عوامل إنتاج وأسمدة ذات فاعلية وإنتاجية منخفضة، نظرًا إلى منع الاحتلال دخول عوامل الإنتاج عالية الكفاءة، لأنها مدرجة في قائمة السلع التي يسميها الاحتلال "بضائع ذات استخدام مزدوج". أضف إلى ذلك اعتداءات المستوطنين الإسرائيليين على المزارعين الفلسطينيين وممتلكاتهم واقتلاع الأشجار المثمرة وتبوير الأراضي الخصبة[158].

يُصنّف جدار الفصل العنصري وسياسة الإغلاق في قمة مصفوفة قيود الاحتلال المرتبطة بحماية المشروع الاستيطاني. فقد بدأت دولة الاحتلال في تشييد جدار الفصل العنصري في عام 2002 بحيث لا يسير على خط حدود 1949 (الخط الأخضر)، بل يقع معظمه داخل أراضي الضفة الغربية، وتسمى المنطقة الواقعة بين الخط الأخضر والجدار "منطقة التماسّ". وجرى تشييد 65% من الجدار الذي سيبلغ طوله عند اكتماله 713 كيلومترًا، وهذا يزيد على ضعفي طول الخط الأخضر[159]. ويتغلغل 85% من مسار الجدار داخل أراضي الضفة الغربية، وهذا يعزل 9% من أراضيها، بما في ذلك القدس الشرقية. وتقع في منطقة التماسّ 71 مستوطنة إسرائيلية، ويقيم فيها أكثر من 85% من المستوطنين[160]. ويتجلى أحد أضرار الجدار في أن نحو 150 تجمعًا سكانيًا فلسطينيًا في بقية أنحاء الضفة الغربية يملكون أراضيَ زراعية في منطقة التماسّ. ويجبر الاحتلال الفلسطينيين على تقديم طلبات للحصول على تصاريح خاصة للوصول إلى أراضيهم الزراعية، وذلك من خلال 69 بوابة إسرائيلية، عادةً ما تكون مغلقة، ولا تُفتح معظمها إلا في موسم قطف الزيتون خلال وقت محدد كل يوم. وقد انخفض عدد التصاريح التي توافق عليها سلطة الاحتلال بنسبة 81%، من 20100 إلى 3800 تصريح؛ ما يُشير إلى سياسة واضحة لتضييق الإنتاج الزراعي في هذه المناطق[161]. ونظرًا إلى ارتفاع معدل رفض التصاريح، فقد انخفض عدد طلبات الحصول عليها من أصحاب الأراضي والعمال الزراعيين الفلسطينيين بنسبة 77% بين عامَي 2014 و2021[162]. ويحظر على الفلسطينيين الوصول إلى 20% من أراضي الضفة الغربية بموجب أوامر عسكرية إسرائيلية بحجة أنها مناطق تدريب "إطلاق نار" أو منطقة حدودية عازلة، ويحظر عليهم كذلك الدخول إلى 10% من أراضي الضفة الغربية

158 لمزيد من التفاصيل عن قيود الاحتلال واعتداءات المستوطنين، ينظر: الأمم المتحدة، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، **قطاع الزراعة الفلسطينية المحاصر** (جنيف: 2015).

159 الأمم المتحدة، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية - الأرض الفلسطينية المحتلة، "الأثر الإنساني بعد 20 سنة على بناء الجدار – كانون الأول/ ديسمبر 2022"، 2022/12/30، شوهد في 2024/12/11، في: https://bit.ly/44uHjMA

160 المرجع نفسه.

161 المرجع نفسه.

162 المرجع نفسه.

الواقعة على حدود المستوطنات الإسرائيلية، ولا يستطيع المزارعون الفلسطينيون الوصول إلى أراضيهم التي تقع داخل المستوطنات أو في محيطها إلا مرتين في السنة على أقصى تقدير[163].

تتكامل سياسة الإغلاق وتتشابك، وقد اشتدت على نحو غير مسبوق منذ العدوان الإسرائيلي على غزة في تشرين الأول/ أكتوبر 2023 ليزيد عدد الحواجز من مختلف الأشكال إلى نحو 793 حاجزًا حتى أيلول/ سبتمبر 2024[164] مع جدار الفصل العنصري لإيقاع تأثير بالغ الضرر في المزارعين الفلسطينيين؛ ما يضخم من تكلفة نقل عوامل الإنتاج ونقل المنتجات الزراعية، وكذلك إعطاب كثير من المنتجات السريعة التلف بسبب طول فترات الانتظار، أو الاضطرار إلى تفريغ المنتجات الزراعية وإعادتها، وذلك في أماكن الحواجز ونقاط التفتيش.

يعتبر اقتلاع الاحتلال ومستوطنيه للأشجار المثمرة بغرض توسيع رقعة الاستيطان من أكثر الاعتداءات ضررًا على الزراعة، فقد اقتلع نحو 2.5 مليون شجرة، منها 800 ألف شجرة زيتون بين عامي 1967 و2016[165]. وفي عام 2018، اقتلع 7122 شجرة لتوسيع المستوطنات، ليصل عدد الأشجار المدمرة إلى أكثر من مليون شجرة منذ عام 2000[166]. ويستمر اقتلاع الأشجار وإتلافها على هذا المنوال كل عام وخصوصًا في موسم حصاد الزيتون؛ فقد جرى إتلاف أكثر من 10000 شجرة زيتون يملكها الفلسطينيون، على يد المستوطنين في الضفة الغربية في عام 2023، وتكبد المزارعون خسارة تزيد على 1200 طن متري من زيت الزيتون في العام نفسه، بما يُقدر بنحو 10 ملايين دولار أميركي[167]. ويجري اقتلاع الأشجار وإتلاف المحاصيل الزراعية بالتزامن مع قيام المستوطنين بعمليات إرهاب وترويع مستمرة للفلسطينيين؛ إذ ازداد عنف المستوطنين، في السنوات الأخيرة خاصة، في الضفة الغربية. وقد أفادت هيئة مقاومة الجدار والاستيطان أن اعتداءات المستوطنين على الممتلكات والمواطنين والمزروعات والأراضي، في كل محافظات الضفة الغربية، زادت من 1197 اعتداءً في عام 2022 إلى 2410 في عام 2023، ومثلت الاعتداءات على الممتلكات الفلسطينية 48% من إجمالي اعتداءات عام 2023[168]. وتحولت هذه الاعتداءات إلى سياسة ممنهجة منذ عام 2023؛ فقد جرى رصد 2638 منها خلال الفترة تشرين الأول/ أكتوبر 2023-تشرين الأول/ أكتوبر 2024[169].

2. تأكّل الأراضي الزراعية في الضفة الغربية بسبب مصادرتها لصالح المشروع الاستيطاني

تبلغ مساحة الأرض الفلسطينية المحتلة (الضفة الغربية والقدس الشرقية وقطاع غزة)، نحو 22% من مساحة فلسطين الانتدابية: منها 5660 كيلومترًا مربعًا في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية (71 كيلومترًا مربعًا)، و360 كيلومترًا مربعًا في قطاع غزة. وبحسب اتفاق أوسلو الثاني، تقسم الضفة الغربية إلى ثلاث مناطق: المنطقة "أ" تحت سيطرة السلطة الوطنية الفلسطينية، وهي تمثل نحو 17% من مساحة الضفة

163 United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, *Movement and Access in the West Bank*, 25/9/2024, accessed on 10/7/2025, at: https://bit.ly/3TB4Jtd

164 Ibid.

165 الأمم المتحدة، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، **تقرير عن المساعدة المقدمة من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني** (جنيف: 2016).

166 State of Palestine, PCBS, "On the 71st Annual Commemoration of the Palestinian Nakba, the Number of Palestinians Worldwide has Doubled about Nine-Times," 13/5/2019, accessed on 3/9/2024, at: https://bit.ly/40cA5KC

167 الأمم المتحدة، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية - الأرض الفلسطينية المحتلة، "موسم قطف الزيتون للعام 2023: عرقلة إمكانية الوصول تؤثر سلبيًا على المزارعين الفلسطينيين في الضفة الغربية"، 2024/2/22، شوهد في 2024/9/3، في: https://bit.ly/40BTNQb

168 "اعتداءات المستوطنين: تحديثات اعتداءات المستوطنين"، **هيئة مقاومة الجدار والاستيطان**، شوهد في 2024/9/3، في: https://bit.ly/4nG91gR

169 احتسابات مستندة إلى: "الخرائط التفاعلية – اعتداءات المستوطنين: تحديث اعتداءات المستوطنين"، **هيئة مقاومة الجدار والاستيطان**، شوهد في 2024/9/23، في: https://bit.ly/4lseZ3n

الغربية؛ والمنطقة "ب" التي يفترض أن تكون تحت الحكم الإداري للسلطة الوطنية الفلسطينية، ولكنها تحت السيطرة العسكرية الإسرائيلية، وتضم نحو 18% من مساحة الضفة الغربية؛ والمنطقة "ج" وفيها نحو 60% من مساحة الضفة الغربية (3375 كيلومترًا مربعًا – 3.375 ملايين دونم)، وهي تحت السيطرة الكاملة للاحتلال الإسرائيلي، ويشمل ذلك السيطرة الأمنية والإدارية والتخطيط العمراني[170].

يسكن المنطقة "ج" نحو 11% من فلسطينيي الضفة الغربية، ولم تترك إسرائيل أي إمكانية للتوسع الفلسطيني إلا بما نسبته 1% فقط من مساحة تلك المنطقة، وهي المساحات التي كانت مبنية أصلًا. أمّا باقي مساحة المنطقة، فهي مخصصة للمستوطنات وتوسعاتها، إضافة إلى مناطق عسكرية ومحميات طبيعية (نحو 68% من المنطقة "ج")[171]. ويوجد في المنطقة "ج" نحو ثلثي الأراضي الزراعية في الضفة الغربية، ويوجد الجزء الأعظم من الأراضي الزراعية في محافظات بيت لحم وأريحا والقدس وقلقيلية وسلفيت وطوباس[172].

سنعمل، لاحقًا، على تحديد المساحات المصادرة من الأراضي الزراعية الفلسطينية في الضفة الغربية، على الرغم من عدم توافر بيانات متسقة ودقيقة بخصوص هذه المساحات، ذلك أنها لا تتوافر إلّا لدى سلطات الاحتلال، ومن الصعب لأي جهة فلسطينية الحصول عليها. بيد أن هناك بعض البيانات ذات العلاقة، تنشرها منظمتان إسرائيليتان غير حكوميتين[173]. لذلك، يجب توخي الحذر عند استخدام هذه المصادر للأسباب التالية: البيانات موجودة في نشرات متفرقة؛ ومن ثمّ فهي غير شاملة وغير متسقة، وليست ضمن سلاسل زمنية، وقد يكون فيها عدد مزدوج Double Counting.

والنتيجة المباشرة والأكثر وضوحًا لممارسات الاحتلال ومستوطنيه هي تآكّل مساحات الأراضي الفلسطينية المزروعة المستمر (في الضفة الغربية وقطاع غزة) في العقود الأربعة الأخيرة؛ إذ تراجعت تلك المساحات من 2400 كيلومتر مربع (2.4 مليون دونم) في عام 1980 إلى 1830 كيلومترًا مربعًا (1.83 مليون دونم) في عام 1996، وواصلت التراجع إلى 1515 كيلومترًا مربعًا (1.51 مليون دونم) في عام 2000، وتراجعت إلى 811 كيلومترًا مربعًا (811 ألف دونم) في عام 2010، وارتدت قليلًا إلى 1022 كيلومترًا مربعًا (1.02 مليون دونم) في عام 2021[174]. ويعود السبب الرئيس في هذا الانكماش إلى توسع المستوطنات والقيود على استخدام مياه الري وتعديات المستوطنين على الفلاحين الفلسطينيين وجدار الفصل العنصري، إضافة إلى التوسع الحضري للفلسطينيين في الحيز الضيق المتروك لهم من الاحتلال. وقد يكون الانكماش المرصود في عام 2010 راجعًا أيضًا إلى الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة منذ عام 2007.

خسر قطاع الزراعة في الضفة الغربية وغزة نحو 60% (1.4 مليون دونم) من مساحته المزروعة بين عامَي 1980 و2021[175]. ويفيد تقرير مشترك من إعداد مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة ومنظمة كرم نابوت الإسرائيليتين أن 2 مليون دونم جرت مصادرتها من الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية،

170 دولة فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، "مساحة الأراضي في الضفة الغربية حسب تقسيم الاحتلال الإسرائيلي والمحافظة، 2017"، شوهد في 2024/8/23، في: https://bit.ly/450p2GQ

171 World Bank, *Area C of the West Bank: Key Humanitarian Concerns* (Ramallah: World Bank Office – West Bank and Gaza, 2013).

172 الأونكتاد، **قطاع الزراعة الفلسطينية المحاصر**، ص 7-8.

173 مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة - بتسيلم، شوهد في 2025/9/28، في: https://bit.ly/4lnp9SC؛ **كرم نابوت**، شوهد في 2025/9/28، في: https://bit.ly/4nIhL5R

174 دولة فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، "بيانات السلاسل الزمنية لمؤشرات مختارة لاستعمالات الأراضي في فلسطين، 2000-2021"، 2022/9/20، شوهد في 2024/8/18، في: https://bit.ly/3GA4zj2؛ الأونكتاد، **قطاع الزراعة الفلسطينية المحاصر**.

175 هذه النسبة تقريبًا ضعف الثلث الذي فقد من الأرض المزروعة في الضفة الغربية. ينظر:
Kerem Navot, *Israeli Settlement Agriculture as a Means of Land Takeover in the West Bank* (Jerusalem: 2013), pp. 8-18.

وبناءً عليه، فإن ما يقرب من 70% (1.4 مليون دونم) من هذه المصادرات هي لأراضٍ زراعية[176]. ويلخص الجدول (3-1) أبرز المؤشرات حول مساحات الأراضي الفلسطينية المصادرة في الضفة الغربية، وذلك بحسب ما جرى رصده في البيانات والتقارير والمراجع المتاحة. وتشير الأرقام في الجدول إلى أن ما لا يقل عن 35% من أراضي الضفة الغربية (أو 60% من مساحة المنطقة "ج") قد جرت مصادرتها أو السيطرة عليها منذ الاحتلال حتى عام 2022، وذلك بعدة طرائق؛ منها أوامر المصادرة العسكرية، وأوامر وضع اليد، وأوامر الإغلاق، ومصادرة الأراضي وعدّها أراضي تابعة لإسرائيل. ويفيد تقرير كرم نابوت أنه بين عامي 1969 و2014 جرت مصادرة 101380 دونمًا من الضفة الغربية، وذلك بوساطة 1150 أمر من أوامر وضع اليد Seizure Order. وخُصص من هذه المساحة 39584 دونمًا للمستوطنات وتوسعاتها (المساحة المخصصة للمستوطنات نحو 540000 دونم)، وخُصص نحو 25000 دونم لجدار الفصل العنصري[177]. ومن ضمن المساحات المصادرة بأوامر وضع اليد هناك 1850 دونمًا من الأراضي ضمن ولاية السلطة الوطنية الفلسطينية. أما الأراضي الفلسطينية المصادرة بأوامر عسكرية Military Expropriation Orders، فقد جرى إصدار 321 أمرًا عسكريًا لمصادرة 75605 دونمات في الفترة 1967-2022[178].

لكن هذه المساحات المصادرة ما هي إلا جزء يسير من الواقع؛ إذ لا توجد أرقام دقيقة ومتناسقة وشاملة وخالية من التكرار، والأكيد أن المصدر الوحيد لهذه بيانات هو سلطة الاحتلال التي تسيطر على الأقل على 61% من مساحة الضفة الغربية في المنطقة "ج" والقدس الشرقية. ويحاول الاحتلال استخدام القوانين الإسرائيلية لشرعنة أكبر قدر من مساحة الضفة الغربية، وذلك لتبرير مصادرة الأراضي الفلسطينية لمواطنيه اليهود وتشجيعهم على "ابتلاع" المزيد من الأراضي.

ولفهم السبل التي يتبعها الاحتلال لمصادرة الأرض الفلسطينية، يمكن الاستفادة من تقرير ميداني لمركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة يشرح الطريقة النموذجية التي اتُّبعت لسلب أراضي ثلاث قرى بمحافظة نابلس، شمال الضفة الغربية[179]؛ عزموط ودير الحطب وسالم، وهي قرى زراعية كانت مساحتها قبل احتلال 1967: 10798 و11509 و10254 دونمًا، على التوالي، بإجمالي 32560 دونمًا، وبعد عمليات مصادرة الأراضي استقُطع 81.6% من مساحات القرى الثلاث لتنكمش مساحتها إلى 6004 دونمات فقط[180].

بدأ سيناريو المصادرة بتأسيس مستوطنة ألون موريه في تشرين الثاني/ نوفمبر 1979، وجرت مصادرة الغالبية العظمى من الأراضي في السنوات الأولى بعد تأسيس المستوطنة، واستمرت المصادرات حتى عام 1996 لتعبيد الطريق الالتفافي رقم 557[181]. وإجمالًا، جرت مصادرة 26556 دونمًا من 32560 دونمًا، وهي المساحة داخل الحدود الأصلية للقرى الثلاث. وجرت المصادرة كما يلي: 1200 دونم لتأسيس المستوطنة، و24226 دونمًا لمحمية طبيعية Har Kabir، و900 دونم مناطق أمن خاصة للمستوطنة، و230 دونمًا لتعبيد طريق التفافي[182]. ومنذ اندلاع الانتفاضة الأولى في 8 كانون الأول/ ديسمبر 1987، مُنِع سكان القرى الثلاث من العبور بالقرب من المستوطنة للوصول إلى معظم ما تبقى لهم من أرض زراعية[183].

176 Eyal Hareuveni & Dror Etkes, *This is Ours and This Too: Israel's Settlement Policy in the West Bank*, B'Tselem, Kerem-Navot (Jerusalem: 2021), pp. 6-8.

177 Kerem Navot, *Seize the Moral Low Ground - Land Seizure for Security Needs in the West Bank* (Jerusalem: 2018).

178 Kerem Navot, *For the Common Good - Military Expropriation Orders in the West Bank, 1967-2022* (Jerusalem: 2022), p. 31.

179 B'Tselem, *Expel and Exploit - The Israeli Practice of Taking over Rural Palestinian Land* (Jerusalem: 2016).

180 Ibid., p. 9.

181 Ibid., p. 16.

182 Ibid., pp. 14-20.

183 Ibid., p. 12.

الجدول (3-1)

مساحات في الضفة الغربية - أراضٍ مزروعة وأراضٍ مصادرة/ مسلوبة

الحدود الجغرافية أو التصنيف	المساحة بالدونم	المصدر وتاريخ النشر
الضفة الغربية - شاملة القدس الشرقية	5,660,000	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني/ وزارة الحكم المحلي، 2017*
القدس الشرقية	71,000	المرجع نفسه.
المنطقة "ج"	3,375,000	المرجع نفسه.
أراضٍ فلسطينية مزروعة 1980	2,400,000	الأونكتاد، 2015، ص 8.
أراضٍ فلسطينية مزروعة 2021	1,022,000	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2022**.
أراضٍ مصادرة منذ عام 1967	2,000,000	B'Tselem and Kerem Navot, 2021, pp. 5-8.
مستوطنات	540,000	Kerem Novat, 2018, p. 5.
أراضٍ مصادرة بأمر عسكري	75,605	Kerem Novat, 2022, p. 55.***
أراضٍ مصادرة بأمر وضع اليد	112,000	المرجع نفسه، ص 29-30.
مصادرة أراضٍ تابعة للدولة State Land	80,000	المرجع نفسه.
مساحات مصادرة بأوامر إغلاق لأسباب عسكرية Closure Orders	نحو ثلث مساحة الضفة الغربية	المرجع نفسه.
مساحات مصادرة بأوامر حظر البناء – للطرق وجزء من جدار الفصل العنصري Construction Ban Orders	460,000	المرجع نفسه.

المصدر:

* دولة فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، "مساحة الأراضي في الضفة الغربية حسب تقسيم الاحتلال الإسرائيلي والمحافظة، 2017"، شوهد في 2024/11/13، في: https://bit.ly/450p2GQ

** State of Palestine, PCBS, *Selected Indicators for Land Use in Palestine, 2000-2021*, accessed on 13/11/2024, at: https://bit.ly/44FvxO6

*** Kerem Navot, *For the Common Good - Military Expropriation Orders in the West Bank, 1967-2022* (Jerusalem: 2022), p. 31.

بالنسبة إلى محافظات الضفة الغربية التي نالها أكبر قدر من مصادرة الأراضي، لا توجد كذلك بيانات دقيقة وشاملة، ولكن يمُكن استعادة مؤشر للمحافظات الأكثر تضررًا بالمصادرة الإسرائيلية (الجدول 3-2). كان نصيب محافظة القدس أكثر من 25% من الأرض المصادرة بوساطة هذين النوعين من الأوامر الإسرائيلية، تليها كل من محافظات رام الله وأريحا والخليل التي تأثرت بنسبة 17 و11 و10%، على التوالي، من جراء أوامر وضع اليد والأوامر العسكرية الإسرائيلية.

الجدول (3-2)

مساحات الأراضي المصادرة بأمر وضع يد وبأمر مصادرة عسكري في محافظات الضفة الغربية

المحافظة	أراضٍ مصادرة بأمر وضع اليد** 1967-2014 دونم	أراضٍ مصادرة بأمر عسكري* 1967-2022 دونم	المجموع دونم	نسبة مئوية من إجمالي الأراضي المصادرة
القدس	12,456	32,896	**45,352**	**25.6**
رام الله	17,327	11,886	**29,213**	**16.5**
أريحا	11,046	8,098	**19,144**	**10.8**
الخليل	11,714	6,060	**17,774**	**10.0**
نابلس	10,198	4,345	**14,543**	**8.2**
سلفيت	7,312	4,438	**11,750**	**6.6**
بيت لحم	7,986	3,031	**11,017**	**6.2**
طوباس	6,886	2,040	**8,926**	**5.0**
جنين	7,567	316	**7,883**	**4.5**
قلقيلية	5,748	1,512	**7,260**	**4.1**
طولكرم	3,140	983	**4,123**	**2.3**
المجموع	**101,380**	**75,605**	**176,985**	

المصدر:

* Kerem Navot, *The Wild West: Gazing, Seizing and looting by Israeli Settlers in the West Bank* (Jerusalem: 2022), p. 55.

** Kerem Navot, *Seize the Moral Low Ground - Land Seizure for Security Needs in the West Bank* (Jerusalem: 2018), p. 72.

3. الاستيطان الاستعماري الرعوي: سلب كبير

منذ احتلال الضفة الغربية، تغيّر تركيز النشاط الاستيطاني من مرحلة ضم القدس الشرقية، ثم الاستعمار الاستيطاني السكني المنتشر من تخوم القدس إلى باقي أرجاء الضفة الغربية، مرورًا بالاستيطان لتأسيس مستعمرات صناعية وأخرى زراعية. ولا يوجد فاصل زمني محدد للانتقال من مرحلة إلى أخرى، بل عادة ما يتطابق التنفيذ الزمني لأجزاء مختلفة من مراحل الاستيطان للوصول إلى الهدف الاستعماري الأبعد وهو الاستيلاء على كل ربوع أرض فلسطين. ويأتي الاستعمار الاستيطاني الرعوي على أنه "المرحلة الأكثر حداثةً"، ويُعتبر هذا النوع من الاستيطان أكثر شراسةً وأسرع انتشارًا وأقل تكلفةً للمستعمر الإسرائيلي؛ إذ جرى تأسيس، بوتيرة متسارعة، أكثر من 85% من هذه المستوطنات في عشر سنوات فقط خلال الفترة 2013-2022[184]. ومع ذلك، فإنّ المصدر الوحيد للبيانات والمعلومات الخاصة بالمساحات المصادرة لأغراض الاستيطان الرعوي هو سلطة الاحتلال. ولذلك، فإنّ البيانات قليلة وأكثر سرية مما هو متاح عن الأراضي المصادرة لأغراض سكنية، أو صناعية، أو زراعية، أو محميات طبيعية[185].

184 Kerem Navot, *The Wild West: Gazing, Seizing and Looting by Israeli Settlers in the West Bank* (Jerusalem: 2022).

185 تحرص دولة الاحتلال على إبقاء تخصيص الأراضي للمستوطنين سرّيّة. مصدر تخصيصات الأراضي التي تم الوصول إليها هو دائرة الاستيطان الإسرائيلية، والتي جرى استثناؤها من قانون حرية المعلومات الإسرائيلي بتشريع خاص سُنّ عام 2015، ينظر: Ibid.

يعرف وليد حباس المستوطنات الرعوية Shepherd Farm بأنها "تنشأ من خلال مزارع فرد، أو مجموعة مستوطنين من شبيبة التلال أو أسرة نووية على جبل أو جبلين أو أكثر في الضفة الغربية لتربية المواشي"[186]. وفي الآونة الأخيرة، أصبح الاستيطان الرعوي أهم أداة يستخدمها الاحتلال الإسرائيلي لنهب الأراضي الفلسطينية الخاصة والعامة في الضفة الغربية؛ إذ تُصادر مساحات شاسعة بأقل عدد من المستوطنين، وباستخدام كل السبل التقليدية في إطار المنظومة الإسرائيلية والطرق غير التقليدية، ويمكّن الاحتلال مستوطنيه من الحصول على مساحات شاسعة من الأراضي والعمل حراسًا للتخوم Frontiers[187]، على نحو يضفي عليها بمرور الوقت الاستيطان الرعوي شرعية على مطالبة المستوطنين بأراضي أصحاب الأرض الأصليين. وترعى دولة الاحتلال الاستيطان الرعوي من خلال ثلاثة مستويات: الأول، من خلال مجالس الاستيطان المقسمة إلى 7 مجالس استيطانية إقليمية (محافظات) تبلغ مساحتها كامل مساحة الضفة الغربية؛ وفي المستوى الثاني تأتي ستّ منظمات مجتمع مدني استيطاني، وفي المستوى الثالث تأتي رعاية الدولة من خلال وزارتها[188]، مثل وزارتَي الزراعة والتربية والتعليم، ووزارة الاستيطان الجديدة، ووزارة الاستخبارات.

إنّ أكثر من ثلث المساحة (83 ألف دونم) التي استولى عليها المستوطنون/ المستعمرون "الرعاة" كانت أصلًا مُصادرة من جيش الاحتلال "بوصفها مناطق عسكرية مغلقة"، وأكثر من نصف تلك المساحة (128 ألف دونم) لم تصفها سلطة الاحتلال بأنها "أراضٍ تابعة للدولة"[189]. وتُقدَّر المساحة التي يسيطر عليها الاستيطان الرعوي في عام 2022 بنحو 300 ألف دونم. وفي حال افتراض استمرار معدلات توسع هذا النوع من الاستيطان، فإنه من المقدر أن تكون المساحة المصادرة للمستوطنين الرعاة بين 350 إلى 380 ألف دونم في عام 2024[190]. وحتى عام 2022، كان هناك 77 بؤرة رعوية استيطانية تعتمد على رعي الأغنام والأبقار تسيطر على 238 ألف دونم من أراضي الضفة الغربية[191]. وقد تسارعت وتيرة إنشاء المستوطنات في السنوات الأخيرة؛ إذ جرى تأسيس 66 مستوطنة رعوية (من الـ 77 المذكورين) في السنوات العشر 2013-2022. والغرض المعلن إسرائيليًا لإنشاء البؤر الاستيطانية هو حماية ما يسمى بـ "الأراضي التابعة للدولة"، ولكن الواقع أن الغرض هو طرد التجمعات الرعوية والزراعية الفلسطينية من أراضيها بالعنف والترهيب[192]. وبحسب تقييم الاحتياجات الإنسانية في 63 تجمعًا رعويًا فلسطينيًا في الضفة الغربية، اتضح أنه منذ عام 2022 قد هُجِّرَ 1105 أفراد من 28 تجمعًا (12% من سكان التجمعات) من أماكنهم، ويرجع السبب الرئيس إلى عنف المستوطنين ومنع الفلسطينيين من الوصول إلى أراضي الرعي[193]. أما في خضم حرب 2023-2024، فقد جرى تهجير عشرات الأسر في نحو 20 تجمعًا بدويًّا في الضفة الغربية ليحل محلهم رعاة إسرائيليون[194]. وبحسب دراسة لمعهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، فإن نحو 74% من العينة تعرضوا لاعتداءات من المستوطنين في الفترة 2016-2024،

186 وليد حباس، "الاستيطان الرعوي في الضفة الغربية: نريد أن يكون فقط يهود في الضفة الغربية وليس عربًا"، 2024/5/27، **تقرير**، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية - مدار، شوهد في 2024/8/26، في: https://bit.ly/3IEDcEU

187 المرجع نفسه.

188 المرجع نفسه.

189 Kerem Navot, *The Wild West*.

190 حباس، "الاستيطان الرعوي في الضفة الغربية".

191 كرم نابوت، **قطعان المستوطنين: الرعي والنهب الإسرائيلي في الضفة الغربية** (القدس: 2022).

192 حباس، "الاستيطان الرعوي في الضفة الغربية".

193 الأمم المتحدة، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية - الأرض الفلسطينية المحتلة، "تهجير الرعاة الفلسطينيين وسط تصاعد عنف المستوطنين"، 2021/9/21، شوهد في 2024/8/29، في: https://bit.ly/4kBeG4S

194 مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة - بتسيلم، "تهجير قسري لتجمعات وعائلات معزولة في مناطق C تحت ستار الحرب"، 2023/10/19، شوهد في 2024/11/26، في: https://bit.ly/3UcPhUg

و59% من العينة المستهدفة تعرضوا لاعتداءات مستوطنين في أثناء الرعي، بينما خسر 73% منهم أكثر من 5 آلاف شيكل نتيجة الاعتداءات وتدمير المزروعات[195]. ولهذا السبب، فإن 38.4% و41% من مربي الأغنام والمزارعين، على التوالي، اضطروا إلى النزوح أو تغيير أماكن إقامتهم[196].

4. اضمحلال مساهمة قطاع الزراعة في اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة

إن جميع القيود والعوامل التي نوقشت من قبل قد أدت إلى تراجع شديد في مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي والعمالة لاقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة (الضفة الغربية باستثناء القدس وقطاع غزة)؛ فكما يوضح الجدول (3-3)، نما الاقتصاد بمتوسط سنوي قدره 5.5% خلال الفترة 1994-2022، غير أن قطاع الزراعة كان متوسط نموه السنوي 3.6% فقط[197]. وكذلك الأمر بالنسبة إلى مساهمة الزراعة في العمالة الكلية. وكما يشير الجدول (3-4)، فإنّ مساهمة الزراعة في العمالة الكلية تراجعت من 13.5% إلى 5.4%، وفي الفترة نفسها زادت نسبة العمالة الفلسطينية في إسرائيل ومستوطناتها من 16.6% إلى 22.5%. وهذا يوضح التأثير الضار لتدفق العمالة الفلسطينية إلى سوق العمل في إسرائيل ومستوطناتها في عرض العمالة في قطاع الزراعة الفلسطيني وجدوى القطاع نفسه.

الجدول (3-3)
القيمة المضافة إلى قطاع الزراعة ومساهمته في اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة

	1996	2000	2005	2010	2015	2020	2022
القيمة المضافة إلى قطاع الزراعة مليون دولار - سعر حقيقي (2015)	552.5	433.3	528.2	686.0	720.0	696.3	650.7
نسبة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي							
زراعة وحراجة وصيد الأسماك	15.6	10.8	11.6	10.5	8.7	7.4	7.6
تعدين، صناعات تحويلية، مياه وكهرباء	18.0	16.0	14.9	14.0	14.8	17.5	16.8
إنشاءات	4.9	5.0	5.4	9.3	5.4	3.1	2.3
خدمات وقطاعات أخرى	61.6	68.2	68.0	66.2	71.0	72.0	73.3

المصدر: دولة فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بيانات السلاسل الزمنية لإحصاءات الحسابات القومية، شوهد في 2015/9/15، في: https://acr.ps/1L9GPaw

195 جمانة جنازرة، **كيف يمكن تعزيز صمود المجتمعات الرعوية والبدوية؟ سياسات لمواجهة أحدث نماذج الاستيطان والسلب الاقتصادي** (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات؛ معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني - ماس، [قيد النشر]).

196 المرجع نفسه.

197 قد يبدو هذا المعدل جيدًا وصحيًا، ولكنه ليس كذلك نظرًا إلى التباين الشديد بين عام وآخر، بما في ذلك ما حدث من نموٍّ سالب في بعض السنوات.

الجدول (3-4)
نسبة مساهمة قطاع الزراعة في عمالة الأرض الفلسطينية المحتلة مقارنة بقطاعات أخرى

المساهمة في العمالة	1996	2000	2005	2010	2015	2020	2022
زراعة وحراجة وصيد الأسماك	13.5	11.0	13.7	12.2	8.0	5.6	5.4
تعدين، صناعات تحويلية، مياه وكهرباء	14.7	12.8	12.9	11.9	13.8	12.5	11.5
إنشاءات	15.3	10.1	12.5	9.8	9.6	11.0	11.4
خدمات وقطاعات أخرى	39.9	44.7	48.0	51.9	52.2	53.8	49.1
إسرائيل ومستوطناتها/ مستعمراتها	16.6	21.4	12.9	14.2	16.4	17.1	22.5

المصدر:

حسابات الباحث بناءً على بيانات ونسب مئوية في تقارير متعددة. ينظر: دولة فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أعداد متفرقة لتقارير سنوية متعلقة بمسح القوى العاملة الفلسطينية، شوهد في 2025/9/27، في: https://acr.ps/1L9BPGk

5. التدمير البيئي

يمتد التأثير السلبي للاحتلال ومستوطناته ليضر بالبيئة ومكوناتها من جودة الهواء وما تبقى من أرض وماء ومراعٍ، وتتمثّل الخطورة هنا في أن هذا الضرر طويل الأمد. وتُعزى الأضرار البيئية في الضفة الغربية إلى بناء المستوطنات والطرق الفرعية ونضوب الموارد المائية نتيجة الإفراط في ضخ المياه من مستودع المياه الجوفية وتعديل مجرى نهر الأردن وضخ المياه منه. ويرجع التدهور البيئي إلى تصريف المستوطنات لمياه المجاري غير المعالجة والنفايات المنزلية والصناعية الصلبة في الأودية المجاورة، وإلقاء مواد خطرة وسامّة في الضفة الغربية، إضافة إلى تأكّل التربة المصاحبة لبناء المستوطنات وجدار الفصل العنصري وما تقوم به السلطات العسكرية الإسرائيلية والمستوطنين من اقتلاع الأشجار الذي يؤدي إلى تفاقم حالة التصحر. وأفاد تقرير حالة البيئة، الصادر عن سلطة جودة البيئة لدولة فلسطين، أن لممارسات الاحتلال تأثيرًا ضارًا ومباشرًا لا رجعة عنه Irreversible في البيئة والزراعة الفلسطينية في الضفة الغربية[198]. وقد مسح التقرير عشرات من المراجع التي درست تأثير تلك الممارسات، وفيما يلي مقتطفات من هذا التقرير توضح تأثير تلك الممارسات:

معظم النفايات الخطرة ناتجة من دولة الاحتلال والمستعمرات التابعة لها والمقامة على الأرض الفلسطينية على نحو يخالف القانون الدولي[199]، وهي تُشكل مصادر لتلويث الأرض والمياه والهواء عن طريق تصريف المياه العادمة غير المعالجة إلى الأراضي الزراعية والأودية أو استخدام الأرض الزراعية مكبّات للنفايات الصلبة والخطرة أو انبعاثات غازات الدفيئة. وعلى سبيل المثال، يُعد مجمع بركان الصناعي في مدينة سلفيت أكبر التجمعات الاستعمارية الصناعية؛ إذ يضم أكثر من 160 منشأة صناعية. أما المنطقة الصناعية المجاورة لمدينة طولكرم، فتضم ما يقارب 13 مصنعًا استعماريًا، تُنتج ملوثات ذات أثر كبير في الأراضي الفلسطينية المجاورة والبيئة عمومًا. ويجري طرح نفايات الصرف الصحي السائلة والنفايات الصناعية من هذه المجمعات والمستعمرات المجاورة في الأودية المحاذية للمستعمرات وفي أرضٍ زراعية للقرى الفلسطينية القريبة؛

198 سلطة جودة البيئة، **تقرير حالة البيئة في دولة فلسطين 2023**.

199 دولة فلسطين، سلطة جودة البيئة، **تقرير حالة النفايات الإسرائيلية المهربة والمضبوطة في المناطق الفلسطينية خلال الفترة (2021-2022)** (رام الله: 2023)، ص 118.

ما يجعلها غير صالحة للزراعة. وتُسبب انبعاثات غازات هذه المجمعات أضرارًا صحية كبيرة على السكان المجاورين، ولا سيما أن بعض المصانع الاستعمارية تبعد 500 متر فقط عن المنازل. إجمالًا، جرى احتساب حجم انبعاثات غازات الدفيئة الصادرة عن المستعمرات في الضفة الغربية لعام 2021 بنحو 6040 ألف طن مكافئ ثاني أكسيد الكربون[200]؛ بمعنى أن حجم الانبعاثات الصادر عن نحو 719 ألف مستعمر يفوق حجم الانبعاثات الصادرة عن 5.29 ملايين فلسطيني[201]، بينما تُقدر كميات المياه العادمة التي تنتجها 50 مستعمرة بنحو 35 مليون متر مكعب تُطرَح على نحو غير معالج في الأراضي الزراعية الفلسطينية والأودية؛ ما يؤدي إلى تلويث الأراضي الزراعية ومصادر المياه الجوفية والسطحية[202].

وللتخلص من النفايات الخطرة ومياه الصرف الصحي من المستوطنات والمناطق الصناعية الإسرائيلية الواقعة في الضفة الغربية تبعات شديدة الخطورة تؤدي إلى تغييرات في الخصائص الكيميائية والبيولوجية للأرض الزراعية وانسداد مسام التربة؛ ومن ثم تدمير النباتات وإضعاف الإنتاجية الزراعية، وفي نهاية الأمر تبوير هذه الأراضي زراعيًّا[203]. وبحسب دراسة بحثية ميدانية صدرت مؤخرًا عن المجلس النرويجي للاجئين إلى منطقتين زراعيتين في الضفة الغربية[204]، فإن تَخَلُّص المستوطنات الإسرائيلية غير الشرعية في الضفة الغربية من مياه الصرف الصحي غير المعالجة أو المعالجة جزئيًا أفسد مساحات شاسعة من الأراضي الزراعة الخصبة وحوّلها إلى مناطق صناعية ومساحات خراسانية وبنية تحتية مدنية وعسكرية، وجرت إزالة مساحات شاسعة من الغابات واقتلاع أشجارها، وهذا أضرّ كثيرًا بالبيئة ونباتاتها البرية[205]. وأظهرت نتائج تحليل عينات المياه، المأخوذة من المناطق الزراعية الفلسطينية، وجود مستويات عالية من الجسيمات العضوية وتلوث بكتيري قولوني برازي؛ ما يشير إلى تلوث في مياه الصرف الصحي البشرية ووجود النفايات الحيوانية. وأدى ذلك إلى انخفاض حادٍّ في دخل المزارعين الفلسطينيين نتيجةً لانخفاض إنتاجية المحاصيل، وصعوبة بيع المنتجات الملوثة بمياه الصرف الصحي.

وأوضح مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة وجود ما لا يقل عن خمس عشرة منشأة إسرائيلية لمعالجة النفايات الإسرائيلية في الضفة الغربية؛ ستّ منها مخصصة لتتعامل مع النفايات الخطرة، وركز البحث على خمس منشآت: أربع منشآت تعالج النفايات والمواد الخطرة؛ بما في ذلك النفايات الطبية المعدية والزيوت والمذيبات المستهلكة والمعادن (معظمها رصاص من صناعة البطاريات)، وبطاريات الليثيوم ومنتجات الصناعة الإلكترونية أيضًا. وتتعامل إحدى تلك المنشآت الأربعة مع حمأة (الوحل اللزج) الصرف الصحي (المجاري)[206]. وتنقل إسرائيل نفايتها الضارة والخطرة إلى تلك المنشآت في الضفة الغربية، منتهكةً القانون الدولي.

200 جرى حساب انبعاثات المستعمرات بناءً على معدل انبعاث الفرد الإسرائيلي، بحسب تقرير دولة الاحتلال للاتفاقية الإطارية للتغير المناخي في آذار/ مارس 2023، حيث قُدِّر بقيمة 8.4 أطنان مكافئ ثاني أوكسيد الكربون، ينظر: دولة فلسطين، سلطة جودة البيئة، **تقرير حالة النفايات الإسرائيلية المهربة والمضبوطة في المناطق الفلسطينية خلال الفترة (2021-2022)** (رام الله: 2023)، ص 109.

201 دولة فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، "جداول المنبعثات إلى الهواء: انبعاثات غازات الدفيئة (ألف طن مكافئ CO2)، حسب القطاع ونوع المنبعث في فلسطين 2021"، شوهد في 2023/7/14، في: https://acr.ps/1L9GQ4G

202 "Environmental Impunity: The Impact of Settlements Waste Water Discharge in the West Bank," *Premiere Urgence International*, 28/1/2021, accessed on 25/9/2023, at: https://acr.ps/1L9GPM7

203 The Applied Research Institute – Jerusalem (ARIJ), "The Status of the Environment in the State of Palestine – 2015," *Papers & Special Reports* (Bethlehem: 2015).

204 المنطقتان هما وادي شخيت التابع لبلدية بيت أمر في محافظة الخليل والمنطقة المجاورة للمنطقة الصناعية للمستوطنة الإسرائيلية إيمانويل في محافظتَي سلفيت وطولكرم.

205 Simon Randles, "Ripple Effects: Exploring the Environmental Impact of Israeli Settlements' Wastewater Discharge," Norwegian Refugee Council, *Report* (2024).

206 Adam Aloni, "Made in Israel: Exploiting Palestinian Land for Treatment of Israeli Waste," B'Tselem (Jerusalem: 2017).

ثالثًا: آثار الاستيطان في قطاعَي الصناعة والتجارة

عملت سلطات الاحتلال الإسرائيلي على استخدام اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة لدعم اقتصادها من خلال بناء المستوطنات ونهب الموارد الطبيعية. وشكلت اتفاقيات أوسلو إعادة هيكلة للعلاقة مع الاحتلال، من خلال الحفاظ على سيطرته، بأقل تكلفة ممكنة، على العوامل الأساسية التي تمنع التحرر السياسي والاقتصادي وتبقي على تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي. ويسيطر الاحتلال على جميع الموانئ والمعابر وطرق التجارة، إضافة إلى القيود المستمرة على أي محاولة للتنمية، ويحاول قطع جميع الروابط مع اقتصادات العالم العربي لجعل الاقتصاد الفلسطيني تابعًا كلّيًّا لاقتصاد دولة الاحتلال.

ويُعدّ القطاع الصناعي قطاعًا حيويًّا في مجال التنمية؛ إذ يساهم في النمو الاقتصادي وتوليد الوظائف والدخل على نحو أوسع من القطاعات الأخرى، ويشجع على اعتماد تقنيات تكنولوجية جديدة والابتكار في المنتجات والخدمات، وهو ما يوفر إمكانات لنقل المعرفة والمهارات وتعزيز تنمية رأس المال البشري، ويؤدي إلى زيادة الإنتاجية ورفع مستويات المعيشة. ويواجه القطاع الصناعي الفلسطيني قيودًا بسبب ممارسات الاحتلال الإسرائيلي؛ ما يؤدي إلى تعطيل سلاسل التوريد من أول مراحل الإنتاج إلى مراحل التجارة الداخلية والخارجية. وقد أدت القيود المفروضة على الوصول إلى التقنيات ومدخلات الإنتاج، والقيود المفروضة على حركة السلع والأشخاص، إلى محدودية أسواق الصناعات الفلسطينية وتدهور جودة السلع المنتجة وتنافسيتها. ويشير الشكل (3-1) إلى علاقة عكسية بين نسبة تشغيل قطاع الصناعة في التشغيل المحلي ومعدل البطالة في اقتصاد الضفة الغربية، وخصوصًا في الفترة 2000–2017؛ إذ نلاحظ أن التزايد البسيط في نسبة تشغيل قطاع الصناعة كان مصحوبًا بتراجع في معدل البطالة. علاوة على ذلك، يعتبر القطاع الصناعي في فلسطين القطاع الرئيس من حيث القدرة على التصدير؛ إذ يعزز تنافسية الصادرات ويشجع التجارة الدولية.

الشكل (3-1)

نسبة العمل في قطاع الصناعة الفلسطيني من التشغيل المحلي ونسبة البطالة في الضفة الغربية

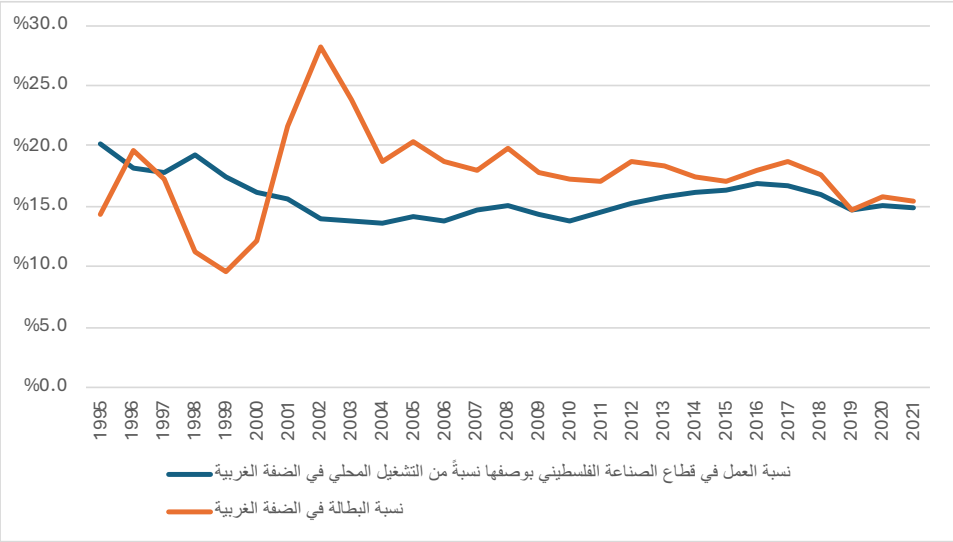

المصدر: دولة فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بيانات السلاسل الزمنية للعمل، شوهد في 2025/9/15، في: https://acr.ps/1L9GPBB

يسلّط هذا القسم من الدراسة الضوء على تدابير الاحتلال الاستيطانية وسياساته للسيطرة على الأرض والموارد الطبيعية في الضفة الغربية وتأثيرها في أداء القطاع الصناعي وقطاع التجارة وسوق العمل المحلي.

1. اقتصاد مشوّه وصناعات مكبّلة

تُعد بنية الصناعة الاستيطانية عنصرًا استراتيجيًا في المشروع الاستيطاني، وتشجع الحكومةُ الإسرائيلية المدنَ الصناعية في المستوطنات، وتقدّم حزمةً من الامتيازات لتشجيع الاستيطان عبر تصنيفه أولوية وطنية[207]؛ إذ تحظى المصانع في المناطق الصناعية الاستيطانية في الضفة الغربية على خصم على استئجار الأرض من الدولة بنسبة بين 31 و51%[208]. وتوفر سلطات الاحتلال البنية التحتية اللازمة للمناطق الصناعية، ويشرع قانون تشجيع الاستثمار الإسرائيلي للحكومة منحًا بنسبة 20% من رأس مال الشركات التي تستثمر في المستوطنات[209]، إضافة إلى تقديم مساعدات للشركات التي تستثمر في قطاع التكنولوجيا في المستوطنات أو التي تشغّل موظفين في البحث والتطوير. وثمة مساعدات خاصة لمعاصر الزيتون من أجل تسهيل الاستيلاء على الزيتون الفلسطيني الموجود بوفرة في أرض الضفة الغربية[210].

ونتيجة لحزمة الامتيازات المقدمة للشركات الإسرائيلية المستثمرة في أراضي الضفة الغربية، نلاحظ انتشار المناطق الصناعية الاستيطانية داخل الضفة الغربية. وتوضح الخريطة (3-2) انتشار المناطق الصناعية الإسرائيلية في معظم مناطق "ج"، على نحو يحيط بمنطقتَي "أ" و"ب"، وجميعها تتشابك بطرق مع المستوطنات ومع المناطق داخل الخط الأخضر. من جهة، تستطيع منتجات المستوطنات الإسرائيلية الدخول بسهولة إلى داخل الخط الأخضر. ومن جهة أخرى، تستطيع الدخول عن طريق التهريب من خلال مناطق "ج" إلى الأسواق الفلسطينية. ويُسمح في عدد من المستوطنات بدخول الفلسطينيين للتسوق من بضائع تلك المستوطنات.

207 وليد حباس وجمانة جنازرة، **المناطق الصناعية الإسرائيلية في الضفة الغربية: الآثار الاقتصادية** (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات؛ معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني - ماس، [قيد النشر]).

208 Hareuveni & Etkes, p. 14.

209 Ibid., p. 15.

210 Ibid.

الخريطة (3-2)
توزيع المناطق الصناعية الاستيطانية في الضفة الغربية

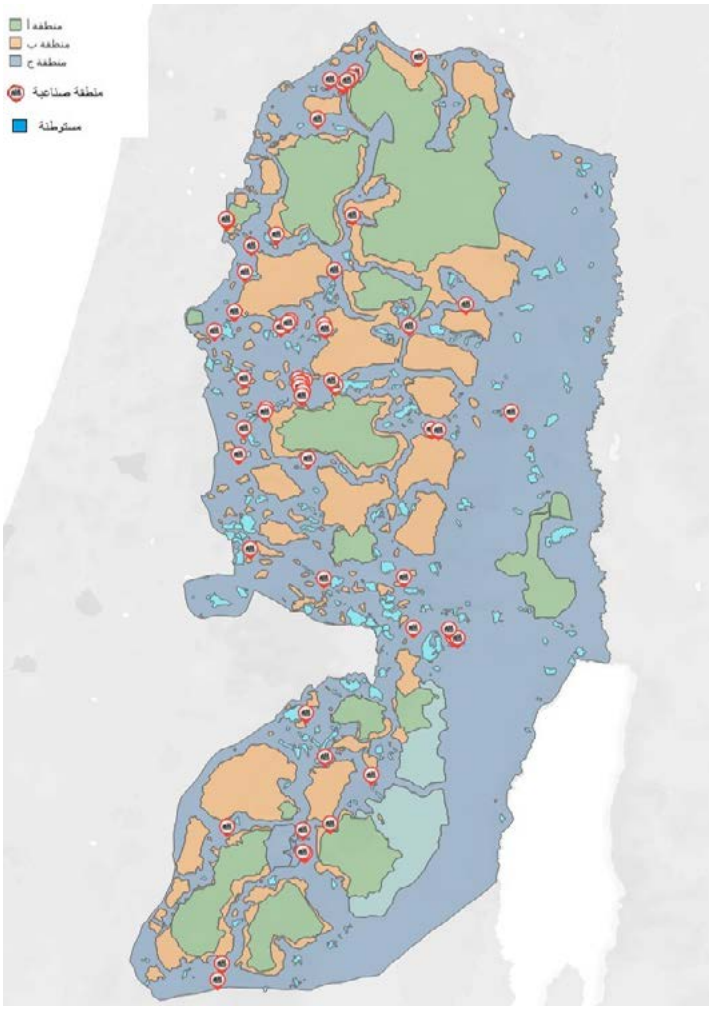

المصدر: قاعدة بيانات معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني - ماس.

على النقيض مما ذُكر، يعاني الاقتصاد الفلسطيني عمومًا، وقطاع الصناعة خصوصًا، محدوديةَ القدرة على النمو والتوسع منذ اتفاقية أوسلو. وعلى الرغم من أن الفترة التي تراوح بين اتفاقية أوسلو والانتفاضة الثانية (1995–2000) شهدت نموًا بنسب مرتفعة في الاقتصاد الفلسطيني وصلت إلى 15% في عام 1998، فإن قطاع الصناعة لم يشهد نموًّا بالنسبة نفسها، إذ راوحت نسبة النمو القطاعي السنوي بين 2 و7% في الفترة 1995–2000. ولا شك في أن قدرة قطاع الصناعة الفلسطينية محدودة في جذب الاستثمارات مقارنة بقطاع الخدمات الذي كان الأكثر توسعًا في تلك الفترة، وإنّ استمرار الاحتلال في السيطرة على الأرض والموارد الطبيعية والمعابر كان أحد أهم عوائق نمو قطاع الصناعة في تلك الفترة. وعلى الرغم من الارتفاع الملحوظ في القيمة المضافة إلى قطاع الصناعة في الضفة الغربية في الفترة 2007–2009، فإن نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية بقيت مستقرة (ينظر الشكل 3-2). وهذا يعني أن نمو قطاع الصناعة لم يتولد من عوامل خاصة بالقطاع ذاته، وإنما بسبب عوامل ساهمت في نمو الاقتصاد الكلي في تلك الأعوام مدفوعةً بارتفاع الطلب الكلي المصاحب لارتفاع الدعم الخارجي للسلطة الفلسطينية في تلك الفترة، مع وجود تذبذب عالٍ في القيمة المضافة إلى القطاع الصناعي في الضفة الغربية في الأعوام اللاحقة وهو ما يؤكد هذه الحقيقة.

الشكل (3-2)
القيمة المضافة إلى قطاع الصناعة ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية

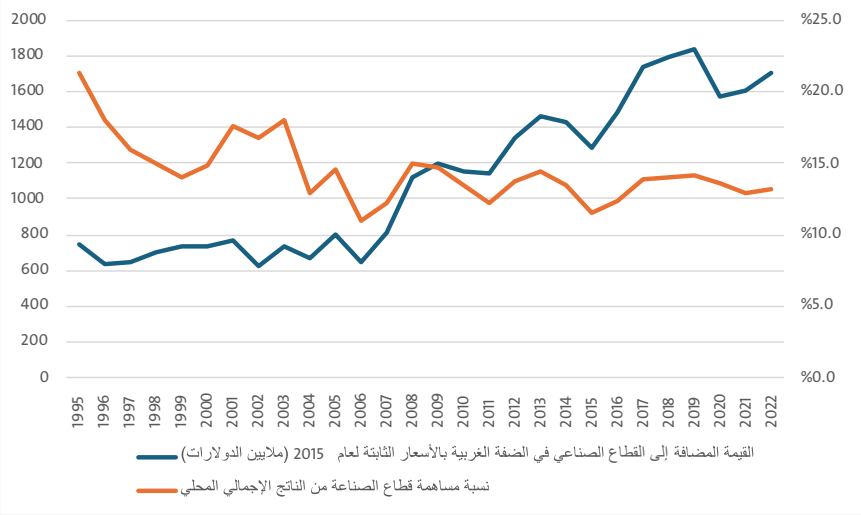

المصدر: دولة فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بيانات السلاسل الزمنية لإحصاءات الحسابات القومية، شوهد في 2015/9/15، في: https://acr.ps/1L9GPaw

إن وجود أغلب مناطق الأغوار تحت السيطرة الإسرائيلية يجعل موارد المياه محدودة للفلسطينيين بالنسبة إلى الاستهلاك الشخصي أو الاستخدام في الزراعة والصناعة. وتمتد المنطقة الغربية للضفة الغربية بين جنوب طولكرم وغرب رام الله على مساحة 432 كيلومترًا مربعًا، وتقع معظمها في مناطق "ج" وفي المناطق العازلة، وحوض البترول المعروف بحقل رنتيس. ويقدر احتياطي مخزون هذا الحقل بنحو 1.53 مليار برميل، بطاقة ضخ تراوح بين 375 و534 برميلًا يوميًا. ويحتوي الحقل كذلك على مخزون من الغاز الطبيعي[211]. ويمكن أن يوفر مخزون النفط للاقتصاد الفلسطيني 8 مليارات دولار من تكلفة استيراد الكهرباء من إسرائيل خلال 5 سنوات؛ إذ جرى تقدير احتياج الاقتصاد الفلسطيني إلى الكهرباء بنحو 2400 ميغاواط في عام 2025. وفي حال توفر إمكانية استخراج البترول، فسيكون في الإمكان الاعتماد على نحو تام على الطاقة التي يتم توليدها من المصادر الفلسطينية[212]. ونتيجة لعدم قدرة مولدات الكهرباء الفلسطينية على توليد حاجة الفلسطينيين من الكهرباء، فإن تكلفة استيراد الكهرباء من إسرائيل ترفع تكاليف الإنتاج في الصناعات الفلسطينية؛ ما يقلل قدرة المنتجات الفلسطينية على المنافسة والاستمرارية[213].

سمحت إسرائيل للشركات الإسرائيلية باستخراج الموارد الطبيعية في الضفة الغربية، بما في ذلك 13 محجرًا حجريًا في مناطق "ج". وفي المقابل، لم تصدر أي تصاريح جديدة للشركات الفلسطينية في نشاطات التعدين، وأوقفت تجديد التراخيص للشركات الفلسطينية القائمة[214]. ووفقًا للاتحاد الفلسطيني للحجر والرخام، فإن مخزون الصخور والرخام في الضفة الغربية الذي يقع معظمه في مناطق "ج"، تُقدر قيمته بنحو 22 مليار دولار[215]،

211 United Nations, United Nations Development Programme - UNCTAD, *The Economic Costs of the Israeli Occupation to the Palestinian People*.

212 محمد مصطفى، "البترول والغاز الطبيعي في فلسطين: الإمكانيات والمعوقات"، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد 102 (ربيع 2015).

213 United Nations, United Nations Development Programme - UNCTAD, *The Economic Costs of the Israeli Occupation to the Palestinian People*.

214 Human Rights Watch, *Occupation, Inc.: How Settlement Businesses Contribute to Israel's Violations of Palestinian Rights* (New York: 2016).

215 Union of Stone and Marble in Palestine (USM), *Palestinian Stone Handbook 2022* (Bethlehem: 2022).

بينما بلغت قيمة إجمالي منتج قطاع التعدين والمحاجر في عام 2022 نحو 142 مليون دولار بالأسعار الجارية، وبصافي قيمة مضافة 51.3 مليون دولار فقط، بحسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني[216]. وتخضع الشركات الفلسطينية في مناطق "ج" لإجراءات وممارسات تعسفية من السلطات الإسرائيلية مثل منع التراخيص، والحد من التوسع، ومنع استخدام البارود والتقنيات المتطورة[217]. ولا تكمن الخطورة الاستعمارية المتعلّقة بالمحاجر الاستيطانية الإسرائيلية في مناطق "ج" في الأرباح للاقتصاد الإسرائيلي فحسب، بل إن المحاجر والكسارات تشكل نواة للمستوطنات؛ إذ تمكن الحجارة المستخرجة من بناء المستوطنات ودعم قطاع البناء في الاقتصاد الإسرائيلي. ونتيجةً لعمل المستوطنين في المحاجر والإشراف على العمال الفلسطينيين، تنتقل مجموعات من المستوطنين وأسرهم إلى العيش بالقرب من المحاجر، ومن ثم تأسيس مستوطنات جديدة.

وتعتبر منطقة البحر الميت من المناطق الغنية بالمعادن. ففي حين تُعدّ الأردن وإسرائيل أكبر الدول المنتجة عالميًا للمعادن، مثل البوتاس والبروم والفوسفات المتوفرة في البحر الميت، فإنّ الاحتلال يمنع الاقتصادَ الفلسطيني من استغلال هذه الموارد الطبيعية التي يمكن أن تشكل قطاعًا صناعيًا مهمًا ومشغلًا للأيدي العاملة الفلسطينية. وبحسب تقدير البنك الدولي؛ وفي حال استغلال موارد البحر الميت من المعادن، فإنّ القيمة المضافة ستشكّل من هذه الموارد 9% من الناتج المحلي الفلسطيني[218].

2. التجارة

تتعرض حركة تنقل الفلسطينيين لعراقيل متزايدة؛ إذ يضطرون إلى استخدام الطرق الفرعية والأنفاق والممرات التحتية التي أنشأتها السلطات الإسرائيلية لإجبار الفلسطينيين على عدم استخدام الطرق المباشرة التي تقع على مقربة من المستوطنات الإسرائيلية "غير القانونية". وألحقت قيود الحركة على الفلسطينيين خسائر فادحة بالاقتصاد الفلسطيني؛ فقد زادت تكاليف النقل والمعاملات التجارية على حركة تنقل الفلسطينيين، وسدّت السبل إلى الأسواق الدولية والمحلية؛ ما أدى إلى انخفاض الناتج المحلي وضعف القدرة الإنتاجية؛ ومن ثم ارتفاع معدل البطالة[219]. وخلال عقود طويلة، وظفت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة جماعات المستوطنين للنشاط بالضفة الغربية خاصة في القدس؛ إذ وفرت لهم الغطاء القانوني، والأمني، والدعم المالي، والسياسي. وفي العقد الأخير، برزت عصابات استيطانية تسمي نفسها "شبيبة التلال" و"تدفيع الثمن" التي تهاجم المنازل والممتلكات الفلسطينية، وتسيطر على مزيد من الأراضي لتوسيع المشروع الاستيطاني. وقد تصاعدت اعتداءات المستوطنين منذ أيار/ مايو 2021، وخصوصًا بعد 7 تشرين الأول/ أكتوبر 2023، بما في ذلك الاعتداءات على المركبات الفلسطينية والشاحنات الناقلة للبضائع. وتشكل هذه الاعتداءات تهديدًا مباشرًا لسلاسل الإمداد والتوريد للصناعات والتجارة الفلسطينية. لذلك، لا يمكن فهم واقع التجارة في الضفة الغربية في سياق القيود التي تفرضها سلطات الاحتلال الإسرائيلي التي لا تنفك عن تعزيز سياسة الاستيطان وحماية أمن المستوطنين واقتصادهم في الضفة الغربية.

216 دولة فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، "مؤشرات الحسابات القومية الرئيسية"، شوهد في 2024/11/21، في: https://bit.ly/4lPHWWG

217 Palestine Economic Policy Research Institute - MAS, "Regulating and Improving the Competitiveness of the Stone & Marble Industry: Challenges and Required Interventions," *Background Paper*, Roundtable (7) (Ramallah: 2018).

218 Orhan Niksic, Nur Nasser Eddin & Massimiliano Cali, *Area C and the Future of the Palestinian Economy* (Washington DC: The World Bank Group, 2013).

219 United Nations, United Nations Development Programme - UNCTAD, *Trade Facilitation in the Occupied Palestinian Territory: Restrictions and Limitations* (New York/ Geneva: United Nations, 2014).

ونتيجةً للامتيازات التي تحصل عليها الشركات في المستوطنات، ومع وجود العوائق التي تعانيها الشركات الصناعية الفلسطينية، تمتاز منتجات المستوطنات بقدرة تنافسية سعرية عالية مقارنةً بالمنتجات الفلسطينية؛ إذ تكون بضائع المستوطنات أقل تكلفة بالنسبة إلى المستهلك الفلسطيني. لذلك، يشكل تهريب منتجات المستوطنات أحد أهم التحديات أمام القطاع الصناعي الفلسطيني. وعلى الرغم من نفاذ القرار رقم (4) لعام 2010 بشأن حظر منتجات المستوطنات ومكافحتها وقيام الضابطة الجمركية الفلسطينية بحملات تفتيش داخل منطقتَي"أ" و"ب"، فإن غياب السيطرة على المنطقة "ج" يجعل تهريب بضائع المستوطنات أمرًا تصعب السيطرة عليه. ثمّ إنه لا يمكن تقدير قيمة منتجات المستوطنات نتيجةً لعدم كتابة مكان الإنتاج على المنتجات، أو نتيجةً لوجود تجار الجملة الذين يشتغلون بهذه المنتجات داخل الخط الأخضر[220]. ومن ثم، يجري تصديرها إلى الأسواق الفلسطينية بصفتها منتجات إسرائيلية من داخل الخط الأخضر.

وتحظى المنتجات الإسرائيلية المصنوعة في مستوطنات الضفة الغربية بميزة سهولة الوصول إلى الداخل عبر الخط الأخضر من دون أي عوائق. وفي المقابل، تخضع المنتجات الفلسطينية إلى فحص مشدد ودقيق في أماكن الحواجز قبل عبور الخط الأخضر. وحتى عام 2019، كانت الآلية الوحيدة هي إفراغ المنتجات الفلسطينية من الشاحنات الفلسطينية، ثم فحصها، ونقلها إلى شاحنات إسرائيلية تنقلها إلى داخل الخط الأخضر Back-to-back. وتستغرق عملية الفحص والنقل ساعات طويلة بسبب المماطلة الإسرائيلية في عمليات عبور الحواجز. ويؤدي ذلك إلى إفساد المنتجات خاصة إذا كانت منتجات غذائية؛ ومن ثم خسارة المصدرين الفلسطينيين[221]. لذلك، لجأ كبار المصدرين الفلسطينيين إلى التواصل مع الإدارة المدنية الإسرائيلية، تحت رعاية الرباعية الدولية، بحيث قدّم مكتبها مقترح مشروع لنظام جديد باب لباب Door-to-Door؛ على نحو يجري فيه نقل عملية التفتيش والفحص، التي كانت تجري في مكان الحاجز، إلى داخل المصانع المشاركة في هذا المشروع. ويُشترط على الشركات الفلسطينية المشاركِة في المشروع أن تركّب كاميرات مراقبة لجميع خط الإنتاج تحت مراقبة الإدارة المدنية، وأن تُدرَّب مجموعة من موظفي الشركات على الفحص الأمني من جانب ضباط إسرائيليين. ويحق للإدارة المدنية الاعتراض على توظيف أي فلسطيني داخل المصنع. وهذا يعني هيمنة كاملة على كل خط الإنتاج الفلسطيني، وأخذ جميع بياناته ومعلوماته والتحكم في مدخلات الإنتاج والتشغيل[222]. لا يكمن أثر هذه القيود على التصدير واستيراد السلع الوسيطة في القطاعات المنتجة فحسب، بل ينعكس أيضًا على الميزان التجاري. إن العجز في الميزان التجاري سببه ضعف القدرة على التصدير، وارتفاع حجم الواردات. وهناك دلالة إحصائية باستخدام نموذج الجاذبية Gravity Model تشير إلى أن الواردات تتأثر على نحو إيجابي نتيجة سياسة الإغلاق وقيود الحركة لمعظم مجموعات السلع حسب تصنيف SITC (ثماني مجموعات من السلع باستثناء المشروبات الروحية والتبغ)[223].

جعل الاستيطان الإسرائيلي المناطق الفلسطينية معزولة عن بعضها اقتصاديًا وتجاريًا. فعلى سبيل المثال، كانت مدينة القدس، خاصة بلدتها القديمة ومحيطها، تشكل مركزًا رئيسًا للنشاط التجاري للفلسطينيين في الضفة الغربية حتى نهاية الثمانينيات من القرن العشرين. إلا أن النشاط الاستيطاني المكثف منذ تلك الفترة، الذي

220 مجلس الشاحنين الفلسطينيين، **تهريب البضائع في الضفة الغربية** (رام الله: 2014).

221 Jake Alimahomed-Wilson & Spencer Louis Potiker, "The Logistics of Occupation: Israel's Colonial Suppression of Palestine's Goods Movement Infrastructure," *Journal of Labor and Society*, vol. 20, no. 4 (2017).

222 Walid Habbas & Yael Berda, "Colonial Management as a Social Field: The Palestinian Remaking of Israel's System of Spatial Control," *Current Sociology*, vol. 71, no. 5 (2023).

223 United Nations, United Nations Development Programme - UNCTAD, *Rebuilding the Palestinian Tradable Goods Sector: Towards Economic Recovery and State Formation* (New York/ Geneva: 2011).

استهدف في البداية البلدة القديمة، أدى إلى عزلها عن محيطها، ودفع العديد من أصحاب المحال التجارية إلى إغلاق محالّهم أو الخروج إلى خارج أسوار البلدة القديمة[224]. وساهمت سياسة بلدية الاحتلال في القدس في منع الترميم في البلدة القديمة، وفي تكاليف باهظة ناتجة من سياسة الضرائب الإسرائيلية إلى أن أصبح النشاط التجاري غير مُجدٍ بالنسبة إلى الفلسطينيين، مما أدى إلى إغلاق العديد من المحالّ التجارية[225].

كذلك الأمر بالنسبة إلى مدينة الخليل التي تراجعت فيها التجارة على نحو متسارع؛ فقد مثّلت البلدة القديمة فيها مركزًا تجاريًا نشطًا ومهمًّا يضم حِرفًا لصناعة الجلود والأحذية والخزف والصناعات الغذائية وبيعها، وقد ضمت البلدة القديمة أكثر من 1000 محل تجاري. لكن عنف المستوطنين وتطرفهم ووجود أكثر من 100 حاجز وعائق حركة بين منطقتَي H1 و H2؛ أدى إلى أن تصبح بلدة الخليل القديمة شبه فارغة. فقد جرى إغلاق 62.4% من المحالّ التجارية في الانتفاضة الثانية، وجرى إغلاق معظم المحال التجارية في شارع الشهداء البالغ عددها 304[226]. وكانت نسبة إشغال المحال التجارية 10% فقط من المحالّ الموجودة في البلدة القديمة في الخليل في عام 2019؛ ما دفع بمعدلات البطالة إلى الارتفاع إلى نسبة 80%، وغدت نسبة من يعيشون تحت خط الفقر 75% من الأسر الفلسطينية الموجودة في منطقة H2.

ثمّة أثر طويل الأمد ناتج من إهلاك البنية التحتية ومنع الاستثمار في تطويرها وصيانتها، خاصة فيما يتعلق بالطرق بين المدن والقرى في الضفة الغربية في إثر توسع الاستيطان وشبكة الطرق المعززة له[227]. وتعتبر طريق واد النار، التي تصل جنوب الضفة الغربية بالشمال والوسط، أحد الأمثلة الواضحة الدالّة على أثر قيود الحركة في البنية التحتية. بدأ الفلسطينيون باستخدام هذه الطريق، التي كانت أساسًا طريقًا زراعية، بعد منعهم من دخول القدس للتنقل بين شمال الضفة الغربية وجنوبها؛ ما ضاعف المسافة بين رام الله وبيت لحم من 25 كيلومترًا إلى 50 كيلومترًا. وتتكبد الشركات الفلسطينية تكاليف مرتفعة نظرًا إلى نقل البضائع عبر هذه الطريق الأطول وغير المطورة. وبحسب دراسة لمعهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني قيد الإنجاز، فإنّ المستوطنات الصناعية تؤثر من خلال شبكات الطرق الخاصة بها في الطرق اللوجستية والتجارية الفلسطينية؛ ما يُعطل حركة التجارة ويرفع الأعباء الاقتصادية على التجارة الفلسطينية بسبب التأخير على الطرق الالتفافية ونقاط التفتيش، وهو ما يؤدّي إلى تقليل قدرة المنتج الفلسطيني التنافسية[228].

3. سوق العمل

يعاني الاقتصاد الفلسطيني مشكلات هيكلية وقطاعية تُعزى في المقام الأول إلى الاحتلال الإسرائيلي ومشروعه الاستيطاني؛ ما يدفع بعض الفلسطينيين إلى العمل في المستوطنات الإسرائيلية. وبعد أن سلب الاحتلال من الفلسطينيين مواردهم وأراضيهم، باتوا مضطرين إلى العمل في مصانع المستوطنات ومزارعها، وفي أغلب الأحيان في أراضيهم التي سُلبت منهم، كما باتوا يعملون تبعًا لقرارات المستوطنين والإدارة المدنية بتجديد تصاريحهم.

224 مايكل دمبر، "الاستيطان اليهودي في القدس القديمة"، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد 8 (خريف 1991).

225 منظمة التحرير الفلسطيني، دائرة الدبلوماسية والسياسات العامة، "الاستيطان الجغرافي والديموغرافي وأخطاره في قضية القدس"، **تقارير ودراسات**، 2013/2/25، شوهد في 2024/11/24، في: https://bit.ly/47sQFbo

226 المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية (مفتاح)، "ورقة سياساتية: الوضع التجاري والسياحي في البلدة القديمة في مدينة الخليل"، 2021/7/7، شوهد في 2025/7/12، في: https://bit.ly/44IDH8y

227 Erika Weinthal & Jeannie Sowers, "Targeting infrastructure and livelihoods in the West Bank and Gaza," *International Affairs*, vol. 95, no. 2 (2019).

228 حباس وجنازرة، **المناطق الصناعية**.

وبحسب مسح القوى العاملة لعام 2023، بلغ عدد العاملين في الضفة الغربية في الربع الثالث من عام 2023 نحو 25 ألف عامل؛ أي 2.5% من القوى العاملة، ثم انخفض إلى 7 آلاف عامل في الربع الرابع من العام نفسه[229]. ورغم أن العمال الفلسطينيين في المستوطنات يكسبون أجورًا أعلى من متوسط الأجور في الضفة الغربية، فإن أجورهم في المتوسط أقل من نصف الحد الأدنى للأجور الإسرائيلية ويعملون في ظروف عمل سيئة، من دون أي حقوق، خلال ساعات طويلة، بما في ذلك تشغيل الأطفال. ويخضع العمال الفلسطينيون للاستغلال؛ ليس من أرباب العمل فقط، بل أيضًا من سماسرة التصاريح الذين يأخذون نسبة من رواتب العمال الفلسطينيين، لكن هؤلاء السماسرة يتخلون عن الفلسطينيين في حال حصول أيّ حادث أو إصابة في العمل ليست مشمولة بمسؤولية المستوطن صاحب العمل بسبب عدم تأمين العمال[230]. وتُشير نتائج دراسة لمعهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني قيد الإنجاز إلى أن 80% من العينة التي جرى مسحها هي من النساء اللائي لا يمتلكن تصاريح عمل، و94% منهن لا يعملن ضمن عقود مكتوبة، ومن ثم لا يمكنهنّ التأمين، أو الحصول على إجازات أو أجور دورية[231].

إنّ رأس المال البشري الفلسطيني هو أحد أهم مقومات صمود الفلسطينيين على أرضهم، ويعتبر أهم المدخلات للتنمية الاقتصادية في كل القطاعات، خاصة القطاع الصناعي. ويسيطر الاحتلال وإدارته المدنية على رأس المال البشري من خلال سياسات التشغيل في الاقتصاد الإسرائيلي والتصاريح، التي يعمل الاحتلال على إدخال التكنولوجيا وتقنيات الذكاء الاصطناعي عليها لإحكام السيطرة على العمال الفلسطينيين[232]. ويعمل معظم العمال في المستوطنات في مهن أولية لا يراكمون فيها خبرات؛ ما يؤدي إلى تراجع رأس المال البشري الفلسطيني. وهذا ما أكدته دراسة لمعهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، فقد وجدت أن نسبة النساء اللواتي يمارسن مهارات إدارية تكاد تنعدم في مقابل عمل غالبيتهن في وظائف يدوية تحتاج إلى مهارات بسيطة (95.2%)[233].

وعلى الرغم من أن العمل في المستوطنات يشكل مصدر دخل لشريحة من الفلسطينيين، جُرّدوا من أي مصادر دخل أخرى، فإن المستوى العالي نسبيًا لأجور الفلسطينيين العاملين في المستوطنات يعتبر مصدر دخل غير مستدام ومتقلب؛ فهو يعتمد على سياسة منح تصاريح العمل أو وقفها من الإدارة المدنية الإسرائيلية، وهذا التقلب في الدخل يؤدي إلى ظروف اجتماعية متقلبة لهذه الشريحة من العمال.

وعلى المدى الطويل، ينعكس العمل في المستوطنات الإسرائيلية سلبيًا على القطاعات الإنتاجية الفلسطينية؛ إذ يساهم تدفق دخل العمالة الفلسطينية في الاقتصاد الإسرائيلي إلى الاقتصاد الفلسطيني فيما يُعرف اقتصاديًا بظاهرة "المرض الهولندي" Dutch Disease، وذلك من خلال زيادة السعر النسبي للسلع غير القابلة للتجارة الخارجية (الخدمات والبناء) نسبة إلى سعر السلع القابلة للتجارة الخارجية (الزراعة والصناعة). ويشكل

229 دولة فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، "د. علا عوض، تستعرض الواقع العمالي في فلسطين لعام 2023 بمناسبة اليوم العالمي للعمال (الأول من أيار)"، 2024/4/30، شوهد في 2025/7/12 في: https://bit.ly/4kv2ORX

230 وليد حباس وعصمت قزمار، **مستقبل العمالة الفلسطينية في سوق العمل الإسرائيلي في ضوء الحقائق الاقتصادية والسياسية، ملخص سياسي (6)** (رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني - ماس، 2022)؛ "انتهاكات لحقوق العمالة الفلسطينية في المستوطنات على أيدي السماسرة وأرباب العمل"، إشراف عمرو الكحكي، **إعلاميون عرب من أجل صحافة استقصائية - أريج**، 2011/6/27، شوهد في 2024/11/24، في: https://bit.ly/3MMEdtE

231 وفاء البيطاوي، **التشخيص الاقتصادي لمستويات الدخل والفقر لدى النساء الفلسطينيات العاملات في المستوطنات الإسرائيلية** (رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني - ماس، [قيد النشر]).

232 حباس وقزمار، **مستقبل العمالة الفلسطينية**.

233 البيطاوي.

ارتفاع السعر النسبي للسلع غير القابلة للتداول ارتفاعًا حقيقيًا في سعر الصرف، الأمر الذي يضعف القدرة التنافسية لقطاع التصدير والقطاعات الإنتاجية المحلية المنافسة للسلع المستوردة[234]. إن الاعتماد الكبير على الدخل من العمالة الفلسطينية في المستوطنات الإسرائيلية في الأمد البعيد يقوّض قدرة الاقتصاد الفلسطيني على التصدير، ومنافسة الواردات من السلع والخدمات. وتشير الأدلة التحليلية إلى أن سيناريو التشغيل في الاقتصاد الإسرائيلي بنسب وشروط تشغيل شبيهة بما قبل انتفاضة الأقصى عام 2000، يؤدي في الأمد البعيد إلى انخفاض الصادرات بنسبة 5%، وزيادة الواردات بنسبة 6%، ومن ثم انخفاض الناتج المحلي الإجمالي[235].

خلاصة

يُظهر هذا الفصل أثر المشروع الاستيطاني في البنية التحتية والاقتصاد الفلسطيني. وتأتي البنية التي تدعم الاستيطان ركنًا أساسيًا في عملية محاولة تفوق المشروع الاستيطاني الإسرائيلي عبر هدم مقومات التنمية الفلسطينية والتضييق على الفلسطينيين في حياتهم اليومية. وإن عمليّتي التوسع الاستيطاني وتعزيز رفاهية مجتمع المستوطنين قابلهما تراجع واضح في الوصول إلى الحقوق الأساسية للفلسطينيين، مثل الكهرباء، والمياه، والطاقة، والحركة، التي أثرت في الاقتصاد الفلسطيني الذي تكبد خسائر وتكاليف هائلة. وتوجد آثار سلبية للمشروع الاستيطاني في قطاعات الزراعة والصناعة والتجارة وسوق العمل؛ وبهذا تتبين سياسات الاحتلال المتمثّلة في إضعاف البنية الإنتاجية للمجتمع الفلسطيني والاقتصاد الفلسطيني لتحقيق تبعيته لهذا المشروع الإحلالي.

وبناءً على ما تقدّم، تبيّن تطورُ السياسات الإسرائيلية والأساليب الساعية لتحقيق التوسع الاستيطاني وتفوقه، من خلال مصادرة الأراضي المزروعة وغير المزروعة والاعتداءات عليها، والحدّ من التصاريح الممنوحة للوصول إلى هذه الأراضي، وما نتج من ذلك من تراجع للقيمة الزراعية لقطاع الزراعة ومساهمته في الاقتصاد الفلسطيني. وكذلك الأمر بالنسبة إلى قطاعي التجارة والصناعة اللذين تراجعا بسبب التوسع الاستيطاني والهندسة الاستعمارية للاقتصاد الفلسطيني. وبذلك، يقدم الفصل عرضًا زمنيًا للتدمير البنيوي الذي أفرزه المشروع الاستعماري في فلسطين.

234 Claus Astrup & Sebastien Dessus, "Exporting Goods or Exporting Labor?: Long-term Implications for the Palestinian Economy," *Review of Middle East Economics and Finance*, vol. 3, no. 1 (January 2005); United Nations, United Nations Development Programme - UNCTAD, *Report on UNCTAD Assistance to the Palestinian People: Developments in the Economy of the Occupied Palestinian Territory* (Geneva/ New York: United Nations, 2019).

235 Johanes Agbahey et al., "Labor Exports from Palestine to Israel: A Boon or Bane for the West Bank Economy?" *IZA Journal of Labor Policy*, vol. 10, no. 1 (2020).

الفصل الرابع

المشروع الاستيطاني الصهيوني: مرجعيّة للحرمان الاجتماعي الفلسطيني

يستعرض هذا الفصل قناة الآثار الاجتماعية بوصفها إحدى القنوات الرئيسة التي يتأثر بها الاقتصاد والمجتمع الفلسطيني نتيجةً للمشروع الاستيطاني، الذي يسعى لتدمير البنى الفلسطينية المختلفة وضمان هيمنته. وتتأثر معدلات الفقر والرفاهية الفلسطينية بالمشروع الاستيطاني وتوسعه المتزايد. يستعرض هذا الفصل أثر الاستيطان في مؤشرات الفقر في الضفة الغربية والقدس الشرقية، من أجل إيضاح أثر الاستيطان في مختلف المؤشرات المرتبطة بشكل عضوي بأداء الاقتصاد الفلسطيني على المستويَين الجزئي والكلي. ويتناول كذلك السكن ومستوى المعيشة، والتحول الديموغرافي القسري للشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة خلال المشروع الاستيطاني الاستعماري. ويحلل علاقة التوسع الاستيطاني بالمكونات الديموغرافية في الحيز الجغرافي الفلسطيني، وما نتج من ذلك من سياسات وتقسيمات لهذا الحيز. ويُسلط الضوء على بُعدَي التعليم والصحة بوصفهما من بين المؤشرات الاجتماعية - الاقتصادية المهمة.

أولًا: مؤشرات الفقر الاجتماعية - الاقتصادية

يمكن ملاحظة التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية للاستيطان من خلال الاسترشاد بمؤشرات الفقر المتعدد الأبعاد بوصفها مؤشرات لقياس مستويات الحرمان، أو في حالة هذه الدراسة، لتقدير التكلفة الاجتماعية والاقتصادية للاستيطان على المستويين الفردي والقومي. لا يعني ذلك أن هذا المؤشر يشمل جميع قنوات تأثير الاستيطان في الفلسطينيين، لكنه يمكن أن يكون دليلًا فيما يتعلق بالأبعاد الاجتماعية - الاقتصادية التي يجب الانتباه لها. ولهذا المؤشر ثلاثة أبعاد رئيسة تتضمن عشر دلالات لقياس هذه الأبعاد، وهي: التعليم، وهو يُقاس بسنوات التعليم والحضور إلى المدرسة. وتُقاس الصحة بالتغذية ومعدلات وفيات الأطفال، ومستويات المعيشة، استنادًا إلى مؤشرات المسكن مثل وصول الخدمات؛ كالمياه والكهرباء والصرف الصحي، وكذلك وصول غاز الطهي، إضافة إلى امتلاك الأصول مثل محلّ السكان والأراضي الزراعية[236].

إنّ لجميع مؤشرات الفقر والرفاهية الاجتماعية والاقتصادية تكلفة بالنسبة إلى الاقتصاد الفلسطيني؛ نظرًا إلى التداخل والارتباط الوثيق بين مدخلات الإنتاج المختلفة والمؤشرات الاجتماعية والاقتصادية المتنوعة. فعلى سبيل المثال، يؤدي عدم القدرة على الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل المياه والكهرباء، التي تُعد مكونات رئيسة لمؤشرات الفقر والرفاهية، إلى عرقلة الانخراط في سوق العمل والحصول على فرص عمل مدرة للدخل وكذلك عرقلة الوصول إلى خدمات التعليم والصحة التي تؤثر في القدرة على الانخراط المستقبلي في سوق العمل. ولهذه المعوقات، على غرار المعوقات المتعلقة بحرية الحركة وتنقّل الأفراد

236 UNDP, "Global Multidimensional Poverty Index: Poverty Amid Conflict," *Reports and Publications*, 17/10/2024, accessed on 17/5/2025, at: https://bit.ly/4kzO9os

والبضائع أو المعوقات المرتبطة بعدم القدرة على استغلال الأراضي والاستثمار فيها أو الوصول إلى الخدمات الأساسية نتيجة لمنع إمداداتها، تكلفة باهظة. وعلى سبيل المثال، بينت دراسة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) أن إزالة المعوقات المصاحبة للتوسع الاستيطاني التي تعترض النشاط الاقتصادي للفلسطينيين في مناطق "ج"، ستؤدي إلى مضاعفة إنفاق الأسر الفلسطينية في الضفة الغربية وتقليل معدلات الفقر في مناطق "ج"، ولا ينعكس ذلك على الأُسر في المنطقة "ج" فحسب، بل إنه يشمل الاقتصاد الفلسطيني كله[237]؛ ففي حال توقف التوسع الاستيطاني، وإزالة معوقات التنمية الاقتصادية المرتبطة به، فإنّ المنطقة "ج" ستُصبح مدخلًا أساسيًا للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة[238]. علاوة على ذلك، فإن الحدّ من العجز المالي وزيادة الحيز المالي الفلسطيني، المصاحب لزيادة قدرة المزارعين والمستثمرين على الوصول إلى أراضيهم وأماكن إنتاجهم، سيحُدّ من الاعتماد على الدعم الخارجي، ويعزز قدرة حكومة فلسطين على تحقيق التنمية المستدامة من خلال الاستثمار في إعادة بناء البنى الاجتماعية والمؤسساتية والفيزيائية، وتوفير الخدمات الاجتماعية[239]؛ وهذا يعود بالنفع على مؤشرات الفقر، ويؤدي إلى ارتفاع مؤشرات الرفاهية بالنسبة إلى الفلسطيني.

لا يمكننا أن نكشف تأثير المستوطنات السكنية من دون تسليط الضوء على أثر بقية مركبات الاستيطان التي قد تُفضي إلى تكلفة باهظة إضافية على الاقتصاد والديموغرافيا الفلسطينية. وتزداد نسبة الفقر بين السكان في المحافظات المُقام على أراضيها أكبر عدد من المستوطنات وأكبر مساحة أراضي مصنفة "ج". فبعد استثناء محافظة رام الله (فيها أكبر عدد من المستوطنات)، تصل نسب الفقر في الخليل وأريحا والأغوار إلى 20.3% و15.7% من إجمالي سكان كل محافظة على التوالي (الجدول 4-1).

الجدول (4-1)
نسب الفقر وأعداد المستوطنات ومساحة المناطق "ج" بحسب المحافظات الفلسطينية لعام 2017

المحافظة	نسبة الفقر*	عدد المستوطنات**	مساحة منطقة "ج"***
رام الله والبيرة	****9.4	20	550.0
الخليل	20.3	18	465.7
أريحا والأغوار	15.7	17	523.2
بيت لحم	9.4	13	441.4
نابلس	16.6	13	259.7

237 United Nations Development Programme - UNCTAD, *Economic Costs of the Israeli Occupation for the Palestinian People: The Welfare Cost of the Fragmentation of the Occupied West Bank* (Geneva: 2023), p. 2.

238 Ibid.

239 United Nations Conference on Trade and Development – UNCTAD, *The Economic Costs of the Israeli Occupation for the Palestinian People: The Cost of Restrictions in Area C Viewed from Above* (Geneva: 2023), p. 1.

المحافظة	نسبة الفقر*	عدد المستوطنات**	مساحة منطقة "ج"***
سلفيت	14.1	13	153.0
القدس	-	10	244.9
طوباس والأغوار الشمالية	15.4	7	320.1
قلقيلية	20.7	7	120.0
جنين	11.4	5	195.2
طولكرم	15.5	3	101.8

المصدر:

* دولة فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، "نسب الفقر بين الأفراد وفقًا لنموذج تقدير الاستهلاك والفقر للتجمعات: (نموذج تقدير الفقر للتجمعات) في فلسطين حسب المحافظة، 2017"، شوهد في 2025/9/15، في: https://acr.ps/1L9GPEn

** دولة فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، "عدد المستعمرات في الضفة الغربية حسب المحافظة والتصنيف"، شوهد في 2025/9/15، في: https://acr.ps/1L9GPGO

*** دولة فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، "مساحة الأراضي في الضفة الغربية حسب تقسيم الاحتلال الإسرائيلي والمحافظة، 2017"، شوهد في 2025/9/15، في: https://bit.ly/450p2GQ

**** يُمكن النظر إلى حالة الاستثناء المتعلقة بمعدلات الفقر المنخفضة في رام الله نظرًا إلى مركزيتها السياسية التي ساهمت في أن تحتضن المدينة مؤسسات السلطة الفلسطينية وموظفيها، وكذلك تُعتبر وجهة لهجرة الأيدي العاملة من المدن والمناطق المختلفة وفقًا لعدد المؤسسات والشركات فيها.

يُظهر تحليل البيانات - باستثناء مخيمات اللاجئين التي يرجع ارتفاع معدلات الفقر فيها لعوامل أخرى لا ترتبط بالاستيطان على نحو مباشر - أنّ أعلى معدلات الفقر في المنطقة "ج" تقع في شرق الضفة الغربية وجنوبها؛ حيث يوجد نشاط استيطاني كثيف ومتسارع، على الرغم من أن كثافتها الاستيطانية السكانية لا تُضاهي الكثافة الموجودة في المناطق الأخرى من الضفة الغربية مثل تلك المناطق الواقعة في المنطقة العازلة، الواقعة بين جدار الفصل العنصري وخط "الهدنة" لعام 1967 من الشرق؛ إذ تضم هذه المنطقة نحو 84% من المجتمع الاستيطاني. وبحسب بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لعام 2017، فإن نسبة الفقر في هذه المناطق، مثل أريحا والأغوار وطوباس وجنوب شرق الخليل، بلغت ما يزيد على 20% من سكان غالبية القرى والبلدات الواقعة فيها، وتصل إلى ما يزيد على 44% في جنوب محافظة الخليل[240]. وقد بقيت هذه المناطق الأكثر فقرًا في الضفة الغربية، حتى مع التراجع النسبي في معدلات الفقر بين عامَي 2009 و2017[241].

240 State of Palestine, PCBS, *Interactive Atlas of Poverty, 2017, The Indicators (XLSX)*, accessed on 12/6/2025, at: https://bit.ly/46Gtlsf

241 دولة فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **أطلس الفقر النقدي** (رام الله: 2017).

الخريطة (4-1)
توزيع نسب الفقر في فلسطين لعام 2017

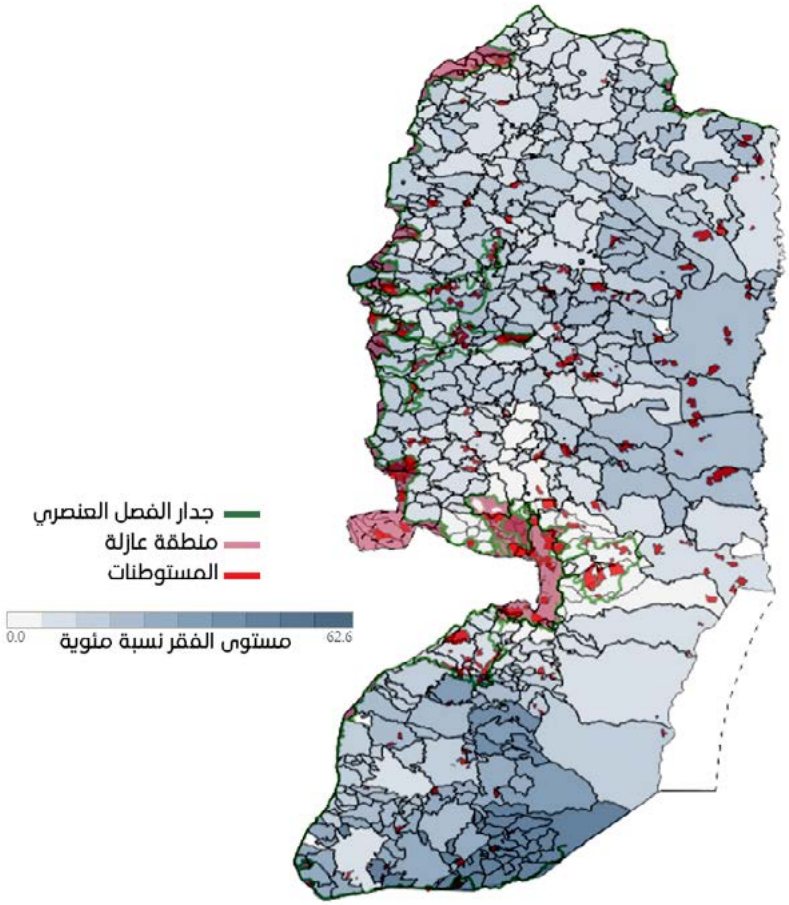

المصدر: دولة فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **أطلس الفقر النقدي** (رام الله: 2017)؛ بيانات معهد أبحاث السياسات الفلسطيني للاستيطان، 2024.

يتأثر بُعدَا السكن ومستويات المعيشة للفقر المتعدد الأبعاد والرفاهية بعمليات الهدم والتهديدات المستمرة بالهدم والمصادرة في مناطق "ج" على وجه الخصوص، وهذا الأمر يؤثر في الفرص الاقتصادية الحالية والمستقبلية بالنسبة إلى الفلسطينيين في هذه المناطق[242]. وفي المناطق المحاذية للمستوطنات أو المواقع الاستيطانية المختلفة أو المواقع المغلقة لأغراض عسكرية أو بحجة أنها مواقع أثرية أو محميات طبيعية، يتعرض الفلسطينيون لمحاولات الهدم والحد من البناء بحجة عدم الحصول على تصاريح. وهذا لا يؤثر في السكن فحسب، بل في مصادر دخل الأفراد في هذه المناطق أيضًا. وفي دراسة موضوعها انعدام الأمن الغذائي في سياقات الصراع، وُجِد أن الفلسطينيين الذين يسكنون في مناطق "ج" يعانون تعقيدات تتعلق بالنشاط الزراعي بنسبة أعلى من بقية سكان الضفة الغربية[243]، وهو أمرٌ ينعكس على قدرة وصول الأفراد إلى الاحتياجات والخدمات الأساسية. لهذا، يعاني ما يزيد على 60% من البدو من سكان منطقة "ج" انعدام الأمن الغذائي[244].

242 يشمل بُعدا مستوى المعيشة والسكن للفقر متعدد الأبعاد والرفاهية المؤشرات التالية: غاز الطهي، والنظافة، ومياه الشرب، والكهرباء، والمنزل، والأصول.

243 Tracy Kuo Lin et al., "Pathways to Food Insecurity in the Context of Conflict: The Case of the Occupied Palestinian Territory," *Conflict Health*, vol. 16, no. 38 (2022).

244 United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, *Global: Humanitarian Needs Overview 2020* (Geneva: 2019), p. 28.

كذلك الأمر بالنسبة إلى الفقر في مدينة القدس[245]؛ حيث تشير الدراسات المتعلّقة باقتصاد القدس الشرقية إلى أن المدينة أصبحت محورًا أساسيًا للتوسع الاستيطاني الذي عانى بسببه الفلسطينيون أسوأ أنواع الاضطهاد وأفظع سياسات التمييز العنصري في التاريخ المعاصر، والتي شملت عدم القدرة على البناء، والتضييق على العمل، وعدم توفير الخدمات الاجتماعية والاقتصادية الضرورية، وتراجع الخدمات الاجتماعية التي كانت موجودة سابقًا[246]. وفي عام 2019، كان 77% من الفلسطينيين في القدس الشرقية يعيشون تحت خط الفقر مقارنة بـ 23% فقط من اليهود الذين يستوطنون في القدس الغربية[247]. يُضاف إلى ذلك أن عزل القرى والبلدات المقدسية عن محور المدينة عبر التوسع الاستيطاني منذ سبعينيات القرن العشرين، ولاحقًا بعد بناء جدار الفصل العنصري، قطع اتصالها الاقتصادي والاجتماعي عن مدينة القدس بعد إلحاقها إداريًا بالضفة الغربية ومنع الوصول إلى مركز مدينة القدس، التي كانت تُشكّل أساس نشاطها الاقتصادي والاجتماعي؛ ما دفع معدلات البطالة إلى الارتفاع في هذه القرى والبلديات[248]. وقد ساهم عزل آلاف الدونمات من الأراضي الزراعية خلف جدار الفصل العنصري في خسارة المزارعين لمصادر دخلهم الرئيسة في الريف المقدسي[249].

ثانيًا: التحول الديموغرافي القسري في أثناء المشروع الاستيطاني الصهيوني

لا يُمكن نقاش تأثيرات المشروع الاستعماري الاستيطاني وخطته التوسعية من دون الحديث عن مركزية المسألة الديموغرافية. فحتى قبل احتلال الضفة الغربية والقدس الشرقية، سعى الاحتلال لوضع استراتيجيات تمكنه من ضمان وجود أكبر عدد من الفلسطينيين في أصغر مساحة مُمكنة من الأرض الفلسطينية المحتلة، ويُمكن تتبع ذلك إلى ما قبل عام 1948[250]. وفي الوقت نفسه، تمكن من ضمان الهيمنة اليهودية على أكبر مساحة من الأرض عبر فرض نفوذ المشروع الاستيطاني وتوسعه المتزايد بأساليب شتى. لذلك، يمكن القول إن تأثير الاستيطان في البنية والتحول الديموغرافي في فلسطين، منذ عام 1948، لا يرتبط بالعنصر البشري للاستيطان فحسب، بل بجميع المكونات الاستراتيجية الأخرى التي وُضعت لضمان بقائها واتساع نفوذها على مر السنين أيضًا.

في عام 1993، تبلورت تجليات استراتيجية "أكبر عدد ممكن من الفلسطينيين في أقل مساحة ممكنة" على هيئة تقسيمات جيوسياسية استعمارية للضفة الغربية وتحديد صلاحيات السلطة الفلسطينية ونفوذها مقابل

---

245 لا تشمل بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني مدينة القدس نظرًا إلى وقوعها تحت السيطرة الإسرائيلية، وعدم اعتبار إسرائيل المستوطنات الواقعة فيها أنها مستوطنات، بل تعتبر أنها جزء من النسيج اليهودي للدولة الإسرائيلية المستحدثة على الأرض المحتلة عام 1948.

246 Mahmoud Jafari & Samir Abdullah, *East Jerusalem's Economic Cluster Report* (Ramallah: Palestine Economic Policy Research Institute, 2019), p. 11.

247 Ibid., p. 10.

248 أحمد حنيطي وشيراز نصر ووئام حمودة، "القدس وريفها: قرى شمال غرب القدس نموذجًا،" في: **المدينة الفلسطينية: قضايا في التحولات الحضرية**، مجدي المالكي وسليم تماري (محرران) (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2021)؛ سليم تماري، "تحول المجتمع الفلسطيني: التشرذم والاحتلال،" في: **المجتمع الفلسطيني في غزة والضفة الغربية والقدس العربية: بحث في الأوضاع الحياتية**، ماريات هيبرغ وغير أوفنسن (محرران) (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1994).

249 حنيطي [وآخرون]، "القدس وريفها" ؛ حمدي حسين، "الاستعمار الصهيوني وإعادة تشكيل الفضاء المكاني لقرى شمال غرب القدس"، ضمن مشروع هندسة المستعمرة، نقطة التواصل للمجلس العربي للعلوم الاجتماعية، رام الله، 2020 (غير منشور)، ص 30؛ أنمار رفيدي وملكة عبد اللطيف، **الديناميكيات الاقتصادية والاجتماعية للقرى المقدسية على إثر التوسع الاستيطاني في محافظة القدس** (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات؛ معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني - ماس، [قيد النشر]).

250 شريف كناعنة، **الشتات الفلسطيني: هجرة أم تهجير؟** (القدس: مركز القدس العالمي للدراسات الفلسطينية، 1992)

صلاحيات دولة الاحتلال ومشروعها الاستيطاني[251]. ويستند توزيع الفلسطينيين السكاني في الضفة الغربية إلى هذه التقسيمات بطريقة دالّة على الأهداف الجيوسياسية الاستعمارية؛ إذ يعيش أكثر من 90% من الفلسطينيين في منطقتَي "أ" و"ب" على الرغم من أنهما تمُثلان نحو 40% فقط من مساحة الضفة الغربية؛ وذلك نتيجةً لتدفق الهجرة الداخلية نحو هاتين المنطقتين من جراء السياسات الاستيطانية في المنطقة "ج"، وخصوصًا السياسات المتعلقة بالهدم والبناء والتدمير الهيكلي للاقتصاد الإنتاجي بما فيه الزراعة والتنمية الريفية[252]. ويسكن الآن في المنطقة "ج"، التي تمثل نحو 60% من مساحة الضفة الغربية، نحو 10% من فلسطينيي الضفة الغربية، ويمُنع هؤلاء من البناء والإنتاج أو استغلال نحو 90% من مساحة أراضي المنطقة. وفي المقابل، تشمل هذه المساحة المكونات الاستيطانية التسعة. ويجري كذلك تعزيز البنية الاستيطانية فيها عبر جُملة من معوّقات الحركة، وجدار الفصل العنصري[253].

يمُكن تعريف مفهوم التحول الديموغرافي القسري لوصف التحولات الديموغرافية الحاصلة في الأراضي الفلسطينية نتيجة السياسات الاستيطانية الاستعمارية، التي لم تتم من خلال العملية الطبيعية للمواليد والوفيات والهجرة الطوعية عبر السنين، بل عبر وجود عوامل استعمارية طاردة للسكان تمنع الفلسطينيين من القدرة على الصمود في أراضيهم[254]. ومن ثم، خلق الاستيطان في مناطق "ج" تحولات ديموغرافية كبّدت الاقتصاد الفلسطيني تكاليف باهظة في كل قطاعته؛ إذ إن مساحة المنطقة "ج" ومواردها كفيلتان بالانتشار والاتساع الديموغرافي والتنمية الاقتصادية الفلسطينية في حال وجود قدرة على استغلالهما، لكن مساحة النفوذ الاستيطاني التوسعي تحول دون ذلك[255]. ويتعرض الفلسطينيون المقيمون في منطقة "ج" إلى أنواع شتّى من التهديد المستمر؛ لأنها مُحاطة بالمستوطنات من أجل إفراغ مناطق "ج" من سكانها الفلسطينيين وجعلها "أرضًا بلا شعب" لخدمة التوسع الاستيطاني[256].

ويُعد البدو من أكثر المجتمعات الفلسطينية عرضة للترحيل القسري لانعدام الخدمات الأساسية[257]. فقد أُجبروا على النزوح القسري عدة مرات لإتاحة المجال للتوسع الاستيطاني؛ بما يشمله من مستوطنات سكنية، ومناطق عسكرية، ومحميات طبيعية[258]. وفي دراسة ميدانية متعلّقة بالتجمعات البدوية في الضفة الغربية، أجاب 36% من أفراد العينة، محل الدراسة، بأنهم أُجبروا على النزوح من منازلهم لأغراض عسكرية، وما يزيد على نصف العائلات، محل الدراسة، تعيش في منازل قريبة من إحدى المستوطنات[259]. ولا ينطبق ذلك على المجتمعات البدوية فحسب، بل يؤثر في المجتمعات الأخرى الواقعة بالقرب من المستوطنات في مناطق "ج" أيضًا. وقد أشارت نتائج مسح استهدف سكان ثلاثة تجمعات فلسطينية في منطقة H2 في الخليل إلى أن 43% من سكان منطقة

251 رجا الخالدي وأنمار رفيدي، "التغيّر الديموغرافي القسري: الصمود السكاني الفلسطيني أمام قوى التجزئة والطرد الاستعمارية،" في: **وقائع وأوراق: المؤتمر الوطني الفلسطيني للسكان: الديموغرافيا بين الصمود والتنمية** (رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني - ماس، 2024)، ص 117-118.

252 المرجع نفسه، ص 130.

253 United Nations, United Nations Development Programme - UNCTAD, *The Economic Costs of the Israeli Occupation.*

254 الخالدي ورفيدي، ص 26.

255 United Nations, United Nations Development Programme - UNCTAD, *The Economic Costs of the Israeli Occupation.*

256 Maali Zeid & Salem Thawaba, "Planning under a Colonial Regime in Palestine: Counter Planning/ Decolonizing the West Bank," *Land Use Policy*, vol. 71 (2018).

257 Salwa Massad, Umaiyeh Khammash & Rosalyn Shute, "Political Violence and Mental Health of Bedouin Children in the West Bank, Palestine: A Cross-Sectional Study," *Medicine, Conflict and Survival*, vol. 33, no. 3 (2017).

258 B'Tselem, "Civil Administration Plans to Expel Thousands of Bedouins from Homes Concentrate Them in Inadequate Settlements," 17/9/2024, accessed on 12/7/2025, at: https://bit.ly/44sBRd4

259 Massad, Khammash & Shute, p. 8.

"ج" و33% من سكان منطقة H2 يشعرون بالقلق والخوف من التهجير، ويفكرون في الانتقال بسبب اعتداءات المستوطنين عليهم وهدم مساكنهم، ومعوّقات التنقل والحركة، وإغلاق المنطقة والطرق[260]. والترحيل في هذا السياق مهم؛ لأنه لا يتعلق بالنزوح القسري البشري من منطقة إلى أُخرى فحسب، بل إنه يُفضي أيضًا إلى تغيرات في طبيعة النشاط الاقتصادي للنازحين أولًا، وتغيرات في نمط الإنتاج المحلي المرتبط بهم ثانيًا. والدليل على ذلك تراجع النشاط الزراعي في أراضي مناطق "ج" التي كانت تُشكل سابقًا "سلة الغذاء" الفلسطينية[261].

أما على المستوى الكلي للجغرافيا الاستعمارية، فيُنظَّم المشروع الاستيطاني عبر شبكة شوارع مُصممة بإحكام تربط المستوطنات السكنية وغيرها من المكونات الاستيطانية ببعضها، لتسهيل ممارسة الحياة اليومية للمجتمع الاستيطاني. وتمُثل شبكة الشوارع هذه مثالًا واضحًا دالًّا على الهندسة الاستعمارية للاحتلال لضمان الهيمنة والرقابة على الفلسطينيين عبر آليات متعددة. وبالوقوف على التحليل المكانيّ للمستوطنات، يلاحَظ أنها تنتشر على نحو متناثر ضمن مساحات كبيرة، كما أنها تفصل المجتمعات الفلسطينية عن بعضها، إما بحسب موقعها أو عبر شبكة الشوارع المنشأة لخدمتها. وهكذا، فإن التخطيط المكاني للضفة الغربية، بما فيه التوزيع والتوسع الاستيطاني في مناطق "ج"، جعل هذه المناطق مشتتة وموزعة في جميع أنحاء الضفة الغربية، فتقسمت إلى 165 "جزيرة" صغيرة تفتقر إلى التواصل الجغرافي مع بقية الأحواز الفلسطينية في الضفة الغربية حيث تخترقها المستوطنات والشوارع التي تخدمها[262]. ومن ثم، افتقدت الضفة الغربية والقدس الشرقية التواصل الاجتماعي، والصحي، والتجاري، والاقتصادي. ونتيجة لذلك، يستخدم الفلسطينيون طرقًا التفافية للوصول إلى التجمعات المختلفة بدلًا من الطرق الرئيسة التي جرى توسيعها وقَصْر استخدامها على المستوطنين.

تُعد سياسة "القدس الكبرى" من أبرز السياسات الاستيطانية التي أثرت في الحيز المكاني والديموغرافي الفلسطيني، والتي هدفت إلى الحدّ من نسبة السكان الفلسطينيين في مدينة القدس إلى 30% مقابل 70% من قبلُ[263]. وبعد إقرار المشروع عام 1993، شهدت السنوات التالية حتى يومنا الحالي تغيرًا ملحوظًا في السياسات الديموغرافية الاستيطانية، مع توسع استيطاني هائل لم يقتصر على المستوطنات السكنية، بل شمل أيضًا مناطق صناعية واسعة لدعم الاستيطان وتعزيز الاستثمار فيه. ومن أبرز معالم هذا التغيّر هدمُ ما يزيد على 2000 منزل مقدسي بين عامَي 1994 و2017، وعزل ما يراوح بين 70 و150 ألف فلسطيني مقدسي خارج الجدار، ومحاولة إبعاد أكثر من 55 ألف فلسطيني عن حدود البلدية بحسب قرار 1650 في عام 2010[264].

ساهمت هذه السياسات في إنشاء تواصل جغرافي بين المستوطنات مع تقليل الاحتكاك بالمجتمعات الفلسطينية[265]. وقد عزل الاحتلال الإسرائيلي نحو 28 تجمعًا فلسطينيًّا خارج الجدار؛ أي نحو 26% من مجمل سكان بلدية القدس[266]، في محاولة لضمان هيمنة ساحقة للمكون الاستيطاني اليهودي في القدس الشرقية مقابل المكون الفلسطيني، وذلك من خلال مجموعة من الإجراءات العنصرية التي تجعل حياة الفلسطينيين

260 جهاد حرب وعلاء لحلوح، "من بحاجة للأمن؟: الهجرة من مناطق 'جيم'"، **وحدة التحليل الاستراتيجي**، المركز الفلسطيني للبحوث والسياسات المسحية، رام الله، 2017، ص 5.

261 ITUC, *Palestinian Workers in Israel and the Settlements* (Norway: 2021), p. 26.

262 B'Tselem, "Planning Policy in the West Bank," 11/11/2017, accessed on 12/7/2025, at: https://bit.ly/466A6TX

263 راسم خمايسي، "الديموغرافيا في القدس: الواقع والتحولات والاستشراف"، **سياسات عربية**، مج 7، العدد 39 (2019)، ص 19.

264 خليل التفكجي، "'القدس الكبرى' كما تراها إسرائيل"، **جدليّة**، 2019/1/23، شوهد في 2024/6/20، في: https://bit.ly/4lpthSj

265 المرجع نفسه.

266 خمايسي.

فيها صعبة وتُجبرهم على الرحيل، وتشمل تلك الإجراءات أمورًا كثيرة مثل حقوق البناء والترميم، والقوانين التي تتعلق بالهوية والمواطنة، وفرض الضرائب العالية[267]. وينظر الفلسطينيون إلى هذه الممارسات على أنها طريقة لإفساح المجال للمستوطنين اليهود للاستحواذ على البيوت في البلدة القديمة عبر إضعاف القدرات الاقتصادية للفلسطينيين والاكتظاظ السكاني العالي فيها.

أدت السياسات الاستيطانية والقوانين الاستعمارية المفروضة على القدس الشرقية لضمان الهيمنة اليهودية إلى نزوح وتدفق قسري للفلسطينيين من القدس؛ ما تسبب في ظهور "عمليات توسع غير منظمة" في المناطق شبه الحضرية. ومن الأمثلة الدالة على ذلك كفر عقب في رام الله[268]، أو بئر عونة في بيت جالا، حيث أصبحت هذه المناطق تتّصف بضعف في المكونات المعيشية والاقتصادية والاجتماعية، إضافة إلى التحولات الديموغرافية المرتبطة بوضعها الجيوسياسي. وعلى سبيل المثال، عانت بلدة كفر عقب، التي كانت ذات كثافة سكانية منخفضة وتعتمد أساسًا على الزراعة، تأثيرات سياسات التوسع الاستيطاني في القدس؛ فمع بناء الجدار عام 2004 وعزل التجمعات المقدسية خلفه، ومحاولات تهويد المدينة، ارتفع عدد سكان كفر عقب من نحو 9641 نسمة عام 2003، بحسب تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ليصل إلى أكثر من 130 ألف نسمة عام 2023، بحسب التقديرات المحلية[269].

ثالثًا: الصحة

تتأثر صحة الفلسطينيين، نتيجة للاستيطان، بطرائق مختلفة، بعضها نتيجة لاحتكاك الاستيطان على نحو مباشر بالتجمعات الفلسطينية المحاذية، أو عبر البنية التحتية التي أنشأها الاحتلال لدعم الاستيطان؛ مثل شبكة الطرق والجدار ومعوّقات الحركة، أو عبر ممارسات المستوطنين المتعددة التي قد ترتبط بتدمير البيئة وتدمير المصادر الطبيعية.

إن أبرز أسباب تلوث المياه هو ممارسات المستوطنين المتعلقة بتصريف المياه العادمة في اتجاه التجمعات الفلسطينية أو بناء المناطق الصناعية على نحو مُحاذٍ لها، إذ تؤثر في سلامة المياه المخصصة للشرب والتربة، بما يشمل تسمم الغذاء[270]. وتُسبب المستوطنات الصناعية مشكلات صحية حادة يصعب معالجتها، مثل الأمراض المزمنة، بحيث يتعرض الفلسطينيون الذين يعيشون في المناطق المحاذية لهذه المستوطنات للغازات المنبعثة من المصانع؛ ما يؤدي إلى زيادة معدلات الإصابة بسرطان الرئة. وقد كان من الواضح أن لاستنشاق هذه الغازات فترات طويلة دورٌ رئيسٌ في ارتفاع معدلات الإصابة بهذا المرض في جنين وطولكرم، وخصوصًا في بلدة يعبد التي تُعرف بأنها منطقة رئيسة لإنتاج الفحم[271].

---

267 Joseph B. Glass & Rassem Khamaisi, "Report on the Socio-Economic Conditions in the Old City of Jerusalem," *The Jerusalem Project*, Munk Centre for International Studies, University of Toronto (2005);
راسم خمايسي، "إعادة تشكيل المحيط الحضري المقدسي قلب الدولة الفلسطينية"، **حوليات القدس**، العدد 16 (خريف/ شتاء 2013).

268 أباهر السقا، "التشكيلات الحضرية الجديدة للمجمع الفلسطيني"، في: جميل هلال وأباهر السقا، **قراءة في بعض التغيرات السوسيو حضرية في رام الله وكفر عقب** (رام الله: مركز دراسات التنمية – جامعة بيرزيت، 2015)، ص 55.

269 تجدرُ الإشارة إلى أن الحساب الدقيق لعدد سكان حيّ كفر عقب غير ممكن نتيجة لخصوصية الوضع الجيوسياسي للحيّ؛ لأنه يقع إداريًا ضمن نفوذ بلدية القدس، لكنه عُزل جغرافيًا عبر الجدار عن القدس إلى الضفة الغربية؛ ما يعني أن المحاولات الرسمية لا تستطيع بدقة احتساب عدد السكان، إضافة إلى أن السكان أنفسهم لا يُصرحون بسكنهم في كفر عقب. ينظر: رفيدي وعبد اللطيف.

270 Khalid Fahoum & Izzeldin Abuelaish, "Occupation, Settlement, and the Social Determinants of Health for West Bank Palestinians," *Medicine, Conflict and Survival*, vol. 35, no. 3 (2019), p. 12.

271 Samer Ahmad Soliman Diab, "Lung Cancer and Associated Risk Factors in the West Bank," PhD. Dissertation, An-Najah National University, Nablus, 2003.

ويتعرض العاملون في المستوطنات، وخصوصًا في قطاع الزراعة، للخطر بسبب تعرضهم المتعمد للمواد الكيميائية الضارة من دون اتخاذ أي تدابير احترازية من المشغلين، مثل الحصول على أقنعة واقية أو معدات وقاية تتوافق والمعايير العالمية للسلامة[272]. ويمكن إرجاع الإصابة بسرطان الرئة لدى العاملين في المستوطنات في مدينتي جنين وطولكرم إلى استنشاق الغازات المنبعثة من المبيدات الزراعية في أثناء عملهم[273].

أما على مستوى الصحة النفسية، فإن ممارسات الاحتلال تكون مؤثرة، بما فيها عُنف المستوطنين والحصانة الأمنية لممارساتهم على نحو كبير، في الصحة النفسية للفلسطينيين بأجيالهم المختلفة[274]. فمثلًا، يُعد الاستيطان في الضفة الغربية من أبرز العوامل المؤدية إلى سوء الصحة النفسية للأطفال البدو، وأكثر الأحداث التي تسببت في اضطرابات نفسية لدى الأطفال هي التعرض للضرب والإهانة من المستوطنين، والخوف من اعتداءات المستوطنين وكلابهم، والإكراه على النزوح لأسباب عسكرية، والعيش في مناطق تستخدمها المستوطنات مكباتٍ لمياههم العادمة[275].

إن أحد آثار التشظي الجيوسياسي في الضفة الغربية نتيجة شبكة الطرق والحواجز الاستيطانية هو إعاقة حركة الخدمات الصحية؛ بما في ذلك ناقلات الإسعاف للمرضى، ومُقدمو الخدمات، والمعدات الضرورية لإجراءات التدخلات الصحية المختلفة كالأدوية[276]. وقد وجدت دراسة حول المحددات الاجتماعية لصحة الفلسطينيين أن الوصول إلى الرعاية الصحية، والتعرض والانكشاف على العنف السياسي، وتلوث المياه والظروف الاقتصادية هي أهم المتغيرات الصحية التي تتأثر بسياسات البناء والتوسع الاستيطاني[277]. وتوضح دراسة حسبت التكلفة الصحية للحواجز ومعوّقات الحركة أن الحرمان من التنقل للحصول على الرعاية الصحية قد يؤثر في سوء الوضع الصحي للفرد طوال 25 عامًا بعد ذلك[278]. وفي دراسة متعلقة بتأثير تكلفة الحواجز زمنيًّا في الصحة، وُجد أن نسبة 60% من السكان يصِلون، على نحو جيد، إلى المستشفيات[279]. وهذا يُشير إلى إمكانية الوصول إلى مستشفى في غضون ثلاثين دقيقة، بحسب الدراسات السابقة[280].

يشمل التأثير الضار المناطق "الرمادية" التي تعاني نقصًا كبيرًا في الخدمات الصحية. وتعود أسباب هذا النقص إلى عدم تقديم الخدمات من بلدية القدس وفقًا للتقسيمات الإدارية لهذه المناطق، وعدم قدرة السلطة الفلسطينية على توفيرها؛ لأنها تقع "خارج نطاق نفوذها الإداري". وعلى سبيل المثال، يفتقر حيّ كفر عقب إلى الخدمات التي تُعتبر أساسية للمحافظة على صحة المواطنين وسلامتهم، مثل جمع النفايات، وتعبيد الشوارع، وتمديدات المياه والصرف الصحي وفقًا للمعايير المعتمدة، مما يؤثر في صحة السكان[281].

272 Noga Kadman, *Employment of Palestinians in Israel and the Settlements: Restrictive Policies and Abuse of Rights* (Tel-Aviv: Kav LaOved, 2012).

273 Ibid.

274 Fahoum & Abuelaish.

275 Massad, Khammash & Shute.

276 Fahoum & Abuelaish.

277 Ibid.

278 Clea A. McNeely et al., "Long-Term Health Consequences of Movement Restrictions for Palestinians, 1987-2011," *American Journal of Public Health*, vol. 108, no. 1 (2018).

279 Lina Eklund & Ulrik Mårtensson, "Using Geographical Information Systems to Analyse Accessibility to Health Services in the West Bank, Occupied Palestinian Territory," *Eastern Mediterranean Health Journal*, vol. 18, no. 8 (2012).

280 Edward M. Bosanac, Rosalind C. Parkinson & David S. Hall, "Geographic Access to Hospital Care: a 30-Minute Travel Time Standard," *Medical Care*, vol. 14, no. 7 (1976).

281 السقا، "التشكيلات الحضرية".

رابعًا: التعليم

يؤثر الاستيطان في التعليم من خلال مهاجمة المستوطنين للطلاب والمعلمين والمدارس، أو عبر العقبات التي تحول دون العملية التعليمية؛ مثل هدم المدارس والتضييق على توسيعها وصيانة مرافقها، أو عبر شبكة الطرق المستحدثة لخدمة المستوطنين وما يرتبط بها من حواجز عسكرية وغيرها من معوّقات الحركة التي تؤثر سلبيًا في العملية التعليمية، وخاصة في المدارس في المناطق المحاذية للمستوطنات، ومناطق "ج"، أو في المنطقة العازلة. إضافة إلى ذلك، يتأثر التعليم في منطقة "ج" بقرارات الهدم المفاجئة وغير القانونية التي يفرضها الاحتلال على المنشآت تحت ذرائع عسكرية.

يُهاجم المستوطنون الطلاب والمعلمين ويحاولون الاعتداء عليهم أثناء وجودهم في المدارس أو خلال رحلاتهم إلى المؤسسات التعليمية في المناطق المحاذية للتجمعات الاستيطانية، مثل البلدة القديمة في الخليل، وبلدة حوارة، والبلدات الواقعة في منطقة "ج"[282]. ويواجه آلاف الطلاب صعوبة كبيرة في الوصول الآمن إلى المدارس والعودة منها إلى منازلهم[283]. وفي المجتمعات البدوية، التي غالبًا ما تكون في مناطق "ج"، يدرس أكثر من نصف الأطفال في مدارس قريبة من المستوطنات[284]. ونتيجة لذلك، تُظهر البيانات أن معدلات التحصيل العلمي في مناطق "ج" هي الأدنى في الضفة الغربية[285]. وتعدّ تكلفة عدم الوصول الآمن إلى المدارس باهظة بالنسبة إلى العملية التعليمية وتنمية المجتمع عمومًا.

فضلًا عن انخفاض معدلات الالتحاق بالمدارس، وزيادة معدلات التسرب، خاصة بالنسبة إلى الأطفال ذوي الإعاقة، ونزوح العائلات أو انفصال أفرادها بحثًا عن أماكن سكنية تضمن لأطفالهم الوصول الآمن إلى المدارس. وقد بلغ عدد حالات إعاقات الوصول الآمن للتعليم في عام 2022 أكثر من 18 ألف حالة[286]. وفي عام 2023، فقدت العملية التعليمية نحو 2500 حصة دراسية نتيجة لانتهاكات الاحتلال، بما في ذلك منع الحركة، والاقتحامات، وإغلاق المدارس في المناطق المحاذية للمستوطنات، إضافة إلى هجمات قوات الاحتلال والمستوطنين[287]. ونلاحظ من خلال مراجعة المنصة الرقمية لمجموعة التعليم العالمية أن المدارس الأكثر ضعفًا في الضفة الغربية والقدس موجودة في الخليل، وتحديدًا في منطقة H2 أو جنوب الخليل، أو داخل المنطقة العازلة القريبة من محافظة القدس والمحاطة بعشرات الحواجز العسكرية التي تُعوّق مرور الطلاب[288].

282 Miftah, "Policy Paper: Education in the Old City of Hebron," Policy Paper Prepared as Part of the Youth as Human Right Defenders Project Funded by the European Union (Ramallah: 2023), accessed on 25/8/2024, at: https://bit.ly/467A3Ye; "Palestine's Huwara Should Be Wiped Out: Top Israeli Minister," *Al Jazeera*, 1/3/2023, accessed on 3/7/2023, at: https://bit.ly/4kBUGPJ

283 Miftah, "Policy Papers: Education in the Old City of Hebron."

284 Massad, Khammash & Shute.

285 "Addressing the Needs of Palestinian Households in Area C of the West Bank – Findings of the First Comprehensive Household Survey (January 2019)," Oxfam, *Analysis*, 26/6/2019, accessed on 12/7/2025, at: https://bit.ly/4nQs3RQ

286 "أبرز الانتهاكات الإسرائيلية بحق المسيرة التعليمية خلال 2022،" **وكالة وفا**، 2023، شوهد في 2024/11/21، في: https://bit.ly/4678hem

287 "أبرز الانتهاكات الإسرائيلية بحق المسيرة التعليمية خلال 2023"، موقع **وزارة التربية والتعليم**، شوهد في 2024/11/21، في: https://bit.ly/44KFxFU

288 UNICEF, "oPt Education Cluster – Vulnerable Schools Dashboard – West Bank 2024" (Updated February 2024), accessed on 12/7/2025, at: https://bit.ly/40cGZQ2

الخريطة (2-4)
التوزيع الجغرافي للفقر بناءً على نسب الأطفال (7-14) غير الملتحقين بالمدارس لعام 2017

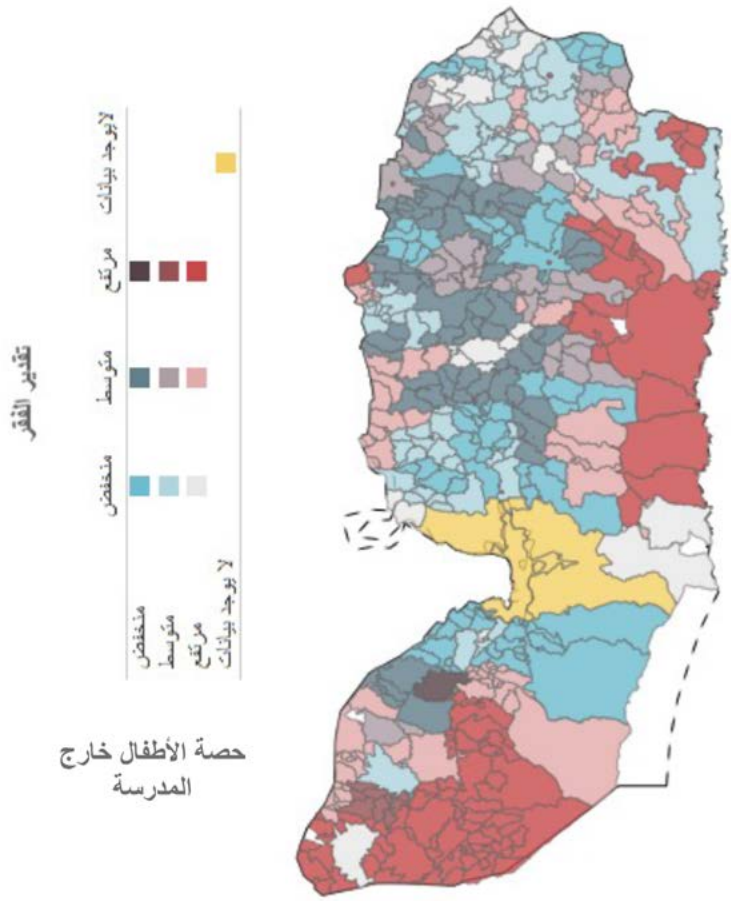

المصدر: دولة فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المنصة التفاعلية لأطلس الفقر، 2017، شوهد في 2024/11/13، في: https://acr.ps/1L9GPk4

كثيرًا ما تتلقى المدارس إخطارات بالهدم أو سحب رخصها التعليمية في المناطق التي يُعلنها الاحتلال الإسرائيلي مناطق مغلقة لأغراض عسكرية/ أمنية تابعة للمستوطنات. وحتى قبل تشرين الأول/ أكتوبر 2023، كانت 58 مدرسة تخدم 6500 طالب في الضفة الغربية مُعرضة للهدم الكلي أو الجزئي أو الأمر بتوقف العمل، ومعظم هذه المدارس في مناطق تشهد توسع استيطاني متزايد؛ وهي يطا، وجنوب الخليل، وقلقيلية، وضواحي القدس[289]. ونلاحظ، أيضًا، أن المدارس التي تتعرض لتهديدات بالهدم وأوامر بالتوقف لا تقع في منطقتَي "أ" و"ب"، بل إنها تقع في مناطق "ج" القريبة من المناطق المظللة على أنها مساحات نفوذ استيطاني، وهي إما أن تكون بالقرب من القدس، وذلك في إطار التوسع الاستيطاني الهادف إلى تعزيز مخطط القدس الكبرى، أو بالقرب من المنطقة العازلة كما هو الحال في المدارس المعرضة للهدم وتوقف العمل في جنين وطولكرم وقلقيلية، أو يطا وجنوب الخليل التي يحيطها الاستيطان تقريبًا من جميع الجهات وفي أقصى الجنوب (ينظر الخريطة 4-2)[290].

289 United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, "Humanitarian Situation Update, #219," 18/9/2024, accessed on 21/11/2024, at: https://bit.ly/4nLkZpo

290 على الرغم من أن هذا الشكل يحتوي 52 مدرسة، فإن عدد هذه المدارس بقي هو نفسه تقريبًا حتى عام 2023، وتمت إضافة 6 مدارس مُعرضة للهدم عام 2024 غير مُبينة في الشكل.

خلاصة

يأتي هذا الفصل مؤطرًا للآثار الممتدة للمشروع الاستيطاني الإسرائيلي، ويتجاوز ذلك الأثر المباشر في ديناميكيات الحياة والتنمية الفلسطينية. ولأن المشروع الاستيطاني هو مشروع إحلالي بامتياز يطمح في جوهره إلى التفوق العرقي اليهودي في فلسطين التاريخية، فقد استعرضنا في بداية هذا الفصل التحولات الديموغرافية التي فرضها هذا المشروع. وهذه التحولات واضحة على صعيد السكان والحيّز المكاني والجغرافي في أبعاد مختلفة تؤطر جميعها ضمن ديناميكيات الحصر والعزل الاستعماري. ولإلقاء الضوء على آثار المشروع الاستيطاني المفصلة التي قد تكون غير ظاهرة، تناولنا قطاعي التعليم والصحة بوصفها من الأمثلة البارزة. وقد ساهمت الهندسة الاستعمارية (وما زالت تُساهم) في التضييق على قطاعَي الصحة والتعليم في فلسطين عبر عرقلة سير العملية التعليمية وعرقلة الوصول إلى الصحة من خلال شبكة الطرق والحواجز الاستيطانية؛ كالتضييقات على البناء في مناطق "ج"، والهجمات المباشرة على المرافق المختلفة والطواقم التعليمية والطبية والفلسطينيين الذين يتلقون هذه الخدمات، على سبيل المثال لا الحصر.

ولا يمُكن اختزال قنوات تأثير الاستيطان في الفلسطينيين بالبناء الفيزيائي للمستوطنات والوجود الفيزيائي للمستوطنين، بل تتعدى ذلك لتؤثر في جميع مناحي الحياة والتنمية الفلسطينية وإضعافهما، على نحو يُعزز التفوق الإسرائيلي والاستيطاني. وهذا يدل على التخطيط الاستيطاني الإسرائيلي، الذي لا يُغفل أي جانب فلسطيني، مهما كانت أهميته، بحيث تُصبح حياة الفلسطينيين ومآلات تنميتهم رهنًا لمقتضيات الهندسة الاستعمارية الإسرائيلية وأهدافها الآنية والطويلة.

الفصل الخامس

تكلفة الاحتلال الاستيطاني على الشعب الفلسطيني

لا يمكن تقدير كل تكاليف الاحتلال ومشروعه الاستيطاني تقديرًا نقديًا، فهناك "أشياء لا تُشترى"، ولا يمكن أن تقدر بمال؛ ومن ثمّ، لا يمكن وضع قيمة مادية لفقدان وطن ومجتمع وتدمير مسكن وفقدان أب، أو أم، أو أخ، أو أخت، أو قيمة لفقدان خسائر بشرية أخرى. ولذلك، يجب تأكيد أنّ أي تقييم لتكلفة الاحتلال هو تقدير جزئي للخسائر المادية المتراكمة التي يمكن قياسها منذ بداية الاحتلال. ثم إن أي تقدير لتكاليف الاحتلال لا يجب اعتباره محاولة لوضع ثمن للاحتلال أو بديل من إنهائه، بل هو كشف حساب متواصل ومتراكم. وعلى إسرائيل أن تعي أنه يوجد توثيق لكل ما تسببه من أضرار، وأنه سيأتي اليوم الذي ستضطر فيه إلى سداد كل ما هو موثق في هذا الكشف.

إن تقدير التكاليف والخسائر ليس لتوثيق الحقوق وتقييم الضرر فحسب، بل أيضًا لتحديد الاحتياجات التنموية الضرورية من أجل عكس ضرر الاحتلال وتأثيراته المدمرة. فمن دون التوثيق وتقدير التكاليف ثم عكس الضرر، لا يمكن التفكير في سلام دائم وشامل وحل عادل للقضية الفلسطينية ووضع نهاية لمأساة الشعب الفلسطيني.

يركز هذا الفصل على أدبيات منشورة منذ النكبة، قدرت "تكلفة الخسائر الاقتصادية الكلية" الناجمة عن الاحتلال، سواء كان ذلك ناتج من الاستيلاء على أراضٍ وموارد ومقدرات الشعب، أو من جراء السياسات الهادفة إلى منافع ومكاسب اقتصادية للاحتلال تؤدي إلى أضرار وخسائر اقتصادية. ومن خلال الجزء الأول من هذا الفصل المتعلق بالجهود البحثية الفلسطينية والدولية السابقة ومقارنتها، يجري البناء على تلك الأبحاث السابقة في عملية تحديث التقديرات الكلية والشاملة للاحتلال، بما فيها البنية الاستيطانية التي هي عمليًا الوجه الفعلي بالنسبة إليه.

يبدأ الفصل بتلخيص المفهوم النظري للتكلفة الاقتصادية بالنسبة إلى الاحتلال، ويناقش حدود منهجيات تقدير ما يمكن قياسه من خسائر أو تكلفة اقتصادية. ويتطرق إلى مختلف الدراسات التأسيسية السابقة التي قدرت خسائر الشعب الفلسطيني من جراء نكبة 1948، ثم يعرض ملخصًا لما توصلت إليه التقارير والدراسات التي قدرت بعض جوانب التكلفة الاقتصادية للاحتلال الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني منذ تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994.

ويتناول الفصل نقاط القوة والضعف وتحديث بعض تقديرات خسائر نكبة 1948 لتحديد قيمتها في عام 2022، ويحدد الإيجابيات والسلبيات لمنهجيتَي تقدير الخسائر اللتين جرى نقاشهما سابقًا. ويعلق على بعض تقديرات تكلفة الاحتلال في فترة ما بعد تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية. ويطرح بديلًا لما جرى تقديره من تكلفة للاحتلال في الضفة الغربية متمثلًا في الفائدة الاقتصادية التي تستولي عليها إسرائيل من احتلالها الضفة الغربية والقدس الشرقية، مع مناقشة منهجية أو منهجيات يمكنها جمع كل ما يمكن تقديره من تكلفة اقتصادية في إطار واحد يمنع تكرار حسابات أو تطابق التقديرات ويساعد على التنسيق بينها.

أولًا: دراسات سابقة منذ نكبة 1948 حول تكلفة الاحتلال والاستيطان

1. الإطار النظري لمفهوم التكلفة الاقتصادية للاحتلال والأطر المنهجية لقياسها

يمكن وصف البعد الاقتصادي للاحتلال بأنه الأضرار الناجمة عن أفعال تتخذها القوة القائمة بالاحتلال لتستولي على ممتلكات وموارد طبيعية وأي منافع اقتصادية ملك الشعب تحت الاحتلال، وكذلك الإجراءات التي تقوض قدرة الشعب تحت الاحتلال من الوصول إلى أراضيه واستخدام موارده الطبيعية، وتمنعه من التحرك بحرية داخل وطنه، وتُقيد معاملاته التجارية والاقتصادية والاجتماعية الداخلية، وكذلك مع جيرانه وشركائه التجاريين. يجب تأكيد أن البعد الاقتصادي للاحتلال لا يشمل أضرار الشعب الواقع تحت الاحتلال فحسب، بل إنه يشمل أيضًا الفوائد والمنافع الاقتصادية التي تجنيها الدولة القائمة بالاحتلال نتيجة أفعالها وإجراءاتها. وللضرر الاقتصادي الأكثر تكلفة تأثير طويل المدى؛ إذ إن تدابير الاحتلال تَحرِم الشعب الذي جرى احتلاله من أحد أهم حقوق الإنسان المعترف بها دوليًا؛ وهو الحق في التنمية والإنتاج. ومن ثم، تُحرَم الأجيال القادمة من حقها في العمل والتعليم والصحة ومياه الشرب الآمنة والأمن الغذائي، فضلًا عن الحقوق الاقتصادية وحقوق الإنسان الأساسية الأخرى.

يتلخص المفهوم النظري لمبدأ التعويض عن الخسائر في أنه إذا طرأ أي تغيير في الحالة الاقتصادية، وكان من شأنه تحسن حال بعض الأفراد وفي الوقت نفسه تدهور حال آخرين، فإن على هؤلاء المستفيدين تعويض الخاسرين بطريقة تجعل الجميع في الحصيلة الأخيرة أفضل حالًا، أو على الأقل في حالة معادلة للوضع السابق قبل التغير[291]. ويشمل هذا المبدأ كذلك خسائر الرفاهة المجتمعية؛ أي مجموع خسائر المجتمع سواء كانت فردية أو خسائر مجتمعية متعلقة بخسائر المنافع والسلع العامة (السلع التي لا يقلل استهلاك فرد واحد منها من استهلاك باقي أفراد المجتمع Public Goods).

إن المرادف القانوني للتعويض عن خسائر تغيّر أي حالة اقتصادية هو "الجبر" Reparation[292]؛ أي محو الضرر وإزالة الخسائر الناتجة منه. وجوهر الجبر (التعويض الكامل) هو إعادة الوضع إلى ما كان عليه قبل وقوع الخسارة. وإذا جرى ذلك عن طريق ردّ الحقّ، فهذا يعني الجبر عينيًّا. لكن يبقى التعويض عن الخسائر المتراكمة خلال الفترة الزمنية بين بداية الخسارة وردّ الحقّ، وإذا لم يُرَدّ الحقّ، فإن التعويض يجب أن يكون مساويًا نقديًا للوضع ما قبل التغير، إضافة إلى أي خسائر اقتصادية ناتجة من التغير خلال الفترة الزمنية بين بداية الخسارة والتسوية النقدية للتعويض[293].

في هذا السياق، فإن التعويض عن الخسائر الناجمة عن الاحتلال والاستيطان هو مرادف أو مكافئ للتكلفة الاقتصادية للاحتلال، سواء كانت هذه الخسائر ناتجة من "الاستيلاء" بما عاد به من فوائد للاحتلال، أو "حرمان" الشعب تحت الاحتلال من الوصول إلى موارده للاستفادة منها، أو "الحرمان" من تطبيق السياسات التي تخوله الاستفادة المثلى من استخدام موارده وأراضيه ومقدراته.

---

291 John Richard Hicks, *A Revision of Demand Theory* (Oxford: Oxford University Press, 1956); David M. Winch, *Analytical Welfare Economics* (London: Penguin Books, 1971);
الأمم المتحدة، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، **التكاليف الاقتصادية للاحتلال الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني: النفط والغاز الطبيعي، إمكانياتٌ لم تتحقق** (جنيف: 2019).

292 بناءً على مبادئ بنهيرو Pinheiro Principles بخصوص اللاجئين ومدفوعات الجبر بعد الحرب الباردة، ينظر: الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، **الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، رد المساكن والممتلكات في سياق عودة اللاجئين والمشردين داخليًا، التقرير الختامي للمقرر الخاص، باولو سيرجيو بنهيرو، المبادئ المتعلقة برد المساكن والممتلكات إلى اللاجئين والمشردين**، 28 حزيران/ يونيو 2005، شوهد في 2025/9/15، في: https://cutt.ly/or9jZPWG؛
الأمم المتحدة، المبادئ الأساسية والمبادئ التوجيهية بشأن الحق في الانتصاف والجبر لضحايا الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني، قرار الجمعية العامة (60/A/Res/147) 147/60، شوهد في 2025/9/15، في: https://acr.ps/1L9GPMr

293 Nehemiah Robinson, *Indemnification and Reparations: Jewish Aspects* (New York: Institute of Jewish affairs, American Jewish Congress, 1944).

ولاختيار منهجية مناسبة لتقدير التعويض عن الخسارة أو التكلفة الاقتصادية يجب التفريق بين أمرين: الأول، إذا ما كانت الخسارة ناتجة من استيلاء القوة القائمة بالاحتلال على أراضي الشعب تحت الاحتلال وموارده وممتلكاته، والثاني، إذا كانت الخسارة ناتجة من حرمان هذا الشعب من استخدام موارده وأراضيه كلّها، أو على نحو أمثل يتناسب مع الظروف المادية والمرحلة التنموية لهذا الشعب. لذلك، يمكن تمييز منهجيتين للتقدير؛ المنهجية الأولى، ويمكن تسميتها منهجية "التجميع" وهي أنسب لتقدير التعويض أو تكلفة الاحتلال إذا كانت الخسارة ناتجة من استيلاء الاحتلال على أراضي الشعب تحت الاحتلال وعقاراته وممتلكاته وموارده. وتعتمد هذه المنهجية على حصر المُستولى عليه وتصنيفه وتبويبه وتقييمه نقديًا، سنة الاستيلاء، ثم تجميع القيم النقدية لكل ما جرى الاستيلاء عليه أو هجره. وإن لم يتم التعويض عن الخسارة بردّ الحقّ سنة الاستيلاء، فستتزايد تكلفة الاحتلال سنويًا، بحيث يجب أن يؤخذ في الاعتبار البعد الزمني بحساب تقديرَين؛ الأول، للحفاظ على القوى الشرائية للقيمة النقدية الكلية للخسارة سنة الاستيلاء مع مرور الزمن، ما دام ردّ الحقّ لم يتحقق، وذلك بزيادة قيمة الخسارة كل عام باستخدام معدل الزيادة السنوي للرقم القياسي لأسعار الدولة التي استُخدمت عملتها لتقييم الخسارة. والثاني، يُضيف إلى الأول ما يعكس العائد على مخزون رأس المال المفقود، مثل معدل نمو اقتصادي سنوي (مركب) يضاهي النمو الذي كان يمكن أن يحدث إن لم تُحتَل البلد ولم يَجر الاستيلاء على مخزون رأس المال الخاص بها (أراضٍ وعقارات ومصانع وممتلكات شخصية ... إلخ) المسبب للنمو. وحيث إن معدل النمو لم يحدث في الواقع، نظرًا إلى الاحتلال، فإنه يمكن استخدام معدل نمو اقتصادي لبلد آخر له أوضاع اقتصادية مشابهة، مثل متوسط معدل النمو الاقتصادي السنوي للأردن في هذه الحالة. وعادةً ما تُستخدم هذه المنهجية دفعًا قانونيًا في قضايا التعويضات، وقد استُخدمت في أربع دراسات لتقدير خسائر الشعب الفلسطيني في نكبة 1948، كما سيتضح في القسم التالي.

ويمكن استخدام مجموع القيم الإيجارية السنوية أو العائد السنوي للأراضي والعقارات ورؤوس الأموال وكل ما جرى الاستيلاء عليه عن كل سنة من سنوات الاستيلاء. وذلك إذا كان الاستيلاء مخالفًا للاتفاقيات أو القوانين أو الأعراف الدولية، أو لم يرضَ بالتعويض عنه الشعب الواقع تحت الاحتلال. وهنا يجب على سلطة الاحتلال أن ترد ما استولت عليه بالقوة عند الوصول إلى حل نهائي، وفي هذه الحالة يردّ الحقّ (الأصول) ولا يكون التعويض عن قيمة الأصول (متغير مخزون)، بل بدفع القيمة الإيجارية السنوية (متغير تدفق) لهذه الأصول مضافًا إليها عائد سنوي على القيمة الإيجارية المتراكمة. وهذه الحالة مناسبة لتقدير خسائر ما استولت عليه إسرائيل في المنطقة "ج" منذ تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية، حيث إن استيلاءها على كل الأصول في المنطقة "ج" مناقض لكل الاتفاقيات والقوانين الدولية. وبناءً عليه، عليها أن تردّ الحقّ إلى أصحابه مع إنهاء الاحتلال والوصول إلى الحل النهائي.

المنهجية الثانية، ويمكن تسميتها منهجية "الافتراض" وهي الأنسب لتقدير التكلفة الاقتصادية للاحتلال في حالات حرمان الشعب تحت الاحتلال من الاستفادة المثلى من أراضيه وموارده. وقد اتبعت هذه المنهجية في معظم تقديرات تكلفة الاحتلال التي ركزت على فترة ما بعد تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية. وتعتمد هذه المنهجية على محاكاة نماذج اقتصادية لسيناريوهات "مخالفة للواقع" Counterfactual، تتضمن مجموعة من الافتراضات تضاهي حالة "ماذا إن لم يكن هناك احتلال". وتختلف الافتراضات باختلاف ما يُراد تقديره، وباختلاف النموذج المستخدم. ويمكن استخدام أنواع مختلفة من النماذج الاقتصادية مثل نماذج الاقتصاد الكلي، أو نماذج التوازن العام، أو النماذج المبنية على تقنيات حديثة مثل تقنية "الضياء الليلي" Night-time Luminosity, NTL. وليس من الضروري أن يكون النموذج معقدًا، بل يمكن أن يكون بسيطًا على أن يعكس على نحو مقبول العلاقات الاقتصادية للبلد محل الدراسة.

2. خسائر الشعب الفلسطيني في نكبة 1948

ثمة أربع دراسات استَخدمت منهجية التجميع لتقدير القيم النقدية لخسائر الشعب الفلسطيني في عام 1948. واختلفت التقديرات على نحو ملحوظ من دراسة إلى أخرى، ويرجع ذلك إلى كمية الأصول التي شملها التقدير، وأصنافها أيضًا، وكذلك الأسعار المستخدمة للتقييم النقدي للأصول التي استولت عليها العصابات الصهيونية. وترجع هذه الدراسات الأربع إلى الأمم المتحدة - مكتب اللاجئين التابع للجنة المصالحة الخاصة بفلسطين، وجامعة الدول العربية[294]، ويوسف صايغ[295]، وعاطف قبرصي مع سامي هداوي[296]. وقدرت الدراستان الأولى والثانية قيمة الخسائر الفلسطينية في عام 1948 بأسعار ذلك العام فقط، ولم تأخذا في الاعتبار عامل المحافظة على القوى الشرائية أو عامل العائد على مخزون رأس المال مع مرور الزمن ما دامت القوة القائمة بالاحتلال لم تردّ الحقّ. ومن ثم توفر هذه الدراسات التأسيسية سجلًا يوثق خسائر محددة، وليس تقديرًا اقتصاديًا كليًا.

قدّر صايغ قيمة خسائر عام 1948 بالجنيه الإسترليني بأسعار ذلك العام، ثم قدرها بأسعار عام 1962، بعد إضافة تعديل مركب للزيادة في الأسعار وتعديل مركب للعائد على مخزون رأس المال بين العامين. أما قبرصي، فقد قدّر قيمة الخسائر بالجنيه الفلسطيني والدولار الأميركي بأسعار ذلك العام، ثم حدَّث هذا التقدير ليقيّم الخسائر بأسعار عام 2000، بعد إضافة تعديل الأسعار (القوى الشرائية) وتعديل العائد على مخزون رأس المال بين عامَي 1948 و2000. وسيهتم الفصل القادم بتحديث هذه التقديرات وتوسيعها لتشمل المعاملين المذكورين من قبل حتى عام 2022.

وجاء تقدير الأمم المتحدة بناءً على قرار الجمعية العامة رقم (7) 394 الصادر في 14 كانون الأول/ ديسمبر 1950[297]، وعرض تقدير مكتب اللاجئين في ملحق تقرير لجنة المصالحة الفلسطينية إلى الجمعية العامة عام 1951[298]. وقسمت خسائر اللاجئين الفلسطينيين إلى ممتلكات ثابتة تشمل الأراضي المهجورة (في المدن أو الريف) بما عليها من مبانٍ ومنشآت؛ وممتلكات منقولة تشمل الممتلكات التي يمكن نقلها واضطر اللاجئون إلى هجرها، مثل السيارات وودائع البنوك والثروة الحيوانية والأسهم والأوراق المالية والمعدات الزراعية.

وفيما يخص خسائر الممتلكات الثابتة، قدّر مكتب اللاجئين المساحةَ المهجورة (التي استولت عليها إسرائيل ووظفتها بعد عام 1949 في مشروعها الاستعماري الجديد) بنحو 16324 كيلومترًا مربعًا، منها 4754 كيلومترًا مربعًا (4.75 ملايين دونم) من الأرض الزراعية. وباستخدام تقييم الضرائب على العقارات لعام 1947 بالجنيه الفلسطيني[299]، قُيّمت هذه المساحات بنحو 100 مليون جنيه، مقسمة كما يلي: 69,5 مليون جنيه فلسطيني لأراضي الريف، و21,5 مليون جنيه لأراضي المدن باستثناء القدس، و9 ملايين جنيه لأراضٍ في القدس. وبالنسبة إلى الممتلكات المنقولة،

294 *Arab Property and Blocked Accounts in Occupied Palestine* (Cairo: League of Arab State, 1956).

295 Yusif Sayigh, *The Israeli Economy* (Beirut: PLO Research Centre, 1966), pp. 92-133.

296 Atef Kubrusi, "An Economic Assessment of Total Palestinian Losses in 1948," in: Sami Hadawi & Atef Kubrusi, *Palestinian Rights and Losses in 1948 – A Comprehensive Study* (London: Saqi Books, 1988), pp. 113-189.

297 United Nations, General Assembly, *Resolution 394 (V), Palestine: Progress Report of the United Nations Conciliation Commission for Palestine; Repatriation or Resettlement of Palestine Refugees and Payment of Compensation Due to them*, A/RES/394 (V) (New York: 14/12/1950), accessed on 12/7/2025, at: https://bit.ly/4IrAGR6

298 United Nations, General Assembly, *Progress Report of the United Nations Conciliation Commission for Palestine Covering the Period from 23 January to 19 November 1951*, A/1985 (Paris: 1951), accessed on 12/7/2025, at: https://bit.ly/44YHy2u

299 الجنيه الفلسطيني كان مساويًا تقريبًا للجنيه الإسترليني.

قُدِّر المتوسط التقريبي للخسائر الفلسطينية من هذه الأصول بنحو 20 مليون جنيه. ولم يستخدم هذا التقدير مسحًا دقيقًا أو شاملًا لتلك الممتلكات، بل حُسِب بناءً على افتراضات (غير واقعية) لنصيب الفلسطينيين في الدخل القومي، ومن هذه النسبة المفترضة قُدِّر نصيب الفلسطينيين من إجمالي قيمة الممتلكات المنقولة في سنة التقدير. وبذلك، قدر مكتب اللاجئين مبلغ 120 مليون جنيه فلسطيني (بأسعار عام 1947) قيمةً إجمالية للممتلكات الثابتة والمنقولة التي خسرها الفلسطينيون الذين أجبروا على النزوح من وطنهم، وهو ما اعتبرته لجنة المصالحة الفلسطينية دينًا مستحقًا على إسرائيل للاجئين، في سياق قرار الجمعية العامة رقم 194 الذي ينص على حق العودة إلى ديارهم والتعويض عن خسائرهم. ويعاني هذا التقدير نقصًا نتيجة لضعف تقييم الممتلكات وعدم توفر سُبل تساعد على مراعاة الدقة في حصر الممتلكات التي خسرها الفلسطينيون.

قدّرت جامعة الدول العربية خسائر الفلسطينيين عام 1948 بإجمالي قدره 1933 مليون جنيه إسترليني (أسعار عام 1948)[300]. واعتمد هذا التقدير على منهجية تفصيلية؛ فقد قيّمت الخسائر تبعًا للفئات التالية: أ. أراضٍ زراعية (نحو 57% من إجمالي الخسائر)، وهي تضمّ أراضي بستانية وأخرى مزروعة بمحاصيل ومراعٍ وأراضٍ متوسطة الجودة؛ ب. ممتلكات في المدن والقرى تشمل أراضي ومباني ومنشآت ومصانع وثروة حيوانية ومعدات؛ ج. ممتلكات منقولة وهي مشتملة على أساس منزلي ومفروشات وسلع وبضائع ومجوهرات وسيارات ووسائل نقل وسفن ومراكب وما شابه ذلك؛ د. ودائع في البنوك وأوراق مالية وصناديق شركات التأمين. وقُدرت مساحة الأراضي الخاصة المملوكة للفلسطينيين قبل احتلال عام 1948 بنحو 7.5 ملايين دونم، وكانت تمثل 36.6% من إجمالي أراضي 1948، بينما قدرت أراضي الدولة بنحو 11.4 مليون دونم، وهي تمثل 55.6% من أراضي 1948. ولكن ما يؤاخذ به هذا التقدير هو قلة التفاصيل فيما يخص قيم الأراضي ومساحاتها. وقد بوَّبَ صايغ خسائر الفلسطينيين في خمسة بنود[301]:

- ممتلكات شخصية: تشمل المنازل، والفنادق والمطاعم والمكاتب، والسيارات، والمفروشات، والمصانع، والودائع بالبنوك، والأوراق المالية والسندات، والأراضي والثروة الحيوانية.
- نصيب العرب في المنافع والأملاك العامة: تشمل المباني الحكومية، والطرق وخطوط السكك الحديدة ومحطاتها والمطارات والموانئ، والبنية التحتية والمدارس والمستشفيات والمعامل، وشبكات المياه، والمفروشات، والغابات والمراعي وأراضي الدولة، والموارد الطبيعية، وأراضي صحراء النجف.
- خسائر الدخل، وهي تشمل الخسائر الناتجة من فقدان فرص العمل أو الحصول على مصادر دخل في معدلات نمو مرتفعة، وخصوصًا فقدان فرص التوظيف للعمالة الماهرة والوظائف المهنية.
- خسائر انتقالية، وهي تشمل التكلفة الاقتصادية للتهجير وخسائر الضفة الغربية وقطاع غزة نتيجة فصلهما عن الاقتصاد الفلسطيني.
- خسائر الانفصال، وهي تمثل العبء الاقتصادي الذي تحملته دول الجوار العربية لاستيعاب الأعداد الهائلة من اللاجئين.

300 *Arab Property and Blocked Accounts in Occupied Palestine.*

301 Sayigh.

بلغ إجمالي خسائر الممتلكات الشخصية 756.7 مليون جنيه إسترليني (أسعار 1948)، وتعود 53% (403.4 ملايين جنيه) من هذه الخسائر إلى خسائر الأراضي. وبتقييم هذه الخسائر نفسها في عام 1962، قدر صايغ قيمتها بنحو 1,169.3 مليون جنيه إسترليني (أسعار 1962). ويرجع الفرق في القيمة بين عامي 1948 و1962 (زيادة كلية قدرها 412.6 مليون جنيه) إلى زيادة قدرها 279.9 مليون جنيه نتيجة التضخم التراكمي بين العامين للمحافظة على القوى الشرائية للقيمة العينية لخسائر 1948، وزيادة أخرى قدرها 132.7 جنيه (العائد على مخزون رأس المال)، وهي ما كان يمكن أن ينتج بصفته فائض قيمة لخسائر 1948 بنمو سنوي نسبته 4% بين عامَي 1948 و1962. لكن يعتبر هذا التقدير تقريبيًّا؛ إذ إنه لم يكن الموضوع الرئيس لدراسة صايغ.

وأنجز قبرصي دراسة تفصيلية لتقييم خسائر 1948، آخذًا في الاعتبار أوجه القصور في الدراسات السابقة. وفحص على نحو موسع ومفصل قيم أراضي المدن والريف الفلسطينية المستولى عليها. وبوّب الخسائر في عشر فئات كما يلي[302]:

- أراضي حضر وريف: تشمل قيم كل الأراضي والمباني في المدن والقرى التي اضطر اللاجئون الفلسطينيون إلى هجرها عام 1948.
- رأس المال الصناعي: جرى حسابه اعتمادًا على الإحصاء العام للمنشآت الصناعية لعام 1943، بما في ذلك عدد المنشآت ورأس المال المستثمر وعدد العاملين وقيمة المخرجات الكلية والصافية بعد خصم قيمة مستلزمات الإنتاج.
- رأس المال الزراعي: يشمل أدوات الزراعة ومعداتها والثروة الحيوانية والتجهيزات والمنازل الريفية.
- السيارات والمركبات الخاصة والتجارية.
- رأس المال التجاري والأوراق المالية.
- الفنادق والمطاعم.
- الأصول المالية وودائع البنوك.
- الثروات الشخصية والخاصة.
- البنية التحتية من طرق وسكك حديدية وشبكات مياه، وصرف صحي، ومطارات، وموانئ.
- الموارد الطبيعية، ومياه الينابيع، والآبار، والغابات.

أُدرِج كل ما سبق تحت بند الخسائر المادية، وقدّر قبرصي خسائر رأس المال البشري التي ترجع إلى فقدان إمكانية العمل؛ فقد اضطر العمال والفنيون والمهنيون والمزارعون الفلسطينيون إلى التنافس مع العمال المحليين في البلدان المضيفة على فرص العمل المحدودة، واضطر عدد كبير من العمال الفلسطينيين إلى الانتظار شهورًا أو سنوات قبل أن يتمكنوا من العثور على عمل؛ ما أدى إلى فقدان كفاءتهم.

302 Kubrusi, "An Economic Assessment of Total Palestinian Losses in 1948."

وأشار قبرصي إلى ضرورة تقدير قيمة للتعويض عن خسائر المعاناة النفسية الناتجة من فقدان الوطن والسكن والآباء والأمهات والأبناء والتهجير، وذلك أسوة بما حصل عليه اليهود من مبالغ طائلة من جمهورية ألمانيا الاتحادية تعويضًا عن المعاناة والخسائر النفسية بعد الحرب العالمية الثانية.

قدر قبرصي قيمة الخسائر المادية الفلسطينية عام 1948 بنحو 743 مليون جنيه فلسطيني، وخسائر رأس المال البشري بنحو 439.2 مليون جنيه بإجمالي يصل إلى 1,182.2 مليون جنيه. وحيث إن سعر صرف الجنيه مقابل الدولار في ذلك العام كان 4.03 دولارات للجنيه الواحد، فتصبح الخسائر المادية ورأس المال البشري ومُجملُها بأسعار 1948 نحو 2,994.3 و1,770 و4,764.3 ملايين دولار على التوالي.

وباستخدام معدل التضخم الأميركي السنوي خلال الفترة 1948-2000، قدّر قبرصي خسائر عام 1948 مقيّمة بدولار عام 2000. ولتعديل الخسائر بما يتفق مع مبدأ العائد على مخزون رأس المال المستولى عليه، افترض نمو القيمة الحقيقية للخسائر بمعدل 4% سنويًا في الفترة نفسها. يوضح الجدول (5-1) تقديرات خسائر عام 1948 مقيّمة بأسعار عامَي 1948 و2000. وبحسب هذه التقديرات، وهي الأحدث والأكثر دقة منهجيًا ومعلوماتيًا، فإن تكلفة احتلال فلسطين التي تكبدها الشعب الفلسطيني من الأضرار المادية فقط تصل إلى 173 مليار دولار (أسعار عام 2000)، بينما تضيف الأضرار البشرية المختلفة 154 مليار دولار إلى هذه التكلفة الباهظة للاستعمار الاستيطاني من جراء نكبة 1948 وحدها.

الجدول (5-1)
تقدير قيمة خسائر فلسطين المادية والبشرية عام 1948 بأسعار عام 2000

	عام 1948*		عام 2000**	
نوع الخسائر	مليون جنيه فلسطيني	مليون دولار	مليار دولار	نمو 4% سنويًا (مليار دولار)
مادية	743.0	2,994.3	22.5	173.0
رأس مال بشري	439.2	1,770.0	13.2	102.0
مجموع	1,182.2	4,764.3	35.7	275.0
نفسية ومعنوية	185.0	745.0	7.1	52.0
إجمالي	**1,367.2**	**5,509.3**	**42.8**	**327.0**

المصدر:

* Atef Kubrusi, "An Economic Assessment of Total Palestinian Losses in 1948," in: Sami Hadawi & Atef Kubrusi, *Palestinian Rights and Losses in 1948 – A Comprehensive Study* (London: Saqi Books, 1988).

** Atef Kubrusi, *Palestine Losses in 1948: Calculating Refugee Compensation*, Center for Policy Analysis on Palestine, 3/8/2021, accessed on 7/9/2025, at: https://acr.ps/1L9GQ2H

3. التكلفة الاقتصادية للاحتلال منذ تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية

بعد دراسات خسائر نكبة الشعب الفلسطيني عام 1948، لم يُعطَ موضوع التكلفة الاقتصادية للاحتلال اهتمامًا كافيًا، ولم يحظَ بنقاش من جانب المجتمع الدولي إلا بعد تقرير الأونكتاد للجمعية العامة للأمم المتحدة، الذي يصدر بناءً على الفقرة التاسعة من قرار الجمعية العامة رقم 20/A/RES/69 الصادر في 25 تشرين الثاني/ نوفمبر 2014[303]. وأشار التقرير إلى أن التقييم الشامل للتكلفة الاقتصادية للاحتلال يتطلب إطارًا معقدًا ومفصلًا ومتكاملًا قادرًا على تقدير التكاليف الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة في جميع القطاعات الاقتصادية، ويتطلب كذلك تنسيق الجهود والموارد؛ إذ إن الجهود التي بُذِلَت أتت من مبادرات فردية لبعض المؤسسات، ولا تصب في إطار موحد لتجميع هذه الجهود من دون تكرار أو تطابق. وما زال الحال تقريبًا على ما هو عليه إلى يومنا هذا، على الرغم من المحاولات الجادة لبعض المؤسسات الوطنية مثل ماس وأريج، وبعض المنظمات الدولية مثل الأونكتاد. وربما تكون محاولات الأونكتاد منذ عام 2016 هي الأكثر تطورًا منهجيًّا والأكثر تواترًا في هذا المجال، وذلك من خلال إصدار تقرير سنوي حول هذا الموضوع بناءً على قرار كل عامين من الجمعية العامة للأمم المتحدة. وتناولت هذه التقارير مسألة تكلفة الاحتلال من خلال منهجيات قياسية فحصت الآثار المدمرة للاحتلال والاستعمار، وكذلك مختلف الفرص الضائعة التي تنطوي عليها مثل هذه التكلفة. وفي تقديرات حديثة للأونكتاد، جرى فحص مدى مساهمة المشروع الاستيطاني في نمو الاقتصاد الإسرائيلي في الأرض المحتلة، وهي طريقة أخرى لفهم التكلفة التي تتكبدها فلسطين من جراء العملية نفسها. وفيما يلي عرض موجز للدراسات السابقة التي قدرت كميًّا التكلفة الاقتصادية للاحتلال:

أ. دراسات تأسيسية

لتقييم تكلفة تضييق حيز السياسات الاقتصادية المتاح لصانع القرار الفلسطيني بسبب تدابير الاحتلال وبسبب بروتوكول باريس بشأن العلاقات الاقتصادية، استخدمت دراسة الأونكتاد (2009) نموذجَ اقتصاد قياسيًا لاقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة لمحاكاة إطار سياساتي بديل يزيد من حيز السياسات الاقتصادية مدًى أبعد مما يسمح به الاحتلال الإسرائيلي وبروتوكول باريس الاقتصادي[304]. وافترضت المحاكاة بديلًا سياسياتيًا متكاملًا يجمع سياسة مالية توسعية، وسياسة سعر صرف لتشجيع الصادرات والتجارة الخارجية، وسياسة لتشجيع التشغيل وخلق وظائف. وأظهرت الدراسة أنه إذا جرى تمكين دولة فلسطينية بسيادة كاملة على أدوات السياسية الاقتصادية، فمن الممكن أن يزيد الناتج المحلي الإجمالي بمعدل سنوي قدره 24% في السنوات الأولى بعد توسيع حيز السياسات، وقد ينخفض معدل البطالة بنسبة 19% مقارنةً بما هو عليه.

وتبعًا لما أنجزه الأونكتاد في الدراسة السابقة، ركز البنك الدولي على تقديرات جزئية لتكاليف الاحتلال في المنطقة "ج" في القطاعات التالية: الزراعة، ومعادن البحر الميت ومستحضرات التجميل والتعدين والمحاجر، والتشييد والبناء، والسياحة، والاتصالات[305]. وقدّر البنك الدولي تكاليف الاحتلال المباشرة وغير المباشرة في المنطقة "ج"، في القطاعات السابقة الذكر، بنحو 3.4 مليارات دولار (أسعار 2011)، و35% من الناتج المحلي

303 الأمم المتحدة، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، **التكاليف الاقتصادية التي يتكبدها الشعب الفلسطيني بسبب الاحتلال الإسرائيلي**، مذكرة من الأمين العام، الجمعية العامة، السنة الحادية والسبعون، البند 35 من جدول الأعمال المؤقت (جنيف: 2016).

304 الأمم المتحدة، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، **سياسات بديلة للتنمية الفلسطينية المستدامة وتكوين الدولة** (جنيف: 2009).

305 Orhan Niksic, Nur Nasser Eddin & Massimiliano Cali, *Area C and the Future of the Palestinian Economy* (Washington DC: The World Bank Group, 2013).

الإجمالي لعام 2011، منها 2.2 مليار دولار تكاليف مباشرة. وقدّر البنك الدولي التكلفة المالية المصاحبة بنحو 800 مليون دولار من الإيرادات المفقودة؛ أي ما يعادل 50% من العجز المالي الفلسطيني في العام نفسه. وأشارت الدراسة إلى أن العمالة الفلسطينية يمكن أن ترتفع بنسبة 35% إذا انتهى احتلال المنطقة "ج".

في بحث مشابه لدراسة الأونكتاد (2009)، قدرت وزارة الاقتصاد الوطني في دولة فلسطين ومعهد الأبحاث التطبيقية – القدس، تكلفة الاحتلال في عام واحد (2010) بنحو 6.9 مليارات دولار (ما يعادل 85% من الناتج المحلي الإجمالي آنذاك)[306]. وهذه التكلفة عبارة عن تجميع لتقدير التكاليف الناتجة من كل من الحصار المفروض على غزة، والقيود المفروضة على المياه والموارد الطبيعية (بما في ذلك حقول الغاز الطبيعي)، وسياسة الإغلاق والقيود على التنقل، وكذلك القيود الأخرى المفروضة على التجارة المحلية والخارجية، إضافةً إلى فقدان السياحة في البحر الميت، واقتلاع الأشجار المثمرة وتدمير المرافق العامة وإتلافها.

ب. التسرب المالي

ظهر أول تقدير مبدئي لتسرب المال العام الفلسطيني إلى إسرائيل في تقرير الأونكتاد (2011) المقدَّم إلى مجلس التجارة والتنمية التابع للأمم المتحدة[307]. وفي دراسة أكثر تفصيلًا صدرت في عام 2019[308]، قدّر الأونكتاد تسرب الإيرادات المالية الفلسطينية إلى إسرائيل، ولكن لم يُفترض نهاية الاحتلال؛ ولذلك لم تُفترض حالة تضاهي سيادة فلسطينية في المجال الاقتصادي (ماليًّا أو نقديًّا أو تجاريًّا)، بل إنّ التقدير لم يركّز إلّا على التسرب الناتج من عرقلة إسرائيل لتطبيق بعض ما اتفق عليه في بروتوكول باريس بشأن العلاقات الاقتصادية، أو على سماحها بتهريب سلع وبضائع إلى الأرض الفلسطينية المحتلة من دون جباية أيّ ضرائب أو جمارك فلسطينية عليها. وفي هذه الحدود، قُدرت التكلفة المالية (تسرب وضياع موارد مالية) للاحتلال في عام 2015 بنحو 1660 مليون دولار أميركي (13.1% من الناتج المحلي الإجمالي)؛ منها 473.4 مليون دولار تسرب مالي إلى خزانة إسرائيل، والباقي 1.2 مليار دولار موارد مالية فلسطينية ضائعة نتيجة التهريب وسيطرة إسرائيل على المنطقة "ج"، والتهرب من دفع الجمارك بتخفيض سعر الفواتير للواردات من إسرائيل أو من خلالها.

وقدرت قيمة تكلفة الاحتلال المالية التراكمية (التسرب المالي جزء منها) خلال الفترة 2000-2017 بنحو 19.5 مليار دولار (أسعار 2017)؛ أي ما يعادل قيمة الناتج الإجمالي المحلي مرة ونصف في عام 2017. وبإضافة الفائدة المركبة التي يضطر الجانب الفلسطيني إلى دفعها للتعويض عن الخسائر السنوية المحتسبة، تصل قيمة الخسائر النقدية التراكمية المالية إلى 47.7 مليار دولار خلال الفترة السابقة الذكر؛ أي ثلاثة أضعاف الناتج الإجمالي المحلي لعام 2017. وبمحاكاة نموذج اقتصاد كلي، قُدرت تكلفة الخسائر الاقتصادية التراكمية في الفترة 2000-2017 المالية بنحو 36.6 مليار دولار (أسعار حقيقية – 2015 سنة أساس)؛ أي ما يمثل في المتوسط 22% من الناتج المحلي الإجمالي[309]، وذلك مصاحب لضياع 111 ألف فرصة عمل سنويًا، كان من الممكن أن تخفض معدل البطالة فيها بنسبة 9%. وتتمثل التكلفة الاقتصادية في الزيادة التي كان يمكن أن يسجلها

306 Ministry of National Economy of the State of Palestine, The Applied Research Institute – Jerusalem (ARIJ), *The Economic Costs of the Israeli Occupation for the Occupied Palestinian Territory* (Bethlehem: 2011).

307 ينظر بداية من الفقرة 31 في هذا التقرير: الأمم المتحدة، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، مجلس التجارة والتنمية، **تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني: التطورات التي شهدها اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة**، الدورة الثامنة والخمسون (جنيف: 2011).

308 الأمم المتحدة، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، **التكاليف الاقتصادية للاحتلال الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني: تكاليف مادية تراكمية** (جنيف: 2019).

309 الـ 21.5% متوسط للفترة 2000-2017، في حين وصلت هذه النسبة إلى 26.6% في عام 2017.

الناتج المحلي الإجمالي في حال كون التكلفة المالية متاحة للسلطة الوطنية الفلسطينية وتتيح اتباع سياسة مالية توسعية.

وقدّر البنك الدولي خسارة الإيرادات العامة الفلسطينية من بعض المصادر الأخرى بنحو 285 مليون دولار (2.2% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2014). وأشار تقرير البنك الدولي إلى أن إسرائيل احتفظت بمبلغ 668 مليون دولار من الإيرادات الفلسطينية غير المحولة (5.3% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2014)[310].

ج. تقديرات قطاعية

في عام 2015، قدر الأونكتاد الأضرار المباشرة الناجمة عن الحروب الإسرائيلية الثلاث على غزة، بين عامَي 2008 و2014، بنحو 5.6 مليارات دولار بأسعار عام 2014 (تقريبًا ضعف الناتج المحلي الإجمالي لقطاع غزة في ذلك العام)[311]. وتشمل هذه الأضرار وحدها قيمة المباني والمنشآت المدمرة وخسارة الناتج المحلي الإجمالي في حرب 2014. ولكن تكلفة التدمير الإجمالية أعلى كثيرًا إذا أُخذ في التقدير التكاليف غير المباشرة الناجمة عن فقدان رأس المال البشري وخسارة الدخول المستقبلية التي كان يمكن أن تدرّها الأصول الإنتاجية المدمرة والأشجار المقتلعة والأراضي الزراعية التي لا يمكن زراعتها. يمكن القول إن هذا التقدير مبنيّ على منهجية "التجميع"، بحيث اعتمد تقدير الأونكتاد على تقييم البنك الدولي، وعلى مسحٍ للخسائر أجراه المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار.

وفي دراسة للبنك الدولي متعلقة بقطاع الاتصالات الفلسطيني، قُدِّر إجمالي خسائر الإيرادات لقطاع الهاتف المحمول الفلسطيني خلال الفترة 2013-2015 بمبالغ تراوح بين 436 و1150 مليون دولار (نحو 1% من الناتج المحلي الإجمالي)[312]، إضافة إلى خسارة في الإيرادات العامة الفلسطينية بمبلغ يراوح بين 70 و184 مليون دولار.

يمكن أن يزيد التقليل من حواجز الطرق، لاختزال زمن الوصول إلى الأسواق بنسبة 10%، الناتج المحلي الإجمالي للضفة الغربية بنسبة 0.6%. وفي حالة غياب حواجز الطرق، من المتوقع أن يزيد متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية بنسبة تصل إلى 6.1%[313].

استولت إسرائيل على حوض بحر غزة وحرمت الفلسطينيين من حق التنقيب عن موارد النفط والغاز وتطويرها في الضفة الغربية وقطاع غزة. وفرضت قيودًا صارمة على النشاطات الفلسطينية للاستفادة من الموارد الطبيعية (بما في ذلك حجر البناء والرمال في قطاع غزة والفوسفات والموارد المعدنية في البحر الميت والبترول والغاز الطبيعي)[314]. وتُقدر قيمة مصادرة إسرائيل لحجارة البناء في المنطقة "ج" بنحو 900 مليون دولار سنويًا (0.7% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2015).

---

310 The World Bank, *Economic Monitoring Report to the Ad Hoc Liaison Committee* (Washington DC: The World Bank Group, 2016).

311 الأمم المتحدة، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، مجلس التجارة والتنمية، **تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني: التطورات التي شهدها اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة**، الدورة الثانية والستون (جنيف: 2015).

312 The World Bank, *Telecommunication Sector Note in the Palestinian Territories: Missed Opportunity for Economic Development* (Washington DC: The World Bank Group, 2016).

313 Niksic Eddin & Cali.

314 وليد مصطفى، **الموارد الطبيعية في فلسطين: محددات الاستغلال وآليات تعظيم الاستفادة** (رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني - ماس، 2016).

وقدر معهد الأبحاث التطبيقية – القدس التكلفة المباشرة والإيرادات الضائعة بسبب القيود التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي على حرية تنقل الأفراد والبضائع في الضفة الغربية، وعلى الوصول إلى حقول الغاز الطبيعي والنفط وصيد الأسماك ومياه الري، وعلى الأرض الزراعية الفلسطينية[315]. وشمل التقييم التكلفة المباشرة لتدمير البنية التحتية وهدم المنازل في الضفة الغربية وحرب 2014 على غزة. وقُدرت التكاليف المباشرة بنحو 9.95 مليارات دولار (74% من الناتج المحلي الإجمالي). لكن الدراسة لم تشمل إلّا التكلفة المباشرة لبعض القيود التي فرضها الاحتلال.

بحسب "سجل الأمم المتحدة للأضرار الناجمة عن بناء الجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة"، يوجد 299 مجتمعًا/ تجمعًا فلسطينيًا متضررًا من بناء جدار الفصل العنصري، في المناطق التي جرى فيها البناء فعلًا أو ما زال تحت الإنشاء[316]. وحتى 31 أيار/ مايو 2024، جمع سجل الأمم المتحدة 73,785 استمارة مطالبة بتعويض 269 تجمعًا فلسطينيًا متضررًا من الجدار، وتم اعتماد 44,630 من هذه المطالبات[317]، وقد صُنِفت الغالبية العظمى منها بوصفها خسائر زراعية. ولكن لم يقيّم سجل الأمم المتحدة الأضرار التي جرى قبولها. ومن المهم بذل الجهد لتقدير قيمة الخسارة الاقتصادية نتيجة هذه الأضرار؛ لأنها جزء مهم من تكلفة التوسع الاقتصادي الاستيطاني الاستعماري.

يعتبر استيلاء إسرائيل على النفط والغاز الطبيعي من تكاليف الاحتلال الاقتصادية المباشرة الأكثر وضوحًا، والأصعب تقديرًا نظرًا إلى حجب إسرائيل أي معلومات أو بيانات عن هذا المورد المهم. وقد حاول الأونكتاد تسليط الضوء على هذا المصدر من مصادر التكاليف الاقتصادية للاحتلال[318]. واستولت إسرائيل على حقول الغاز الفلسطينية، مارين 1 ومارين 2، قبالة سواحل غزة، وكذلك على حقل النفط في الضفة الغربية القريب من منطقة رنتيس[319]. ويُقدر احتياطي الغاز في حقلَي غزة بنحو 1.4 تريليون قدم مكعب. وباستخدام متوسط السعر في الفترة 2012–2017 (نحو 3.9 دولارات/ 1000 قدم مكعب)، تصل قيمة هذه الاحتياطيات إلى 5.4 مليارات دولار. وبعد خصم تكاليف الإنتاج، تُقدر القيمة الصافية بنحو 4.6 مليارات دولار[320].

بالنسبة إلى احتياطيات النفط المحققة في الأرض الفلسطينية المحتلة، فإنها تقدر بنحو 1.53 مليار برميل، بسعر 65 دولارًا للبرميل[321]. وتقدَّر القيمة الإجمالية لتلك الاحتياطيات بـنحو 99 مليار دولار. وبعد خصم تكاليف الإنتاج تكون القيمة الصافية للاحتياطيات 63.3 مليار دولار. ولو تمكن الفلسطينيون من الاستفادة من إيرادات حقلَي الغاز في غزة بعد بدء تشغيلهما في عام 2000 لتوفر لهم في 18 عامًا مبلغ وقدره 4.6 مليارات دولار، يمكن استثماره في التنمية ورفع رفاهة الشعب الفلسطيني[322].

---

315 Applied Research Institute – Jerusalem (ARIJ), *The Economic Cost of the Israeli Occupation of the Occupation Palestinian Territories* (Bethlehem: 2015).

316 جرى إنشاء سجل الأمم المتحدة للأضرار الناجمة عن بناء الجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة United Nations Register of Damage Caused by the Construction of the Wall in the Occupied Palestinian Territory بقرار 17/A/RES/ES-10 للجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 24 كانون الثاني/ يناير 2007، وهو يركز على الأضرار المتعلقة ببناء جدار الفصل العنصري في الضفة الغربية، بما في ذلك داخل القدس الشرقية وحولها، ولا يشمل أي تدابير أخرى تتخذها قوة الاحتلال، ينظر: "جدار الفصل"، بتسيلم، 2017/11/11، شوهد في 2025/9/15، في: https://acr.ps/1L9GPcM

317 United Nations, General Assembly, "Letter Dated 8 July 2024 from the Secretary-General Addressed to the President of the General Assembly," 18/7/2024, accessed on 15/9/2025, at: https://acr.ps/1L9GPKN

318 الأمم المتحدة، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، **التكاليف الاقتصادية للاحتلال الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني: النفط والغاز الطبيعي، إمكانياتٌ لم تتحقق.**

319 المرجع نفسه.

320 المرجع نفسه.

321 هذا هو السعر وقت إعداد الدراسة في عام 2018، أما السعر في الربع الأخير من عام 2024، فهو في حدود 68 دولارًا.

322 المرجع نفسه.

د. تقديرات تكلفة الاحتلال بحسب المناطق

في دراسة عن تكلفة الحصار الإسرائيلي على غزة في الفترة 2007-2018، حلل الأونكتاد سيناريو يخالف الواقع يفترض أن اقتصاد قطاع غزة نما بمعدل نمو اقتصاد الضفة الغربية نفسه (6.6% سنويًا) خلال فترة الدراسة[323]. ولو لم تكن غزة محاصرة ولم تحصل فيها حروب، فإن حجم اقتصادها يمكن أن يزيد بنسبة 50% مقارنة بما سُجل خلال فترة الدراسة. وبذلك تقدر الخسائر الاقتصادية الحقيقية التراكمية بنحو 16.7 مليار دولار (أسعار عام 2015)[324]. ثم إن الحصار والحروب على غزة وتدابير الاحتلال الأخرى أدت إلى زيادة تكلفة القضاء على الفقر في غزة من 209 ملايين دولار في عام 2007 إلى 838 مليون دولار في عام 2017[325].

وقدر الأونكتاد تكلفة الاحتلال الاقتصادية التراكمية الناتجة من سياسة الإغلاق والقيود والاقتحامات العسكرية في الضفة الغربية التي فرضتها سلطة الاحتلال بعد الانتفاضة الثانية بنحو 57.7 مليار دولار (أسعار ثابتة لعام 2015) خلال الفترة 2000-2019، بما يمثل 3.5 ضعف الناتج المحلي الإجمالي للأرض الفلسطينية المحتلة عام 2019[326]، وبمتوسط تكلفة سنوية قدرها 2.25 مليار دولار؛ ما يمثل 34.8% من النتاج المحلي الإجمالي للضفة الغربية. وبُنِي هذا التقدير على سيناريو يخالف الواقع ويفترض أن التراجع الشديد الذي شهده الاقتصاد الإقليمي للضفة الغربية خلال فترة الانتفاضة وما بعدها (2000-2006) نما بمعدل 7.1%، وهو ما يماثل متوسط النمو الذي شهدته سنوات ما قبل الانتفاضة وما بعدها؛ أي الفترتين 1995-1999 و2007-2019.

في تقرير للجمعية العامة للأمم المتحدة، ثم في دراسة أكثر تفصيلًا قدر الأونكتاد تكلفة سيطرة الاحتلال على المنطقة "ج" في الضفة الغربية[327]. واستُخدِم في هذا التقدير نموذج اقتصادي يعتمد على تقنية الضياء الليلي الحديثة، التي تستفيد من صور للأقمار الصناعية. وبناءً على سيناريو يخالف الواقع، يفترض السماح بالنشاط الاقتصادي الفلسطيني في المنطقة "ج" بافتراض نمو سنوي لمساحات المنطقة "ج" مساوٍ لمعدل النمو في منطقتي "أ" و"ب" خلال الفترة 2000-2020. وجرى تقدير التكلفة السنوية التي يتكبدها الشعب الفلسطيني نتيجة سيطرة الاحتلال على المنطقة "ج" بنحو 25.3% من الناتج المحلي الإجمالي للضفة الغربية، وتقدر الخسارة التراكمية للفترة المذكورة بنحو 49.9 مليار دولار (44.9 مليار دولار بسعر عام 2015 الثابت)؛ أي أكثر من 2.5 ضعف الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني في العام نفسه[328].

وقدر الأونكتاد الفائدة الاقتصادية التي يجنيها الاحتلال من سيطرته على المنطقة "ج" (بما في ذلك القدس الشرقية) بمتوسط سنوي يبلغ 30 مليار دولار (بسعر عام 2015 الثابت)؛ أي ما يساوي 2.7 ضعف الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني السنوي خلال الفترة 2000-2020. وبذلك، تقدر الفائدة التراكمية للمستوطنات في اقتصاد إسرائيل خلال الفترة نفسها بنحو 628 مليار دولار (بسعر الدولار الثابت لعام 2015)، أو ما يمثل 11.7%

---

323 الأمم المتحدة، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، **التكاليف الاقتصادية للاحتلال الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني: إفقار غزة تحت الحصار** (جنيف: 2020).

324 المرجع نفسه.

325 المرجع نفسه.

326 الأمم المتحدة، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، **التكاليف الاقتصادية التي يتكبدها الشعب الفلسطيني بسبب الاحتلال الإسرائيلي: كبح التنمية وتفاقم الفقر في الضفة الغربية** (جنيف: 2021).

327 الأمم المتحدة، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، **التكاليف الاقتصادية التي يتكبدها الشعب الفلسطيني بسبب الاحتلال الإسرائيلي: الخسائر الناجمة عن القيود الإضافية المفروضة في المنطقة جيم، بين عامي 2000 و2020**، مذكرة من الأمين العام، الدورة السابعة والسبعون، البند 34 من جدول الأعمال المؤقت (2022)؛ الأمم المتحدة، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، **التكاليف الاقتصادية التي يتكبدها الشعب الفلسطيني بسبب الاحتلال الإسرائيلي: تكلفة القيود المفروضة في المنطقة جيم من الفضاء** (جنيف: 2022).

328 الأمم المتحدة، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، **الخسائر الناجمة عن القيود الإضافية المفروضة في المنطقة جيم، بين عامي 2000 و2020**، ص 2.

من مجموع الناتج المحلي الإجمالي لإسرائيل خلال تلك الفترة؛ أي أكثر من 11.7% من اقتصاد إسرائيل مصدره المنطقة "ج" في الضفة الغربية المخصصة لتوسعها الاستيطاني. وبناءً على ذلك، يمكن القول إن التكلفة الحقيقية لسيطرة الاحتلال الإسرائيلي على المنطقة "ج" في الضفة الغربية هي ما ينتجه الاحتلال من هذه السيطرة؛ أي على الأقل 30 مليار دولار سنويًا (أسعار ثابتة لعام 2015)، وهذه تكلفة احتلال المنطقة "ج" فقط، وليست تكلفة كل الضفة الغربية. قد يُنتَقد هذا التقدير بالسؤال الآتي: هل دالة الإنتاج الفلسطينية بكفاءة الإسرائيلية؟ والرد على هذا الانتقاد: نعم، إذا توفرت للشعب الفلسطيني السيادة الكاملة على كل أراضيه.

ثانيًا: تحديث تقديرات تكلفة الاحتلال الاستيطاني منذ عام 1948 واستكشاف منهجيات التقدير

1. ملاءمة منهجيات تقدير تكلفة الاحتلال الاقتصادية

عند تقدير التكلفة الاقتصادية للاحتلال يجب التفريق بين أمرين: الأول، إذا كانت الخسارة ناتجة من استيلاء قوة الاحتلال على أراضي الشعب وموارده وممتلكاته. والثاني، إذا كانت الخسارة ناتجة من حرمان هذا الشعب من استخدام موارده وأراضيه كليًا أو جزئيًا على نحو أمثل. وبناءً عليه، جرى طرح منهجيتين للتقدير؛ الأولى، لتقدير خسارة الاستيلاء على الأصول والعقارات والممتلكات وما شابه ذلك؛ أي تقدير خسارة متغير من متغيرات "المخزون" Stock Variables، في هذه الحالة من الأنسب استخدام منهجية "التجميع" التي عُرضت في الفصل السابق، والتي تعتمد على حصر كل ما جرى الاستيلاء عليه أو هجره هروبًا من العصابات الصهيونية. وما يعيب هذه المنهجية هو عدم إمكانية حصر كل ما يجب حصره، وكذلك غياب دقة التقييم النقدي أو القيمة الإيجارية لما جرى حصره. والثانية، لتقدير خسارة قيود الاحتلال التي تؤدي إلى فقدان دخل أو قيمة مضافة أو ناتج محلي إجمالي أو إفقار؛ أي تقدير خسائر متغيرات التدفق Flow Variables، وفي هذه الحالة الأكثر ملائمة استخدام ما أُطلق عليه في الفصل السابق منهجية "الافتراض"، التي تعتمد على استخدام نماذج اقتصادية لمحاكاة سيناريوهات تفترض حالات مخالفة للواقع لا يكون فيها احتلال أو تكون فيها قيوده وإجراءاته وتدابيره أقل حدة. وما يعيب هذه المنهجية أنها تتسم بالعمومية، وأنها قد لا تستطيع تقدير الخسارة لمنطقة جغرافية محددة أو قطاع اقتصادي فرعي. وما يؤثر في دقة تقدير الخسارة بالنسبة إلى هذه المنهجية أيضًا: أولًا، مدى دقة النموذج المستخدم في المحاكاة وقدرته على عكس العلاقات الاقتصادية للبلد محل الدراسة. وثانيًا، معقولية افتراضات محاكاة سيناريو مخالف للواقع: "ماذا إن لم يكن ثمّة احتلال؟".

2. تحديث تقديرات خسائر نكبة 1948

ناقش الفصل السابق أربعة تقديرات لخسائر الشعب الفلسطيني في نكبة 1948، تبعًا لمنهجية "التجميع":

أ. تقدير مكتب اللاجئين التابع للجنة المصالحة الخاصة بفلسطين بالأمم المتحدة.

ب. تقدير جامعة الدول العربية[329].

329 *Arab Property and Blocked Accounts in Occupied Palestine.*

ج. تقييم يوسف صايغ[330].

د. دراسة عاطف قبرصي[331]، وهو التقدير الأحدث (بين تقديرات خسائر نكبة 1948) والأكثر شمولية ودقة منهجيًا ومعلوماتيًا، فقد أخذ قبرصي في الاعتبار التحفظات على التقديرات التي سبقته.

فيما يلي نحاول تحديث الخسائر التي قدرها قبرصي لتحديد قيمتها في عام 2022؛ أي بعد 74 عامًا من النكبة، حيث إنه لم يَجر الجبر أو ردّ الحقّ أو التعويض عنه. وقد جرى اختيار هذا التقدير؛ لأنه الأحدث والأكثر شمولية ودقة. ويجري تحديد قيم الخسائر في عام 2022 بناءً على مستويين؛ ففي المستوى الأول تقيّم خسائر النكبة في عام 2022 للحفاظ على القوة الشرائية لمبلغ الخسائر خلال الـ 74 عامًا، وذلك بزيادة القيمة الدولارية لخسائر النكبة المقيمة بأسعار عام 1948 باستخدام معدل التضخم السنوي المحسوب من الرقم القياسي لأسعار الولايات المتحدة. وللمحافظة على القوى الشرائية لخسائر النكبة بأسعار 1948، زادت القيمة الدولارية (الاسمية) في عام 2022 بما يقرب من 12.7 ضعف، فما كان يمكن شراؤه بالدولار الواحد عام 1948 يحتاج إلى 12.7 دولار في عام 2022؛ أي إن الفرق بين قيمة الخسائر بين عامي 1948 و2022 يرجع إلى التضخم وزيادة الأسعار، ولا يرجع إلى زيادة حقيقية في قيمة الخسائر (ينظر الجدول 5-2).

بعد الأخذ في الاعتبار المحافظة على القيمة الشرائية لخسائر النكبة مع مرور السنوات، يضيف المستوى الثاني عامل المحافظة على عائد رأس المال، فلو كان "الجبر" أو التعويض جرى فعلًا عام 1948، وكان لدى الفلسطينيين هذه المبالغ منذ 74 عامًا، فما العائد الحقيقي الذي يمكن أن يدره رأس المال، أو ما معدل النمو الحقيقي لرأس المال، خلال تلك الفترة؟ إن المستوى الثاني يضيف إلى الأول عامل العائد الضائع على مخزون رأس المال المادي والبشري الذي خسره الشعب الفلسطيني عام 1948. ووفقًا لدراستَي صايغ وقبرصي، تفترض الأرقام في العمود الأخير في الجدول (5-2) أن قيمة خسائر النكبة تزايدت بمعدل نمو حقيقي قدره 4% سنويًا[332]، وبعد ذلك، جرى تضخيم القيمة الحقيقية لخسائر النكبة في عام 2022 باستخدام الرقم القياسي لأسعار الولايات المتحدة؛ للمحافظة على القوى الشرائية المتعلقة بالخسائر كما اتُّبِع في المستوى الأول.

يوضح الجدول (5-2) تقديرات قيمة خسائر النكبة عند تقييمها بين عامَي 1948 و2022، استنادًا إلى تقديرات قبرصي. وكما هو متوقع، فقد ازدادت قيمة الخسائر كثيرًا بسبب عامل المحافظة على القوى الشرائية وعامل العائد على رأس المال. ولكن أرقام العمود الأخير في الجدول توضح أن السبب الرئيس لهذه الزيادة الضخمة راجع إلى عامل العائد على رأس المال المادي والنمو الذي كان يمكن أن يحدث في حال توافر مبالغ خسائر النكبة خلال 74 عامًا واستثمارها. وهنا فضّلنا عدم محاولة احتساب عامل العائد على خسائر رأس المال البشري عام 1948 بسبب صعوبة تحديد منهجية لتقدير مثل هذه القيم عبر 75 عامًا من المتغيرات.

ويلاحظ من خلال الجدول (5-2) زيادة قيمة الخسائر المادية من نحو 3 مليارات دولار في عام 1948 إلى 719 مليار دولار في عام 2022. وبإضافة خسائر رأس المال البشري والخسائر النفسية والمعنوية (ينظر الفصل السابق) إلى الخسائر المادية، يصبح المجموع 2.7 مليار دولار في عام 1948 (تقدير قبرصي)، و34 مليار دولار في عام 2022. ويتضح من هذه الإحصاءات مدى ضخامة مأساة نكبة 1948، وعلى الرغم من هذه الضخامة فهذا التقييم يعتبر جزءًا من كلٍّ أكبر كثيرًا.

---

330 Sayigh, pp. 92-133.

331 Kubrusi, "An Economic Assessment of Total Palestinian Losses," pp. 113-189.

332 جرى افتراض معدل نمو 4% في السنة لتفادي التضخيم، وهذا معدل متحفظ إذا ما قورن بمعدل النمو الحقيقي لاقتصاد الأردن الذي نما بمتوسط سنوي يزيد على 5% خلال الفترة 1948-2022.

الجدول (5-2)

قيمة خسائر النكبة في عامَي 1948 و2022

	قيمة الخسائر في عام 1948 (مليار دولار)	قيمة الخسائر في عام 2022 (مليار دولار)	
		بعد التضخم	بعد التضخم ونمو رأس المال المادي
تقدير قبرصي			
خسائر مادية	2.99	37.9	718.9
خسائر رأس مال بشري	1.77	22.4	22.4
خسائر نفسية ومعنوية	0.90	11.4	11.4
إجمالي الخسائر	**5.66**	**71.8**	**752,700**

المصدر: من إعداد الباحثين.

3. تحديث تقديرات تكلفة الاحتلال في فترة ما بعد تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية

عرض الفصل الرابع خمسة عشر تقريرًا تناولت بعض جوانب التكلفة الاقتصادية للاحتلال، واعتمدت غالبيتها على منهجية "الافتراض"، التي تحاكي وضعًا مخالفًا لما حدث في الواقع بسيناريوهات تفترض عدم وجود احتلال أو وجود احتلال بقيود أقل. وتقدر هذه المنهجية تكاليف خسارة متغيرات "التدفق" مثل الدخل أو القيمة المضافة إلى القطاع الاقتصادي، أو الناتج المحلي الإجمالي، أو تكلفة مكافحة الفقر الذي يسببه الاحتلال، أو القيمة الإيجارية للأصول المستولى عليها؛ لذلك، فإن ما تؤاخذ به بعض هذه الدراسات أنها قدرت خسارة متغيرات تدفق، وفي الوقت نفسه متغيرات "مخزون" مثل خسارة تدمير المنشآت أو الاستيلاء على الأراضي والممتلكات؛ ما يؤدي إلى خلط وتداخل في التقديرات أو ازدواجيتها، حيث إنه إذا حُسِبت خسارة تدمير متغير مخزون كان يدر دخلًا، فإنه ليس من المفترض حساب تكلفة خسارة هذا الدخل؛ لأنه جرى التعويض عن قيمة الأصل.

ولم تستطع هذه التقارير الخمسة عشر تقدير تكلفة الاحتلال كاملة، ويرجع ذلك إلى صعوبة وضع مجموعة متكاملة من الافتراضات التي تحاكي وضعًا مخالفًا للواقع يعكس سيناريو نهاية كاملة للاحتلال، ومن ثم سيادة فلسطينية كاملة على كل النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية والأمنية. ويعد تقدير الأونكتاد[333] الخاص بالمكاسب الاقتصادية التي تستولي عليها سلطة الاحتلال من وجود مستوطناتها غير الشرعية في الضفة الغربية والقدس الشرقية هو الأقرب للتكلفة الاقتصادية الكلية لاحتلال الضفة الغربية. لذلك، سيُناقش هذا التقدير منفصلًا في القسم التالي من هذا الفصل.

اتضح من خلال الفصل السابق أن كل من دراسة الأونكتاد[334] والأونكتاد[335] استخدمتا منهجية "الافتراض" بمحاكاة نموذج اقتصاد كلي للأرض الفلسطينية المحتلة، بحيث كان الغرض في الدراسة الأولى تقدير تكلفة الاحتلال الناتجة من ضيق

333 الأونكتاد، **الخسائر الناجمة عن القيود الإضافية المفروضة في المنطقة جيم، بين عامي 2000 و2020**؛ الأونكتاد، **تكلفة القيود المفروضة في المنطقة جيم من الفضاء**.

334 الأونكتاد، **سياسات بديلة للتنمية الفلسطينية المستدامة وتكوين الدولة**.

335 الأونكتاد، **تكاليف مادية تراكمية**.

أو محدودية حيز أدوات السياسات الاقتصادية المتاح (عدم توفر سيادة اقتصادية) لصانع القرار الفلسطيني. وفي الدراسة الثانية، كان الغرض تقدير تكلفة تسرب المال العام الفلسطيني وضياعه. ولم تقدم كلتا الدراستين تقديرًا كليًا لتكلفة الاحتلال، إضافة إلى أنه لا يُنصَح بجمع كلا التقديرين نظرًا إلى إمكانية وجود جزء من التكلفة محسوب في كليهما.

واتبعت دراسات الأونكتاد[336] المنهجية نفسها بافتراض سيناريوهات مخالفة للواقع في غزة والضفة الغربية، لكن ذلك من دون محاكاة نموذج اقتصادي، بل بافتراض قيود أقل من الاحتلال، وبافتراض معدلات نمو أعلى مما حدث في الواقع. وفي حالة غزة[337]، قدرت خسائر الحصار خلال الفترة 2007-2018 بافتراض سيناريو مخالف للواقع كانت فيه معدلات النمو الاقتصادي في غزة مماثلة لتلك في الضفة الغربية. وقدرت الدراسة الأولى عن الضفة الغربية[338] تكلفة تشديد إجراءات الاحتلال وقيوده خلال فترة الانتفاضة الثانية في الفترة 2000-2006 بمحاكاة سيناريو كان فيه معدل النمو الاقتصادي أعلى مما حدث في الواقع، وذلك بافتراض نمو سنوي مساوٍ لمتوسط النمو السنوي قبل تلك الفترة وبعدها.

ولتقدير تكلفة الاحتلال في المنطقة "ج" حاولت الدراسة الثالثة[339] أن تجيب عن سؤال: ماذا لو كان النشاط الاقتصادي الفلسطيني في تلك المنطقة مماثلًا للنشاط في منطقتَي "أ" و"ب" خلال الفترة 2000-2020؟ ما ميز هذه الدراسة هو استخدام تقنية الضياء الليلي الحديثة. لكن ما قد تؤاخذ به هذه الدراسات الثلاث أن السيناريوهات المخالفة للواقع ضعيفة إلى حدّ ما، فهي لا تفترض نهاية للاحتلال، بل قدرت تكلفة بعض قيود الاحتلال مع استمراره، ومع استبعاد القدس الشرقية من التقدير. من جهة أخرى، ما يميز هذه الدراسات أنه يمكن جمع تقديراتها، فلا يوجد تعارض أو ازدواجية حساب فيما بينها.

فيما يخص الـ 44,630 مطالبة بالتعويض المقبولة من سجل الأمم المتحدة، فمن الضروري تقدير قيمة الأصول المتضررة وقيمتها الإيجارية لتقدير تكلفة الاحتلال الناجمة عن بناء جدار الفصل العنصري، ومطالبة إسرائيل بردّ الحقّ عينيًّا، إضافة إلى القيمة الإيجارية والعائد عليها بأسعار فائدة مناسبة من تاريخ الاستيلاء/ الضرر، وحتى تاريخ ردّ الحقّ.

يوضح الجدول (3-5) تحديثًا لقيمة التكلفة الاقتصادية بالنسبة إلى الاحتلال لبعض التقديرات السابقة حتى عام 2022، فيعرض قيمة التكلفة الاقتصادية التراكمية للاحتلال خلال الثلاثة وعشرين عامًا من عام 2000 إلى عام 2022 بالأسعار الثابتة (2015 سنة أساس) وقيمتها التراكمية الاسمية في عام 2022. لكن يجب أن يؤخذ في الاعتبار أن كل هذه التقديرات مبنية على افتراضات تعكس تخفيف قيود الاحتلال والسماح للفلسطينيين بالاستفادة من أراضيهم ومواردهم في حدود بروتوكول باريس الاقتصادي. وتقدر قيمة الإجمالي التراكمي لكل من التكلفة الخاصة بضيق حيز السياسات الاقتصادية أو بالتسرب وضياع المال العام الفلسطيني في عام 2022 بنحو 77 مليار دولار، أي ما يمثل نحو خمسة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي للأرض الفلسطينية المحتلة عام 2022. لن نضيف في هذا السياق، تحديث تقدير معهد الأبحاث التطبيقية أريج؛ لأنه لا يشمل تكلفة الخسارة في الناتج المحلي الإجمالي فحسب، بل يشمل أيضًا تكلفة تدمير المنشآت والبنية التحتية واستيلاء إسرائيل على حقول الغاز والبترول؛ أي إنه يوجد خلط بين متغيرات التدفق ومتغيرات المخزون في حسابات التكلفة.

336 المرجع نفسه؛ الأونكتاد، **كبح التنمية وتفاقم الفقر في الضفة الغربية**؛ الأونكتاد، **تكلفة القيود المفروضة في المنطقة جيم من الفضاء**.

337 الأونكتاد، **تكاليف مادية تراكمية**.

338 الأونكتاد، **كبح التنمية وتفاقم الفقر في الضفة الغربية**.

339 الأونكتاد، **تكلفة القيود المفروضة في المنطقة جيم من الفضاء**.

ويمكن جمع تقديرات الأونكتاد (3 و4 و5 في الجدول 5-3) بوصفها تقديرًا واحدًا للتكلفة التراكمية لأبرز قيود الاحتلال في أراضي قطاع غزة والضفة الغربية، باستثناء القدس الشرقية؛ وذلك لأنها لا تتقاطع، ولا يوجد فيما بينها مجالات تطابق. ويتضح من خلال هذا الجدول أن قيمة مجموع هذه التقديرات الثلاثة لتكلفة الاحتلال التراكمية خلال الفترة 2000-2022 تزيد على 176 مليار دولار في عام 2022، بما يمثل أكثر من 11 ضعفًا من الناتج المحلي الإجمالي ذلك العام. أما تقدير البنك الدولي ينحصر في تكلفة احتلال المنطقة "ج"، ويصل الإجمالي التراكمي إلى 113 مليار دولار، بما يمثل أكثر من سبعة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي لعام 2022.

الجدول (5-3)

تقديرات تكلفة الاحتلال الاقتصادية التراكمية خلال الفترة 2000-2022

دراسة التقدير	مليار دولار أسعار ثابتة (2015 سنة أساس)	مليار دولار أسعار عام 2022	التكلفة بصفتها مضاعفًا للناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني عام 2022
1. الأونكتاد (2009): تكلفة ضيق حيز السياسات الاقتصادية - انعدام السيادة الاقتصادية، 23.6% من الناتج المحلي الإجمالي السنوي	62.27	76.33	4.9
2. الأونكتاد (ب 2019): تكلفة تسرب المال العام الفلسطيني وضياعه، 26.6% من الناتج المحلي الإجمالي السنوي	63.09	77.34	4.9
3. الأونكتاد (2020): تكلفة حصار غزة، 8.9% من الناتج المحلي الإجمالي السنوي	21.98	26.94	1.7
4. الأونكتاد (2021): تكلفة قيود الاحتلال في الضفة الغربية في منطقتي "أ" و"ب" بعد الانتفاضة الثانية، 28.8% من الناتج المحلي الإجمالي السنوي	70.51	86.43	5.5
5. الأونكتاد (ب 2022): تكلفة عدم السيطرة الفلسطينية في المنطقة "ج" في الضفة الغربية، 20.9% من الناتج المحلي الإجمالي السنوي	51.32	62.90	4.0
6. مجموع تكلفة 3 + 4 + 5: الأرض الفلسطينية المحتلة باستثناء القدس الشرقية	**143.8**	**176.27**	**11.3**
7. البنك الدولي (2013): تكلفة احتلال المنطقة "ج"، 35% من الناتج المحلي الإجمالي السنوي	92.35	113.20	7.2

المصدر: المرجع نفسه.

4. مكاسب إسرائيل الاقتصادية من احتلالها الضفة الغربية خلال الفترة 2000-2022

من أفضل تقديرات تكلفة الاحتلال الاقتصادية هو تقييم المكاسب التي استولت عليها قوة الاحتلال من خلال احتلالها الضفة الغربية والقدس الشرقية. ويعتبر الأونكتاد أول من قدر تكلفة الاحتلال من هذه الوجهة، واستخدم تقنية الضياء الليلي للوصول إلى هذا التقدير. وبتطبيق هذه المنهجية تمكن الأونكتاد من تقدير الناتج المحلي الإجمالي الذي تستولي عليه دولة الاحتلال باستخدام الأراضي والموارد الطبيعية الفلسطينية لصالح اقتصادها ومستوطناتها غير الشرعية في الضفة الغربية والقدس الشرقية. ويوضح الشكل (5-1) أن

متوسط الضياء الليلي السنوي النابع من القدس الشرقية المحتلة والمستوطنات في المنطقة "ج" هو ضعف ما هو نابع من إسرائيل، وهذا يشير إلى أن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في القدس الشرقية والمستوطنات في الضفة الغربية يمكن أن يصل إلى ضعف المتوسط في إسرائيل. لكن بسبب التحفظ الشديد، افترض الأونكتاد أن المساهمة النسبية للسكان في الناتج المحلي الإجمالي في كلتا المنطقتين هي نفسها؛ ما يعني أن مستوى الضياء الليلي في هاتين المنطقتين متماثل أو على الأكثر متقارب.

الشكل (5-1)

إسرائيل والقدس الشرقية والمستوطنات: متوسط الضياء الليلي السنوي (nW/cm-2sr-1)

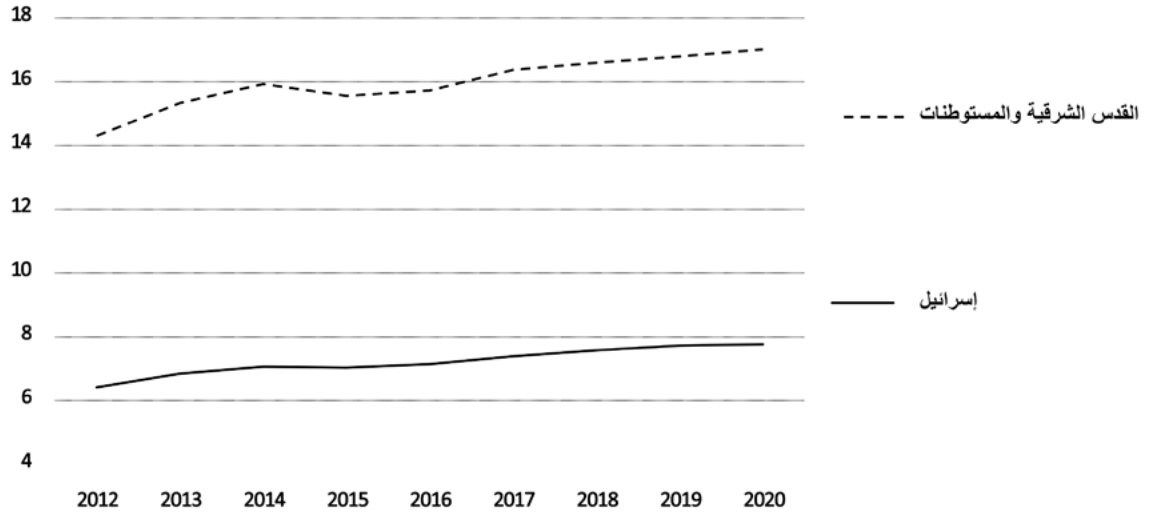

المصدر: الأمم المتحدة، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، **التكاليف الاقتصادية التي يتكبدها الشعب الفلسطيني بسبب الاحتلال الإسرائيلي: تكلفة القيود المفروضة في المنطقة جيم من الفضاء** (جنيف: 2022)، ص 29.

يعرض الجدول (5-4) تقديرَين لما تستفيده إسرائيل من احتلالها الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية خلال الفترة 2000-2022: الأول مبني على افتراض الأونكتاد المتحفظ، ومن ثم تكون نسبة الضفة الغربية في الناتج المحلي الإسرائيلي مماثلة لنسبة سكان هذه المنطقة منسوبة إلى إجمالي سكان هذه المنطقة وسكان إسرائيل؛ والثاني يفترض أن يكون نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في مستوطنات الضفة الغربية والقدس الشرقية ضعف نصيب الفرد في إسرائيل. وبناء عليه، كما يوضح العمود الأخير في الجدول (5-4)، فإن الناتج المحلي الإجمالي المنتَج يزيد داخل حدود القدس الشرقية ومستوطنات الضفة الغربية بنحو 78% على الأقل، وفقًا للتقدير المبني على الافتراض المتحفظ (الفرق بين العمود الأخير وقبل الأخير في الجدول).

يشير الجدول (5-4) إلى أن عدد سكان إسرائيل والقدس الشرقية المحتلة والمستوطنات في الضفة الغربية، زاد من 6.3 ملايين نسمة في عام 2000 إلى 9.6 ملايين في عام 2022، وأن نسبة سكان القدس الشرقية ومستوطنات الضفة الغربية زادت من 11% في عام 2000 إلى 12.3% في عام 2022. وبذلك، يشير الجدول إلى أن تقدير الأونكتاد المتحفظ للناتج المحلي الإجمالي الإسرائيلي التراكمي، الناتج من احتلال إسرائيل القدسَ الشرقية والمنطقة "ج" في الضفة الغربية في الفترة 2000-2022، يصل إلى 955 مليار دولار في عام 2022

(757 مليار دولار أسعار ثابتة لعام 2015)، وهو ما يمثل نحو 11.8% من الناتج المحلي الإجمالي لإسرائيل خلال تلك الفترة و48 ضعفًا من الناتج المحلي الفلسطيني في عام 2022.

في حين أن التقدير الثاني يشير إلى أن مجموع ما أنتجته القدس الشرقية ومستوطنات الضفة الغربية خلال الفترة نفسها وصل إلى 1707 مليارات دولار (1354 مليار دولار أسعار ثابتة لعام 2015)، بما يمثل 21.1% من الناتج المحلي الإجمالي لإسرائيل خلال تلك الفترة، وما يزيد على 85% من ضعف الناتج المحلي الفلسطيني في عام 2022. وتشير هذه الأرقام إلى مكاسب طائلة، يجنيها الاحتلال من احتلاله الضفة الغربية، يمكن الاعتماد عليها لتقدير القيمة الإيجارية السنوية للأصول المستولى عليها ومن ثم تحديد قيمة التعويضات المتراكمة إلى حين ردّ الحقّ[340]. وتشير هذه التقديرات كذلك إلى أن إنهاء احتلال المنطقة "ج" والقدس الشرقية من شأنه أن يمكن الشعب الفلسطيني من نقلة تنموية نوعية تؤدي إلى نمو اقتصاده بمعدلات غير مسبوقة.

الجدول (5-4)

مكاسب إسرائيل الاقتصادية التراكمية من احتلالها الضفة الغربية خلال الفترة 2000-2022

(1)	(2)	(3)	(4)	(6)* (5)=4x2	
العام	إسرائيل: ناتج محلي إجمالي حقيقي مليار دولار - 2015 سنة أساس	سكان إسرائيل والمستوطنات والقدس الشرقية	نسبة سكان المستوطنات والقدس الشرقية	ناتج محلي إجمالي حقيقي للقدس الشرقية والمستوطنات	
				افتراض الأونكتاد: نشاط اقتصادي متساوٍ	حد أقصى: نشاط اقتصادي مضاعف*
		ألف نسمة	نسبة مئوية	مليار دولار - 2015 سنة أساس	
2000	184.40	628.90	11.0	20.19	36.40
2001	185.02	643.90	11.0	20.34	36.66
2002	184.81	657.00	11.0	20.36	36.68
2003	187.38	668.97	11.1	20.82	37.48
2004	196.35	680.90	11.2	21.92	39.44
2005	204.46	693.01	11.2	22.94	41.25
2006	215.88	705.37	11.4	24.53	44.06
2007	228.90	718.01	11.5	26.25	47.11
2008	238.43	730.88	11.6	27.67	49.58
2009	251.95	748.56	11.5	28.91	51.86
2010	265.96	762.36	11.6	30.80	55.21

340 الافتراض الضمني لهذا الاستنتاج أن تقديرات مكاسب الاقتصاد الإسرائيلي هي ذاتها خسائر الاقتصاد الفلسطيني من جراء الاستيطان، وهذا قد لا يكون صحيحًا بسبب اختلاف التكنولوجيا والإنتاجية ومدخلات الإنتاج، ولكن يبقى السؤال هو: ما يمنع أن تكون تكنولوجيا الاقتصاد الفلسطيني وإنتاجيته ومدخلات إنتاجه مماثلة لما حقّقه الاقتصاد الإسرائيلي إن لم يكن هناك احتلال؟ يمكن الاعتماد على هذه التقديرات لتحديد القيمة الإيجارية السنوية والقيمة النقدية الكلية للأصول المستولى عليها.

(1)	(2)	(3)	(4)	4x2=(5) *(6)	
العام	إسرائيل: ناتج محلي إجمالي حقيقي مليار دولار - 2015 سنة أساس	سكان إسرائيل والمستوطنات والقدس والشرقية	نسبة سكان المستوطنات والقدس والشرقية	ناتج محلي إجمالي حقيقي للقدس الشرقية والمستوطنات	
				افتراض الأونكتاد: نشاط اقتصادي متساوٍ	حد أقصى: نشاط اقتصادي مضاعف*
		ألف نسمة	نسبة مئوية	مليار دولار - 2015 سنة أساس	
2011	272.84	776.58	11.7	31.82	56.99
2012	284.89	791.05	11.8	33.69	60.25
2013	296.05	805.95	11.9	35.30	63.08
2014	303.41	812.57	11.9	35.99	64.35
2015	317.13	838.01	12.0	38.05	67.94
2016	330.70	854.60	12.1	39.88	71.17
2017	344.16	871.33	12.1	41.76	74.48
2018	358.46	888.28	12.2	43.72	77.94
2019	351.80	905.40	12.3	43.25	77.02
2020	382.10	921.69	12.4	47.45	84.42
2021	408.21	939.20	12.3	50.21	89.42
2022	416.36	957.05	12.3	51.21	91.21
القيمة التراكمية الحقيقية 2015	**6409.67**			**757.07**	**1354.00**
القيمة التراكمية في عام 2022	**8082.16**			**954.61** **%11.8**	**1707.30** **%21.1**

المصدر: ناتج محلي إجمالي لإسرائيل من البنك الدولي، ينظر:

World Bank Group, World Development Indicators Database, accessed on 27/9/2025, at: https://acr.ps/1L9BPuz;

بالنسبة إلى بيانات السكان للفترة 2000-2020، ينظر: الأمم المتحدة، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، **التكاليف الاقتصادية التي يتكبدها الشعب الفلسطيني بسبب الاحتلال الإسرائيلي: تكلفة القيود المفروضة في المنطقة جيم من الفضاء**، ص 30؛ فيما يتعلق ببيانات عامَي 2021 و2022، فهي على أساس بيانات تقديرية بناءً على معدلات السنوات الأربع السابقة.

* ناتج محلي إجمالي في هذه الحالة يعتمد على الضياء الليلي في الشكل (5-1)، ومحسوب بناءً على المعادلة التالية: $Y2/P2 = Y*R/(P1+R*P2)$؛ حيث يشير 2 إلى المنطقة 2 (القدس الشرقية والمستوطنات)، ويشير 1 إلى المنطقة 1 (إسرائيل)، ويشير P و Y إلى عدد السكان والدخل على التوالي، ويشير R إلى مستوى الضياء الليلي في المنطقة 2 منسوبًا إلى الضياء الليلي في المنطقة 1. أمّا الرمز الأخير، فيعكس دخل الفرد في المنطقة 2 منسوبًا إلى دخله في المنطقة 1.

5. هل من إطار متكامل وموحد لتقدير تكلفة الاستيطان الكلية في الضفة الغربية؟

تعتبر منهجية الضياء الليلي لقياس النشاط الاقتصادي في المستوطنات هي الأكثر دقة لاعتمادها على بيانات دقيقة من الأقمار الصناعية تعكس نشاط المستوطنات الاقتصادي. يفترض تقدير الأونكتاد أن معدل نصيب دخل الفرد في المستوطنات والقدس الشرقية في إجمالي الناتج المحلي الإسرائيلي على الأقل مساوٍ لنصيب الفرد في إسرائيل. ويوحي هذا التقدير أن نشاط المستوطنات الاقتصادي يعكس خسارة الاقتصاد الفلسطيني الناتج من الاستيطان، وهذا قد لا يكون صحيحًا بالضرورة، ولكنه بالتأكيد مؤشر دال على مدى خسارة الشعب الفلسطيني. وتفترض منهجية الأونكتاد المستخدمة لمناطق "ج" أن معدلات النمو للناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني في مناطق "ج" مساوية لتلك التي في منطقتي "أ" و"ب" في الضفة الغربية، لكن في حال سيطرة الحكومة الفلسطينية على مناطق "ج"، فإن نسبة النمو في جميع مناطق الضفة الغربية سترتفع. لذلك، يمكن وصف تقديرات هذه المنهجية بأنها متواضعة.

إن تقدير النشاط الاقتصادي الإسرائيلي في المستوطنات والقدس الشرقية هو خطوة أولى مهمة لتقدير خسائر الاقتصاد الفلسطيني. وفي هذا الجزء من الدراسة، نسعى لاقتراح منهجية لتقدير قيمة الموارد المستغلة والمستولى عليها من المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية، ومن ثم استخدام سيناريو مخالف للواقع يفترض استخدام قيمة الموارد في الاقتصاد الفلسطيني نفسها.

يمكن تقدير قيمة الموارد المستخدمة في الإنتاج الإسرائيلي باستخدام نموذج مصفوفة مدخلات الاقتصاد الإسرائيلي ومخرجاته Input-Output Leontief Matrix، وهذه المصفوفة منشورة على موقع OECD بالنسبة إلى الفترة 1995-2020[341]. وبناء على هذا النموذج يُعَرف الإنتاج الكلي للقطاعات الاقتصادية X باستخدام مصفوفة المدخلات والمخرجات A والطلب النهائي على منتجات القطاعات المختلفة F: $X=(I-A)^{-1}F$

وهكذا، من الممكن كتابة نسبة الموارد من القيمة المضافة إلى القطاعات باستخدام المعادلة أدناه، حيث تمثل P مصفوفة أسعار المنتج للقطاعات الاقتصادية الإسرائيلية[342] $v=P(I-A)$.

وتمكننا هذه الطريقة من تقدير الموارد المستخدمة في الاقتصاد الإسرائيلي بشكل عام وليس في المستوطنات فحسب. لكن من الممكن افتراض أن التكنولوجيا المستخدمة والمدخلات هي ذاتها في داخل الخط الأخضر وفي المستوطنات. لذلك، بعد تقدير قيمة الموارد المستخدمة في الاقتصاد الإسرائيلي، من الممكن تقدير قيمة الموارد المستخدمة في مستوطنات الضفة الغربية باستخدام نسبة الناتج المحلي للمستوطنات بحسب الجدول (5-4) بافتراض التقديرَين أنفسهما؛ تقدير الأونكتاد المبني على أساس نشاط اقتصادي متساوٍ في المستوطنات وداخل الخط الأخضر، والتقدير البديل الثاني المبني على أساس نشاط اقتصادي مضاعف في المستوطنات.

وبعد الحصول على تقديرات الموارد المستخدمة في المستوطنات هناك خياران: الأول استخدام منهجية المخزون، والثاني استخدام منهجية الافتراض في احتساب خسارة الاقتصاد الفلسطيني الناتجة من

341 OECD, "Input-Output Tables," accessed on 13/7/2025, at: https://bit.ly/3TCYxkw

342 Thijs Ten Raa, *The Economics of Input-Output Analysis* (Cambridge: Cambridge University Press, 2006); Seyit Kerimkhulle et al. "The Use Leontief Input-Output Model to Estimate the Resource and Value Added." Paper Presented at 2022 International Conference on Smart Information Systems and Technologies (SIST), Kazakhstan, 28-30/4/2022.

الاستيطان. في منهجية المخزون يضاف إلى قيمة الموارد تضخم الأسعار والعائد من الفائدة على هذه القيمة. أما في الخيار الثاني، فيجري التقدير باستخدام أحد نماذج الاقتصاد الكلي مثل نموذج Leontief Input-Output أو نموذج Computable General Equilibrium, CGE. لكن هذه النماذج تحتاج إلى مصفوفة المدخلات والمخرجات ولا توجد مصفوفة فلسطينية إلا بالنسبة إلى عام 2004، وقد حدّثها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في عام 2020.

ويمكن استخدام نموذج آخر يستند إلى منهجية الافتراض، وهو نموذج الأونكتاد المبني على معادلات سلوكية للاقتصاد الفلسطيني. لكن هذا النموذج يستخدم بيانات سلاسل زمنية طويلة، ومن ثم نحتاج إلى العديد من الافتراضات للحصول على بيانات سلسلة زمنية تتعلق بالنشاط الاقتصادي للمستوطنات، ونحتاج إلى إضافة معادلات سلوكية جديدة إلى النموذج عن العلاقة بين النشاط الاقتصادي في الضفة الغربية للقطاعات المختلفة والنشاط الاستيطاني. وتوضح المصفوفة في الجدول (5-5) قنوات تأثير الاستيطان في قطاعات الإنتاج. وعلى سبيل المثال، يحتاج تحديد القيمة المضافة إلى قطاع الزراعة، إلى متغيرات مثل عدد البؤر الاستيطانية بما فيها البؤر الاستيطانية الرعوية وعدد العمال في المستوطنات وقيمة بضائع المستوطنات في الأسواق الفلسطينية. ويمكن استخدام متغير الضياء الليلي للمستوطنات التي لديها محاجر. وبعض المتغيرات في الجدول (5-5) يصعب قياسها بدقة، مثل السيطرة على الموارد المائية واعتداءات المستوطنين على الطرق وعلى المزارعين، لكن في الإمكان استخدام متغير يدل نوعًا ما عليها مثل عدد سكان المستوطنات في الضفة الغربية.

ومن خلال هذه المنهجيات يمكن أن نتبيّن تقديرًا لتكلفة الاستيطان الكلية، لكن من الضروري النظر إلى التقديرات الجزئية على مستوى القطاعات. وعلى الرغم من أن دراسة أثر الاستيطان على مستوى القطاعات لا تؤدي إلى تقدير تكلفة الاستيطان؛ لأن هذا التجميع يتجاهل التداخل بين القطاعات، فإن هذا الأمر قد يسلط مزيدًا من الضوء على نواحٍ جزئية يجري تجاهلها في احتساب تكلفة الاستيطان الكلية.

قدّم الأونكتاد مقترحًا لقياس الخسائر الاقتصادية لكل قطاع بحسب نوع الخسائر مثل: الخسائر المادية، وخسائر الموارد المائية والموارد الطبيعية، وخسائر رأس المال البشري، وفقدان الفرص، والخسائر المالية العامة، وخسائر المجتمعات المحلية والأحياء السكنية، والخسائر النفسية والاجتماعية[343]. إلا أن العديد من هذه الخسائر تكون لعدة أسباب متداخلة، ومن ثم يصعب قياسها. ثم إن القطاعات متداخلة من خلال السلع الوسيطة، وهذا يعني أنّ لخسائر قطاع ما آثارًا سلبية غير مباشرة في قطاع آخر.

توضح المصفوفة في الجدول (5-5) تصورًا أوليًا لعمليات الإنتاج في الاقتصاد الفلسطيني، وكيفية تأثير الاستيطان في عملية الإنتاج. إن تقدير خسائر كل قطاعات الإنتاج الفلسطينية الناتجة من الاستيطان في الضفة الغربية يحتاج إلى مجال وجهد أوسع مما تتيحه هذه الدراسة، إلا أننا نضع، في هذا السياق، رؤية للبنود المرجعية متعلقة بهذه المنهجيات. تحتاج هذه المصفوفة إلى دراسة معمقة مع جميع الأطراف للأخذ بالاعتبار جميع التأثيرات المباشرة للاستيطان.

343 الأمم المتحدة، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، **التكاليف الاقتصادية التي يتكبدها الشعب الفلسطيني بسبب الاحتلال الإسرائيلي: تكلفة القيود المفروضة في المنطقة جيم من الضفاء.**

الجدول (5-5)
مصفوفة المدخلات والمخرجات

مدخلات الإنتاج	قطاع الزراعة	قطاع الصناعة	قطاع الإنشاءات	قطاع النقل والاتصالات والتخزين	القطاع المالي	قطاع الخدمات	قطاع التجارة	الحكومة
الأرض والموارد الطبيعية	الاستيطان الرعوي والسيطرة على الموارد المائية واعتداءات المستوطنين على الأراضي الزراعية	السيطرة على حقول الغاز والبترول	السيطرة على موارد الحجر في مناطق "ج" وإنشاء كسارات استيطانية					خسائر ضريبية
التكنولوجيا والسلع الرأسمالية والسلع الوسيطة	منع استخدام تقنيات متقدمة في الري والزراعة	منع إدخال تقنيات متقدمة تستخدم في الصناعة وقائمة السلع ذات الاستخدام المزدوج		منع شركات الاتصالات من استخدام الترددات الجديدة (الجيل الرابع والخامس)				خسائر ضريبية
الموارد البشرية	العمل في المستوطنات	العمل في المستوطنات	العمل في المستوطنات				العمل في المستوطنات يخلق حالة تبعية للاقتصاد الإسرائيلي والاعتماد على الواردات من إسرائيل	خسائر ضريبية وخسائر الضمان الاجتماعي
البنية التحتية	منع تطوير إمدادات المياه في مناطق "ج" ووجود الحواجز والجدار	ضعف البنية التحتية للكهرباء وسياسة هدم المنشآت وتوجه منشآت فلسطينية إلى العمل في المناطق الصناعية للمستوطنات	ضعف البنية التحتية للكهرباء وسياسة هدم المنازل والمنشآت	منع تطوير الطرق في مناطق "ج" ووجود الحواجز	سيطرة الاحتلال على البنية التحتية للاتصالات	منع بناء الخدمات في مناطق "ج" وهدم الخدمات القائمة	الحواجز والسيطرة على الطرق	خسائر ضريبية

مدخلات الإنتاج	قطاع الزراعة	قطاع الصناعة	قطاع الإنشاءات	قطاع النقل والاتصالات والتخزين	القطاع المالي	قطاع الخدمات	قطاع التجارة	الحكومة
التجارة	إغراق الأسواق الفلسطينية بمنتجات المستوطنات	إغراق الأسواق الفلسطينية بمنتجات المستوطنات				الاعتماد على نحو كبير على الواردات من إسرائيل	الحواجز والسيطرة على المعابر	
البيئة المؤسساتية والتشريعية	إجراءات الإدارة المدنية	عدم ترخيص المنشآت في مناطق "ج" والقدس وإجراءات الإدارة المدنية	عدم ترخيص البناء وقرارات هدم المنازل وإجراءات الإدارة المدنية	إجراءات الإدارة المدنية	إجراءات الإدارة المدنية	إجراءات الإدارة المدنية	إجراءات الإدارة المدنية	إجراءات الإدارة المدنية في إضعاف دور السلطة الفلسطينية

المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على دراسات سابقة.

بعد هذا المبحث، يمكن تلخيص تساؤلات وتوصيات فيما يلي:

أ. إن دراسة آثار الاستيطان في الضفة الغربية في القطاعات السابقة تحتاج إلى دراسة كل قطاع على حدة في إطار دراسة أو مجموع دراسات أوسع من الدراسة الحالية. وعمومًا، يُحتاج في دراسة كل قطاع إلى ما يلي:

- مسح للمنشآت يتطرق إلى العوائق التي تواجهها بسبب الاستيطان واعتداءات المستوطنين والحواجز وسياسات الهدم، ومنع البناء، وإمدادات الكهرباء، والماء.
- تقدير قيمة بضائع المستوطنات في الأسواق الفلسطينية.
- مقابلات ومجموعات مركزة مع أصحاب منشآت ومع عمال في المستوطنات ومع التجار.
- دراسة قانونية وسياساتية مفصلة لإجراءات الإدارة المدنية وسياساتها الاقتصادية في الضفة الغربية.
- صياغة نموذج واضح يعتمد على مدخلات الإنتاج، ويأخذ في الاعتبار أدوات الاقتصاد القياسي الحديثة لقياس التحيز الناتج من المتغيرات المحذوفة والمتغيرات المتداخلة مع بعضها (العلاقات العكسية في القياس).

ب. معظم الدراسات السابقة لم تَجْرِ في إطار موحد، ولذلك من الضروري العمل على تشكيل إطار جامع يشمل كل الخسائر في كل القطاعات يراعي عدم التكرار وعدم تطابق التقدير وتداخل الفترات الزمنية التي يجري بها القياس، ويحدد مناطق التطابق إن وجدت، وذلك لمنع حساب الخسارة مرتين وعدم نسيان أي ضرر، أو إهماله، نتجت منه خسارة مادية أو معنوية، وللتفريق بين خسائر متغيرات التدفق

(مثل خسارة الدخل) ومتغيرات المخزون (مثل خسارة العقارات ورأس المال المادي)، ويجب على هذا الإطار أن يتضمن مسحًا شاملًا لكل الأضرار وتحديد ما يمكن قياسه وما لا يمكن قياسه.

ج. حتى لا تضيع الحقوق، يجب أن تُحدَّث، بطريقة دورية، قيمة بعض تقديرات خسائر نكبة الشعب الفلسطيني عام 1948 وحساب قيمتها بأسعار أقرب عام من الأعوام الأخيرة، ويجب أن يحافظ هذا التحديث على القيمة الشرائية لخسائر عام 1948، والتكلفة الفرضية (العائد على مخزون رأس المال المستولى عليه) لهذه الخسائر من عام 1948 إلى عام التحديث.

د. هناك حاجة إلى تقدير تكلفة الاحتلال خلال الفترة 1967-1994، ثم خلال الفترة 1994-2000، وهاتان الفترتان لم تتم دراستهما حتى الآن.

ه. من الضروري تقدير القيمة النقدية أو القيمة الإيجارية لكل الأراضي والعقارات والأصول الفلسطينية في منطقتي "ب" و"ج" وكل أنحاء الضفة الغربية التي استولى عليها الاحتلال عند سنة الاستيلاء، وذلك بداية من عام 1967. وفي هذا السياق يجب وضع قيمة نقدية أو قيمة إيجارية لكل الأضرار المبلغ عنها في المطالبات المقدمة إلى سجل الأمم المتحدة.

و. يجب طرح إطار لكيفية حصر خسائر الشعب الفلسطيني وتقديرها وتوثيقها، تلك الخسائر التي تكبدها من جراء حرب الإبادة التي شنها، وما زال يشنها، الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة، وكذلك مدن الضفة الغربية وقراها، منذ 7 تشرين الأول/ أكتوبر 2023، ويجب تعويض الخسائر الجسيمة في رأس المال البشري ورأس المال المادي والبنية التحتية، وكذلك الخسائر النفسية والمعنوية. ويجب توثيق كل ما اقترفه الاحتلال من جرائم حرب.

الفصل السادس

توظيف القانون الدولي لعزل المشروع الاستيطاني الإسرائيلي ومحاسبته

أظهرت هذه الدراسة حجم الآثار الضارة الناجمة عن المشروع الاستيطاني الإسرائيلي المتواصل والمتسارع في الاقتصاد والمجتمع والموارد الفلسطينية من مختلف جوانبها، وما يشكله هذا الضم والاستيطان الزاحف من تهديد لإمكانية ممارسة حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني وسيادته في أرضه، ولبقائه الفعلي في وطنه. وقد عكس تحليل ما سبق الترابط العضوي بين الاستيطان اليهودي والاحتلال العسكري الإسرائيلي والمشروع الاستعماري الصهيوني الأوسع، بصفتها مكونات أساسية للخطر الوجودي نفسه الذي يواجه الشعب الفلسطيني، خاصة مع صعود التيار الصهيوني المُحدث، الذي يتّجه إلى التحكّم في مؤسسات إسرائيل بحسب برنامج توراتي يتطلب في جوهره التطهير العرقي لشعب فلسطين العربي. في الواقع، إننا أمام مرحلة في التوسع الاستيطاني لم نشهدها منذ عام 1967، وإذا لم يوضع حدٌّ لذلك التوسع الاستيطاني ولم يَجرِ ردعه بسرعة، فإن الوزير سموتريتش لن يتردد في تنفيذ تهديده "بضرورة جعل قلقيلية مثل جباليا" والدفع نحو توسيع حرب الإبادة في مختلف مناطق الضفة الغربية، من دون اكتراث لمسميات أوسلو (أ، ب، ج) أو حدود عام 1967.

أولًا: الفجوة بين القانون والواقع

ثمة فجوة شاسعة بين الواقع الذي يعيشه الشعب الفلسطيني في أثناء حرب إبادة لا تتوقف من جهة، ومقتضيات القانون الدولي فيما يتعلق بالاحتلال والاستيطان ونهب الموارد وغيرها من السياسات والممارسات الإسرائيلية التي تنتهك القانون الدولي نصًّا وروحًا من جهة أخرى. ليست مهمة هذا الكتاب إيجاد حلٍّ سحري لفك تلك المعضلة الصعبة التي ربما تحتاج إلى ثورة في عالم القانون الدولي وإنفاذه، وفي التحيّز الغربي للمشروع الإسرائيلي الإبادي، ليجري تطبيق الشرعية الدولية الخاصة بقضية فلسطين والاحتلال الإسرائيلي.

نعلم كذلك أن الهيئات القضائية العالمية (محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية والأمم المتحدة) لا تستطيع أن تقدم أكثر مما فعلت لتأكيد عدم شرعية الاستيطان، وارتكاب الاحتلال جرائم حرب. لكن هذا الإقرار بفشل منظومة العدل والأمن الدوليتين، وعدم فاعليتها في إنفاذ قراراتها بسبب التحكم السياسي لبعض الدول النافذة بها، لا يعني الاستسلام لفرض الرؤية الإسرائيلية. ولا يجوز الصمت تجاه ما تقوم به في الميدان، أو عدم التحرك في المحافل المتاحة لكشف الانتهاكات الإسرائيلية ولردعها من خلال حشد معرفةٍ دقيقة وتعبئةٍ متواصلة للرأي العام العربي والعالمي.

في السياق الأوسع لمتابعة التمدد الاستيطاني الإسرائيلي بوصفه آلية لمشروع قومي صهيوني استعماري، له أذرع سياساتية وتنفيذية متعددة، صارت توجد مجلدات من قرارات القانون الدولي تؤكد ذلك، فضلًا عن عدم مشروعيته. الأكيد هو عدم قدرة الشعب الفلسطيني وحده على مواجهة هذا المشروع.

ومن جانب آخر، تجعل مركزية عملية الاستيطان، المتعددة المخرجات، وآثارها المدمرة للإنسان الفلسطيني، بل المهددة لوجوده، والموثقة في هذه الدراسة، التصدي للاستيطان وللصهيونية المحدثة وردعهما هو الهدف الأول والأساسي، وربما الأسهل، لأي جهود فلسطينية أو عالمية، دبلوماسية أو سياساتية كانت، أو تعبوية ترويجية.

ربما لا يكون من المجدي، أو الضروري، الدخول في المزيد من الدهاليز القانونية حول فلسطين، بل حان الوقت لمرحلة فرض ما يمكن من العقوبات؛ لكي تبدأ دولة الاحتلال بدفع ثمن انتهاكاتها، ولربط ممارسات إسرائيل الاستيطانية المخالفة للقانون الدولي والحقوق الفلسطينية الشرعية بعقوبات ملموسة. يمكن لمثل هذا الاستهداف، أن يشكل برنامجَ عملٍ واقعيًا ومقبولًا وجاهزًا للتنفيذ مكوّن من طيف واسع من المؤسسات والشركات والمجتمعات والدول في العالم، التي تبحث عن مسارات للاحتجاج على ممارسات إسرائيل. ولكن هناك تباين بين الدول فيما يمكن تقديمة لدعم قضية الشعب الفلسطيني، غير أن المؤشرات الأولية من دول الجنوب وبعض الدول الأوروبية (إيرلندا وإسبانيا والنرويج مثلًا) تدل على استعداد للإقدام على خطوات تعتبرها إسرائيل معادية وتجتهد في التصدي لها.

في هذه الأرض الخصبة للعمل ضد التوسع الإسرائيلي، وخاصة منذ إطلاق حرب الإبادة الإسرائيلية، هناك شهية عالمية لمعاقبة إسرائيل بما هو متاح قانونيًا ومقبول سياسيًا ومطلوب شعبيًا. قد تتردد بعض الدول والشعوب المتعاطفة مع الحق الفلسطيني أمام مطلب إسقاط "الاستعمار الصهيوني" أو تقف عاجزة أمام ضرورة إنهاء الاحتلال أو تحقيق تقرير المصير الفلسطيني، على سبيل المثال. ولكن مطلب وقف الاستيطان وردعه ومعاقبة إسرائيل على انتهاكاتها والإصرار على تحمّل دولة الاحتلال تكلفة الخسائر التي تسببها ممارساتها، تعتبر مطالب من الممكن حشد الرأي العام والسياسات الخارجية للعديد من الدول حولها وتشكيل موقف أخلاقي إنساني سياسي كفيل بمواجهة قوى التطرف الإسرائيلية. ويتطلب إنجاح هذه الاستراتيجية دبلوماسية رسمية وعامة فلسطينية محدثة ومعاصرة، وتوفير المعلومة والتحليل والدليل، بشأن ما يمكن فرضه من عقوبات على عدد من القنوات الحيوية التي تمد الاستيطان بالموارد.

ثانيًا: مسارات اقتصادية لاستهداف المشروع الاستيطاني: سحب الاستثمارات ومقاطعة منتجات المستوطنات وفرض العقوبات عليها

يمكن بلورة خمس مسارات رئيسة تستهدف الربط بين المشروع الاستيطاني ماليًا واقتصاديًا والعديد من دول العالم. وعن طريق كشف دور العلاقات التي تعزز الاستيطان والتي تنتهك القوانين الدولية والقوانين الوطنية في تلك الدول، يمكن خلق بيئة معادية للتعامل الاقتصادي مع أي جانب من المشروع الاستيطاني داخل الأرض الفلسطينية المحتلة (وليس كل علاقة اقتصادية مع إسرائيل). وإن جهود التصدي المقبلة للاستيطان يمكن أن تستهدف عزل العلاقات الاقتصادية التالية، والتي تساهم في انتهاك القانون الدولي، علمًا أن هناك جهودًا قائمة من أكثر من جهة في بعض هذه المواضيع، لكنها محدودة:

1. تطوير قاعدة بيانات الأمم المتحدة الخاصة بالشركات المستثمرة في المستوطنات، وحث الدول المعنية (والأوروبية خاصة) على اتخاذ الإجراءات الإدارية أو التشريعية أو السياسية اللازمة للحد من استثمارات

الشركات العالمية في اقتصاد المستوطنات وبنيته التحتية، وكذلك تكثيف العمل القانوني في المحافل الدولية لاستصدار قرارات تحرم هذه العلاقات.

2. كشف مصادر التمويل الذي تتلقاه جمعيات الاستيطان ومؤسساته من جهات "خيرية" يهودية وغيرها من الجهات، ومقاضاة تلك المصادر في الدول التي يأتي منها هذا التمويل باعتباره تمويلاً للإرهاب اليهودي المتوسع في المناطق الفلسطينية.

3. كشف نشاطات جمعيات الاستيطان الإسرائيلية المشاركة في الإبادة الجماعية في غزة، وفرض عقوبات مالية عليها وعلى قياداتها وأعضائها والتحذير من التعامل معها (كما فعل بعض الدول فيما بينها، وإن كان ذلك على نطاق ضيق ورمزي).

4. البناء على إنجازات المؤسسات الحقوقية في مجال كشف العلاقات التجارية الدولية مع اقتصاد المستوطنات (والمقدر حصته بأكثر من 11% من إنتاج الاقتصاد الإسرائيلي)، وتكثيف العمل القانوني في المحافل الدولية لاستصدار قرارات تحظر استيراد أي سلع أو خدمات تنتج في المستوطنات الإسرائيلية أو تسويق منتجات عالمية فيها.

5. دعم الإنتاج المحلي وتسويقه عالميًا لتعزيز الجهود الهادفة إلى مقاطعة مُنتجات المستوطنات، وتعزيز الاقتصاد والتجارة الخارجية الفلسطينية.

يجب تصميم خطة للمناصرة على المستويين الوطني والدولي واتخاذ الإجراءات القانونية المتاحة في كل دولة، وذلك من خلال:

1. تحديد أبرز المحافل الدولية الفاعلة في القضية الفلسطينية والجهات الدولية الفاعلة في مجال المناصرة والحملات والإجراءات القانونية ضد الاستيطان، وكذلك المجموعات والحركات التي تعمل على وقف الاستيطان.

2. وضع برامج لتعزيز إنفاذ ما جرى إنجازه من قرارات جمعية عامة فيما يخص تكلفة الاحتلال على الشعب الفلسطيني والقرارات الأخيرة لمحكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية. بما في ذلك التوصية الخاصة بتأسيس جهة تابعة للأمم المتحدة توثّق وتقيّم، على نحو منهجي ودوري، كل ما له علاقة بالتكلفة الاقتصادية للاحتلال على الشعب الفلسطيني.

3. تحديد أهم المحطات التاريخية المفصلية في تحقيق النجاحات (ولو الجزئية) للحد من الاستيطان وآثاره، وللاستفادة من أهم الدروس والعبر وتحديد الجهات الفاعلة حينها التي يمكن اللجوء إليها.

4. وضع تصور للإجراءات القانونية، وتصور للتعويضات المقترحة في سياق الاستيطان.

5. العمل على تطوير ملفات قانونية واقتصادية حول التعويضات عن آثار الاحتلال المدمرة منذ عام 1967، وتوفير الموارد اللازمة لمتابعة التوثيق والتدقيق لها.

6. التوثيق المتواصل لهذه العلاقات وإطلاق حملات ترويجية تثقيفية توفر مادة للمناصرة والمطالبة المنسقة والمؤثرة.

ثالثًا: خطوات تحرك فلسطينية عاجلة لدعم القدرة الذاتية من أجل التصدي للاستيطان وتنسيق الجهود الوطنية

1. الحكومة الفلسطينية

أ. إيجاد آليات لتسريع تسجيل الأراضي لحصر الملكية من أجل الحد من مصادرتها، ولإضفاء صبغة قانونية عليها تُعرقل من مصادرتها قدر الإمكان.

ب. تسهيل الإجراءات الحكومية لتسجيل التعاونيات فيما يتعلق بالإجراءات البيروقراطية ورسوم التسجيل، والتعاون مع الجهود غير الحكومية الهادفة إلى تشجيع التعاونيات الإنتاجية، والمشاريع الصغيرة والمتناهية في الصغر لفئات النساء والشباب.

ج. دعم القطاع الخاص الفلسطيني فيما يتعلق بتوفير فرص العمل للنساء والشباب الفلسطينيين للحد من ظاهرة العمالة في المستوطنات، ولا سيما بالنسبة إلى الذين فقدوا وظائفهم في الحرب. وقد يشمل ذلك توسيع نطاق برامج التشغيل مقابل النقد ليضمّ أعدادًا أوسع من العاملين والعاملات، وكذلك لخلق فرص عمل أطول زمنيًا؛ لتعزيز استدامة العمالة في السوق المحلي بدلًا من السوق الإسرائيلي، ودعم أوضاع الفلسطينيين المتأثرين بالاستيطان اقتصاديًّا. وقد يشمل ذلك أيضًا تطوير آلية سياسية لتحفيز القطاع الخاص في التوظيف عبر دعم الرواتب حكوميًّا لتوازي تلك الآلية المقدمة للعمال والنساء في المستوطنات.

د. التعاون مع الجهود الدولية الهادفة إلى توثيق الخسائر الزراعية للمناطق الفلسطينية المعزولة لدعم المزارعين الذي خسروا سُبل معيشتها عبر منح التشغيل.

ه. رفع مستوى الدعم الحكومي لمشاريع الابتكار الزراعي من أجل تعزيز قدرة المزارعين الفلسطينيين الإنتاجية لدعم الإنتاج المحلي في المناطق المعرضة للمصادرة لأغراض استيطانية وتحديدًا في المواسم المختلفة، مثل موسم الزيتون.

و. حماية المنتج المحلي لتعزيزه في مواجهة المنتجات الإسرائيلية ومنتجات المستوطنات عبر وضع استراتيجيات لتنظيم أولويات الإنتاج والاستهلاك المحليَّين وتطبيق سياسات لإحلال الواردات. ووضع سياسات تحفيزية للإنتاج المحلي عبر الإعفاء الضريبي الجمركي وإجراء تعديلات على قانون ضريبة الدخل وقانون الشركات الجديد وقانون تشجيع الاستثمار.

2. القطاع الخاص

أ. فيما يتعلق بالتصدي لاقتصاد المستوطنات وإضعافه، يجب رفع مستويات الاستثمار في المشاريع الإنتاجية الفلسطينية، بأحجامها المختلفة، وتوفير الدعم والتسهيلات للمنتجين من أجل الرفع من تنافسية المنتج المحلي في الأسواق المحلية والعالمية على حد سواء، ولاستيعاب العاملين في المستوطنات وإعطاء أجور منافسة بالتعاون مع الحكومة.

ب. وفيما يتعلق بالحد من آثار التوسع الاستيطاني، يجب توجيه استثمار القطاع الخاص إلى المناطق الفلسطينية المهددة بالمصادرة لتعزيز الصمود الفلسطيني فيها من خلال خلق فرص معيشية لسكانها لردع محاولات التهجير منها.

ج. التعاون مع الحكومة لإيجاد آليات لتأمين الممتلكات والأصول الخاصة بالفلسطينيين من اعتداءات المستوطنين، وتحديدًا الأراضي الزراعية والنباتات والأشجار في المناطق المحاذية للمستوطنات لدعم صمود المزارعين الفلسطينيين والإنتاج المحلي في مواجهة محاولات تلوث الأراضي والمياه، وتخريب الأراضي، وقلع المزروعات والأشجار.

3. مؤسسات المجتمع المدني الحقوقية والتنموية

أ. تشكيل لجان حماية للتصدي لهجمات المستوطنين على القرى الفلسطينية والأراضي الزراعية والممتلكات الفلسطينية.

ب. دعم المشاريع الإنتاجية في الأرياف خصوصًا بالنسبة إلى صغار المزارعين والنساء والشباب العاطلين عن العمل، للحد من ظاهرة العمالة في المستوطنات لتعزيز الانفكاك الاقتصادي عن إسرائيل والمستوطنات، والحد من الاستغلال الاقتصادي للأيدي العاملة الفلسطينية في المستوطنات.

ج. دعم بناء تعاونيات إنتاجية في الأرياف والمناطق المهددة بالمصادرة، وتقديم ما يلزم من مساعدات فنية وحرفية لدعم الإنتاج المحلي والحدّ من دافعية العمل في المستوطنات.

د. التعاون مع المؤسسات غير الحكومية والقطاع الخاص لتشكيل تحالف من أجل مراقبة التوسع الاستيطاني وآثاره الديموغرافية والاقتصادية، ويشمل التحالف هيئة الجدار والاستيطان، ومعهد أريج، ومركز مدار، ومعهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني. ويهدف إلى رفع مستوى توثيق التوسع الاستيطاني المتسارع وآثاره باستخدام تقنيات حديثة، لحصر التغيرات الديموغرافية على نحو أسرع، بما يساهم في سرعة مواجهتها قبل أن تُصبح واقعًا، فضلًا عن تطوير قواعد بيانات سريعة التحديث لتغذية حملات المناصرة ضد المشروع الاستيطاني والجهود الهادفة إلى محاسبته قانونيًا.

فهرس المصطلحات المتعلقة بالاستيطان الإسرائيلي في الأراضي المحتلة

تأتي هذه المدخلات في إطار "مشروع تقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية للاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة"، وهي ملحق وجزء من المشروع. وتتضمن مدخلات رئيسة جرى عرضها في الأوراق والدراسات المختلفة للمشروع. ونُظّمت المدخلات بحسب الترتيب الأبجدي التصاعدي. ولتسهيل التنقل بينها، كُتبت من دون استخدام أداة التعريف "ال"؛ على سبيل المثال: خط أخضر وليس "الخط الأخضر"، وإدارة مدنية وليس "الإدارة المدنية".

إيغال آلون (1918-1980)

كان قائدًا عسكريًا وسياسيًا إسرائيليًا بارزًا وعضوًا في حزب العمل. عُرف بخطته المعروفة بخطة آلون التي وُضعت بعد حرب عام 1967 ، والتي هدفت إلى الاحتفاظ بالسيطرة الإسرائيلية على أجزاء من الضفة الغربية، خصوصًا منطقة غور الأردن، من أجل خلق حدود «دفاعية» لإسرائيل. وقد سعت الخطة لتعزيز الوجود الاستيطاني في المناطق الاستراتيجية، في حين تُركت مناطق أخرى مكتظة بالسكان الفلسطينيين لسيطرة ذاتية؛ ما يؤسس بنية استعمارية دائمة.

إدارة مدنية

هي هيئة عسكرية إسرائيلية تعمل تحت إشراف "منسق أعمال الحكومة في المناطق"، وتعتبر بمنزلة "الحكومة" التي تدير شؤون الأرض المحتلة والتنسيق المدني والأمني مع السلطة الفلسطينية. تأسست عام 1981 بعد فصلها عن الإدارة العسكرية، تهدف إلى إدارة القضايا المدنية مثل التخطيط والبناء لصالح المستوطنات، وتدير سجل سكان الأرض المحتلة، وتصدر التصاريح وتراقب استخدامات الأراضي وتسهل إنشاء المستوطنات.

أراضي دولة في الضفة الغربية

هي أراضٍ أعلنتها إسرائيل بوصفها أراضي عامة لا تنتمي إلى أي فرد وتُدار عبر الإدارة المدنية. ومنذ عام 1967، استُخدمت قوانين مثل "أمر الأملاك الحكومية" لتصنيف هذه الأراضي، مع تحميل عبء الإثبات لمن يدّعي ملكيتها. ونحو 99.75% من هذه الأراضي مخصصة للاستيطان الإسرائيلي، مع نسبة ضئيلة جدًا مخصصة للفلسطينيين (0.25%). وفي عام 2024، سجلت زيادة كبيرة بإعلانات الأراضي (نحو 24 ألف دونم) ليرتفع مجموع الأراضي المعلنة بوصفها أراضي دولة إلى نحو 33% من مساحة الضفة الغربية.

استيطان رعوي في الضفة الغربية

يُعدّ الاستيطان الرعوي من أبرز أدوات الاستعمار الاستيطاني في الضفة الغربية؛ إذ يسيطر على نحو 440 ألف دونم، متجاوزًا مساحة جميع المستوطنات منذ عام 1967. ويتسم الاستيطان الرعوي بأنه ينشأ من أفراد أو مجموعات صغيرة تعمل على "وضع اليد" على الأراضي عبر إقامة مزارع تُستخدم للرعي والزراعة؛ ما يُتيح سيطرة سريعة على مساحات شاسعة من دون حاجة إلى إجراءات بيروقراطية. وتتلقى هذه المستوطنات دعمًا من جمعيات

استيطانية مثل أمناه وحراس يهودا والسامرة، إضافة إلى تمويل حكومي من وزارات الزراعة والتعليم. وتُعد هذه المستوطنات أداة فعّالة لرسم حدود جغرافية تضيق على الفلسطينيين وتوسّع الفضاء الاستيطاني اليهودي.

إسحاق رابين (1922-1995)

كان سياسيًا وجنرالًا إسرائيليًا، شغل منصب رئيس وزراء إسرائيل مرتين (1974-1977، و1992-1995). وُلد في فلسطين في فترة الانتداب البريطاني، وشارك في تأسيس الجيش الإسرائيلي، وأدى دورًا بارزًا خلال حربَي 1948 و1967. اشتهر بدوره في عملية السلام مع الفلسطينيين؛ إذ وقّع اتفاقية أوسلو مع الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات عام 1993، التي اعترفت فيها منظمة التحرير الفلسطينية بإسرائيل. حصل على جائزة نوبل للسلام عام 1994 مع عرفات وشمعون بيرس. قُتل في 1995 على يد متطرف يهودي يعارض السلام مع الفلسطينيين.

أغوار فلسطينية

منطقة جغرافية تمتد على طول نهر الأردن، وتشمل الشريط الشرقي للضفة الغربية، بطول 120 كيلومترًا من عين جدي جنوب البحر الميت حتى عين البيضاء جنوب بيسان. تُشكّل الأغوار نحو 28% من مساحة الضفة الغربية، ويعيش فيها نحو 65 ألف فلسطيني و11 ألف مستوطن إسرائيلي. تمتاز بأراضيها الزراعية الخصبة ومناخها الدافئ؛ ما يجعلها "سلّة غذاء" لفلسطين. تخضع لسياسات إسرائيلية مكثفة من التوسع الاستيطاني والضم؛ إذ يسيطر المستوطنون على 27 ألف دونم من الأراضي الزراعية. وتُفرض قيود مشددة على البناء الفلسطيني، وتستخدم إسرائيل العديد من الذرائع، مثل إعلان الأراضي مناطق عسكرية أو محميات طبيعية، للحد من التوسع الفلسطيني.

أمر عسكري

هو أمر عسكري يصدر بموجب لائحة الدفاع (حالة الطوارئ) لعام 1945، ويمنح من قائد الجيش الإسرائيلي في منطقة خاضعة لاحتلال عسكري ويتمتع بقوة قانونية. ويجري تنفيذه بوساطة الشرطة العسكرية والمحاكم العسكرية بدلًا من المحاكم المدنية. وتُعد الأوامر العسكرية أداة أساسية لحكم إسرائيل على الفلسطينيين في منطقتَي "ب" و"ج" بالضفة الغربية، في حين يخضع المستوطنون الإسرائيليون للمحاكم المدنية. وقد جرى إصدار الأوامر العسكرية، أول مرة، بعد احتلال الضفة الغربية عام 1967، وهي تشمل قضايا قانونية ومدنية وأمنية، وتخضع لتفسير المحكمة العليا الإسرائيلية.

بؤرة استيطانية Settlement Outpost

أحياء سكنية يهودية تهدف إلى توطين اليهود في الأرض المحتلة، لكن الحكومة الإسرائيلية لا تصرح بها، وتُبنى من دون خطة تنظيمية مدنية. وهي تشكل احتياطًا استيطانيًا ينتظر التشريع من الحكومات الإسرائيلية. وفي عام 2023، بدأت الحكومة الإسرائيلية مسارًا إداريًا وقانونيًا لتشريع 68 بؤرة وتحويلها إلى مستوطنة رسمية.

جدار فاصل

هو جدار الضم والفصل العنصري، بدأت إسرائيل ببنائه عام 2002 داخل الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية لفصل الفلسطينيين عن إسرائيل. يمتد مسار الجدار (المنجز والمخطط له) إلى 708 كيلومترات، ويعزل نحو 9% من أراضي الضفة في المنطقة بين الجدار والخط الأخضر. يحتوي الجدار على عشرات البوابات والمعابر التجارية التي تنظم علاقة الفلسطينيين مع إسرائيل. وفي عام 2004، دانت محكمة العدل الدولية بناء الجدار باعتباره انتهاكًا للقانون الدولي.

جمعية ريغافيم

جمعية يمينية إسرائيلية، تأسست عام 2006 لتعزيز أجندة يهودية وصهيونية في مجالات الأراضي، والبيئة، وتطبيق قوانين التخطيط والبناء. تركز الجمعية على مراقبة البناء غير القانوني للفلسطينيين في النقب، شمال البلاد، وفي المنطقة "ج" بالضفة الغربية. تعمل قانونيًا وميدانيًا لتعزيز تطبيق القانون وتنظيم أراضي الدولة. المدير العام للجمعية هو مائير دويتش، وأحد مؤسسيها هو سموتريتش. وتنشط الجمعية في إعداد الأبحاث، والمساهمة في التشريعات مثل "قانون كامينيتس"، ومكافحة ظواهر مثل الجريمة في النقب، وتعدد الزوجات، والتلوث البيئي. ويعتمد تمويل الجمعية على التبرعات والميزانيات العامة.

حارس يهودا والسامرة

منظمة إسرائيلية يمينية، تأسست في عام 2013، وهي تُعنى بدعم المزارعين والمستوطنات الزراعية في الضفة الغربية. تدّعي المنظمة أن هدفها تعزيز الأمن الشخصي والاقتصادي بالنسبة إلى المزارعين عبر توفير الحماية والمساعدة في الأعمال الزراعية، لكنها تهدف في واقع الأمر إلى ترسيخ البؤر الاستيطانية. وهي تضم مئات المتطوعين، معظمهم من الشباب الذين يعملون في المزارع ويساهمون في طرد الفلسطينيين من أراضيهم. تحصل المنظمة على تمويل حكومي كبير، تجاوز 8 ملايين شيكل منذ عام 2018. وفي آب/أغسطس 2024، فرضت الولايات المتحدة عقوبات على المنظمة بسبب دعمها لبؤر استيطانية وعلاقتها بشخصيات خاضعة للعقوبات.

حاييم زيليغ سلونيمسكي (1810-1904)

هو ناشر عبري، وعالم رياضيات وفلك، ومخترع، وكاتب في العلوم، وحاخام، ومن أوائل الذين كتبوا عن العلوم لجمهور يهودي واسع. أسس صحيفة "هتسفيرا"، أول صحيفة عبرية تُعنى بالعلوم.

حركة الإرغون

هي منظمة مسؤولة عن هجمات على الفلسطينيين والقوات البريطانية.

حركة نحالا

حركة استيطانية، تأسست عام 2005 على يد الحاخام موشيه ليفينغر ودانييلا فايس، تُعد استمرارًا لحركة "غوش إيمونيم"، وتركز على تعزيز الاستيطان في الضفة الغربية والمناطق الأخرى التي تعتبرها جزءًا من "أرض إسرائيل الكبرى". وهي تهدف إلى إقامة مستوطنات جديدة من خلال تنظيم بؤر استيطانية، وحملات توعية، ومظاهرات عامة. تُعتبر دانييلا فايس، زعيمة الحركة، من أكثر الشخصيات تطرفًا في تعزيز الاستيطان الإسرائيلي، وتقود خلال حرب الإبادة الإسرائيلية مشروعًا لإعادة الاستيطان في قطاع غزة.

حواجز عسكرية

تُشكّل الحواجز العسكرية الإسرائيلية بنيةً مركزية في نظام الفصل والضبط الاستعماري بالضفة الغربية، وقد تطوّرت منذ الانتفاضة الأولى إلى شبكة متكاملة تشمل حواجز حدودية، داخلية، وتجارية. بلغ عددها العشرات، مع أنواع مختلفة تخدم أهدافًا أمنية واقتصادية وإدارية. وتسوّغ إسرائيل وجودها لكونها أداة لمنع التهديدات، لكنها تعمل أساسًا على إدارة أوضاع السكان الفلسطينيين بصفتهم رعايا غير مواطنين؛ ما يُعزّز السيطرة الاستعمارية عبر أدوات مثل التصاريح، والتطبيقات الإلكترونية، والتفتيش التجاري.

خط أخضر

هو خط وقف إطلاق النار الذي جرى ترسيمه بعد حرب عام 1948 بين إسرائيل والدول العربية المجاورة (مصر، والأردن، وسورية، ولبنان) بموجب اتفاقيات الهدنة لعام 1949. يُعتبر الحد الفاصل دوليًا بين إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 (الضفة الغربية وقطاع غزة). ومع ذلك، ترفض إسرائيل الاعتراف به حدودًا سياسية دائمة. وفي اتفاقيات أوسلو، رفضت الاعتراف به حدودًا مستقبلية للدولة الفلسطينية، واعتبرت أن الوضع النهائي يتحدد عبر المفاوضات، بينما ألغته الحكومة الإسرائيلية الـ 37 على نحو غير مباشر عندما نصت اتفاقياتها الائتلافية على أن المنطقة بين البحر والنهر هي حق يهودي غير قابل للتصرف.

خطة آلون

خطة سياسية قدمها إيغال آلون، وزير العمل الإسرائيلي عام 1967، إلى رئيس الوزراء ليفي أشكول بعد حرب 1967. اقترح البرنامج تقسيم الأرض المحتلة بين إسرائيل وكيان فلسطيني ذاتي الحكم أو اتحاد كونفدرالي مع الأردن. وبحسب الخطة، اقترح آلون أن تُضمّ الأغوار وأجزاء من الضفة الغربية إلى إسرائيل، بينما تُترك باقي المناطق للفلسطينيين. وكان الهدف ضمان "حدود آمنة" لإسرائيل، والحفاظ على أغلبية يهودية، وتجنب السيطرة المباشرة على الفلسطينيين. ورغم عدم تبني البرنامج رسميًا، فقد شكّل أساسًا لسياسات الاستيطان الإسرائيلية حتى صعود الليكود عام 1977.

خطة ترمب للسلام

تُسمى أيضًا "السلام من أجل الازدهار". اقترحت إنشاء دولة فلسطينية مشروطة تفتقر إلى السيادة الحقيقية، حيث ظهرت بصفتها كيانًا مجزّأً ومختنقًا جغرافيًا، وتضمنت جزأين؛ أحدهما اقتصادي أُطلق عام 2019، ويركز على بنى تحتية جديدة، والآخر سياسي أعلن عنه في عام 2020، ويقترح دولة فلسطينية بشروط مشددة، منها نزع السلاح الكامل، ووقف أي مطالبات قانونية ضد إسرائيل والولايات المتحدة. وقد بدا الكيان الفلسطيني المقترح شبكة من الجيوب المعزولة، ومحاطًا بإسرائيل من جميع الجوانب؛ ما يعوق قدرته على الاستقلال الفعلي. ومنحت الخطة القدس كاملة لإسرائيل، بينما اقترحت عاصمة فلسطينية في أحياء نائية ومهملة على أطراف المدينة. ورفض المستوطنون في الضفة الغربية هذه الخطة لأنها تتضمن إنشاء دولة فلسطينية بجانب إسرائيل، وهو ما يعتبرونه تهديدًا لأمنهم القومي.

خطة الحسم

قدّم سموتريتش "خطة الحسم" عام 2017 لحل المسألة الفلسطينية وفق رؤية استيطانية - صهيونية متطرفة، وهي ترتكز على ثلاثة خيارات أساسية لسكان الضفة الغربية: 1. التخلي عن الحقوق السياسية مقابل حقوق اقتصادية واجتماعية محدودة، والبقاء تحت السيادة الإسرائيلية. 2. الهجرة إلى الخارج. 3. مواجهة عسكرية تؤدي إلى الإخضاع كلّيًا. وتهدف الخطة إلى توسيع المستوطنات وترسيخ نظام الفصل العنصري، معتبرةً أن حل الدولتين غير قابل للتطبيق. وتعكس أيديولوجية استعمارية تسعى لحسم الصراع من خلال الإقصاء وفرض وقائع ميدانية تقضي على أي أمل بقيام دولة فلسطينية مستقلة.

خطة دروبليس (1978)

هي خطة استيطانية وضعها متتياهو دروبليس، أحد قادة الحركة الصهيونية، وعضو حزب الليكود الإسرائيلي. وكان هدفها تعزيز السيطرة الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية المحتلة بعد حرب حزيران/ يونيو 1967.

وتضمّنت الخطة إنشاء شبكة من المستوطنات في الضفة الغربية، وربطها بالمناطق الإسرائيلية، لتأمين وجود سكاني يهودي دائم، وسعت لمنع أي تواصل جغرافي فلسطيني، وتقويض إمكانات قيام دولة فلسطينية مستقبلية، وتعدّ مرجعًا في سياسات الاستيطان الإسرائيلية المتواصلة.

دائرة الاستيطان في المنظمة الصهيونية العالمية

هي وحدة تابعة للمنظمة الصهيونية العالمية، تعمل ذراعًا تنفيذية لحكومة إسرائيل لدعم المستوطنات وإنشائها في الضفة الغربية والجولان، ومؤخرًا في النقب والجليل. تأسست بعد حرب 1967 لتمكين الاستيطان في الأرض المحتلة، وهي مموّلة كلّيًّا من الحكومة الإسرائيلية. وتؤدي الدائرة دورًا مركزيًا في توسع المستوطنات، بما في ذلك تمويل بؤر استيطانية غير قانونية، وتدير مشاريع زراعية ومخططات استيطانية، مثل "خطة المليون" التي تهدف إلى توطين مليون يهودي في الضفة الغربية.

رأي محكمة العدل الدولية بشأن الجدار

في 9 تموز/ يوليو 2004، أصدرت محكمة العدل الدولية رأيًا استشاريًا بشأن الجدار الذي تبنيه إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية. وأكدت المحكمة أن بناء الجدار يشكل انتهاكًا للقانون الدولي، ويشمل ذلك اتفاقية جنيف الرابعة، وأوصت إسرائيل بوقف البناء فورًا وإزالة الأجزاء المنجزة. واعتبرت المحكمة أن الجدار يُعرقل حق الفلسطينيين في تقرير المصير، ويؤدي إلى تغييرات ديموغرافية وفرض قيود على حرية التنقل.

رأي محكمة العدل الدولية بشأن قانونية الاحتلال

في 19 تموز/ يوليو 2024، أصدرت محكمة العدل الدولية رأيًا استشاريًا بشأن سياسات إسرائيل وممارساتها في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية. وأكدت المحكمة أن هذه السياسات، مثل الاستيطان والضم وفرض تشريعات تمييزية، تشكل انتهاكًا للقانون الدولي. وخلصت إلى أن وجود إسرائيل المستمر في الأرض المحتلة غير قانوني، وأنه يجب أن ينتهي بأسرع وقت ممكن. ودعت المحكمة جميع الدول والمنظمات الدولية إلى عدم الاعتراف بالوضع الذي تسببت فيه هذه الممارسات، ودعت أيضًا إلى اتخاذ تدابير لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي.

سياحة توراتية

تُعدّ السياحة التوراتية أداة استعمارية تهدف إلى إعادة صياغة التاريخ والجغرافيا الفلسطينية على نحو يخدم الرواية الصهيونية. وتعتمد هذه الظاهرة على استغلال المواقع الأثرية والطبيعية في الضفة الغربية وربطها بروايات توراتية لتعزيز الوجود اليهودي وتبرير الاستيطان. وفي عام 2023، أعلن وزير التراث الإسرائيلي عن خطة إسرائيلية للاستيلاء على نحو 3000 موقع أثري توراتي في الضفة الغربية (80% منها تقع في المنطقة ج)، مع تخصيص ميزانية تبلغ 120 مليون شيكل لتنفيذ المشروع.

شبيبة التلال

مصطلح يُطلق على الشباب اليهودي، أغلبهم من الصهيونية الدينية المتطرفة، الذين يعيشون في بؤر استيطانية أو في مبانٍ عشوائية في الضفة الغربية، في بعض الأحيان بدافع من الأيديولوجيا اليمينية. ويرى هؤلاء أنهم استمرار لنهج الرواد الأوائل في حركة الاستيطان الصهيوني (1904-1930)، وهم يقومون

بعمليات استيطان في الضفة الغربية. وبعضهم متورط في أعمال عنف ضد الفلسطينيين، بما في ذلك عمليات "تدفيع الثمن". وبرزت شبيبة التلال بعد تصريحات أرييل شارون في عام 1998؛ إذ دعا إلى توسيع المستوطنات و"الهرولة نحو تلال في الضفة الغربية. ووفقًا لتقديرات عام 2021، فإن عددهم يراوح ما بين 400 و1000 شاب، موزعين على نحو 80 بؤرة استيطانية أو تلة في مختلف أنحاء الضفة الغربية.

صهيونية دينية

هي تيار أيديولوجي داخل الحركة الصهيونية يجمع بين الهوية اليهودية الدينية والمشروع القومي لإقامة دولة يهودية. تأسست بوصفها تيارًا منظمًا عام 1902 مع إنشاء حركة "المزراحي" بقيادة الحاخام يتسحاق يعقوب راينس. دخلت مرحلة التطرف بعد حرب 1967، وأصبحت قاعدة أيديولوجية لدعم الاستيطان في الضفة الغربية وغزة. تشكل الصهيونية الدينية نحو 12-15% من المجتمع اليهودي في إسرائيل، وهي ذات تأثير سياسي واجتماعي يتجاوز حجمها الديموغرافي، نظرًا إلى دورها البارز في مشاريع الاستيطان، والخدمة العسكرية في وحدات النخبة، وصياغة السياسات العامة، وتُعدّ أحد أعمدة الحركات الاستيطانية.

ضم الضفة الغربية

يشير ضم الضفة الغربية إلى خطط إسرائيلية لدمج أجزاء من الأرض المحتلة منذ عام 1967 تحت السيادة الإسرائيلية. بدأ الضم بالقدس الشرقية عام 1980 عبر "قانون القدس". وفي 2019، أعلن نتنياهو خططًا لضم غور الأردن والمستوطنات، فقوبل ذلك بإدانة دولية. يُعتبر الضم انتهاكًا للقانون الدولي وفق الأمم المتحدة، فهو يتعارض مع وحدة الأرض المحتلة واتفاقيات أوسلو. تشمل المقترحات ضم المستوطنات، ومنطقة "ج"، أو ضم كامل الضفة. ويُنظر إلى سياسات إسرائيل الاستيطانية في الضفة الغربية باعتبارها ضمًّا زاحفًا Creeping Annexation، ويميز المراقبون بين الضم القانوني De Jure Annexation، وهو ما لم يتم حتى الآن، وبين الضم الفعلي De Facto Annexation، وهو ضم بأمر الواقع من دون إعلان رسمي. وفي عام 2023، نُقلت صلاحيات الإدارة المدنية إلى هيئة مدنية بقيادة مستوطنين؛ ما يعد ضمًّا قانونيًا لمناحي حياة المستوطنين وأراضي المنطقة "ج".

غوش إيمونيم (كتلة الإيمان)

حركة اجتماعية دينية – قومية، تأسست عام 1974، بدعم من طلاب الحاخام تسفي يهودا كوك المتطرف. ركزت على إقامة مستوطنات في الضفة الغربية، وغزة، والجولان، وسيناء، انطلاقًا من رؤية دينية تعتبر الاستيطان جزءًا من عملية الخلاص اليهودي. ورغم بدايتها بوصفها حركة دينية، فقد جذبت علمانيين مؤيدين للاستيطان. توقفت رسميًا في الثمانينيات، لكن تأثيرها مستمر عبر مؤسسات ومبادرات أسسها أعضاؤها الذين اندمجوا في أحزاب يمينية مثل "حزب تكوما/ سموتريتش" و"مجلس يشع". يتجلى إرث الحركة في سياسات الاستيطان الإسرائيلية، حيث تدعم السيطرة على الأراضي ضمن رؤى إسرائيل الكبرى.

كتل استيطانية

يشير مصطلح الكتل الاستيطانية Settlement Blocs إلى تجمعات استيطانية قريبة من بعضها في الضفة الغربية. وعلى الرغم من أنه لا يوجد تعريف قانوني أو اعتراف دولي بها، فإن إسرائيل تعتبرها جزءًا من "الإجماع الوطني"، بحيث تسعى لضمها إلى حدودها في أي تسوية مستقبلية. والكتل هي "كتلة آريئل" بين سلفيت ونابلس، وكتلة "معاليه أدوميم" بين القدس والأغوار، وكتلة "غوش عتصيون" بين بيت لحم والخليل. وقد اقترحت إسرائيل، في عدة جولات مفاوضات، مبادلة أراضٍ مع الفلسطينيين لبقاء الوجود الإسرائيلي في هذه الكتل وضمها إلى إسرائيل.

كيبوتس

الكيبوتس Kibbutz هو تجمع زراعي اشتراكي، يقوم على الملكية الجماعية والمساواة الاقتصادية بين الأعضاء، ويُعَد نموذجًا تنظيميًا يعكس الأيديولوجيا الصهيونية في الاستيطان و"العودة" إلى الأرض. وهو شكل تعاوني من الاستيطان تطور في أوائل القرن العشرين في فلسطين تحت حكم العثمانيين، وكان جزءًا من المشروع الصهيوني لإعادة الاستيطان في "أرض إسرائيل". تأسس الكيبوتس الأول في "دغانيا" عام 1909، واستند إلى مبادئ المساواة، والعمل الجماعي، والقيم الاشتراكية. شهدت الكيبوتسات تغييرات كبيرة، منها الانتقال من النمط التشاركي إلى "الكيبوتس المتجدد"؛ إذ أصبحت الملكية خاصة والدخل فرديًا. في عام 2024، يوجد نحو 270 كيبوتسًا في إسرائيل، منها نحو 26 في الضفة الغربية. وثمة عدة منظمات تدير الكيبوتسات التي تتشابه من الناحية الأيديولوجية والثقافية والاقتصادية أهمها: حركة الكيبوتسات HaTnu'a HaKibbutzit، وحركة الكيبوتسات الدينية HaKibbutz HaDati، وحركة الكيبوتسات المتحدة Ha-Kibbutz Ha-Me'uhad.

قرار الأمم المتحدة رقم 242

جرى اعتماد هذا القرار في 22 تشرين الثاني/ نوفمبر 1967 بعد حرب 1967 بين إسرائيل والدول العربية. يطالب القرار بانسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها خلال الحرب، بما فيها الضفة الغربية وقطاع غزة وهضبة الجولان. وينص على ضرورة اعتراف جميع الدول في المنطقة بحق إسرائيل في العيش بسلام داخل حدود آمنة ومعترف بها، وقد دعا إلى تسوية عادلة لقضية اللاجئين الفلسطينيين، إضافة إلى ضمان حرية الملاحة في المياه الإقليمية.

قرار الأمم المتحدة رقم 338

جرى تبني هذا القرار في 22 تشرين الأول/ أكتوبر 1973 خلال الحرب، وهو يدعو إلى وقف إطلاق النار الفوري بين الأطراف المتحاربة، واستئناف مفاوضات السلام بين إسرائيل والدول العربية بناءً على قرار رقم 242. وقد شدد القرار على أهمية التسوية السلمية في الشرق الأوسط وتحقيق سلام شامل يستند إلى المبادئ التي جرى تبنيها في قرار رقم 242، بما في ذلك الانسحاب الإسرائيلي من الأرض المحتلة.

قرار الأمم المتحدة رقم 2334

اعتمد مجلس الأمن الدولي هذا القرار في 23 كانون الأول/ ديسمبر 2016. ويدين هذا القرار توسع المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ويؤكد أن المستوطنات تمثل انتهاكًا للقانون الدولي، لا سيما اتفاقية جنيف الرابعة. ويطالب إسرائيل بوقف جميع النشاطات الاستيطانية في الضفة الغربية والقدس الشرقية، ويعبر عن القلق الدولي تجاه الأثر السلبي للاستيطان في فرص السلام، ويؤكد الحاجة إلى حل الدولتين بناءً على حدود 1967.

قيم أملاك الحكومة في منطقة يهودا والسامرة

تأسست في حزيران/ يونيو 1967 مع دخول الجيش الإسرائيلي إلى المنطقة، وبدأت عملها تحت الحكم العسكري حتى عام 1981، ومن ثم أصبحت جزءًا من الإدارة المدنية. تعتمد سلطة "القيم" على أمرين عسكريين: "أمر بشأن الأملاك الحكومية"، و"أمر بشأن الأملاك المهجورة"، بحيث يحدد الأخير أن "الأملاك المهجورة" هي التي تركها أصحابها قبل تاريخ 7 حزيران/ يونيو 1967، أو بعده. ومنذ عام 1980، أصبح "القيم" هو الجهة الرئيسة لإعلان أراضي الدولة ومصادرتها، ثم تخصيصها لإنشاء مستوطنات جديدة.

لجنة "الخط الأزرق"

تسمى أيضًا فريق "ستاتوس الأراضي" بداخل الإدارة المدنية. تأسس هذا الفريق عام 1999 من أجل مراجعة إعلانات الأراضي الحكومية في الضفة الغربية لتعزيز العمليات التخطيطية ورسم حدود المستوطنات ومناطق نفوذها. ويضم خبراء في تحليل الخرائط والصور الجوية ومحامين. وفي عام 2011، أصبحت مراجعة جميع عمليات العقارات في الضفة الغربية شرطًا أساسيًا. ويعمل الفريق تحت إشراف المستشار القانوني لمناطق الضفة الغربية داخل وحدة المنسق.

مجالس المستوطنات الإقليمية

تقسم إسرائيل المشروع الاستيطاني في الضفة الغربية إلى 6 مجالس إقليمية هي: 1. مجلس إقليمي شومرون، ويقع في منطقة جنين، وقلقيلية، وطولكرم، وطوباس، وفيه نحو 36 مستوطنة؛ 2. مجلس إقليمي قيادة بنيامين، ويقع في منطقة رام الله – سلفيت، ويمتد حتى مشارف الأغوار، وفيه نحو 36 مستوطنة وعشرات البؤر؛ 3. مجلس إقليمي عتصيون، ويقع جنوب القدس، وبيت لحم، وصحراء القدس، وفيه نحو 18 مستوطنة وعشرات البؤر؛ 4. مجلس إقليمي غور الأردن، ويقع في منطقة الأغوار، ويمتد من شمال الضفة الغربية حتى البحر الميت، وفيه نحو 22 مستوطنة وعشرات البؤر؛ 5. مجلس إقليمي جبل الخليل، ويشمل منطقة الخليل وجنوب الضفة الغربية، وفيه نحو 18 مستوطنة وعشرات البؤر؛ 6. مجلس إقليمي ماغيلوت، ويشمل القسم الجنوبي الشرقي من الضفة الغربية وفيه 6 مستوطنات وعدة بؤر. ولكل مجلس إقليمي رئيس، ومجلس مستشارين، وشركة عقارات وتطوير للبناء والتوسع، ويحظى بميزانية من الحكومات الإسرائيلية.

مجلس التخطيط الأعلى

بالعبرية "متاع"، وهو من أهم دوائر الإدارة المدنية، ويدير صلاحيات التخطيط في الضفة الغربية منذ تأسيسه بأمر عسكري عام 1971، حيث ألغيت اللجان الإقليمية، ورُكزت الصلاحيات فيه. يتمتع المجلس بسلطات تعديل وإلغاء الخطط والرخص. وبداخل المجلس، يوجد مكتب التخطيط المركزي التابع له، وهو يعمل على تخطيط الأراضي في مناطق "ج"، بما يشمل التجمعات الإسرائيلية والفلسطينية.

مجلس المستوطنات "يشع"

هو المجلس الأعلى لكل المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية (باستثناء القدس)، تأسس عام 1980. يضم المجلس 25 عضوًا منتدبين عن مستوطنات الضفة الغربية، وهم يشملون ممثلًا عن كل مستوطنة مدنية (وعددها 4 مدن)، وممثلًا عن كل مجلس إقليمي (وعددها 6 مجالس)، وممثلًا عن كل مجلس مستوطنة محلي (وعددها 14 مجلسًا)، إضافة إلى أمين عام منظمة أمناه. يجتمع المجلس مرة كل ثلاثة أشهر، ويعمل على تعزيز التوسع الاستيطاني، والدفاع عن شرعية المشروع الاستيطاني، وتمثيل مصالح المستوطنين محليًا ودوليًا، وهو يعارض أي حلول تعترف بدولة فلسطينية.

مستوطنة

هي أحياء سكنية يهودية تهدف إلى توطين اليهود في الأرض المحتلة. وعلى الرغم من انسحاب إسرائيل من سيناء بموجب اتفاقية السلام مع مصر عام 1982 ومن قطاع غزة عام 2005، فإن معظم المستوطنات تتركز الآن في الضفة الغربية. وتُعتبر المستوطنات غير شرعية وفق القانون الدولي؛ إذ تمنع اتفاقيات جنيف نقل السكان إلى أراضٍ محتلة. وما يميز هذه المستوطنات من غيرها من البؤر الاستيطانية هو أن الحكومات الإسرائيلية

تُشرّعها وتُقننها، وتتمتع بسلطات قضائية حكومية؛ ما يمنحها الطابع الرسمي بوصفه جزءًا من السياسات الاستيطانية المدعومة على نحو مباشر من الدولة. ويدعم اليمين الإسرائيلي المستوطنات، ويعمل على توسعتها لأسباب دينية و"أمنية"، ويرى المجتمع الدولي أن المستوطنات تمثل "عقبة" أمام حل الدولتين.

مناحيم بيغن (1913-1992)

كان سياسيًا إسرائيليًا ورئيس وزراء إسرائيل في الفترة 1977-1983. قاد حركة الإرغون المسلحة الصهيونية قبل تأسيس إسرائيل. حصل على جائزة نوبل للسلام عام 1978 مع الرئيس المصري محمد أنور السادات بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد. يُعد بيغن من الشخصيات البارزة في تاريخ الحركة الصهيونية، وارتبط اسمه بسياسات التوسع والاستيطان.

مناطق صناعية إسرائيلية في الضفة الغربية

هي جزء من المشروع الاستيطاني. تضم نحو 35 منطقة صناعية تنتشر في المناطق المصنفة "ج". وتشمل هذه المناطق صناعات متعددة، وتستخدم الأراضي الفلسطينية لتوسيع الاستيطان وتعزيز الهيمنة الاقتصادية. ومن أبرز هذه المناطق منطقة بركان الصناعية، ومنطقة ميشور أدوميم، ومنطقة صناعة عتاروت. وتُسهم هذه المناطق في تدمير الأراضي الزراعية الفلسطينية، وزيادة التلوث، وتعطيل حركة التجارة الفلسطينية.

منسق أعمال الحكومة في المناطق COGAT

هو وحدة تابعة لوزارة الأمن الإسرائيلية مسؤولة عن تنفيذ السياسات الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة. يدير الشؤون المدنية والأمنية في المنطقة "ج"، ويتولى التنسيق مع السلطة الفلسطينية، والمنظمات الدولية، ومنظمات حقوق الإنسان. وتشمل مسؤولياته التخطيط، والبنية التحتية، وإصدار تصاريح العمل والبناء، والتنسيق الأمني والإنساني. ويدير أيضًا "الإدارة المدنية" التي تُعنى بشؤون الفلسطينيين في المناطق الخاضعة لسيطرة إسرائيل. شهد عام 2023 تغييرات مهمة في دوره؛ منها تعزيز صلاحياته في المشاريع الاستيطانية وإنشاء هيئة لإدارة الجهود الإنسانية في غزة خلال الحرب. المنسق الحالي هو: اللواء ريسان عليان.

منطقة النفوذ/ أو مجال الاختصاص

مجال الاختصاص Governmental Jurisdiction (سلطة محلية) هو المنطقة التي تمُارس فيها سلطة محلية معينة صلاحياتها. وتشمل هذه الصلاحيات تقديم الخدمات، وفرض الضرائب المحلية وجبايتها، وتطبيق القوانين المساندة. يجري تعديل حدود مجال الاختصاص في إسرائيل بقرار من وزير الداخلية، وأما تعديل (وتوسيع) حدود مجال الاختصاص في مستوطنات الضفة الغربية، فهو يجري من خلال هيئات الإدارة المدنية، وبناءً على أمر عسكري يصدره قائد المنطقة الوسطى في الجيش الإسرائيلي.

منطقة "أ"

يرجع هذا المصطلح إلى اتفاقيات أوسلو، ويشير إلى المناطق التي نُقلت إلى السيطرة المدنية والأمنية الفلسطينية تدريجيًا في الفترة 1995-1998. تشمل المنطقة نحو 18% من الضفة الغربية، وتضم 15 كتلة رئيسة من المدن والقرى تمتد من جنين شمالاً إلى يطا جنوبًا، وتشمل مدنًا مثل نابلس، ورام الله، وأريحا، وبيت لحم، والخليل. ومنذ الانتفاضة الثانية عام 2000، ينفذ الجيش الإسرائيلي عمليات عسكرية داخل هذه المناطق؛ ما يتعارض مع سيادة السلطة الفلسطينية الفعلية.

منطقة "ب"

يرجع هذا المصطلح إلى اتفاقيات أوسلو، ويشير إلى المناطق التي تُقسم فيها الصلاحيات بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل. في هذه المناطق، تكون الصلاحيات المدنية تحت إدارة السلطة الفلسطينية، في حين تبقى الشؤون الأمنية والعسكرية تحت السيطرة الإسرائيلية. تشمل منطقة "ب" نحو 22% من مساحة الضفة الغربية، وتشمل 440 تجمعًا قرويًا فلسطينيًا، إضافة إلى محميات طبيعية. وفي حزيران/ يونيو 2024، ألغت إسرائيل "التفرد" الإداري للسلطة الفلسطينية فيما يتعلق ببعض أجزاء المنطقة "ب" (تحديدًا محمية القدس) على نحو ينذر بتأكّل الاتفاقيات الموقعة بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية.

منطقة "ج"

تشكل نحو 61% من مساحة الضفة الغربية، وتخضع لسيطرة إسرائيلية كاملة بموجب اتفاقية أوسلو الثانية (1995). وتحتضن المنطقة معظم المستوطنات الإسرائيلية وأغلب الموارد الطبيعية، في حين أنها تُقيّد بشدة النشاط الفلسطيني؛ إذ إن 99% من أراضيها محظورة عمليًا على الفلسطينيين. يقطنها نحو 540 ألف مستوطن إسرائيلي مقابل ما بين 250 و300 ألف فلسطيني، بحيث يتمتع المستوطنون بإدارة مدنية إسرائيلية، بينما يُدار الفلسطينيون بالقانون العسكري مع خدمات محدودة من السلطة الفلسطينية. تُعد المنطقة حيوية لتطوير اقتصاد فلسطيني مستقل، لكنها تخضع لسياسات إسرائيلية ممنهجة تهدف إلى عرقلة التنمية الفلسطينية، من خلال تصنيفات مثل "أراضي دولة" و"مناطق إطلاق نار". في المقابل، تتمتع المستوطنات بامتيازات واسعة وتسهيلات بنيوية. وتعمق هذه السياسات الضم الفعلي؛ ما يؤدي إلى تراجع الوجود الفلسطيني ويقوض تنمية الضفة بأكملها.

منطقة الخليل H1

تم إنشاء منطقة H1 عام 1997 بموجب "اتفاق الخليل"، وهي جزء من إعادة انتشار القوات الإسرائيلية. وتشمل نحو 80% من المدينة، وهي تحت السيطرة الفلسطينية الكاملة، لتأمين إدارة فلسطينية للمناطق المكتظة بالسكان الفلسطينيين.

منطقة الخليل H2

أُنشئت منطقة H2 عام 1997 بموجب "اتفاق الخليل" لضمان وجود إسرائيلي أمني في المناطق التي تضم المستوطنين اليهود. وهي تشمل نحو 20% من المدينة، بما فيها البلدة القديمة ومحيط الحرم الإبراهيمي، وتبقى هذه المنطقة تحت السيطرة العسكرية الإسرائيلية لحماية المستوطنين فيها.

منطقة القدس J1

تشمل أجزاءً من الضفة الغربية التي ضمتها إسرائيل في عام 1980 وأدرجتها ضمن بلدية القدس الإسرائيلية. يُشار إلى هذه المنطقة عادةً بالقدس الشرقية، وهي تشمل أحياء مثل البلدة القديمة في القدس (القدس القديمة)، وسلوان، والشيخ جراح، وجبل المكبر، وغيرها من المناطق التي تقع داخل حدود بلدية القدس الإسرائيلية.

منطقة القدس J2

تتضمن الأجزاء من محافظة القدس التي لم تُدرج ضمن J1، وتشمل مناطق مثل أبو ديس، والعيزرية، والرام، وبدو، وقلنديا، وغيرها من القرى والمناطق الفلسطينية التي تقع خارج حدود بلدية القدس الإسرائيلية. لا تخضع هذه المناطق للسيطرة الإسرائيلية المباشرة مثل J1، لكنها لا تزال جزءًا من محافظة القدس.

منظمة أمناه

هي حركة استيطانية، تأسست عام 1979 امتدادًا لحركة غوش إيمونيم. وتركز هذه الحركة على توسيع الاستيطان في الضفة الغربية والجولان والنقب والجليل، وتهدف إلى إقامة مستوطنات جديدة وتطوير القائم منها، وتدير نشاطات البناء من خلال شركة تابعة تسمّى "بر أمانة". وتدعم استملاك الأراضي في الضفة الغربية عبر شركة "الوطن". وتعرضت الحركة لانتقادات بسبب تلقيها دعمًا ماليًا مثيرًا للجدل ولعقوبات دولية من كندا، وبريطانيا، والولايات المتحدة نتيجةً لدورها في بناء مستوطنات غير قانونية ومصادرة أراضٍ فلسطينية.

موشاف

الموشاف هو شكل من أشكال الاستيطان الريفي في إسرائيل، يتميز بنظام تعاوني يجمع بين الاستقلالية الاقتصادية للعائلة والمساعدة المتبادلة بين الأعضاء. تأسس أول موشاف، نَهلال، عام 1921 بديلًا من الكِيبوتس الجماعي، بحيث تعمل كل عائلة في مزرعتها الخاصة مع التعاون في الشراء والتسويق. وترتكز الموشافيم على مبادئ مثل ملكية الأرض الوطنية، والعمل الذاتي، والزراعة المتنوعة، والدعم المتبادل. وبمرور الوقت، تحولت العديد من أشكال الموشافيم إلى نشاطات غير زراعية؛ ما يعكس تغيرات اقتصادية واجتماعية في إسرائيل. وفي عام 2018، كان يوجد نحو 451 موشافًا موزعين بين إسرائيل والضفة الغربية.

موشاف جماعي

الموشاف التعاوني هو نموذج استيطاني فريد في إسرائيل يجمع بين مبادئ التعاون الكيبوتسي والاستقلال الاقتصادي للموشاف العامل. وفي هذا النموذج، تكون جميع ممتلكات الموشاف – الأراضي، والمباني الزراعية والإنتاج – ملكًا لجمعية تعاونية مشتركة، بينما تُخصص لكل أسرة قطعة أرض خاصة تُدار بشكل مستقل. تأسست الموشافات التعاونية في ثلاثينيات القرن العشرين، مثل كفار حطيم وموشاف موليدت. واليوم، يوجد نحو 35 موشافًا تعاونيًا في إسرائيل.

وحدة التفتيش في الإدارة المدنية

هيئة بداخل الإدارة المدنية في الضفة الغربية، تعمل على مراقبة البناء غير القانوني، والمحاجر، وشبكات المياه غير الشرعية، وحماية الغابات. وهي الوحدة التي تصدر أوامر هدم في حق البناء الفلسطيني، وتتغاضى عن التوسعات الاستيطانية.

المراجع

العربية

"اعتداءات المستوطنين: تحديثات اعتداءات المستوطنين". **هيئة مقاومة الجدار والاستيطان**. في: https://bit.ly/4nG91gR

الأمم المتحدة. الجمعية العمومية. **إعلان الحق في التنمية، قرار 41/ 128**. المادتان 1 و5. 1986/12/4. في: https://acr.ps/1L9GPvB

الأمم المتحدة. حقوق الإنسان. مكتب المفوض السامي. **العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية**. المادتان 1 و7، البند 3. في: https://acr.ps/1L9GPLn

الأمم المتحدة. مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية - الأرض الفلسطينية المحتلة. "تهجير الرعاة الفلسطينيين وسط تصاعد عنف المستوطنين". 2021/9/21. في: https://bit.ly/4kBeG4S

_____. "الأثر الإنساني بعد 20 سنة على بناء الجدار – كانون الأول/ ديسمبر 2022". 2022/12/30. في: https://bit.ly/44uHjMA

_____. "موسم قطف الزيتون للعام 2023: عرقلة إمكانية الوصول تؤثر سلبيًا على المزارعين الفلسطينيين في الضفة الغربية". 2024/2/22. في: https://bit.ly/40BTNQb

الأمم المتحدة. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد). **سياسات بديلة للتنمية الفلسطينية المستدامة وتكوين الدولة**. جنيف: 2009.

_____. **تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني: التطورات التي شهدها اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة**. الدورة الثامنة والخمسون. جنيف: 2011.

_____. **قطاع الزراعة الفلسطينية المحاصر**. جنيف: 2015.

_____. **تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني: التطورات التي شهدها اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة**. الدورة الثانية والستون. جنيف: 2015.

_____. **التكاليف الاقتصادية التي يتكبدها الشعب الفلسطيني بسبب الاحتلال الإسرائيلي**. مذكرة من الأمين العام. السنة الحادية والسبعون. البند 35 من جدول الأعمال المؤقت. 2016.

_____. **تقرير عن المساعدة المقدمة من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني**. جنيف: 2016.

_____. **التكاليف الاقتصادية للاحتلال الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني: تكاليف مادية تراكمية**. جنيف: 2019.

_____. **التكاليف الاقتصادية للاحتلال الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني: النفط والغاز الطبيعي، إمكانياتٌ لم تتحقق**. جنيف: 2019.

_____. **التكاليف الاقتصادية للاحتلال الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني: إفقار غزة تحت الحصار**. جنيف: 2020.

_____. **التكاليف الاقتصادية التي يتكبدها الشعب الفلسطيني بسبب الاحتلال الإسرائيلي: كبح التنمية وتفاقم الفقر في الضفة الغربية**. جنيف: 2021.

_____. **التكاليف الاقتصادية التي يتكبدها الشعب الفلسطيني بسبب الاحتلال الإسرائيلي: الخسائر الناجمة عن القيود الإضافية المفروضة في المنطقة جيم، بين عامي 2000 و2020**. مذكرة من الأمين العام. الدورة السابعة والسبعون. البند 34 من جدول الأعمال المؤقت (2022).

_____. **التكاليف الاقتصادية التي يتكبدها الشعب الفلسطيني بسبب الاحتلال الإسرائيلي: تكلفة القيود المفروضة في المنطقة جيم من الفضاء**. جنيف: 2022.

الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي. **الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، رد المساكن والممتلكات في سياق عودة اللاجئين والمشردين داخليًا، التقرير الختامي للمقرر الخاص، باولو سيرجيو بنهيرو، المبادئ المتعلقة برد المساكن والممتلكات إلى اللاجئين والمشردين**. 28 حزيران/ يونيو 2005. في: https://cutt.ly/or9jZPWG؛

"انتهاكات لحقوق العمالة الفلسطينية في المستوطنات على أيدي السماسرة وأرباب العمل". إشراف عمرو الكحكي. **إعلاميون عرب من أجل صحافة استقصائية (أريج)**. 2011/6/27. في: https://bit.ly/3MMEdtE

"بذريعة 'المحميات الطبيعية والغابات' سلطات الاحتلال الإسرائيلي تستهدف المزيد من الأراضي الفلسطينية غرب البحر الميت وشمال الضفة الغربية". **تقرير خاص**. معهد الأبحاث التطبيقية - أريج. القدس. 2024/11/18. في: https://acr.ps/1L9GPem

البيطاوي، وفاء. **التشخيص الاقتصادي لمستويات الدخل والفقر لدى النساء الفلسطينيات العاملات في المستوطنات الإسرائيلية**. رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني - ماس [قيد النشر].

تقرير "مدار" الإستراتيجي 2024: المشهد الإسرائيلي في العام 2023. هنيدة غانم (تحرير). رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية - مدار، 2024.

"جدار الفصل". بتسيلم. 2017/11/11. في: https://acr.ps/1L9GPcM

جنازرة، جمانة. **كيف يمكن تعزيز صمود المجتمعات الرعوية والبدوية؟ سياسات لمواجهة أحدث نماذج الاستيطان والسلب الاقتصادي**. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات؛ معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني - ماس [قيد النشر].

حباس، وليد وجمانة جنازرة. **المناطق الصناعية الإسرائيلية في الضفة الغربية: الآثار الاقتصادية**. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات؛ معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني – ماس [قيد النشر].

حباس، وليد وعصمت قزمار. **مستقبل العمالة الفلسطينية في سوق العمل الإسرائيلي في ضوء الحقائق الاقتصادية والسياسية، ملخص سياسي (6)**. رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني - ماس، 2022.

حباس، وليد. "البؤر الاستيطانية الزراعية في الضفة الغربية: من الارتجال والتطوع إلى المأسسة والتمويل الحكومي!". **ملحق المشهد الإسرائيلي**. المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية - مدار. 2024/2/12. في: https://acr.ps/1L9GPJF

_____. "الاستيطان الرعوي في الضفة الغربية: نريد أن يكون فقط يهود في الضفة الغربية وليس عربًا". 2024/5/27. **تقرير**. المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية - مدار. في: https://bit.ly/3IEDcEU

حرب، جهاد وعلاء لحلوح. "من بحاجة للأمن؟: الهجرة من مناطق 'جيم'". **وحدة التحليل الاستراتيجي**. المركز الفلسطيني للبحوث والسياسات المسحية. رام الله. 2017.

حسين، حمدي. "الاستعمار الصهيوني وإعادة تشكيل الفضاء المكاني لقرى شمال غرب القدس". ضمن مشروع هندسة المستعمرة. نقطة التواصل للمجلس العربي للعلوم الاجتماعية. رام الله. 2020 (غير منشور).

حمايل، قمر. "التحولات الحضرية في كفر عقب منذ عام 1993 بين تحديات الواقع وآفاق المستقبل". رسالة ماجستير. كلية الهندسة. جامعة بيرزيت. رام الله. فلسطين. 2018.

خمايسي، راسم محيي الدين. "التخطيط الحيزي والممارسة الاستعمارية الصهيونية في فلسطين". **المستقبل العربي**. مج 45، العدد 525 (2022).

_____. "إعادة تشكيل المحيط الحضري المقدسي قلب الدولة الفلسطينية". **حوليات القدس**. العدد 16 (خريف/ شتاء 2013).

_____. "الديموغرافوبيا في القدس: الواقع والتحولات والاستشراف". **سياسات عربية**. مج 7، العدد 39 (2019).

دمبر، مايكل. "الاستيطان اليهودي في القدس القديمة". **مجلة الدراسات الفلسطينية**. العدد 8 (خريف 1991).

دولة فلسطين. الجهاز المركز للإحصاء الفلسطيني. "مساحة الأراضي في الضفة الغربية حسب تقسيم الاحتلال الإسرائيلي والمحافظة، 2017". في: https://bit.ly/450p2GQ

_____. **أطلس الفقر النقدي**. رام الله: 2017.

_____. المنصة التفاعلية لأطلس الفقر. 2017. في: https://acr.ps/1L9GPk4

_____. "نسب الفقر بين الأفراد وفقًا لنموذج تقدير الاستهلاك والفقر للتجمعات: (نموذج تقدير الفقر للتجمعات) في فلسطين حسب المحافظة، 2017". في: https://acr.ps/1L9GPEn

_____. "بيانات السلاسل الزمنية لمؤشرات مختارة لاستعمالات الأراضي في فلسطين، 2000-2021". 2022/9/20. في: https://bit.ly/3GA4zj2

_____. "جداول المنبعثات إلى الهواء: انبعاثات غازات الدفيئة (ألف طن مكافئ CO2)، حسب القطاع ونوع المنبعث في فلسطين 2021". في: https://acr.ps/1L9GQ4G

_____. "يوم المياه العالمي". **بيان صحفي**. 2024/3/22. في: https://bit.ly/3Gm4pvz

_____. **المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية: التقرير الإحصائي السنوي 2022** (رام الله: 2023). في: https://acr.ps/1L9GPyq

_____. "مؤشرات الحسابات القومية الرئيسية". في: https://bit.ly/4lPHWWG

_____. بيانات السلاسل الزمنية للعمل. في: https://acr.ps/1L9GPBB

_____. بيانات السلاسل الزمنية لإحصاءات الحسابات القومية. في: https://acr.ps/1L9GPaw

_____. "عدد المستعمرات في الضفة الغربية حسب المحافظة والتصنيف". في: https://acr.ps/1L9GPGO

دولة فلسطين. سلطة جودة البيئة. **تقرير حالة البيئة في دولة فلسطين 2023.** رام الله: 2024.

_____. **تقرير حالة النفايات الإسرائيلية المهربة والمضبوطة في المناطق الفلسطينية خلال الفترة (2021-2022).** رام الله: 2023.

"الذهب الأخضر (زيت الزيتون) الأكثر ندرة هذا الموسم في الأراضي الفلسطينية المحتلة". **تقرير خاص**. معهد الأبحاث التطبيقية - أريج. القدس. 2023/11/9. في: https://acr.ps/1L9GPkp

الرابي، أيمن [وآخرون]. **سياسات مقترحة لتعزيز الأمن المائي الفلسطيني**. رام الله: مسارات - المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية، 2021.

"رصد الانتهاكات الإسرائيلية على الحق في المياه والصرف الصحي وارتباطه بحقوق الإنسان الأخرى". **تقرير**. معهد الأبحاث التطبيقية – أريج. القدس: 2022.

رفيدي، أنمار وملكة عبد اللطيف. **الديناميكيات الاقتصادية والاجتماعية للقرى المقدسية على إثر التوسع الاستيطاني في محافظة القدس**. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات؛ معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني – ماس [قيد النشر].

زهر، سوسن. **قرارات المحكمة العليا الإسرائيلية بشأن الأراضي الفلسطيني المحتلة**. ترجمة سليم سلامة. رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية - مدار، 2021.

الصادق، طارق وأحمد علاونة. **حواجز الاحتلال الإسرائيلي في شمال ووسط الضفة الغربية وتكلفتها الاقتصادية**. رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني – ماس [قيد النشر].

كناعنة، شريف. **الشتات الفلسطيني: هجرة أم تهجير؟** القدس: مركز القدس العالمي للدراسات الفلسطينية، 1992.

المجتمع الفلسطيني في غزة والضفة الغربية والقدس العربية: بحث في الأوضاع الحياتية. ماريات هيبرغ وغير أوفنسن (محرران). بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1994.

مجلس الشاحنين الفلسطينيين. **تهريب البضائع في الضفة الغربية**. رام الله: 2014.

المدينة الفلسطينية: قضايا في التحولات الحضرية. مجدي المالكي وسليم تماري (محرران). بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2021.

مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة - بتسيلم. "تهجير قسري لتجمعات وعائلات معزولة في مناطق C تحت ستار الحرب". 2023/10/19. في: https://bit.ly/3UcPhUg

مصطفى، محمد. "البترول والغاز الطبيعي في فلسطين: الإمكانيات والمعوقات. **مجلة الدراسات الفلسطينية**. العدد 102 (ربيع 2015).

مصطفى، وليد. **الموارد الطبيعية في فلسطين: محددات الاستغلال وآليات تعظيم الاستفادة**. رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني - ماس، 2016.

منظمة التحرير الفلسطيني. دائرة الدبلوماسية والسياسات العامة. "الاستيطان الجغرافي والديموغرافي وأخطاره في قضية القدس". **تقارير ودراسات**. 2013/2/25. في: https://bit.ly/47sQFbo

نابوت، كرم. **قطعان المستوطنين: الرعي والنهب الإسرائيلي في الضفة الغربية**. القدس: 2022.

هلال، جميل وأباهر السقا. **قراءة في بعض التغيرات السوسيو حضرية في رام الله وكفر عقب**. رام الله: مركز دراسات التنمية – جامعة بيرزيت، 2015.

"الواقع البيئي في قطاع غزة المحتل في ظل الحرب الإسرائيلية المسعورة". **تقرير خاص**. معهد الأبحاث التطبيقية - أريج، القدس. 2024/10/19. في: https://acr.ps/1L9GPwM

"ورقة سياساتية: الوضع التجاري والسياحي في البلدة القديمة في مدينة الخليل". **المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية (مفتاح)**. 2021/7/7. في: https://bit.ly/44IDH8y

وقائع وأوراق: المؤتمر الوطني الفلسطيني للسكان: الديموغرافيا بين الصمود والتنمية. رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني - ماس، 2024.

"الولايات المتحدة تعود لتعلن أن الاستيطان في الضفة الغربية 'غير شرعي': قراءة في موقف الولايات المتحدة من قضية الاستيطان 1977-2024". المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية – مدار. 2024/3/6. في: https://acr.ps/1L9GPYp

العبرية

"اتفاق البؤرة الاستيطانية" – لا إخلاء ولا تجميد - تحليل لاتفاق البؤرة الاستيطانية الأول بين باراك والمستوطنين منذ تشرين الأول 1999". منظمة السلام الآن. 2008. في: https://acr.ps/1L9GPoB

"المناطق الصناعية تحت إدارة إسرائيل في منطقة يهودا والسامرة - تقرير متابعة [التقارير السنوية]". مكتب مراقب الدولة. 2023/2/28. في: https://acr.ps/1L9GQ3Z

الإدارة المدنية الإسرائيلية. "تعريف، ملخص وهيكل مكتب التخطيط في يهودا والسامرة". **موقع الإدارة المدنية في يهودا والسامرة**. 2024/9/30. في: https://bit.ly/44YAfHW

بركات، نير. "المستقبل: يهودا والسامرة وغور الأردن - خطة بركات للتطوير الاقتصادي والاستيطاني في يهودا والسامرة وغور الأردن"، **خطة عمل** (2020). في: https://acr.ps/1L9GPCA

وزارة الاستخبارات الإسرائيلية. "الحملة الفلسطينية على أراضي 'ج' - صياغة واقع جديد في المنطقة: الوصف والدلالات". القدس: 2021. في: https://bit.ly/4lnzPkc

حافير، يردن. "1979 - قضية ألون موريه أمام المحكمة العليا"، **تقرير**. الصفحة الرسمية للجيش الإسرائيلي. في: https://short-link.me/MnlL

دائرة الإحصاء الإسرائيلية. في عام 2022 (توقعات نيسان/ أبريل 2024). في: https://short-link.me/G5Z9

اليمين الجديد في إسرائيل: مشروع الهيمنة الشاملة. رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية - مدار، 2023.

الأجنبية

"A de Facto Annexation of the West Bank's Nature Reserves." *POICA*. 10/6/2023. at: https://bit.ly/4nIg3BF

"Addressing the Needs of Palestinian Households in Area C of the West Bank – Findings of the First Comprehensive Household Survey (January 2019)." Oxfam. *Analysis*. 26/6/2019. at: https://bit.ly/4nQs3RQ

Annexing Energy: Exploiting and Preventing the Development of Oil and Gas in the Occupied Palestinian Territory. Ramallah: Al Haq, 2015.

"Environmental Impunity: The impact of Settlements Waste Water Discharge in the West Bank." *Premiere Urgence International*. 28/1/2021. at: https://bit.ly/4lzlhhB

"The Separation Barrier." *Ir Amim*. at: https://bit.ly/4eKXxEA

A Dangerous Decade: The 2nd Gender Profile of the Occupied West Bank and Gaza (2000-2010). Birzeit: Institute for Women's Studies, 2006.

Abdallah, Maha. *Atarot Settlement: The Industrial Key in Israel's Plan to Permanently Erase Palestine*. Ramallah: Al Haq, 2019.

Agbahey, Johanes et al. "Labor Exports from Palestine to Israel: A Boon or Bane for the West Bank Economy?" *IZA Journal of Labor Policy*. vol. 10, no. 1 (2020).

Alimahomed-Wilson, Jake & Spencer Louis Potiker. "The Logistics of Occupation: Israel's Colonial Suppression of Palestine's Goods Movement Infrastructure." *Journal of Labor and Society*. vol. 20, no. 4 (2017).

Aloni, Adam. "Made in Israel: Exploiting Palestinian Land for Treatment of Israeli Waste." B'Tselem. Jerusalem: 2017.

Al-Salihi, Khaled & Sameer Abu-Eisheh. "Diagnosis of Existing Transportation Systems in Palestine under the Current Political Conditions." paper presented at Civil Engineering Infrastructure Systems Conference. The American University of Beirut. Beirut. 2006.

Arab Property and Blocked Accounts in Occupied Palestine. Cairo: League of Arab State, 1956.

Arafat, Abdul Naser & Evana Wael. "The Wall, Bypass Roads and the Dual Transportation System in Palestine." *International Journal of Planning, Urban and Sustainable Development*. vol. 6, no. 2 (2019).

Asi, Yara M. et al. "Reassembling the Pieces: Settler Colonialism and the Reconception of Palestinian Health." *Health and Human Rights*. vol. 24, no. 2 (2022).

Astrup, Claus & Sebastien Dessus. "Exporting Goods or Exporting Labor?: Long-term Implications for the Palestinian Economy." *Review of Middle East Economics and Finance*. vol. 3, no. 1 (January 2005).

Ayesh, Awatef. "Exploration of the Healthcare Conditions in the Occupied Palestinian Territories." *Honors Projects, 888*. Grand Valley State University (2022)

B'Tselem. Expel and Exploit - The Israeli Practice of Taking over Rural Palestinian Land. Jerusalem: 2016.

_____. "Planning Policy in the West Bank." 11/11/2017. at: https://bit.ly/466A6TX

_____. "The Separation Barrier." 11/11/2017. at: https://acr.ps/1L9GPCm

_____. "Settlers Destroy 2,000+ Palestinian-owned Trees and Vines, Backed by Israeli Authorities." 5/8/2018. at: https://acr.ps/1L9GPmA

_____. "Civil Administration Plans to Expel Thousands of Bedouins from Homes Concentrate Them in Inadequate Settlements." 17/9/2024. at: https://bit.ly/44sBRd4

Barhoush, Yazid & Joseph J. Amon. "Medical Apartheid in Palestine." *Global Public Health*. vol. 18, no. 1 (2023).

Boreatti, Tommaso. "Household Access to Modern Energy in Area C, West Bank, Palestine." Master Dissertation. Poltecnico di Milano. Milan. 2019.

Bosanac, Edward M, Rosalind C. Parkinson & David S. Hall. "Geographic Access to Hospital Care: a 30-Minute Travel Time Standard." *Medical Care*. vol. 14, no. 7 (1976).

Committee of the Elimination of Racial Discrimination. *International Convention on the Elimination of All Forms of Racial Discrimination, Concluding Observations on the Combined Seventeenth To Nineteenth Reports of Israel*. CERD/C/ISR/CO/17-19. New York: 2020. at: https://acr.ps/1L9GPiD

Diab, Samer Ahmad Soliman. "Lung Cancer and Associated Risk Factors in the West Bank." PhD. Dissertation. An-Najah National University. Nablus. 2003.

Eklund, Lina & Ulrik Mårtensson. "Using Geographical Information Systems to Analyse Accessibility to Health Services in the West Bank, Occupied Palestinian Territory." *Eastern Mediterranean Health Journal*. vol. 18, no. 8 (2012).

Environmental Impunity: The Impact of Settlements Waste Water Discharge in the West Bank. *Premiere Urgence International*. 28/1/2021. at: https://acr.ps/1L9GPM7

Environmental Profile for the West Bank. vol. 2: Jericho District. Bethlehem: ARIJ, 1995.

Fahoum, Khalid & Izzeldin Abuelaish. "Occupation, Settlement, and the Social Determinants of Health for West Bank Palestinians." *Medicine, Conflict and Survival*. vol. 35, no. 3 (2019).

Farah, Marya. *Business and Human Rights in the Occupied Territory: Guidance for Upholding Human Rights*. Ramallah: Al Haq, 2020.

Glass, Joseph B. & Rassem Khamaisi. "Report on the Socio-Economic Conditions in the Old City of Jerusalem." *The Jerusalem Project*. Munk Centre for International Studies. University of Toronto (2005).

Habbas, Walid & Yael Berda. "Colonial Management as a Social Field: The Palestinian Remaking of Israel's System of Spatial Control." *Current Sociology*. vol. 71, no. 5 (2023).

Hadawi, Sami & Atef Kubrusi. *Palestinian Rights and Losses in 1948 – A Comprehensive Study*. London: Saqi Books, 1988.

Hareuveni, Eyal & Dror Etkes. *This is Ours and This Too: Israel's Settlement Policy in the West Bank*. B'Tselem. Kerem-Navot. Jerusalem: 2021.

Hareuveni, Eyal. *Parched: Israel's Policy of Water Deprivation in the West Bank*. Jerusalem: B'Tselem, 2023.

Hicks, John Richard. *A Revision of Demand Theory*. Oxford: Oxford University Press, 1956.

Human Rights Watch. *Occupation, Inc.: How Settlement Businesses Contribute to Israel's Violations of Palestinian Rights.* Jerusalem: 2016.

International Committee of the Red Cross. *Commentary of 1958 on Article 49 - Deportations, Transfers, Evacuation, of the Fourth Geneva Convention*. at: https://acr.ps/1L9GP1r

International Court of Justice (ICJ). *Legal Consequences of the Construction of a Wall in the Occupied Palestinian Territory.* The Hague: 2004. at: https://acr.ps/1L9GP3n

_____. *Summary of the Advisory Opinion of 19 July 2024: Legal Consequences Arising from the Policies and Practices of Israel in the Occupied Palestinian Territory, including East Jerusalem.* The Hague: 19/7/2004. at: https://acr.ps/1L9GPqr

Isaac, Jad. Violet Qumsieh & Maher Owewi. *Assessing the Pollution of the West Bank Water Resources.* Bethlehem: 1995. at: https://acr.ps/1L9GPzB

ITUC. *Palestinian Workers in Israel and the Settlements.* Norway: 2021.

Jafari, Mahmoud & Samir Abdullah. *East Jerusalem's Economic Cluster Report*. Ramallah: Palestine Economic Policy Research Institute, 2019.

Kadman, Noga. *Employment of Palestinians in Israel and the Settlements: Restrictive Policies and Abuse of Rights*. Tel-Aviv: Kav LaOved, 2012.

Kerimkhulle, Seyit et al. "The Use Leontief Input-Output Model to Estimate the Resource and Value Added." Paper Presented at 2022 International Conference on Smart Information Systems and Technologies (SIST). Kazakhstan. 28-30/4/2022.

Kubrusi, Atef. *Palestine Losses in 1948: Calculating Refugee Compensation*. Center for Policy Analysis on Palestine. 3/8/2021. at: https://acr.ps/1L9GQ2H

Lin, Tracy Kuo et al. "Pathways to Food Insecurity in the Context of Conflict: The Case of the Occupied Palestinian Territory." *Conflict Health*. vol. 16, no. 38 (2022).

Massad, Salwa. Umaiyeh Khammash & Rosalyn Shute. "Political Violence and Mental Health of Bedouin Children in the West Bank, Palestine: A Cross-Sectional Study." *Medicine, Conflict and Survival*. vol. 33, no. 3 (2017).

McNeely, Clea A. et al. "Long-Term Health Consequences of Movement Restrictions for Palestinians, 1987-2011." *American Journal of Public Health*. vol. 108, no. 1 (2018).

Miftah. "Policy Paper: Education in the Old City of Hebron." Policy paper prepared as part of the Youth as Human Right Defenders Project Funded by the European Union. Ramallah: 2023. at: https://bit.ly/467A3Ye

Ministry of National Economy of the State of Palestine. The Applied Research Institute – Jerusalem (ARIJ). *The Economic Costs of the Israeli Occupation for the Occupied Palestinian Territory.* Bethlehem: 2011.

Morton-Jerome, Ethan. "Palestinian Labor in West Bank Settlements." PhD. Dissertation. University of Arkansas. Fayetteville. 2018.

Navot, Kerem. *For the Common Good - Military Expropriation Orders in the West Bank, 1967-2022.* Jerusalem: 2022.

Morton-Jerome, Ethan. "The Struggle for Palestinian Workers' Rights in Israeli Settlements: The Case of Maan v. Zarfati Garage." *Jerusalem Quarterly*. vol. 86 (2021).

Navot, Kerem. *The Wild West: Gazing, Seizing and Looting by Israeli Settlers in the West Bank.* Jerusalem: 2022.

_____. *For the Common Good - Military Expropriation Orders in the West Bank, 1967-2022.* Jerusalem: 2022.

_____. *Israeli Settlement Agriculture as a Means of Land Takeover in the West Bank.* Jerusalem: 2013.

_____. *Seize the Moral Low Ground - Land Seizure for Security Needs in the West Bank.* Jerusalem: 2018.

Nicoletti, Claudia & Anne-Marie Hearne. *Pillage of the Dead Sea: Israel's Unlawful Exploitation of Natural Resources in the Occupied Palestinian Territories*. Ramallah: Al Haq, 2012.

Niksic, Orhan. Nur Nasser Eddin & Massimiliano Cali. *Area C and the Future of the Palestinian Economy*. Washington DC: The World Bank Group, 2013.

Norwegian Refugee Council. *A Guide to Housing, Land and Property Law in Area C of the West Bank.* 2012. at: https://acr.ps/1L9GPM2

OECD. "Input-Output Tables." at: https://bit.ly/3TCYxkw

Ophir, Adi. Michal Givoni & Sari Hanafi (eds.). *The Power of Inclusive Exclusion; Anatomy of Israeli Rule in the Occupied Palestinian Territories*. Beirut: Centre for Arab Unity Studies, 2012.

Palestine Economic Policy Research Institute - MAS. "Regulating and Improving the Competitiveness of the Stone & Marble Industry: Challenges and Required Interventions." *Background Paper*. Roundtable (7). Ramallah: 2018.

Permanent Observer Mission of Palestine to the United Nations. "Israel's Belligerent Occupation of the Palestinian Territories, including Jerusalem and International Humanitarian Law." *Conference of High Contracting Parities to 4th Geneva Convention*. 15/7/1999. at: https://acr.ps/1L9GPYI

Raa, Thijs Ten. *The Economics of Input-Output Analysis*. Cambridge: Cambridge University Press, 2006.

Randles, Simon. *Ripple Effects: Exploring the Environmental Impact of Israeli Settlements' Wastewater Discharge*. Norwegian Refugee Council. *Report.* 2024.

Ravey, Kathryn. Alexia Guillaume & Susan Power (eds.). *The Right to Water and the War Crime of Pillage*. Ramallah: Al Haq, 2022.

Robinson, Nehemiah. *Indemnification and Reparations: Jewish Aspects*. New York: Institute of Jewish affairs, American Jewish Congress, 1944.

Salamanca, Omar Jabry. "Hooked on Electricity: The Charged Political Economy of Electrification in Palestine." Paper Presented at Political Economy and Economy of the Political. Brown University. Rhode Island. 2014.

Samander, Mark. *Captive Market, Captive Lives: Palestinian Workers in Israeli Settlements*. Ramallah: Al Haq, 2021.

Sammamreh, Rawan et al. *Prospects for Development in Palestine: Weathering the Storm, Mobilizing Together*. Ramallah: Palestine Economic Policy Research Institute - MAS, 2021.

Sayigh, Yusif. *Armed Struggle and the Search for State: The Palestinian National Movement, 1949-1993*. Oxford: Oxford University Press, 1997.

Sayigh, Yusif. *The Israeli Economy*. Beirut: PLO Research Centre, 1966.

Shafir, Asaf (ed.). *Routledge Companion to the Israeli Palestinian Conflict*. Oxfordshire: Routledge, 2022.

State of Palestine. PCBS. *Interactive Atlas of Poverty, 2017, The Indicators (XLSX)*, at: https://bit.ly/46Gtlsf

_____. "On the 71st Annual Commemoration of the Palestinian Nakba, The Number of Palestinians Worldwide has Doubled about Nine-Times." 13/5/2019. at: https://bit.ly/40cA5KC

_____. *Selected Indicators for Land Use in Palestine, 2000-2021*. at: https://bit.ly/44FvxO6

Talia, Inbar. *Highway to Annexation, Israeli Road and Transportation Infrastructure Development in the West Bank.* Silence the Breaking. Affairs Public for Centre Israeli. December 2020. at: https://bit.ly/4eZm9cT

Tartir, Alaa. Tariq Dana & Timothy Seidel (eds.). *Political Economy of Palestine*. Cham: Springer International Publishing, 2021.

The Applied Research Institute – Jerusalem (ARIJ) & LRC. *Unholy Communion between the Israeli Settlers and the Israeli Army to Wage War on Palestinian Olive Groves.* Bethlehem/ Jerusalem: 2021.

The Applied Research Institute – Jerusalem (ARIJ). "The Status of the Environment in the State of Palestine – 2015." *Papers & Special Reports.* Bethlehem: 2015.

_____. *The Economic Cost of the Israeli Occupation of the Occupation Palestinian Territories*. Bethlehem: 2015.

_____. "Eye ON Palestine." at: https://acr.ps/1L9GPXL

The First Hague Peace Conference. *Convention (IV) respecting the Laws and Customs of War on Land and its annex: Regulations concerning the Laws and Customs of War on Land.* The Hague: 18/4/1907. International Humanitarian Law Databases. at: https://acr.ps/1L9GPEr

The Separation Barrier. B'Tselem. 11/11/2017. at: https://acr.ps/1L9GPCm

The Silent Overhaul: Changing the Nature of Israeli Control in the West Bank—Analysis of the Israeli Government's Annexation Policy and Its Ramifications. Jerusalem: Yesh Din; Ofek; Breaking the Silence, ACRI, 2024. at: https://acr.ps/1L9GPYy

The World Bank. *Economic Monitoring Report to the Ad Hoc Liaison Committee*. Washington DC: The World Bank Group, 2016.

_____. *Telecommunication Sector Note in the Palestinian Territories: Missed Opportunity for Economic Development*. Washington, DC: The World Bank Group, 2016.

UN, Security Council, *Resolution 242 [on a Peaceful and accepted Settlement of the Middle East Situation], S/RES/242.* New York: 1967. at: https://acr.ps/1L9GPkn

_____. *Resolution 446 [on Establishment of a Commission to Examine the Situation Relating to Settlements in the Arab Territories Occupied by Israel], S/RES/446.* New York: 1979. at: https://acr.ps/1L9GPdK

United Nations. General Assembly. *Resolution 41/128 Declaration on the Right to Development.* New York: 1968. at: https://acr.ps/1L9GP4o

_____. *Resolution 1514 (XV). Declaration on the Granting of Independence to Colonial Countries and Peoples.* New York: 14/12/1960. at: https://acr.ps/1L9GPnI

_____. *Resolution 1803 (XVII) on Permanent Sovereignty over Natural Resources.* New York: 14/12/1962. at: https://acr.ps/1L9GPou

_____. *Resolution 2200A (XXI) International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights.* New York: 1966. at: https://acr.ps/1L9GP8W

_____. *Resolution 3175 (XXVIII) on Permanent Sovereignty Over National Resources in the Occupied Arab Territories.* New York: 17/12/1973. at: https://acr.ps/1L9GP9A

_____. *Resolution 44/25 Convention on the Rights of the Child.* New York: 20/11/1989. at: https://acr.ps/1L9GPLi

_____. *Situation of Human Rights in the Palestinian Territories Occupied since 1967.* A/71/554. at: https://acr.ps/1L9GPsz

United Nations. *International Covenant on Civil and Political Rights*. 1967. at: https://acr.ps/1L9GPqp

_____. "Letter Dated 8 July 2024 from the Secretary-General Addressed to the President of the General Assembly." 18/7/2024. at: https://acr.ps/1L9GPKN

United Nations. Security Council. *Resolution 2334, S/RES/2334.* New York: 2016. at: https://acr.ps/1L9GPkK

_____. *Resolution 252 [on the Status of Jerusalem], S/RES/252.* New York: 1968. at: https://acr.ps/1L9GQ0t

_____. *Resolution 465, [on Israeli settlement Policies in the Occupied Territories], S/RES/465.* New York: 1980. at: https://acr.ps/1L9GPZp

United Nations. United Nations Development Programme - UNCTAD. *Public Utilities in the West Bank and Gaza Strip.* Geneva: 1990.

_____. *Rebuilding the Palestinian Tradable Goods Sector: Towards Economic Recovery and State Formation*. New York/ Geneva: 2011.

_____. *Report on UNCTAD Assistance to the Palestinian People: Developments in the Economy of the Occupied Palestinian Territory*. Geneva/ New York: 2019.

_____. *The Economic Costs of the Israeli Occupation to the Palestinian People: The Unrealized Oil and Natural Gas Potential*. Geneva: 2017.

_____. *Trade Facilitation in the Occupied Palestinian Territory: Restrictions and Limitations*. New York/ Geneva: 2014.

_____. *Economic Costs of the Israeli Occupation for the Palestinian People: The Welfare Cost of the Fragmentation of the Occupied West Bank*. Geneva: 2023.

UNDP. "Global Multidimensional Poverty Index: Poverty Amid Conflict." *Reports and Publications*. 17/10/2024. at: https://bit.ly/4kzO9os

UNEP. *State of Environment and Outlook Report for the Occupied Palestinian Territory*. Nairobi: 2020.

UNICEF. "oPt Education Cluster – Vulnerable Schools Dashboard – West Bank 2024." February 2024. at: https://bit.ly/40cGZQ2

Union of Stone and Marble in Palestine (USM). *Palestinian Stone Handbook 2022.* Bethlehem: 2022.

United National Human Rights Office of the High Commissione. *Guiding Principles on Business and Human Rights: Implementing the United Nations "Protect, Respect and Remedy." Framework.* New York/ Geneva: 2011. at: https://acr.ps/1L9GPiW

United Nations Conference on Trade and Development – UNCTAD. *The Economic Costs of the Israeli Occupation for the Palestinian People: The Cost of Restrictions in Area C Viewed from Above.* Geneva: 2023.

United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs. *Data on Demolishing and Displacement in West Bank*. at: https://bit.ly/4eOoO9g

_____. *Movement and Access in the West Bank – May 2025*. 28/5/2025. at: https://bit.ly/3GlZdI9

_____. *Global: Humanitarian Needs Overview 2020.* Geneva: 2019.

_____. *Movement and Access in the West Bank – August 2023*. 25/8/2023. at: https://acr.ps/1L9GPDj

_____. "Humanitarian Situation Update, #219." 18/9/2024. at: https://bit.ly/4nLkZpo

_____. *Movement and Access in the West Bank*. 25/9/2024. at: https://bit.ly/3TB4Jtd

United Nations. *Convention (IV) relative to the Protection of Civilian Persons in Time of War.* Geneva: 12/8/1949. *International Humanitarian Law Databases*. at: https://acr.ps/1L9zQAC

United Nations. General Assembly. "Letter dated 8 July 2024 from the Secretary-General addressed to the President of the General Assembly." 18/7/2024.

_____. *Progress Report of the United Nations Conciliation Commission for Palestine Covering the Period from 23 January to 19 November 1951*. A/1985. Paris: 1951. at: https://bit.ly/44YHy2u

_____. *Resolution 394 (V), Palestine: Progress Report of the United Nations Conciliation Commission for Palestine; Repatriation or Resettlement of Palestine Refugees and Payment of Compensation Due to them*. A/RES/394 (V). New York: 14/12/1950. at: https://bit.ly/4lrAGR6

_____. "Maps." at: https://acr.ps/1L9GP5M

Veracini, Lorenzo. "Introducing Settler Colonial Studies." *Special Issue: A Global Phenomenon, Settler Colonial Studies*. vol. 1, no. 1 (2011).

_____. *Settler Colonialism: A Theoretical Overview*. New York: Palgrave Macmillan, 2010.

Weinthal, Erika & Jeannie Sowers. "Targeting infrastructure and livelihoods in the West Bank and Gaza." *International Affairs*. vol. 95, no. 2 (2019).

Winch, David M. *Analytical Welfare Economics*. London: Penguin Books, 1971.

Wolfe, Patrick. "Settler Colonialism and the Elimination of the Native." *Journal of Genocide Research*. vol. 8, no. 4 (2006).

_____. *Settler Colonialism and the Transformation of Anthropology: The Politics and Poetics of an Ethnographic Event.* Writing Past Colonialism. London/ New York: Cassell, 1999.

World Bank. *Area C of the West Bank: Key Humanitarian Concerns*. Ramallah: World Bank Office – West Bank and Gaza, 2013.

_____. *Assessment of Restrictions on Palestinian Water Sector Development*. Washington, DC: The World Bank Group, 2009.

_____. *Palestinian Authority, Ministry of Transport, Technical Assistance in the Passenger Transport Sector Development*. Ramallah: World Bank Office – West Bank and Gaza, 2009.

_____. *West Bank and Gaza Transport Sector Strategy Note*. Ramallah: World Bank Office – West Bank and Gaza, 2007.

World Bank Group. World Development Indicators Database. at: https://acr.ps/1L9BPuz

Yesh Din. Ofek Center for the Study of Human Rights. Association for Civil Rights in Israel & Breaking the Silence. *The Silent Overhaul: Changing the Nature of Israeli Control in the West* Bank—Analysis *of the Israeli Government's Annexation Policy and Its Ramifications*. Jerusalem: 2024.

Yesha Council. "About the Yesha Council." at: https://acr.ps/1L9GPap

Zeid, Maali & Salem Thawaba. "Planning under a Colonial Regime in Palestine: Counter Planning/ Decolonizing the West Bank." *Land Use Policy*. vol. 71 (2018).